



التقرير السنوي

قدمه والي بنك المغرب
إلى صاحب الجلالة نصره الله

الوالي

السيد عبد اللطيف الجواهري

المدير العام

السيد عبد الرحيم بوعزة

مندوب الحكومة

السيد مندوب الحكومة

المجلس

السيد الوالي

السيد المدير العام

السيد عبد اللطيف بلمدني

السيد محمد بنعمور

السيدة مريم بن صالح شقرون

السيد بسيم جاي حكيمي

السيد مصطفى مساوي

السيدة فوزية زعبول

تقرير السنة المالية 2015

مرفوع إلى صاحب الجلالة نصره الله
من والي بنك المغرب السيد عبد اللطيف الجواهري

مولاي صاحب الجلالة،

لي عظيم الشرف أن أرفع إلى جلالتم، طبقا للمادة 57 من القانون رقم 76.03 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.05.38 في 20 شوال 1426 (23 نونبر 2005)، التقرير الخاص بسنة 2015، وهي السنة السابعة والخمسون لعهد الإصدار.

فهرس

المقدمة	iiiiv-i
---------	---------

الجزء 1: الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية

1.1 المحيط الدولي	3
1.2 الإنتاج والطلب	23
1.3 سوق الشغل	33
1.4 التضخم	45
1.5 المالية العمومية	55
1.6 ميزان الأداءات	69
1.7 الأوضاع النقدية	82
1.8 أسواق الأصول	94
1.9 تمويل الاقتصاد	110

الجزء 2: إنجازات البنك في إطار مهامه

2.1 الحكامة والاستراتيجية	121
2.2 السياسة النقدية	136
2.3 تدبير احتياطات الصرف	144
2.4 الإشراف البنكي	144
2.5 المراقبة الاحترازية الكلية	150
2.6 أنظمة ووسائل الأداء	151
2.7 العملة الائتمانية	154
2.8 الموارد وبيئة العمل والإشعاع	162

الجزء 3: التقرير المالي

1-3 نظرة موجزة على الوضعية المالية لسنة 2015	176
2-3 القوائم التركيبية	
3-3 التقرير العام لمراقب الحسابات	211
4-3 مصادقة مجلس البنك	213

الملحقات الإحصائية	215
--------------------	-----

المحتويات	271
-----------	-----

مولاي.

لم يتجاوز النمو العالمي 3,1% في سنة 2015. متأثراً بتباطؤ حاد في البلدان الصاعدة والنامية. ففي الصين. انعكست سياسة إعادة التوازن الاقتصادي على النمو الذي سجل أدنى معدل له منذ 25 سنة، بينما سجلت البرازيل وروسيا انكماشاً قوياً في الناتج الداخلي الإجمالي. وشكلت الهند الاستثناء. إذ واصلت وتيرة النمو تحسنها بفضل الإصلاحات الهيكلية.

وعلى العكس من ذلك. استمر الانتعاش الاقتصادي في البلدان المتقدمة. وإن بوتيرة تظل بطيئة. فقد سجل النمو في منطقة الأورو تسارعاً ملحوظاً. مدعوماً بسياسة التيسير النقدي وانخفاض أسعار الطاقة. وفي الولايات المتحدة الأمريكية. تعزز النمو بفضل قوة الاستهلاك الخاص بينما تأثر الطلب الخارجي سلباً بارتفاع الدولار. وشهدت وضعية سوق الشغل تحسناً. مع انخفاض شبه عام في معدلات البطالة. التي ظلت رغم ذلك مرتفعة في بعض البلدان الأوروبية الشريكة.

وسجلت التجارة العالمية تباطؤاً حاداً. نتيجة على وجه الخصوص للتراجع القوي في وتيرة نمو واردات الاقتصادات الصاعدة. وفي المقابل. ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير واستفادت منها الاقتصادات المتقدمة. خاصة الولايات المتحدة.

في سوق السلع الأساسية. أدت وفرة العرض وضعف النمو وآفاقه في البلدان المستوردة الرئيسية إلى هبوط الأسعار بشكل أكثر حدة. خاصة بالنسبة للمنتجات الطاقية. وقد ساهم ذلك في تباطؤ شديد للتضخم في البلدان المتقدمة. حيث بلغ مستويات قريبة من الصفر.

وتحسنت الأوضاع المالية عموماً في الاقتصادات المتقدمة. مع تراجع جديد في أسعار الفائدة على السندات السيادية وارتفاع مؤشرات البورصات الرئيسية. كما شهد الإقراض البنكي للقطاع الخاص في معدل نمو إيجابي للمرة الأولى منذ ثلاث سنوات في منطقة الأورو وواصل تحسنه في الولايات المتحدة.

في مجال السياسة النقدية. قام البنك المركزي الأوروبي بتعزيز تدابير التيسير الكمي مع الحفاظ على سعر الفائدة الرئيسي قريباً من الصفر. دعماً منه للانتعاش الاقتصادي. ومن جانبه. رفع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة المرجعي في دجنبر 2015. وذلك للمرة الأولى منذ 2006. بعد إنهاء برنامجه لشراء الأصول في سنة 2014. وقد أسهم عدم تزامن الدورتين النقديتين في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة الأورو في ارتفاع حاد في قيمة الدولار.

وشهدت السنة كذلك العديد من الأحداث الهامة المتعلقة بالنظام النقدي الدولي. منها على وجه الخصوص المصادقة. بعد ثلاث سنوات من التأخر. على إصلاحات 2010 المتعلقة بحصص وحكامه صندوق النقد الدولي وقرار

إدراج العملة الصينية في سلة حقوق السحب الخاصة. كما تم إنشاء مؤسستين ماليتين جديدتين، هما بنك التنمية الجديد الذي أسسته مجموعة دول البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية الذي أنشأته الصين.

على الصعيد الوطني، استمر تباطؤ الأنشطة غير الفلاحية، إذ لم يتجاوز النمو السنوي لقيمتها المضافة 2,1% منذ عام 2013، مقابل متوسط بلغ 4,7% خلال الفترة ما بين 2003 و2012. وحسب القطاعات، فقد شهد النشاط في سنة 2015 انكماشاً في قطاعي الصناعة المعدنية والسياحة وتباطؤاً في القطاعات غير التجارية وقطاع البناء والأشغال العمومية وتسارعا في الصناعات التحويلية. ومع ذلك، فقد تحسن النمو الإجمالي من 2,6% إلى 4,5%. مدفوعاً بإنتاج قياسي من الحبوب. ومن جانب الطلب، تباطأت وتيرة نمو استهلاك الأسر بشكل ملحوظ. في حين حافظ استهلاك الإدارات العمومية على نفس وتيرة الارتفاع. وتراجع الاستثمار للعام الثاني على التوالي. وبالنسبة للطلب الخارجي الصافي، فقد كانت مساهمته في النمو إيجابية من جديد وسجلت تحسناً ملموساً.

واستمر تأثير ضعف الأنشطة غير الفلاحية على سوق الشغل، بحيث لم يتجاوز عدد مناصب الشغل المحدثة 33 ألف منصب في سنة 2015، مقابل 129 ألفاً في المتوسط ما بين 2003 و2014. وفي المقابل، انخفض معدل النشاط بشكل ملموس، مما أدى إلى تراجع طفيف في معدل البطالة إلى 9,7%. غير أن هذا الأخير تفاقم لدى فئة حاملي الشهادات والشباب، خاصة في المدن حيث إن حوالي 4 من أصل 10 شبان عاطلون عن العمل. ويشكل المستوى المتدني لمعدل النشاط وتراجع المتواصل مصدر قلق متزايد، إذ يوجد اليوم نصف السكان النشيطين خارج سوق الشغل. وتصل هذه النسبة في صفوف النساء إلى أكثر من 75%. مما يعكس ضعف مشاركة المرأة في سوق الشغل وبالتالي في التنمية.

وفي ما يتعلق بتطور الأسعار، تسارع التضخم من 0,4% إلى 1,6% نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية المتقلبة الأثمان وبعض المنتجات المقتنة، في حين سجلت أسعار الوقود، التي تتم مقايستها مع الأسعار الدولية، انخفاضاً كبيراً. وظل التضخم الأساسي مستقراً تقريباً عند نسبة 1,3%.

وعلى مستوى التوازنات الماكرواقتصادية، استمر الوضع في التحسن، لاسيما بفضل انخفاض أسعار الطاقة والتدفقات الهامة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهبات شركاء المغرب في مجلس التعاون الخليجي.

فقد واصلت وضعية المالية العمومية التحسن الذي بدأ منذ 2013، مع تسجيل تقلص جديد في عجز الميزانية إلى 4,4% من الناتج الداخلي الإجمالي نتيجة لارتفاع الموارد الضريبية وأيضاً وبشكل خاص لانخفاض نفقات المقاصة بأكثر من النصف. وشهدت كتلة الأجور نمواً محدوداً وتراجعت نسبتها إلى الناتج الداخلي الإجمالي إلى 10,5%. بينما ارتفعت نفقات الاستثمار وتجاوزت بنحو 20% المبلغ المبرمج. وفي هذا السياق، تواصل ارتفاع الدين العمومي، إذ تزايدت نسبة مديونية الخزينة إلى الناتج الداخلي الإجمالي إلى 64,1% وبلغت نسبة الدين العمومي 80,4%.

وعلى صعيد الحسابات الخارجية، استمر تقلص عجز الحساب الجاري الذي انخفض إلى 1,9% من الناتج الداخلي الإجمالي بعد أن بلغ 9,5% في سنة 2012. وتراجع العجز التجاري بنسبة 19,2%. نتيجة بالأساس لانخفاض الفاتورة الطاقية والدينامية المستمرة في قطاع السيارات، الذي أصبح منذ 2014 أول قطاع مُصدّر. وارتفاع قيمة صادرات الفوسفات بفضل تزايد قيمة الدولار. وبالنسبة لباقي بنود الحساب الجاري، تراجعت مداخيل الأسفار بشكل محدود إلى 58,6 مليار درهم. على الرغم من أجواء انعدام الأمن في بعض بلدان المنطقة، وارتفعت من جديد تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج. حيث بلغت 61,7 مليار درهم. ويأتي نحو الخمس منها من دول مجلس التعاون الخليجي. وتشكل هذه الدول كذلك مصدر تدفقات هامة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والهبات. فقد ساهمت بنسبة 30% في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي بلغت ما يقرب من 40 مليار درهم في سنة 2015. وفي الجمل، سجلت احتياطات الصرف زيادة كبيرة، إذ بلغت في نهاية 2015 مستوى يعادل 6 أشهر و24 يوما من واردات السلع والخدمات مقابل 5 أشهر و9 أيام في نهاية 2014.

وقد أدى تحسن هذه الاحتياطات إلى انخفاض كبير في احتياجات البنوك من السيولة، التي تراجع متوسطها الأسبوعي إلى 32,7 مليار درهم. وفي هذا السياق، قام البنك بتعديل حجم تدخلاته وفقا لهذه الاحتياجات مع مواصلة نهج سياسة نقدية تيسيرية. فقد أبقي على سعر الفائدة الرئيسي عند نسبة 2,5% واستمر، بالموازاة مع ذلك، في تنفيذ برنامجه الرامي إلى دعم التمويل البنكي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة. ومن أجل تحسن انتقال قرارات السياسة النقدية، اعتمد البنك ابتداء من يوليوز 2015 قاعدة جديدة لتوزيع تسبيقاته لمدة 7 أيام، بحيث يعطي الأفضلية على الخصوص للبنوك التي تبذل مجهودا أكبر في منح القروض. وساهم هذا التوجه في انخفاض أسعار الفائدة في مختلف الأسواق. ومع ذلك، ظل نمو القروض المقدمة للقطاع غير المالي ضعيفا، مع تسجيل انكماش في القروض الموجهة للمقاولات. ويرجح أن السبب الرئيسي وراء هذا التطور يكمن في ضعف الطلب في سياق تميز بتباطؤ الأنشطة غير الفلاحية وتراجع الاحتياجات من السيولة لدى الشركات المستوردة للمنتجات النفطية.

غير أن تحسن السيولة في الاقتصاد وانخفاض أسعار الفائدة لم يؤثر إيجابا على سوق البورصة. فقد سجل المؤشر المرجعي أداء سلبيا بلغ 7,2% وظل حجم المعاملات ضعيفا. ويشكل ضعف عمق سوق البورصة، المستمر منذ عدة سنوات، عاملا غير موات للقطب المالي للدار البيضاء، الذي واصل رغم ذلك تطوره. حيث نجح في استقطاب أكثر من مائة مؤسسة دولية. وقد أكسبته هذه الإنجازات اعتراف المجتمع المالي الدولي. كما يتضح من خلال تصنيفه كأول مركز مالي في القارة الإفريقية.

ويظل النظام البنكي قويا ومتمتع بمستوى جيد من الرسملة، وفقا لما تتطلبه المعايير الدولية. إلا أن تباطؤ الائتمان وانخفاض قيمة محفظة القروض كان لهما تأثير على أرباحه، التي استفادت رغم ذلك من النتائج الجيدة التي حققتها البنوك المغربية في الخارج. لاسيما في إفريقيا. وعلى مستوى مراقبة القطاع، تم إطلاق العديد من مشاريع الإصلاح لتحسين التحكم في مخاطر الائتمان والتركز الائتماني وكذلك للوقاية من المخاطر المتعلقة بالجريمة

الإلكترونية. وبالنسبة للأنشطة البنكية العابرة للحدود على وجه الخصوص، تم تعزيز التنسيق مع السلطات الإشرافية في البلدان المضيضة من خلال توقيع اتفاقيتين جديدتين.

وفي إطار تنفيذ القانون البنكي الجديد وبشراكة مع السلطات المعنية، أنهى بنك المغرب جزءا كبيرا من النصوص التطبيقية المتعلقة بالمالية التشاركية وأطلق عملية تقديم طلبات الاعتماد. وعمل بالتنسيق مع باقي الفاعلين على وضع تدابير المواكبة اللازمة لتحفيز هذه الصناعة المالية الجديدة. لاسيما في ما يتعلق بالإطار الضريبي والقانوني وإحداث سوق للصكوك السيادية.

وعلاوة على ذلك، واصل البنك جهوده لتحسين الولوج إلى الخدمات المالية. فقد مكن توسع الشبكة البنكية من زيادة نسبة تعميم التعامل البنكي إلى 68%. وعلى نفس المنوال، قامت الجمعية المغربية للثقافة المالية بعدة حملات للتوعية، مع توسيع الفئة المستهدفة لتشمل على الخصوص المقاولات الصغيرة جدا. ومن شأن وضع استراتيجية شاملة ثلاثية السنوات للإدماج المالي بشراكة مع جميع الفاعلين المعنيين وضمن إطار مناسب للحكمة أن يعزز ما تم إحرازه من تقدم في هذا المجال.

ويعمل البنك كذلك على تعزيز المسؤولية البيئية والاجتماعية للقطاع المالي. وقام في هذا الصدد بإطلاق خطة عمل للملائمة القطاع البنكي بشكل منسق وتدرجي مع احتياجات التنمية المستدامة. وهي الخطة التي سيتم إدراجها ضمن التزامات المملكة لمكافحة التغير المناخي في إطار مؤتمر الأمم المتحدة 22 لتغير المناخ (كوب 22).

وقد كانت الإنجازات التي حققها نظامنا المالي محط تأكيد من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي خلال البعثة المشتركة لبرنامج تقييم القطاع المالي التي أجراها في أبريل 2015. وقد أظهر هذا التقييم صلابة ومثانة نظامنا البنكي، مع تحديد عدد من فرص التحسين التي يسعى بنك المغرب لتجسيدها بمعية باقي الفاعلين المعنيين.

مولاي،

إن كافة هذه التطورات تشير إلى أن بلدنا قد حقق إنجازات هامة، من بينها على الخصوص التحسن الملموس في التوازنات الماكرواقتصادية وزيادة جاذبيته وإشعاعه. وقد حظي هذا التقدم باعتراف المؤسسات والمستثمرين الدوليين. كما تؤكد ذلك التدفقات الكبيرة من الاستثمارات التي يستقطبها وتجديد اتفاق خط الوقاية والسيولة مع صندوق النقد الدولي والتقييم الإيجابي لوكالات التصنيف الدولية.

وبفضل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية الكبرى التي تم إطلاقها منذ بداية هذا القرن، يتوفر بلدنا اليوم على بنية تحتية مؤسسية واقتصادية مهمة. وقد مكنته هذه البيئة المواتية من تحقيق تسارع ملحوظ في النمو ووظيفة مهمة في مجال التنمية البشرية.

إن هذه الإنجازات تشكل بكل تأكيد مكتسبات ثمينة يتعين تعزيزها. لكن يجب أن نقر. مع ذلك، بأن وتيرة التقدم قد أخذت منحى تنازليا في السنوات الأخيرة. فعلى الرغم من تضافر عدة عوامل مواتية على الصعيدين الداخلي والخارجي، يستمر ضعف الأنشطة غير الفلاحية والتشغيل ويزداد النسيج الإنتاجي هشاشة. فيما يظل التقدم الذي تم إحرازه في مجال التنمية البشرية دون الانتظارات وضعيفا مقارنة بالتجارب الدولية.

ویدفعنا هذا الوضع للتساؤل حول جدوى سياساتنا واستراتيجياتنا ومدى قدرة نموذجنا التنموي على مواصلة الاستجابة لانتظارات المواطنين وتطلعاتهم. وهذا هو التساؤل الذي جاء في صلب خطاب العرش في يوليوز 2014. حين دعا جلالة الملك إلى اعتماد مقارنة جديدة في إعداد السياسات العمومية عبر وضع الرأسمال غير المادي في صميم الأولويات.

فالنموذج الاقتصادي الذي ما فتئنا ننهجه إلى اليوم والمركز على الطلب الداخلي كمحرك للنمو قد أظهر محدوديته. فبالإضافة إلى ضعف النمو والتشغيل، يشكل التدهور الكبير في السنوات الأخيرة لعجز الميزانية والحساب الجاري وتفاقم المديونية واستمرار تدني مستوى القدرة التنافسية لنسيجنا الإنتاجي أوجه قصور تشير على الأرجح إلى أن هذا النموذج قد فقد زخمه.

إن بلدنا اليوم يحتاج إلى إصلاح حقيقي لهذا النموذج وإلى إحداث قطيعة مع ما هو معمول به حاليا في مجال إعداد وتنفيذ السياسات العمومية. وينبغي أن يصبح التصنيع، الذي يخلق القيمة المضافة ومناصب الشغل ذات الجودة العالية، في صلب هذه التغيرات. جنبا إلى جنب مع الاستراتيجيات القطاعية الأخرى التي أطلقت في السنوات الأخيرة والتي تظل نتائجها متباينة حتى الآن. وبينما تتواصل دينامية التصدير في قطاع صناعة السيارات، وإلى حد أقل في بعض المهن العالمية للمغرب، فإن تأثيرها الإيجابي على الاقتصاد لا يزال محدودا. وفي هذا الصدد، يعتبر إنشاء النظم الإيكولوجية توجها واعدا من شأنه أن يؤدي، في حال تحقيق الأهداف المتوخاة منه في فترة زمنية معقولة، إلى تحسين نتائج هذه الاستراتيجيات وتقوية المقاولات الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل العمود الفقري للنسيج الصناعي.

وتذكرنا هذه الوضعية مرة أخرى بضرورة تقييم أداء هذه المخططات القطاعية وتنفيذها التدريجي واتساقها العام. وينبغي أن يكون هذا التقييم منهجيا وأن يكتسي طابعا مؤسسيا من خلال إنشاء منظومات أو هيئات خاصة، الأمر الذي سيتمكن من إجراء تحليل قبلي ومراقبة منتظمة ودقيقة لإدخال ما قد يلزم من تعديلات في آجال مناسبة، وبشكل أعم. فإننا نعتقد أن اعتماد التخطيط الاستراتيجي سيكون مناسبا من أجل تأطير أفضل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا. لأن ذلك سيتمكن من الاستجابة على نحو أفضل لمتطلبات رؤية شاملة ومتسقة ويتيح تحديد الأهداف حسب أولويتها واستخداما أمثل للموارد.

وفي ما يخص سياسة الانفتاح، فإن الصعوبات الاقتصادية التي لا تزال تواجهها منطقة الأورو، شريكنا التقليدي، وحالة الجمود التي يعرفها مسار الاندماج المغربي تعزز التوجه نحو تنويع الشراكات، لاسيما في اتجاه إفريقيا وبلدان

مجلس التعاون الخليجي فضلا عن الدول المؤثرة على الساحة الاقتصادية والسياسية الدولية. ويتيح ذلك لنظامنا البنكي ومقاولاتنا الاعتماد على فرص نمو جديدة وترسيخ مكانة المغرب كحلقة وصل بين إفريقيا وبقية العالم. لكن نجاح هذه الشراكات يتطلب مراقبة عن كثب من قبل السلطات وقيام الفاعلين بتعبئة موارد تكون في مستوى الالتزامات حتى يحافظ بلدنا على مكانته كشريك ذي مصداقية.

وإن خيار الانفتاح الذي تبناه بلدنا دفعنا إلى النظر في السنوات الأخيرة في مدى ملائمة الانتقال تدريجيا نحو نظام سعر الصرف المرن بهدف تحسين قدرة اقتصادنا على امتصاص الصدمات الخارجية وإعطاء الثقة للشركاء الأجانب. ومن شأن هذه المقاربة أن تمنح الفاعلين الوقت الكافي للتكيف تدريجيا مع مناخ ذي متطلبات أكثر صرامة وتطوير القدرات والدراية اللازمة.

وسيمكن هذا التحول كذلك من تعزيز استقلالية السياسة النقدية وتحسين انتقال قرارات البنك المركزي إلى الاقتصاد الحقيقي. وبالتالي، سيكون بنك المغرب قادرا على الانتقال إلى استهداف التضخم. الأمر الذي سيتيح له ترسيخ التوقعات على نحو أفضل والرفع من مساهمته في التنمية الاقتصادية.

ولئن كان صحيحا أن العديد من البلدان الصاعدة والنامية قد سبق لها القيام بهذا الانتقال. فإن المغرب يعد واحدا من البلدان القليلة التي أجرت هذا التحول بشكل طوعي ومنظم دون أن يكون تحت ضغط أزمة للصرف. فالتوقيت الزمني المبرمج لهذا المشروع والاستعداد القبلي له سيتيحان فرصا أفضل لإجازه. ويعمل حاليا بنك المغرب والوزارة المكلفة بالمالية على تحديد التوقيت المناسب لهذا التنفيذ التدريجي مع الأخذ في الاعتبار خصائص نسيجنا الاقتصادي والدروس المستفادة من التجارب الدولية. ومع ذلك، فإن نجاح هذا المشروع يعتمد على تضافر جهود جميع السلطات والفاعلين المعنيين والتقييد باستمرار بشروط هذا الانتقال.

ومن أجل تجاوز حالة التردد والترقب والانتظار التي باتت تعرقل الدينامية الاقتصادية في السنوات الأخيرة. يتعين كذلك تسريع وتيرة المشاريع الجاري تنفيذها حاليا. وفي هذا الصدد، ينبغي إعادة الزخم لمشروع إصلاح منظومة العدالة. ذلك أن الأمر يتعلق بورش أساسي ليس فقط لتكريس الحقوق الإنسانية والاجتماعية ولكن أيضا لتحسين مناخ الأعمال والاستثمار والمقاولة. وسيمكن إتمام هذا المشروع في آجال مناسبة من تغيير النظرة السلبية التي يحملها المستثمر والمواطن بشكل عام تجاه القضاء.

وبشكل ورش الجهوية المتقدمة خطوة هامة نحو تحقيق تنمية ترابية إدماجية ومتوازنة، بما يعزز الديمقراطية المحلية ويشجع الاستثمار ويتيح بروز أقطاب اقتصادية جهوية. غير أن تنفيذه ما زال في مراحله الأولى. وقد أظهرت التجارب الدولية أن سوء التخطيط يمكن أن يحول هذا المشروع إلى استنزاف مالي. ويتطلب إجازه مقارنة دقيقة من أجل تجنب ازدواجية مراكز القرار وضمان الاستخدام الرشيد للموارد. كما يستوجب إلى حد كبير توفر الكفاءات القادرة على إدارة التنمية على الصعيد المحلي.

وتذكرنا إشكالية الكفاءات وتجديد النخب بضرورة تعزيز التعبئة العامة لتسريع وتيرة إصلاح منظومة التربية والتكوين وإتمام هذا الورش. والجميع مدعو للمساهمة في تنفيذ وتحقيق الرؤية الاستراتيجية لإصلاح التعليم التي تم وضعها لهذا الغرض. وينبغي إعطاء الأولوية لتحسين المردودية الداخلية للمنظومة لأن مستواها الحالي يؤدي إلى خسائر جسيمة في الرأس المال البشري. فجزء كبير من شباننا، ولاسيما النساء، يعاني من أشكال متعددة من الإقصاء، بحيث أن حوالي ثلث الشباب لا يوجدون لا في وضعية تشغيل ولا تدرس ولا تكوين.

وإلى جانب هذا القدر الكبير من الإقصاء، تساهم مظاهر القصور في منظومة التربية والتكوين في ضعف جودة التشغيل، حيث إن خمس السكان النشيطين يزاولون عملا غير مؤدى عنه وأربعة من أصل كل خمسة منهم لا يستفيدون من أي تغطية صحية. وإن ما يترتب عن ذلك من إشكالية للتشغيل ينبغي أن تصبح أولوية من الأولويات الوطنية، في وقت يوجد فيه أكثر من نصف الساكنة البالغة سن العمل خارج سوق الشغل. وإذا كان الحل المستدام يستوجب تحقيق نمو اقتصادي قوي ومستمر، فمن شأن تبني سياسات وتدابير مناسبة التخفيف من حدة هذه المعضلة من خلال تقليص الاختلالات في سوق الشغل. ويتعلق الأمر هنا على وجه الخصوص بتطوير الترسانة القانونية وترجمة الاستراتيجية الوطنية للتشغيل إلى آليات وبرامج واقعية وفعالة.

وفي نفس الإطار، فإن المبادرات العديدة التي تم إطلاقها بغرض تقوية شبكات الحماية الاجتماعية لفائدة الفئات الأكثر هشاشة قد لقيت نجاحا أكيدا من ناحية الانخراط فيها. إلا أن ضعف القدرة على الاستجابة للطلب المتزايد على الخدمات المعنية بهذه المبادرات، لاسيما الصحية منها، قد يؤدي إلى تقويض مصداقية التزامات الدولة نفسها، وتظل الاستمرارية المالية لهذه الآليات رهينة بتحسين استهدافها وحكامتها. بل إن استمرارية بعضها على المدى القصير مهددة حاليا ويمكن للصعوبات التي تواجهها أن تتفاقم ما لم يتم إيجاد الحلول الملائمة في أقرب الآجال.

ومن شأن وضع آليات فعالة للاستهداف أن يؤدي كذلك إلى توسيع وإتمام إصلاح نظام المقاصة. وسينتج عن ذلك بالطبع إرساء الأسعار الحقيقية، كما سيتمكن من توفير هوامش تتيح إحداث آليات لدعم الفئات الأكثر فقرا.

من ناحية أخرى، صار بطء وتيرة إصلاح صناديق التقاعد أمرا يبعث على القلق. فالتكلفة الباهظة الناجمة عن التأخر في تفعيل هذا الإصلاح كفيلة بتحفيز مختلف الفرقاء على تسريع وتيرة هذا الورش، سيما وأن هناك شبه إجماع على ضرورته وطابعه الاستعجالي وأن عملية الإعداد التقني له قد استكملت منذ عدة سنوات.

وإن استمرار تفاقم هذه التكلفة قد يقوض استدامة المالية العمومية على المدى المتوسط. ويتطلب تعزيز المكتسبات في هذا الصدد أيضا مراجعة تركيبة النفقات من أجل تحقيق المزيد من التحسين على مستوى الجودة والمردودية. ومن المفترض أن يكون للقانون التنظيمي الجديد للمالية، خاصة مقتضياته المتعلقة بقاعدة الميزانية والبرمجة المتعددة السنوات، إسهام كبير في هذا الإطار شريطة تنفيذه تنفيذًا فعالًا ودخل الآجال المحددة.

وفي ما يتعلق بالإصلاح الضريبي، فقد تم اعتماد العديد من التدابير منذ المناظرة الوطنية حول الجبايات لسنة 2013، مثل فرض الضريبة على المستغلات الزراعية الكبرى والملاءمة التدريجية لمعدلات الضريبة على القيمة المضافة، ومع ذلك، فإن وتيرة تنفيذ العديد من التوصيات الأخرى المنبثقة عن هذه المناظرة لا تزال بطيئة. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بتوسيع الوعاء الضريبي وإدماج القطاع غير المهيكل وتخفيض الإعفاءات الضريبية العديدة والمكلفة، خصوصاً تلك التي لم يظهر لها مردود اقتصادي واجتماعي.

مولاي،

إن ما يواجهه بلدنا من تحديات كبيرة في سبيل تحقيق طموحاته لا يترك مجالاً للتردد والتعاس في إدارة السياسات العمومية. لذلك، أصبح من الضروري اليوم إحداث قطيعة مع ما هو معمول به من أجل تسريع الإصلاحات الهيكلية وتعزيز ثقة المواطنين والفاعلين الاقتصاديين. وإذا كانت الخصومات السياسية واقعا متأسلا في الديمقراطيات الحديثة، فإن الرهانات الاستراتيجية العليا للبلاد يجب أن تكون فوق أي اعتبارات سياسية أو فئوية.

كل ذلك كفيل بزيادة تقوية الجبهة الداخلية في الوقت الذي يواجه فيه بلدنا تحديات جسيمة، خاصة في ما يتعلق بوحدته الترابية وأمنه، ما يمكنه من تعبئة طاقاته وموارده لضمان ظروف عيش أفضل للمواطنين وآفاق واعدة للشباب.

عبد اللطيف الجواهري

الرباط، يونيو 2016

الجزء 1

الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية



1.1 المحيط الدولي

تميز الاقتصاد العالمي سنة 2015 بتباطؤ ملموس في نمو البلدان الصاعدة والنامية. ارتباطا على الخصوص بفقدان الاقتصاد الصيني حيويته تدريجيا والانخفاض المتواصل لأسعار السلع الأساسية إلى جانب التوترات الجيوسياسية. في المقابل، استمر انتعاش اقتصادات البلدان المتقدمة، وإن بوتيرة ضعيفة ومتفاوتة، مدفوعا بالأساس بقوة الطلب الداخلي، خاصة استهلاك الأسر. وبالتالي، تراجعت نسبة نمو الاقتصاد العالمي إلى 3,1%، وهي النسبة الأضعف منذ الركود الاقتصادي لسنة 2009.

وشهدت وضعية سوق الشغل تحسنا على العموم في البلدان المتقدمة الرئيسية، خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا، وفي منطقة الأورو. ورغم منحاه التنازلي، ظل معدل البطالة في مستويات عالية، لاسيما في إسبانيا وإيطاليا. أما بالنسبة للاقتصادات الصاعدة الكبرى، فقد استقر معدل البطالة في الصين فيما ارتفع في البرازيل وروسيا.

وسجلت أسعار السلع الأساسية تراجعا، كان ملموسا على الخصوص بالنسبة للمواد الطاقية، نتيجة وفرة العرض وضعف آفاق النمو الاقتصادي في أبرز البلدان المستوردة. وانعكس هذا التطور على مستوى التضخم، خاصة في البلدان المتقدمة، حيث سجل تراجعا قويا.

وكان لتباطؤ النشاط الاقتصادي في البلدان الصاعدة والنامية وقع ملموس على التجارة العالمية، حيث أن التراجع المسجل في حجم واردات هذه البلدان لم يعوّض إلا جزئيا بالتحسن الطفيف في واردات الاقتصادات المتقدمة. في المقابل، سجلت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تزايدا هاما شمل ارتفاعا قويا في التدفقات الموجهة للبلدان المتقدمة خاصة الولايات المتحدة. ونمو معتدلا للتدفقات نحو الاقتصادات النامية فيما سجل تراجع كبير في الاستثمارات الموجهة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية¹.

واتسمت السياسات النقدية في البلدان المتقدمة الرئيسية على الخصوص باستمرار عدم تزامن الدورتين النقديتين للولايات المتحدة ومنطقة الأورو. ففيما واصل البنك المركزي الأوروبي تطبيق برنامج التليين النقدي مع الإبقاء على سعر فائده الرئيسي قريبا من الصفر، قام الاحتياطي الفدرالي، وبعد إنهاء برنامج إعادة شراء الأصول في أكتوبر 2014، برفع سعر الفائدة الرئيسي. وذلك للمرة الأولى منذ عام 2006. وفي أبرز البلدان الصاعدة، قامت البنوك المركزية للصين والهند وروسيا بخفض سعر الفائدة الرئيسي عدة مرات. فيما واصل البنك المركزي للبرازيل تشديد سياسته النقدية، وأدت هذه التطورات إلى ارتفاع ملموس للدولار إزاء العملات الرئيسية.

في هذا السياق، سجلت الأوضاع المالية تحسنا على العموم في البلدان المتقدمة، مع ارتفاع مؤشرات البورصة من جديد واستمرار انخفاض أسعار الفائدة على السندات السيادية. إضافة إلى ذلك، سجلت وتيرة نمو القروض البنكية

1 يصنف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية البلدان إلى ثلاث فئات: البلدان المتقدمة والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

الممنوحة للقطاع الخاص في منطقة الأورو منحى إيجابيا للمرة الأولى منذ ثلاث سنوات وواصلت تحسنها في الولايات المتحدة. وعلى النقيض من ذلك، تدهورت الأوضاع المالية في البلدان الصاعدة الرئيسية، مع تسجيل تراجع في مؤشرات البورصة لديها اعتبارا من النصف الثاني من السنة.

وتميز النظام النقدي الدولي بعدة أحداث هامة خلال السنة. ويتعلق الأمر على الخصوص بمصادقة الولايات المتحدة على إصلاحات 2010 الخاصة بحصص وحكمة صندوق النقد الدولي وقرار هذا الأخير إدراج العملة الصينية ضمن سلة حقوق السحب الخاصة اعتبارا من أكتوبر 2016. إلى جانب ذلك، تم إنشاء مؤسستين ماليتين جديدتين، وهما "البنك الجديد للتنمية" من لدن دول البريكس¹ و"البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية" من طرف الصين.

1.1.1 النمو الاقتصادي

تباطأ النمو العالمي إلى 3,1% سنة 2015، مقابل 3,4% في 2014. نتيجة بالأساس لتراجع النشاط الاقتصادي في البلدان الصاعدة والنامية. وبلغت نسبة النمو في هذه البلدان 4%، لتواصل بذلك المنحى المسجل منذ سنة 2011. في المقابل، سجلت البلدان المتقدمة تحسنا طفيفا في نسبة نموها من 1,8% إلى 1,9%، بفضل تسارع النمو في كل من منطقة الأورو واليابان.

جدول 1.1.1 : تطور النمو العالمي (%)

2015	2014	2013	2012	2011	
3,1	3,4	3,3	3,5	4,2	العالم
1,9	1,8	1,2	1,2	1,7	الاقتصادات المتقدمة
2,4	2,4	1,5	2,2	1,6	الولايات المتحدة
1,6	0,9	-0,3	-0,9	1,6	منطقة الأورو
1,5	1,6	0,4	0,6	3,7	ألمانيا
1,1	0,2	0,7	0,2	2,1	فرنسا
0,8	-0,3	-1,7	-2,8	0,6	إيطاليا
3,2	1,4	-1,7	-2,6	-1,0	إسبانيا
2,2	2,9	2,2	1,2	2,0	المملكة المتحدة
0,5	0,0	1,4	1,7	-0,5	اليابان
4,0	4,6	4,9	5,3	6,3	الاقتصادات الصاعدة والنامية
6,6	6,8	6,9	6,9	7,8	البلدان الصاعدة والنامية الآسيوية
6,9	7,3	7,7	7,7	9,5	الصين
7,3	7,2	6,6	5,6	6,6	الهند
-0,1	1,3	3,0	3,2	4,9	بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي
-3,8	0,1	3,0	1,9	3,9	البرازيل
2,5	2,3	1,3	4	4	المكسيك
-2,8	1,1	2,1	3,5	4,8	رابطة الدول المستقلة
-3,7	0,7	1,3	3,5	4,3	روسيا
3,5	2,8	2,8	1,2	5,4	البلدان الصاعدة والنامية في أوروبا
3,8	2,9	4,2	2,1	8,8	تركيا
3,4	5,1	5,2	4,3	5,0	إفريقيا جنوب الصحراء
1,3	1,5	2,2	2,2	3,2	جنوب إفريقيا
2,3	2,6	2,1	5,1	4,6	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

المصدر: صندوق النقد الدولي.

1 البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا.

في الولايات المتحدة، ورغم التحسن البين في الاستهلاك الخاص ارتباطا بحيوية سوق الشغل، إلا أن نسبة النمو استقرت في 2,4%. حيث عانت من تراجع الطلب الخارجي بنسبة 0,6% نتيجة على الخصوص لارتفاع قيمة الدولار.

وفي منطقة الأورو، تسارعت وتيرة النمو من 0,9% إلى 1,6%. مدفوعة بقوة الطلب الداخلي الذي ساهم فيه انخفاض أسعار السلع الأساسية، وتيسير الأوضاع المالية والتحسين النسبي في وضعية سوق الشغل. هكذا، سجل الاستهلاك الخاص نموا بنسبة 1,7% مقابل 0,8% وانتقل الاستثمار من 1,3% إلى 2,7%. وفي الاقتصادات الرئيسية للمنطقة، انتقلت نسبة النمو في فرنسا من 0,2% إلى 1,1%. ومن 1,4% إلى 3,2% في إسبانيا ومن انخفاض بنسبة 0,3% إلى نمو بنسبة 0,8% في إيطاليا. في المقابل، تراجع النمو بشكل طفيف في ألمانيا من 1,6% إلى 1,5%.

وفي اليابان، ورغم تفاقم الانخفاض المسجل على صعيد استهلاك الأسر وتراجع الاستثمار، ارتفع الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 0,5% بعد ركوده في سنة 2014، مدفوعا بالاستثمار العمومي. وفي المملكة المتحدة، تراجعت نسبة النمو من 2,9% إلى 2,2%. نتيجة بالأساس لتباطؤ الاستثمار.

وفيما يخص البلدان الصاعدة والنامية، تراجعت نسبة النمو في الصين من 7,3% إلى 6,9%. وهو أدنى مستوى لها في ظرف 25 سنة، مع تسجيل تباطؤ في ذات الآن للطلب الداخلي والاستثمار. ويرتبط فقدان الاقتصاد الصيني تدريجيا لحيويته بالأساس بعملية إعادة تكييف النموذج الاقتصادي من نموذج مبني على الصادرات والصناعة الثقيلة إلى آخر يعتمد على الاستهلاك والخدمات. وفي روسيا، كان لانخفاض أسعار المواد الطاقية واستمرار التوترات الجيوسياسية الناجمة عن النزاع في أوكرانيا تأثير ملموس على النمو. حيث تراجع الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 3,7% بعد ارتفاعه بنسبة 0,7% في 2014. أما في البرازيل، وفي سياق تدهور وضعية الميزانية والتسارع الكبير لتوتيرة التضخم، فقد انخفض الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 3,8% بعد ارتفاعه بنسبة 0,1%. ارتباطا بتراجع أسعار المواد الأساسية وتشديد شروط التمويل الخارجي. وفي المقابل، واصل الاقتصاد الهندي ديناميته بتحقيق نسبة 7,3% بعد 7,2%. مدعوما بالاستهلاك الخاص والاستثمار الذي شجعتة الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال.

وفي إفريقيا جنوب الصحراء، تراجع النمو من 5% إلى 3,4%، ليعكس على الخصوص التباطؤ الملموس من 6,3% إلى 2,7% في نيجيريا ومن 4% إلى 3,5% في غانا، ارتباطا بشكل رئيسي بانخفاض أسعار السلع الأساسية. أما في جنوب أفريقيا، فلا تزال المشاكل المرتبطة بالتخفيض المتكرر للتيار الكهربائي تؤثر على النمو الذي سجل تباطؤا طفيفا من 1,5% إلى 1,3%.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أدى تزايد التوترات الجيوسياسية والاجتماعية وتراجع عائدات النفط إلى انخفاض النمو إجمالا من 2,6% إلى 2,3%. وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي على الخصوص، تباطأ النمو من 3,6% إلى 3,4% في السعودية ومن 4,6% إلى 3,9% في الإمارات العربية المتحدة. أما في شمال إفريقيا، فقد تباطأت نسبة النمو على الخصوص في تونس من 2,3% إلى 0,8% وتسارعت في المقابل من 2,2% إلى 4,2% في مصر.

2.1.1 سوق الشغل

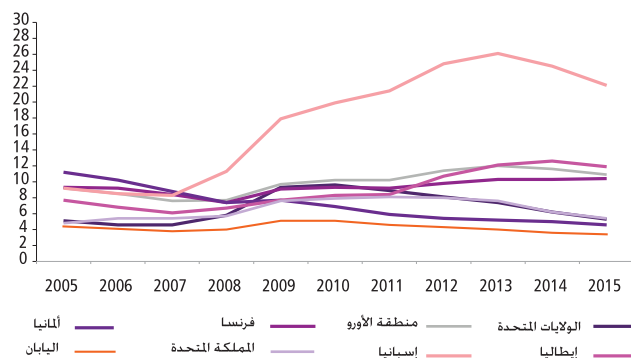
انعكس التحسن النسبي للنشاط الاقتصادي في أبرز البلدان المتقدمة على مستوى أسواق الشغل التي سجلت في مجملها تراجعا في نسبة البطالة، على الرغم من بقائها في مستويات عالية لدى بعض اقتصادات منطقة الأورو.

جدول 2.1.1: تطور نسبة البطالة بالنسبة المئوية

2015	2014	2013	2012	2011	
البلدان المتقدمة					
5,3	6,2	7,4	8,1	8,9	الولايات المتحدة
10,9	11,6	12,0	11,4	10,2	منطقة الأورو
4,6	5,0	5,2	5,4	5,9	ألمانيا
10,4	10,3	10,3	9,8	9,2	فرنسا
11,9	12,6	12,1	10,7	8,4	إيطاليا
22,1	24,5	26,1	24,8	21,4	إسبانيا
5,4	6,2	7,6	8,0	8,1	المملكة المتحدة
3,4	3,6	4,0	4,3	4,6	اليابان
البلدان الصاعدة					
5,6	5,2	5,5	5,5	6,5	روسيا
4,1	4,1	4,1	4,1	4,1	الصين
6,8	4,8	5,4	5,5	6,0	البرازيل

المصدر: صندوق النقد الدولي

رسم بياني 1.1.1: تطور نسبة البطالة في البلدان المتقدمة



المصدر: صندوق النقد الدولي

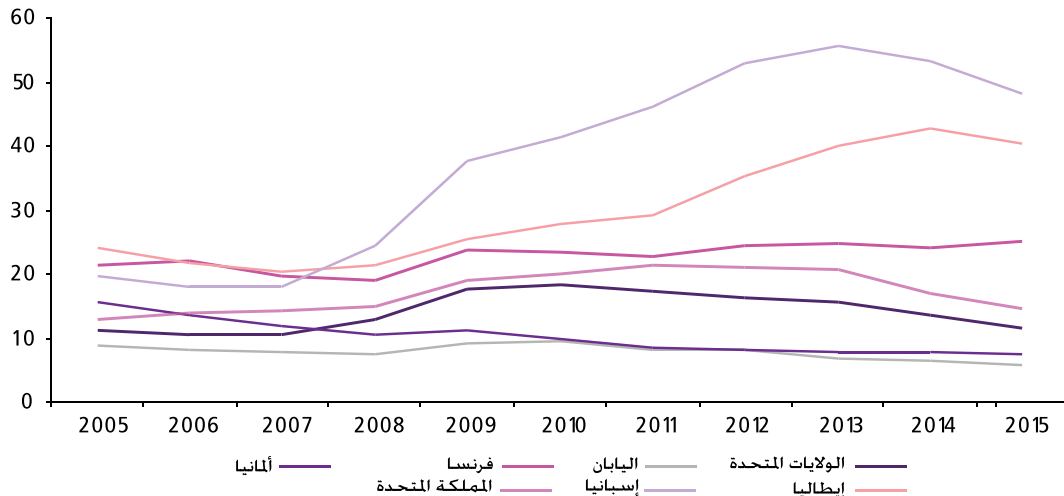
في الولايات المتحدة، تواصل انتعاش سوق الشغل مع إحداث عدد كبير للوظائف وتراجع نسبة البطالة إلى 5,3%. وعلى نفس المنوال، واصلت نسبة البطالة تراجعها في اليابان والمملكة المتحدة، حيث انخفضت فيها على التوالي من 3,6% إلى 3,4% ومن 6,2% إلى 5,4%.

وفي منطقة الأورو، ورغم بقائها في مستوى مرتفع، تراجعت مجددا نسبة البطالة من 11,6% إلى 10,9%. وحسب البلدان، انخفضت من 24,5% إلى 22,1% في إسبانيا، ومن 12,6% إلى 11,9% في إيطاليا، ومن 5% إلى 4,6% في ألمانيا، فيما ارتفعت بشكل طفيف في فرنسا من 10,3% إلى 10,4%.

وتزايدت نسبة البطالة على مستوى أبرز البلدان الصاعدة والنامية، باستثناء الصين التي ظلت فيها مستقرة في 4,1%. هكذا، ارتفعت من 4,8% إلى 6,8% في البرازيل ومن 5,2% إلى 5,6% في روسيا. وتفاقمت وضعية التشغيل في إفريقيا جنوب الصحراء، حيث تزايدت من 25,1% إلى 25,4% في جنوب إفريقيا. لتصل بذلك إلى أعلى مستوى لها منذ 2004. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ارتفعت البطالة بشكل خاص في الجزائر من 10,6% إلى 11,3%. فيما انخفضت في مصر من 13,4% إلى 12,9% وفي تونس من 15,3% إلى 15%.

وفيما يتعلق بالبطالة بين الشباب أقل من 25 سنة، فقد ظلت مرتفعة في جل البلدان المتقدمة رغم التراجع المسجل سنة 2015. وتم تسجيل أعلى المستويات في البلدان الطرفية لمنطقة الأورو بنسب بلغت 48,3% في إسبانيا و40,3% في إيطاليا و49,7% في اليونان. في المقابل، سجلت أدنى النسب في اليابان وألمانيا حيث بلغت على التوالي 5,6% و7,3%.

رسم بياني 2.1.1 : تطور نسبة بطالة الشباب الأقل من 25 سنة في البلدان المتقدمة (بالنسبة المئوية)

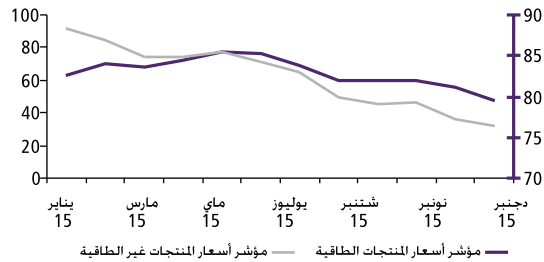


المصدر: مكتب الإحصاء الأوروبي EUROSTAT

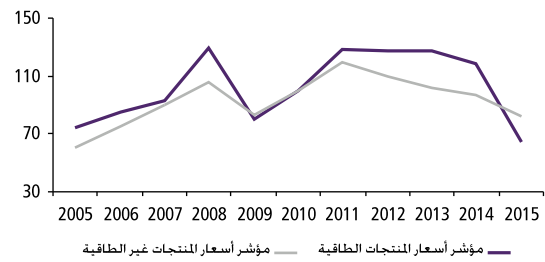
3.1.1 أسواق السلع الأساسية

اتسمت أسواق السلع الأساسية سنة 2015 باستمرار تراجع الأسعار. مع تسجيل المزيد من الانخفاض في أسعار المواد الطاقية على الخصوص. ويعزى هذا المعطى إلى وفرة العرض وكذا ضعف آفاق النمو الاقتصادي لدى أبرز البلدان المستوردة.

رسم بياني 4.1.1: التطور الشهري لمؤشرات أسعار السلع الأساسية في 2015



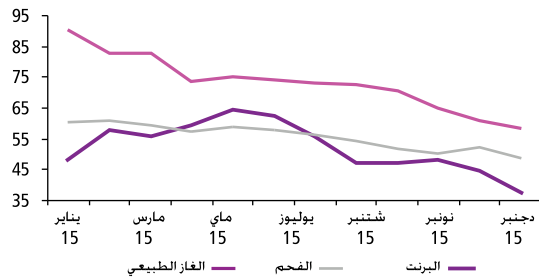
رسم بياني 3.1.1: التطور السنوي لمؤشرات أسعار السلع الأساسية



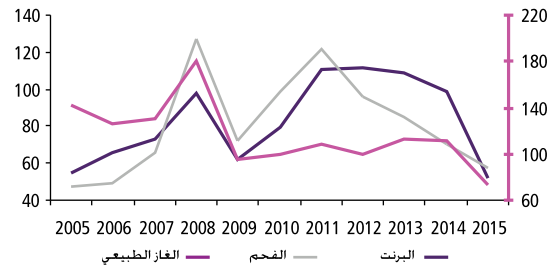
المصدر: البنك الدولي

هكذا. وبعد تراجعها بنسبة 7,2% سنة 2014، سجلت أسعار المواد الطاقية انخفاضا كبيرا بلغ 45,1%. وتراجع سعر النفط من 96,2 دولار للبرميل في المتوسط سنة 2014 إلى 50,75 دولار فيما انخفض سعر الغاز الطبيعي بنسبة 34,4%. وعلى نفس المنوال، انخفض سعر الفحم بنسبة 19,8%. بفعل تراجع الطلب الصادر عن الصين والهند الذي مثل حوالي 60%¹ من الطلب العالمي.

رسم بياني 6.1.1: التطور الشهري لمؤشرات أسعار المنتجات الطاقية في 2015



رسم بياني 5.1.1: التطور السنوي لمؤشرات أسعار المنتجات الطاقية



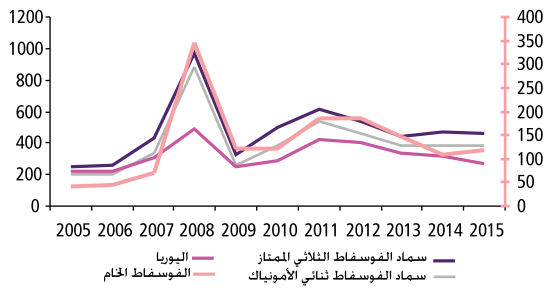
المصدر: البنك الدولي

ودون احتساب المنتجات الطاقية، سجلت أسعار المعادن والفلزات تراجعا بنسبة 21,1% إجمالا، حيث انخفضت أسعار الحديد بنسبة 42,4% والنيكل بنسبة 29,8% والقصدير بنسبة 26,6%. وبالمثل، تراجعت أسعار

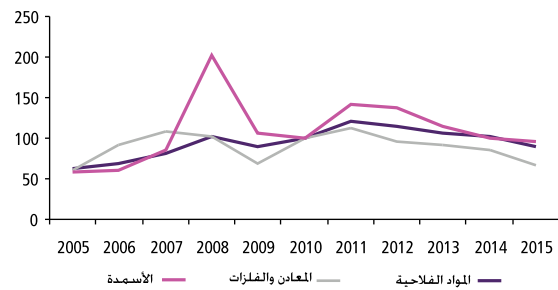
1 أرقام سنة 2014.

المنتجات الزراعية بنسبة 13,1%. ارتباطا على الخصوص بظروف العرض المواتية. وبلغت نسبة التراجع 22,7% بالنسبة للقمح و20,6% للصوصيا و17,7% للبن. وبالنسبة للأسمدة. تراجعت الأسعار إجمالا بنسبة 5%. مع انخفاضات بلغت 13,7% لليوريا و2,9% للفوسفات ثنائي الأمونيوم و0,9% للفوسفات الممتاز الثلاثي. في المقابل. ارتفع سعر كلورايد البوتاسيوم بنسبة 1,9% والفوسفات الخام بنسبة 6,6% إلى 117,5 دولار للطن في المتوسط. بعد أن سجل تهقرا بنسبة 25,6% في 2014.

رسم بياني 8.1.1 : تطور أسعار الفوسفات ومشتقاته (دولار/ طن)



رسم بياني 7.1.1 : تطور مؤشرات أسعار المنتجات غير الطاقة



المصدر: البنك الدولي

واتبعت أسعار المعادن النفيسة نفس المنحى حيث تراجعت في المجمل بنسبة 10,4%. وتأثرت على الخصوص بارتفاع قيمة الدولار حيث انخفض سعر الذهب بنسبة 8,3% إلى 1160 دولار للأونصة وسعر الفضة بنسبة 17,6% إلى 15,7 دولار للأونصة في المتوسط. وشمل التوجه نحو الانخفاض أيضا سعر البلاتين الذي تراجع بنسبة 23,9% إلى 1053,3 دولار للأونصة. نتيجة للفائض في العرض المرتبط بارتفاع الإنتاج في جنوب إفريقيا.

4.1.1 تطور التضخم

في سياق تراجع أسعار السلع الأساسية. واصل التضخم توجهه نحو الانخفاض ليبلغ مستويات ضعيفة في البلدان المتقدمة. فيما ظل مستقرا على العموم في الاقتصادات الصاعدة والنامية. وهو ما ساهم فيه انخفاض قيمة عملات بعض هذه البلدان. وبالتالي. سجلت نسبة التضخم عبر العالم تباطؤا من 3,2% إلى 2,8%.

جدول 3.1.1 : تطور التضخم في العالم (بالنسبة المئوية)

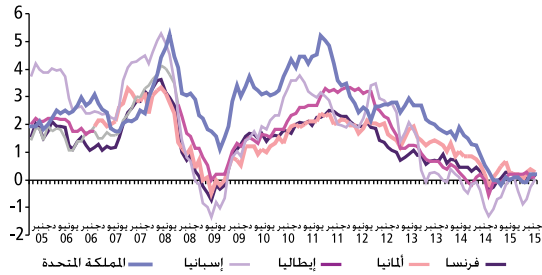
2015	2014	2013	2012	2011	
2,8	3,2	3,7	4,1	5,1	العالم
0,3	1,4	1,4	2,0	2,7	البلدان المتقدمة
0,1	1,6	1,5	2,1	3,1	الولايات المتحدة
0,0	0,4	1,3	2,5	2,7	منطقة الأورو
0,1	0,8	1,6	2,1	2,5	ألمانيا
0,1	0,6	1,0	2,2	2,3	فرنسا
0,1	0,2	1,2	3,3	2,9	إيطاليا
-0,5	-0,1	1,4	2,4	3,2	إسبانيا
0,1	1,5	2,6	2,8	4,5	المملكة المتحدة
0,8	2,7	0,4	0,0	-0,3	اليابان
4,7	4,7	5,5	5,8	7,1	البلدان الصاعدة والنامية
15,5	7,8	6,8	5,1	8,4	روسيا
1,4	2,0	2,6	2,6	5,4	الصين
4,9	5,9	9,4	9,9	9,5	الهند
9,0	6,3	6,2	5,4	6,6	البرازيل
5,9	6,6	9,3	9,7	8,6	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

المصدر: صندوق النقد الدولي.

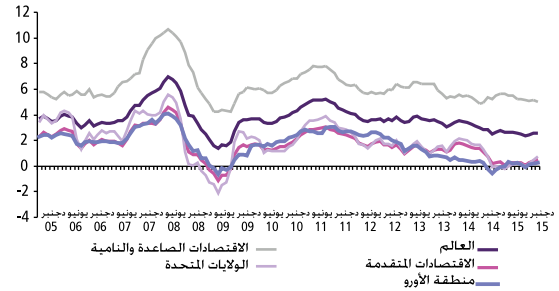
في منطقة الأورو. تدنت نسبة التضخم من 0,4% إلى 0%. حيث سجلت انخفاضات من 0,8% إلى 0,1% في ألمانيا. ومن 0,6% إلى 0,1% في فرنسا ومن 0,2% إلى 0,1% في إيطاليا. وفي إسبانيا، تفهقرت نسبة التضخم للمرة الثانية على التوالي حيث بلغت -0,5% مقابل -0,1%. وفي الولايات المتحدة، ساهم ارتفاع قيمة الدولار واعتدال ارتفاع الأجور في تخفيض نسبة التضخم التي انتقلت من 1,6% إلى 0,1%. وعلى نفس المنوال، تراجع نسبة التضخم بشكل كبير في اليابان. من 2,7% إلى 0,8%. ونفس الأمر في المملكة المتحدة حيث انخفضت من 1,5% إلى 0,1%. وهو أدنى مستوى لها على الإطلاق منذ نصف قرن.

وفي البلدان الصاعدة والنامية، تراجع نسبة التضخم من 2% إلى 1,4% في الصين ومن 5,9% إلى 4,9% في الهند. في المقابل، ونتيجة بالأساس لانخفاض قيمة عملتيهما، سجلت روسيا والبرازيل ارتفاعات ملموسة في نسب التضخم. حيث انتقلت من 7,8% إلى 15,5% ومن 6,3% إلى 9% على التوالي.

رسم بياني 10.1.1 : تطور التضخم لدى أبرز البلدان الأوروبية الشريكة للمغرب



رسم بياني 9.1.1 : تطور التضخم عبر العالم

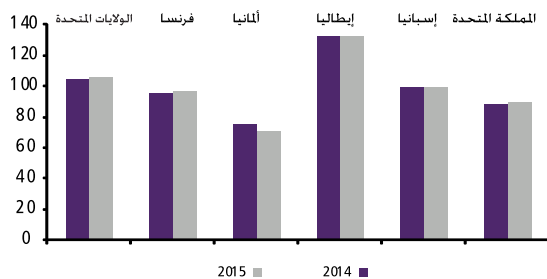


المصادر: الإحصائيات المالية الدولية والمكتب الأوروبي للإحصائيات (Eurostat).

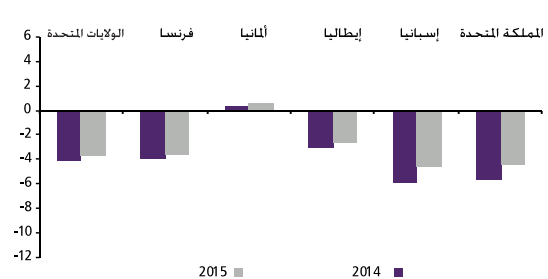
5.1.1 المالية العمومية

تواصل تحسن ميزانيات أبرز البلدان المتقدمة سنة 2015. ارتباطا بالانتعاش النسبي للنشاط الاقتصادي واستمرار اتباع برامج تقويم المالية العمومية في بعض هذه الاقتصادات. وتبعاً لذلك، تقلص عجز الميزانية من 4,1% إلى 3,7% من الناتج الداخلي الإجمالي في الولايات المتحدة. ومن 6,2% إلى 5,2% في اليابان ومن 5,6% إلى 4,4% في المملكة المتحدة. وفي منطقة الأورو، تراجع العجز من 2,6% إلى 2%. حيث تقلص من 3,9% إلى 3,6% في فرنسا ومن 3% إلى 2,6% في إيطاليا بينما تعزز الرصيد الفائض في ألمانيا من 0,3% إلى 0,6% من الناتج الداخلي الإجمالي. وانخفض العجز أيضاً في إسبانيا من 5,9% إلى 4,5% وفي البرتغال من 7,2% إلى 4,4%. فيما ارتفع في اليونان من 3,9% إلى 4,2%.

رسم بياني 12.1.1 : تطور نسبة الدين العمومي إلى الناتج الداخلي الإجمالي



رسم بياني 11.1.1 : تطور نسبة رصيد الميزانية إلى الناتج الداخلي الإجمالي



المصدر: صندوق النقد الدولي

أما بالنسبة للدين العمومي، فقد ارتفعت نسبته إلى الناتج الداخلي الإجمالي من 105% إلى 105,8% في الولايات المتحدة وتراجع من 94,5% إلى 93,2% في منطقة الأورو. نتيجة بالأساس لانخفاضه من 74,9% إلى 71% من الناتج الداخلي الإجمالي في ألمانيا. وفي أبرز الاقتصادات الأخرى للمنطقة، ارتفعت نسبة العجز من 95,6% إلى 96,8% في فرنسا ومن 132,5% إلى 132,6% في إيطاليا فيما انخفضت من 99,3% إلى 99% في إسبانيا.

وفي البلدان الصاعدة والنامية، تدهورت نسبيا وضعية الميزانية مع ارتفاع العجز ونسب المديونية. وبشكل خاص، تزايد عجز الميزانية بواقع 6% ليبلغ 10,3% من الناتج الداخلي الإجمالي في البرازيل ومن 0,9% إلى 2,7% في الصين. موازاة مع تفاقم نسبة المديونية من 63,3% إلى 73,7% من الناتج الداخلي الإجمالي ومن 41,1% إلى 43,9% على التوالي. وفي نفس الإطار، انتقل عجز الميزانية في الهند وروسيا من 7% إلى 7,2% ومن 1,1% إلى 3,5% وتزايدت نسب الدين العمومي فيها تواليا من 66,4% إلى 67,2% ومن 16,3% إلى 17,7%.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تدهورت مجددا وضعية المالية العمومية، متأثرة بالأساس بانخفاض عائدات النفط. وفي بلدان الخليج على وجه الخصوص، تنامي بشكل كبير عجز الميزانية حيث انتقل في السعودية من 3,4% إلى 16,3% من الناتج الداخلي الإجمالي. فيما سجلت كل من قطر والكويت تراجعا في فوائضها من 18,1% إلى 10,3% ومن 26,6% إلى 1,2% على التوالي. وفي شمال إفريقيا، تفاقم عجز الميزانية من 7,3% إلى 15,3% في الجزائر ومن 3,4% إلى 4,4% في تونس. لترتفع بذلك نسب المديونية من 8% إلى 8,7% ومن 50,1% إلى 54,5% من الناتج الداخلي الإجمالي على التوالي. بخلاف ذلك، تراجعت نسبة العجز في مصر من 12,9% إلى 11,7%. وذلك رغم تسجيل تزايد في نسبة الدين العمومي التي انتقلت من 86% إلى 87,7% من الناتج الداخلي الإجمالي.

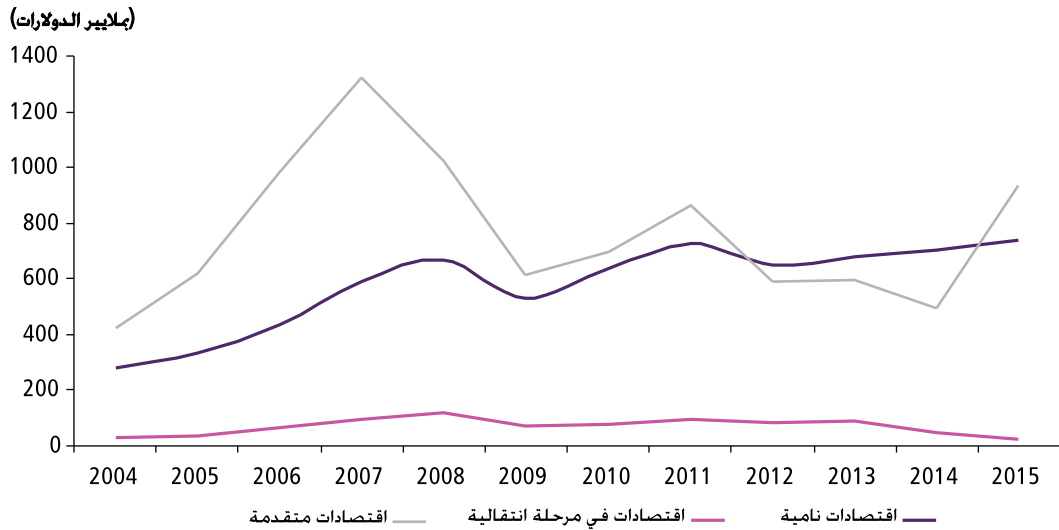
6.1.1 التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة

تباطأت وتيرة نمو التجارة العالمية في سنة 2015 إلى 2,8% بدلا من 3,5% في 2014. ويعزى هذا التطور إلى الانخفاض الملموس في نمو واردات البلدان الصاعدة والنامية من 3,7% إلى 0,5% مقابل ارتفاع واردات الاقتصادات المتقدمة من 3,5% إلى 4,3%.

وفيما يتعلق بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبعد انخفاضها بنسبة 16% في 2014، عادت للارتفاع بقوة

بنسبة 36% لتصل إلى 1700 مليار دولار. وهو أعلى مستوى لها منذ 2008. وتضاعفت تقريبا التدفقات الموجهة للبلدان المتقدمة لتبلغ 936 مليار دولار. ارتباطا على الخصوص بالتوقعات المواتية نسبيا بشأن آفاق النمو. تبعا لذلك، تضاعفت التدفقات نحو الولايات المتحدة أكثر من أربع مرات فيما ارتفعت تلك الموجهة إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة 67,6%. في المقابل، سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي استقطبتها البلدان السائرة في طريق النمو ارتفاعا بنسبة 5,3% لتبلغ 741 مليار دولار. تشمل على الخصوص نموا بنسبة 5,4% لتلك الموجهة إلى الصين وتراجعا بنسبة 11,2% للاستثمارات نحو أمريكا اللاتينية وبنسبة 31,4% نحو إفريقيا. وبالنسبة للتدفقات المتجهة نحو البلدان التي تمر من مرحلة انتقالية، فقد تراجعت بنسبة 54% إلى 22 مليار دولار.

رسم بياني 13.1.1 : تطور المداخل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (بملايير الدولارات)



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

7.1.1 الحسابات الخارجية

أبرز تطور المعاملات الجارية للاقتصادات المتقدمة في 2015 تعزيز الفائض الذي انتقل من 0,5% إلى 0,7% من الناتج الداخلي الإجمالي. وفي منطقة الأورو، تعزز من 2,4% إلى 3%. مع تزايد في ألمانيا من 7,3% إلى 8,5% من الناتج الداخلي الإجمالي وتحسن فوائض إيطاليا وإسبانيا وكذا تقلص العجز الجاري لفرنسا. وفي نفس المنحى، تعزز فائض المعاملات الجارية في اليابان بنسبة 0,5% ليصل إلى 3,3% و تقلص العجز في المملكة المتحدة إلى 4,3% بدلا من 5,1%. بخلاف ذلك، انتقل عجز الحساب الجاري في الولايات المتحدة من 2,2% إلى 2,6% من الناتج الداخلي الإجمالي. متأثرا على الخصوص بارتفاع قيمة الدولار.

جدول 4.1.1 : تطور رصيد الحساب الجاري لميزان الأداءات (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

2015	2014	2013	2012	2011	
0,7	0,5	0,5	-0,0	-0,1	الاقتصادات المتقدمة
-2,6	-2,2	-2,3	-2,8	-3,0	الولايات المتحدة
3,0	2,4	2,0	1,3	0,2	منطقة الاورو
8,5	7,3	6,8	7,0	6,1	ألمانيا
-0,1	-0,9	-0,8	-1,2	-1,0	فرنسا
2,1	1,9	0,9	-0,4	-3,1	إيطاليا
1,4	1,0	1,5	-0,2	-3,2	إسبانيا
-4,3	-5,1	-4,5	-3,3	-1,7	المملكة المتحدة
3,3	0,5	0,8	1,0	2,2	اليابان
-0,2	0,5	0,6	1,3	1,4	الاقتصادات الصاعدة والنامية منها
1,9	1,4	0,7	1,0	0,9	البلدان الصاعدة والنامية الآسيوية
2,7	2,1	1,6	2,5	1,8	الصين
-1,3	-1,3	-1,7	-4,8	-4,3	الهند
-3,6	-3,1	-2,6	-2,3	-1,9	بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي
-3,3	-4,3	-3,0	-3,0	-2,9	البرازيل
-2,8	-1,9	-2,4	-1,4	-1,1	المكسيك
2,8	2,1	0,6	2,4	4,1	مجموعة الدول المستقلة
4,9	2,9	1,5	3,3	4,8	روسيا
-1,9	-3,1	-3,8	-4,6	-6,5	البلدان الصاعدة والنامية في أوروبا
-4,4	-5,5	-7,7	-6,1	-9,6	تركيا
-5,9	-4,1	-2,4	-1,8	-0,7	إفريقيا جنوب الصحراء
-4,4	-5,4	-5,8	-5,0	-2,2	جنوب إفريقيا
-3,8	6,0	10,8	12,9	13,9	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

المصدر: صندوق النقد الدولي

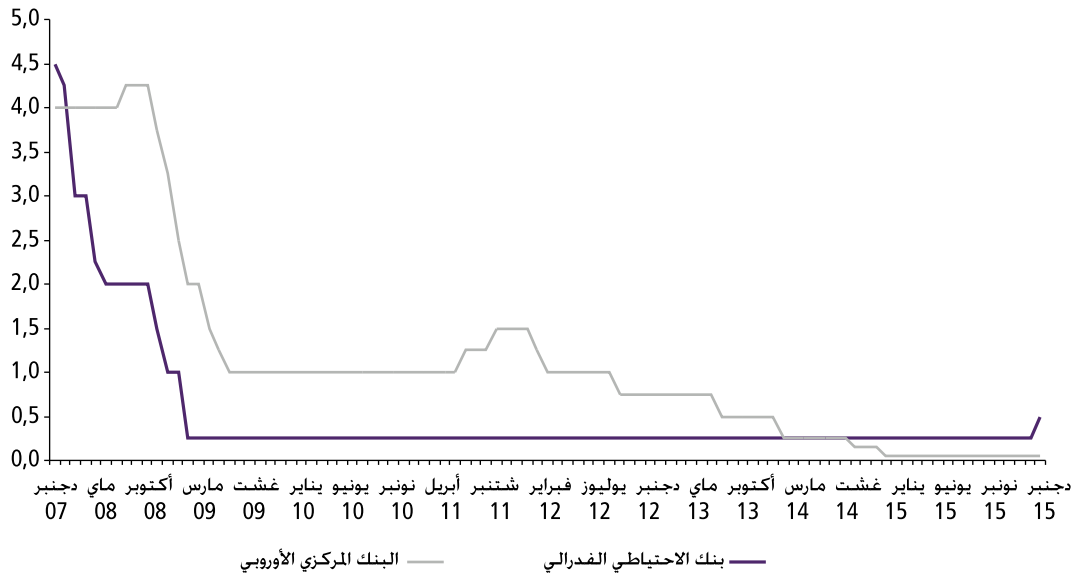
في البلدان الصاعدة والنامية. وبعد الفائض البالغ 0,5% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2014، أفرز رصيد المعاملات الجارية عجزا طفيفا بنسبة 0,2%. مرده بشكل كبير تدهور هذا العجز في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث بلغ 3,8% بعد تسجيل فائض بنسبة 6%. وفي الهند، استقر عجز الحساب الجاري في 1,3%. فيما تقلص في البرازيل من 4,3% إلى 3,3%. من جهتها، تعزز الفائض في كل من الصين وروسيا على التوالي من 2,1% إلى 2,7% ومن 2,9% إلى 4,9% من الناتج الداخلي الإجمالي.

8.1.1 السياسة النقدية

في سياق تميز باستمرار مخاطر انكماش التضخم وببطء الانتعاش الاقتصادي، قام البنك المركزي الأوروبي بتعزيز الطابع التوسعي لسياسته النقدية. لذا، وبالتزامن مع الاحتفاظ بسعر فائدته الرئيسي دون تغيير في 0,05%.

قام البنك في دجنبر بتخفيض سعر الفائدة على تسهيلة الإيداع بمقدار 10 نقط أساس إلى -0,30% وأعطى الانطلاقة في يناير للبرنامج الممتد لشراء الأصول الذي يشمل البرامج التي تم الشروع فيها ويغطي، إلى جانب سندات القطاع الخاص، سندات الدين السيادية. وبعد أن كان مقررا الانتهاء من هذا البرنامج بحلول شهر شتنبر 2016، تم تمديد هذا البرنامج، الذي حدد مبلغه الإجمالي الشهري في 60 مليار أورو، إلى غاية متم مارس 2017 وتمت توسعته ليشمل السندات الصادرة عن الإدارات الجهوية والمحلية. بموازاة ذلك، وفي إطار سياسة التواصل الاستباقية التي ينفجها، فقد التزم باستخدام مجموع الأدوات الموجودة تحت تصرفه لضمان عودة التضخم إلى هدفه على المدى المتوسط.

رسم بياني 14.1.1 : تطور أسعار الفائدة الرئيسية للبنك المركزي الأوروبي والبنك الاحتياطي الفدرالي



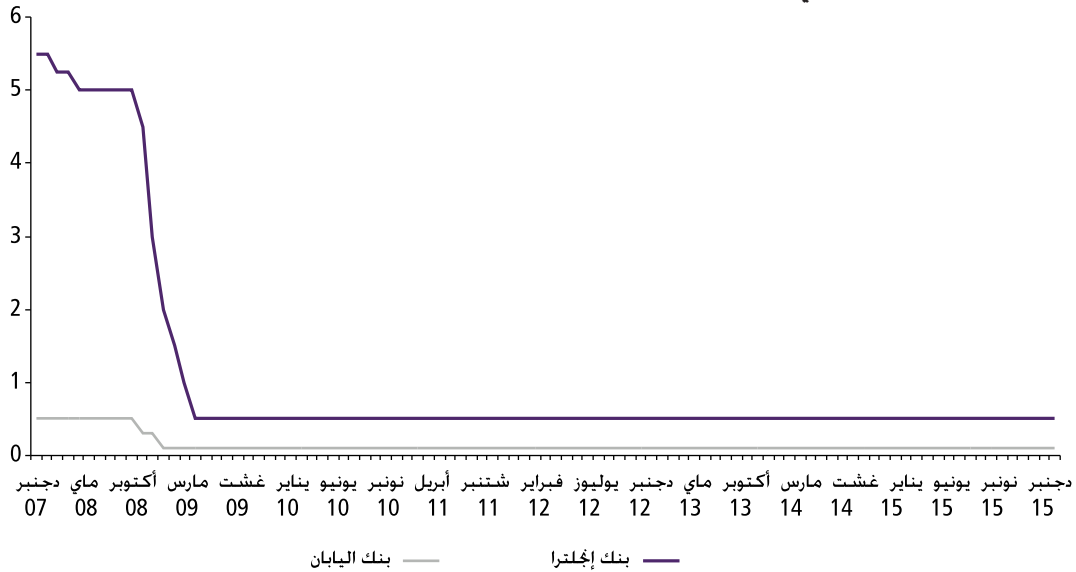
المصدر: تومسون رويترز إيكون

من جهته، أبقى بنك إنجلترا على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير في 0,5% وقرر في نونبر التمديد سنتين، إلى غاية متم 2018، لآلية "التمويل من أجل الإقراض"¹ المحدثة في 2012 بالتعاون مع الخزينة. بالمثل، أبقى بنك اليابان على سعر فائده الرئيسي في 0,1% وعلى هدف رفع قاعدته النقدية في 80.000 مليار ين سنويا. كما أعلن في دجنبر عن مخطط جديد لإعادة شراء الصناديق الاستثمارية المدرجة في البورصة والمكونة من الأسهم الصادرة عن مقاولات تستثمر على نحو استباقي في الرأسمال المادي والبشري. ومن المتوقع أن يدخل هذا المخطط، البالغة قيمته السنوية 300 مليار ين، حيز التنفيذ اعتبارا من أبريل 2016.

1 يعتبر "التمويل من أجل الإقراض" آلية لإعادة التمويل على المدى المتوسط تم إحداثها بالتعاون مع الخزينة قصد تمكين المؤسسات، في حالة زيادة حجم قروضها إلى القطاع الخاص ولاسيما المقاولات الصغرى والمتوسطة، من الحصول على سيولة لدى بنك إنجلترا بكلفة أقل ولعدة أقصاها أربع سنوات.

في المقابل، وبعد الحفاظ على النطاق المستهدف لسعر الفائدة على الأموال الفدرالية ما بين 0% و 0,25% خلال السنوات الست الأخيرة، قام الاحتياطي الفدرالي الأمريكي في دجنبر برفع هذا النطاق بمقدار 25 نقطة أساس إلى ما بين 0,25% و 0,5%. وجاء قراره نتيجة التحسن الملموس في سوق الشغل والعودة المتوقعة للتضخم إلى هدفه على المدى المتوسط المتمثل في 2%. وفيما يتعلق بالتوجهات المستقبلية، أشار الاحتياطي الفدرالي خلال نفس الاجتماع إلى أن توقيت وحجم التعديلات المستقبلية لنطاق سعر فائدته الرئيسي سيرتكزان على تقييمه للأوضاع الاقتصادية الفعلية والمتوقعة ارتباطا بالهدفين الذين يتوخى تحقيقهما والمتمثلان في أقصى نسبة من التشغيل وبلوغ نسبة التضخم 2%.

رسم بياني 15.1.1 : تطور أسعار الفائدة الرئيسية لبنك إنجلترا وبنك اليابان

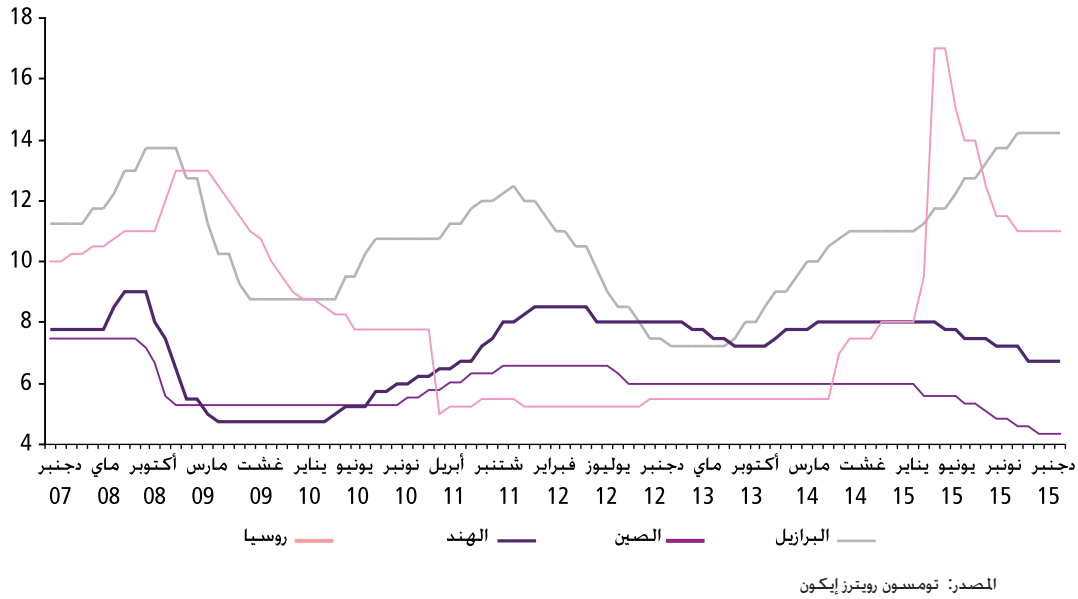


المصدر: تومسون روبنرز إيكون

وفيما يتعلق بالسياسات النقدية للبلدان الصاعدة الرئيسية، قام بنك الصين الشعبي بتقليص سعر فائدته المرجعي خمس مرات، لينخفض من 5,6% إلى 4,35%. من أجل على الخصوص التخفيف من تكلفة التمويل بالنسبة للمقاولات. بموازاة ذلك، بادر أيضا إلى تعديل سياسته للصرف مما أدى إلى تراجع قيمة اليوان مقابل الدولار. وعلى نفس المنوال، وأخذا بالاعتبار تقلص مخاطر التضخم وضعف الانتعاش الاقتصادي، قام البنك المركزي للهند بتخفيض سعر فائدته الرئيسي أربع مرات، ليتدنّى خلال السنة من 8% إلى 6,75%. وفي روسيا، وبعد رفع سعر الفائدة الرئيسي سنة 2014 بواقع 115 نقطة أساس إلى 17%. قام البنك المركزي، في إطار سعيه لدعم

النشاط الاقتصادي. بتقليصه خمس مرات ليتدنّى إلى 11%. وعلى العكس من ذلك، ولمواجهة الارتفاع المستمر للتضخم، قام البنك المركزي للبرازيل بمواصلة سياسة التشديد النقدي من خلال رفع سعر الفائدة الرئيسي خمس مرات ليبلغ 14,25% وذلك رغم انكماش النمو الاقتصادي.

رسم بياني 16.1.1 : أسعار الفائدة الرئيسية في البلدان الصاعدة الرئيسية



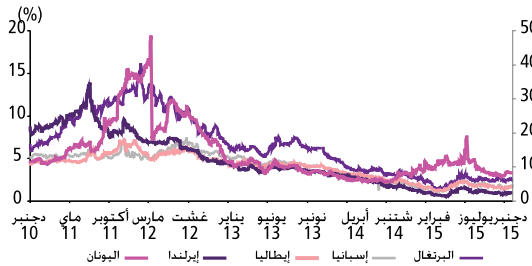
9.1.1 الأسواق المالية

انعكس التحسن النسبي للوضع الماكرو اقتصادية والأوضاع النقدية التوسعية في البلدان المتقدمة على أسواق سندات الاقتراض التي تميزت سنة 2015 بتراجع أسعار الفائدة السيادية. هكذا، بالنسبة للولايات المتحدة، تقلصت أسعار الفائدة لمدة 10 سنوات من 2,5% إلى 2,1%. وفي منطقة الأورو، انخفضت من 1,2% إلى 0,5% بالنسبة لألمانيا، ومن 1,7% إلى 0,8% لفرنسا، ومن 2,7% إلى 1,7% لإسبانيا ومن 2,9% إلى 1,7% لإيطاليا. وفي المقابل، ارتفعت من 6,9% إلى 10,1% بالنسبة لليونان نظرا للشكوك المحيطة بالوضع الاقتصادية والمالية للبلد. وواكب هذه التطورات تراجع ملحوظ في مبادلات التخلف عن الأداء CDS¹ للبلدان الطرفية لمنطقة الأورو، مع انخفاض بنسبة 94,7% لليونان، و13% لإيطاليا و7,2% لإسبانيا.

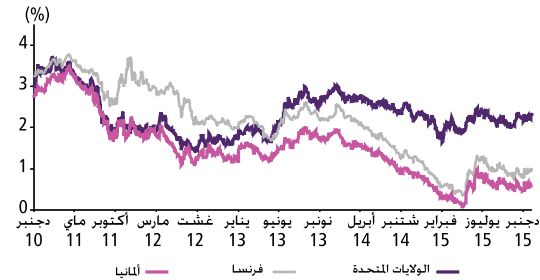
1 مبادلات التخلف عن الأداء (CDS) هي عبارة عن أقساط تأمين ضد مخاطر التخلف عن أداء قرض معين.

وفي البلدان الصاعدة الرئيسية. وباستثناء البرازيل التي ارتفعت فيها من 12,2% إلى 13,8%. تراجعت العائدات على السندات السيادية لمدة 10 سنوات من 4,2% إلى 3,4% بالنسبة للصين ومن 8,6% إلى 7,8% للهند.

رسم بياني 18.1.1 : تطور عائدات سندات الاقتراض لأجل 10 سنوات للبلدان الطرفية في منطقة الأورو



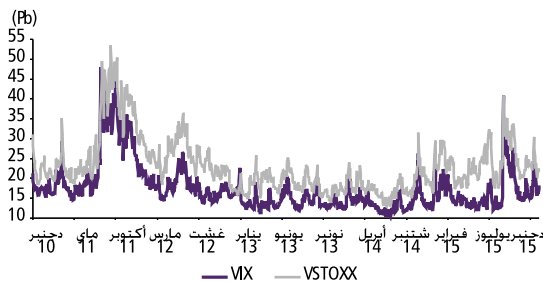
رسم بياني 17.1.1 : تطور أسعار الفائدة على السندات السيادية لأجل 10 سنوات للولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا



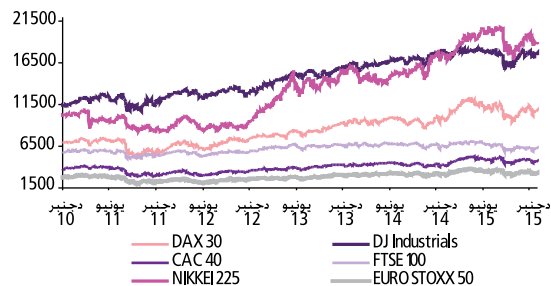
المصدر: تومسون رويترز إيكون

على مستوى أسواق البورصة. وباستثناء مؤشر FTSE 100 الذي تراجع بنسبة 1,4%. سجلت مؤشرات أبرز البلدان المتقدمة نموا بلغ 9,5% بالنسبة لمؤشر EUROSTOXX 50، و 4,8% لمؤشر Dow Jones Industrial و 23,8% لمؤشر NIKKEI 225. واتسمت الأسواق أيضا بتزايد وتيرة التقلب¹. حيث انتقل مؤشر VSTOXX من 18,3 إلى 24 نقطة أساس ومؤشر VIX من 14,1 إلى 16,7 نقطة أساس.

رسم بياني 20.1.1 : تطور مؤشرات التقلب



رسم بياني 19.1.1 : تطور مؤشرات البورصة الرئيسية للبلدان المتقدمة



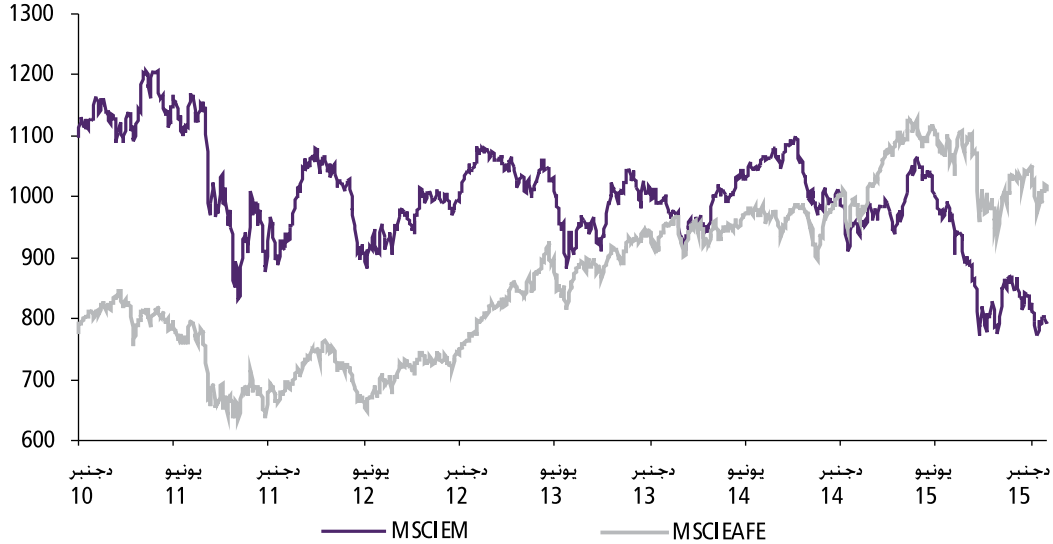
بدوره انخفض مؤشر MSCI EM² بنسبة 9%. وهو ما يغطي تراجعا على الخصوص في أداء أسواق الأسهم بنسبة 34,2% للبرازيل و 26,7% لروسيا. وارتفاعا بنسبة 9,8% و 5,1% على التوالي في الصين والهند.

1 مؤشر VSTOXX عبارة عن مؤشر مرجعي لقياس تقلب أسواق البورصة الأوروبية يمكن من معرفة تقلب EUROSTOXX 50. ومؤشر VIX عبارة عن مؤشر مرجعي لتقلب سوق البورصة الأمريكية يمكن من قياس تقلب مؤشر S&P 500.

2 مؤشر MSCI EM هو مؤشر بورصة مركب لقياس أداء أسواق الأسهم في البلدان الصاعدة التالية: البرازيل، الشيلي، كولومبيا، المكسيك، بيرو، جمهورية التشيك، مصر، اليونان، هنغاريا، بولونيا، قطر، روسيا، جنوب إفريقيا، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، الصين، الهند، إندونيسيا، كوريا، ماليزيا، الفلبين، تايوان، تايلاند.

وتميز تطور مؤشر الصين خلال السنة بتوجهه نحو الارتفاع خلال الخمسة أشهر الأولى تلاها انخفاض ارتباطا بالتطور غير الموازي للعديد من المؤشرات الماكرواقتصادية.

رسم بياني 21.1.1: تطور مؤشري MSCI EAFE و MSCI EM*



* مؤشر MSCI EAFE هو مؤشر مركب يجمع مؤشرات البورصة الممثلة للشركات ذات الرسملة الكبيرة والمتوسطة في البلدان المتقدمة، باستثناء الولايات المتحدة وكندا، ويضم مؤشرات البلدان التالية: أستراليا، النمسا، بلجيكا، الدانمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، هونغ كونغ، إيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، البرتغال، سنغافورة، إسبانيا، السويد، سويسرا والمملكة المتحدة.

المصدر: تومسون رويترز إيكون

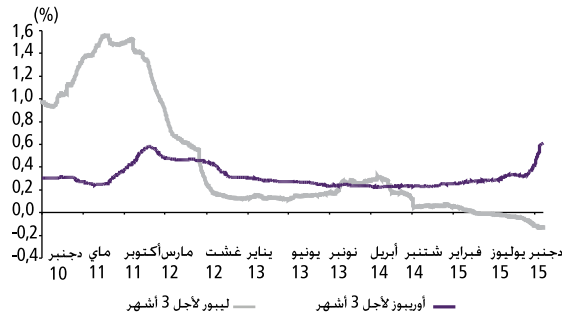
وأدت التوجهات المتباينة للسياسات النقدية إلى عدم انسجام في تطور أسعار الفائدة بين البنوك في منطقة الأورو والولايات المتحدة. وفيما تراجع سعر الفائدة المتبادل بين البنوك الأوروبية (Euribor)¹ ثلاثة أشهر من 0,18% في المتوسط إلى -0,02%. ارتفع سعر الفائدة بين البنوك في سوق لندن (LIBOR)² بالدولار ثلاثة أشهر من 0,23% إلى 0,32%. أما بالنسبة للفارق بين سعر الفائدة بين البنوك في سوق لندن وسعر مبادلة المؤشرات (OIS-LIBOR spread) بالدولار³ فقد استقر في 14 نقطة أساس.

1 سعر الفائدة المتبادل بين البنوك الأوروبية (" Euro Interbank Offered Rate " Euribor) هو سعر الفائدة المرجعي المقرض التي تتراوح آجالها ما بين أسبوع واحد و 12 شهرا في السوق القائمة بين البنوك في منطقة الأورو. ويتم احتسابه بناء على أسعار الفائدة المطبقة من طرف عينة من البنوك الأكثر حيوية في منطقة الأورو التي تعكس أنشطة السوق النقدية وتنوعها الجغرافي.

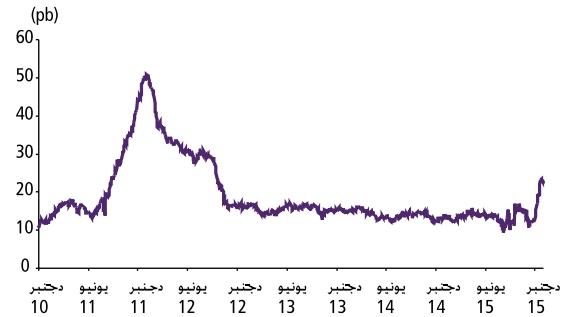
2 سعر الفائدة ما بين البنوك في سوق لندن (" London Interbank Offered Rate " Libor) هو سعر الفائدة المرجعي لأجل قصير. ويتم احتسابه بناء على أسعار الفائدة المطبقة من طرف عينة من البنوك الأكثر ملاءة في العالم.

3 يمثل الفارق بين سعر الفائدة بين البنوك في سوق لندن وسعر مبادلة المؤشرات (OIS-LIBOR spread) أحد مخاطر سعر الفائدة ويمثل الفارق بين سعر الفائدة بين البنوك لمدة ثلاثة أشهر والسعر المرجعي لمبادلة المؤشرات لليلة واحدة (OIS) لنفس الأجل.

رسم بياني 23.1.1 : تطور أسعار الفائدة اليوريبور والليبور لمدة 3 أشهر



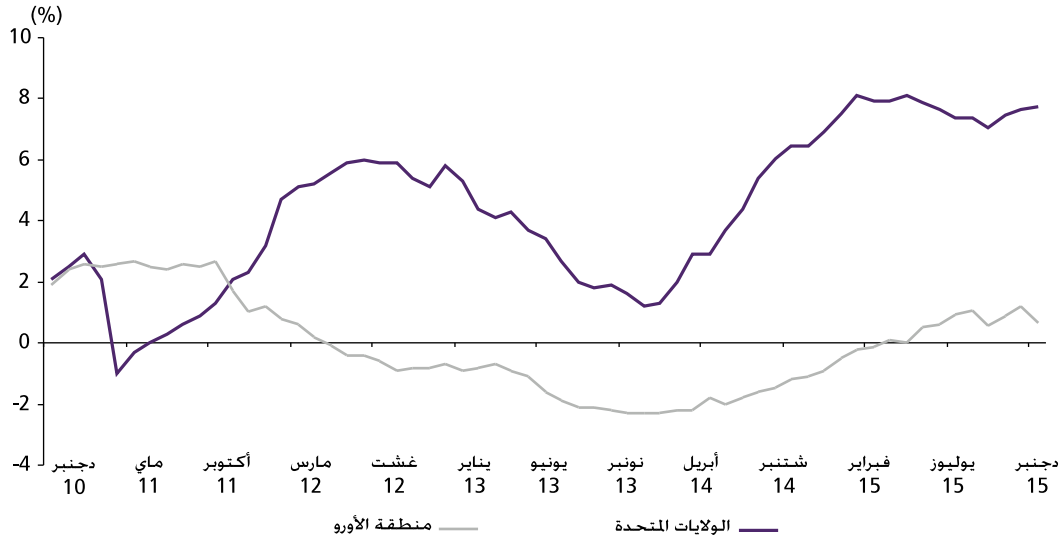
رسم بياني 22.1.1 : تطور الفارق (Libor-OIS) بالدولار



المصدر: تومسون رويترز إيكون

وفيما يتعلق بالنشاط الائتماني، فقد سجل في شهر مارس أول ارتفاع له على أساس سنوي في منطقة الأورو منذ ماي 2012، لينتهي السنة بنمو متوسط بلغ 0,5%. وفي الولايات المتحدة، واصلت وتيرته تسارعها لتنتقل من 4,7% إلى 7,7%. في المقابل، تباطأت وتيرته في البلدان الصاعدة الرئيسية حيث تزايد بنسبة 4,3% بدلا من 16,1% في روسيا، وبنسبة 8,2% بدلا من 11% في البرازيل وبنسبة 18,6% مقابل 20,5% في الصين¹.

رسم بياني 24.1.1 : تطور النشاط الائتماني في الولايات المتحدة ومنطقة الأورو (على أساس سنوي)



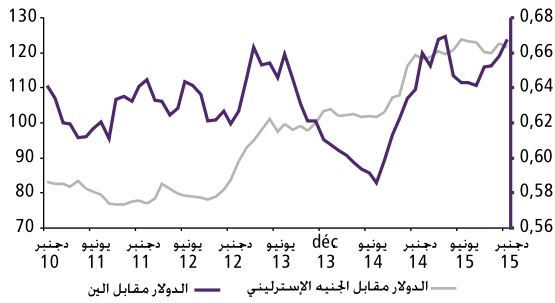
المصدر: تومسون رويترز إيكون

وفي أسواق العملات، كان لتوقعات رفع أسعار الفائدة للاحتياطي الفدرالي الأمريكي، وتعزيز السياسات النقدية التوسعية للبنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان، وكذا الآفاق غير المواتية في الاقتصادات الصاعدة، تأثيرات قوية على

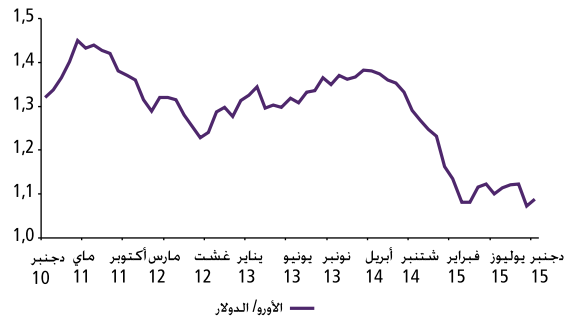
¹ بالنسبة للصين، يتعلق الأمر بالقروض الاستهلاكية.

العملات الرئيسية التي تراجعت بشكل كبير مقابل الدولار. ومن نهاية سنة لأخرى، انخفضت قيمة الأورو بنسبة 11,6%، والجنيه الإسترليني بنسبة 4,2% والين الياباني بنسبة 1,9%. وفي الاقتصادات الصاعدة، بلغت نسبة التراجع 31,8% للريال البرازيلي، و19,8% للروبل الروسي، و5,6% للروبية الهندية و4,1% لليوان الصيني. ويعكس الانخفاض في قيمة هذا الأخير أيضا التعديلات التي أدخلها البنك المركزي الصيني على سياسة الصرف.

رسم بياني 26.1.1 : تطور أسعار صرف الجنيه الإسترليني والين الياباني مقابل الدولار

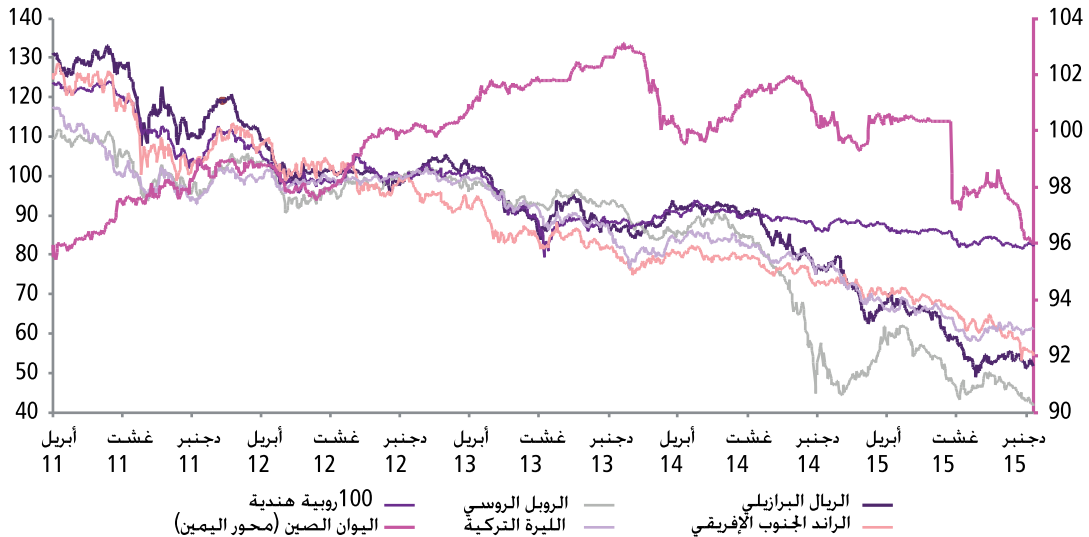


رسم بياني 25.1.1 : تطور سعر صرف الأورو مقابل الدولار



المصدر: تومسون رويترز إيكون

رسم بياني 27.1.1 : تطور سعر صرف عملات البلدان الصاعدة الرئيسية مقابل الدولار (100 = فاتح يناير 2013)



المصدر: تومسون رويترز إيكون وحسابات بنك المغرب

10.1.1 البنية المالية الدولية

بعد المصادقة عليها في دجنبر 2015 من طرف الولايات المتحدة¹، تكون الإصلاحات المتعلقة بالحصص والحكمة في صندوق النقد الدولي لسنة 2010 قد اجتازت آخر مرحلة في مسلسل اعتمادها. وتستهدف هذه الإصلاحات على الخصوص: (1) مضاعفة الحصص في الصندوق² لتمكين المؤسسة من رفع قدرتها التمويلية؛ و(2) تحويل أكثر من 6% من مجموع حصص البلدان "ذات التمثيلية الزائدة" لفائدة البلدان الصاعدة والنامية النشطة³ "الأقل تمثيلية" مع الحفاظ على حصص وعدد أصوات البلدان الأعضاء الأكثر فقرا. وبموجب هذه الإصلاحات، انتقلت حصة المغرب في الصندوق من 588,2 مليون إلى 894,4 مليون من حقوق السحب الخاصة. إلا أن نصيبها ضمن مجموع الحصص وكذا حقوق التصويت تقلصت على التوالي من 0,25% إلى 0,19% ومن 0,26% إلى 0,21%.

وعلى صعيد آخر، قرر صندوق النقد الدولي في إطار مراجعته التي تجرى كل خمس سنوات للسلسلة المرجعية لحقوق السحب الخاصة⁴ إدراج العملة الصينية اعتبارا من فاتح أكتوبر 2016. وتبعا لذلك، سيتم تحديد قيمة وحدات حقوق السحب الخاصة بناء على متوسط خمس عملات وفقا للترجيحات التالية: 41,73% للدولار، 30,93% للأورو، 10,92% لليوان؛ 8,33% للين و8,09% للجنه الإسترليني.

وتميزت سنة 2015 أيضا بتأسيس مؤسستين ماليتين دوليتين، وهما: (أ) "البنك الجديد للتنمية" الذي أنشأته دول البريكس بهدف تمويل الاستثمارات في البنى التحتية ومشاريع التنمية المستدامة في البلدان الصاعدة والنامية؛ و(ب) "البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية" الذي أنشأته الصين لتوفير الدعم المالي من أجل تطوير البنى التحتية والتواصلية على المستوى الجهوي في آسيا.

1 تمأشيا مع قانونه الأساسي، فإن دخول إصلاحات 2010 المتعلقة بالحصص والحكمة في صندوق النقد الدولي حيز التنفيذ يتطلب موافقة أغلبية تصل إلى 85% من مجموع الأصوات الممنوحة، وحيث أن الولايات المتحدة تتوفر على نسبة تصل إلى 16,74% من حقوق التصويت، فإنها تتمتع بالتالي بحق فيتو يمكنها من عرقلة تطبيق هذه الإصلاحات.

2 من حوالي 238,5 مليار إلى نحو 477 مليار من حقوق السحب الخاصة.

3 ستصبح أربعة بلدان صاعدة هي البرازيل، والصين، والهند وروسيا من بين أكبر البلدان العشرة الأعضاء في صندوق النقد الدولي إلى جانب الولايات المتحدة، واليابان والاقتصادات الأوربية الأربعة الأقوى، ألمانيا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة. وبعد تطبيق الإصلاح، ستضاعف حقوق التصويت للصين إلى أكثر من 6% وستنتقل بالنسبة للهند وروسيا من 2,3% إلى 2,6% وللبرازيل من 1,7% إلى 2,2%.

4 منذ يناير 2011، كانت سلة حقوق السحب الخاصة تتكون من 4 عملات وفق الترجيحات التالية: الدولار الأمريكي (42%)، والأورو (37%)، والجنه الإسترليني (11%) والين (9%).

2.1 الإنتاج والطلب

خلال سنة 2015، ظل النشاط ضعيفا في القطاعات غير الفلاحية. فقد انكمش في الصناعة المعدنية والسياحة. وتباطأ في القطاعات غير التجارية وواصل تطوره بوتيرة ضعيفة في البناء والأشغال العمومية، في حين تسارع في الصناعات التحويلية. وتباطأ نمو القيمة المضافة لهذه القطاعات إلى 1,9% مقابل 2,5% في 2014 و 1,8% في 2013 ومتوسط سنوي قدره 4,8% ما بين سنتي 2003 و 2012. وعلى الرغم من هذا التطور، تحسن النمو الإجمالي ليصل إلى 4,5% عوض 2,6% في 2014. بفضل إنتاج الحبوب القياسي الذي بلغ 115 مليون قنطار، والذي رفع القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 12,8%.

ومن جانب الطلب، تباطأ الاستهلاك النهائي للأسر، بينما ظلت وتيرة نمو الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية دون تغيير تقريبا من سنة إلى أخرى. وبموازاة ذلك، تدنى الاستثمار بنسبة 2,7% نتيجة بالخصوص لتراجع تغير المخزونات. وفي ما يتصل بالطلب الخارجي الصافي، فقد سجل مساهمة إيجابية في النمو للسنة الثانية على التوالي.

وبالأسعار الجارية، بلغ الناتج الداخلي الإجمالي 982,2 مليار درهم، متزايدا بنسبة 6,3%. وأخذ الاعتبار تراجع التحويلات والمداخيل الصافية من الخارج بنسبة 7,4%. ارتفع الدخل الوطني الإجمالي المتاح بنسبة 5,5% إلى 1.039,8 مليار درهم.

جدول 1.2.1 : تغير القيمة المضافة حسب الفروع من حيث الحجم (%)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	
13	-2,3	17,8	-7,8	6,7	1,1	القطاع الأولي
12,8	-2,2	17,2	-9,1	5,7	2,3	الفلاحة
15,2	-4	26,8	9,7	24,8	-15,9	الصيد البحري
2,8	3,1	0,6	0,8	6,3	10,2	القطاع الثانوي
-5,1	3,4	-1,2	-2,1	5	42,1	الصناعة الاستخراجية
4,3	3,5	-0,7	1,8	6,8	8,4	الصناعة التحويلية
6	-0,4	14,9	-6,7	8,3	18,2	الكهرباء والماء
0,8	2,6	1,6	2,2	4,9	2,4	البناء والأشغال العمومية
1,2	2,3	1,9	6,3	6,2	2,9	القطاع الثالثي
1,8	1,7	-2	4,1	7,4	-3,3	التجارة
-3,2	2,2	4,7	2,6	-1,1	7,7	الفنادق والمطاعم
2,4	3,7	1	2,4	7	4,9	النقل
3,7	5,3	2,9	29,5	9,5	5,2	البريد والاتصالات
-2,2	2,5	0,2	4,2	8,6	13	الأنشطة المالية والتأمينات
3,2	2,4	1,5	4,5	5,6	1,7	العقار والكراء والخدمات المقدمة للمقاولات
0,4	2,7	3,7	5,1	9,9	0,8	الإدارة العامة والضمان الاجتماعي
0,5	1,4	5	7,1	1,6	4,4	التعليم والصحة والعمل الاجتماعي
4,7	0,2	2,9	3	2,1	2,4	خدمات غير مالية أخرى
1,9	2,5	1,8	4,5	6,4	5	الأنشطة غير الفلاحية
3,2	1,9	3,7	2,7	6,3	4,7	القيمة المضافة الإجمالية
15,8	9,7	14,6	6,8	-3,8	-2,8	ضرائب على المنتجات صافية من الدعم
4,5	2,6	4,5	3	5,2	3,8	الناتج الداخلي الإجمالي

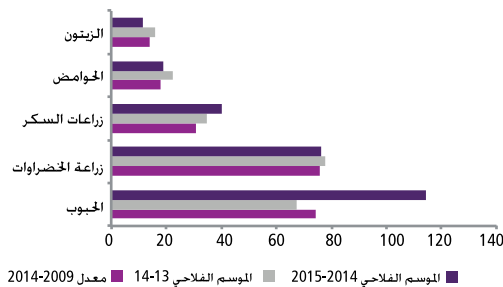
المصدر: الندوبية السامية للتخطيط.

1.2.1 الإنتاج

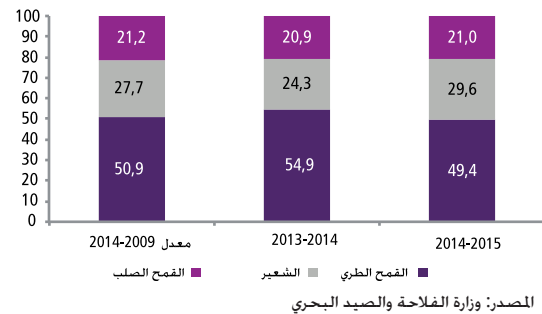
بعد التطور السلبي الذي بلغ 2,3% في 2014، سجلت القيمة المضافة للقطاع الأولي ارتفاعا هاما بنسبة 13%. يعكس نمو الفلاحة بنسبة 12,8% والصيد البحري بنسبة 15,2%. مقابل تراجعهما بنسبة 2,2% و4% على التوالي.

وبفضل الظروف المناخية الملائمة التي تميزت على الخصوص بوفرة التساقطات المطرية وتوزيعها الجيد في الزمان والمكان، بلغ إنتاج الحبوب مستوى قياسيا وصل إلى 115 مليون قنطار بعد 67 مليون في السنة السابقة. وعرفت الزراعات الأخرى تطورات متباينة. حيث ارتفع الإنتاج في كل من زراعة قصب السكر والقطن بنسبة 15,9% و11% على التوالي. وتراجع في زراعة الخضراوات بنسبة 1,6%. والحوامض بنسبة 14,4% والزيتون بنسبة 27,3%. وبالنسبة لتربية المواشي، تدنى عدد رؤوس الماشية بواقع 3,8% بالنسبة للأغنام وارتفع بمقدار 1,6% بالنسبة للأبقار و1,4% بالنسبة للماعز.

رسم بياني 2.2.1 : المنتجات النباتية الرئيسية (بملايين القنطارات)



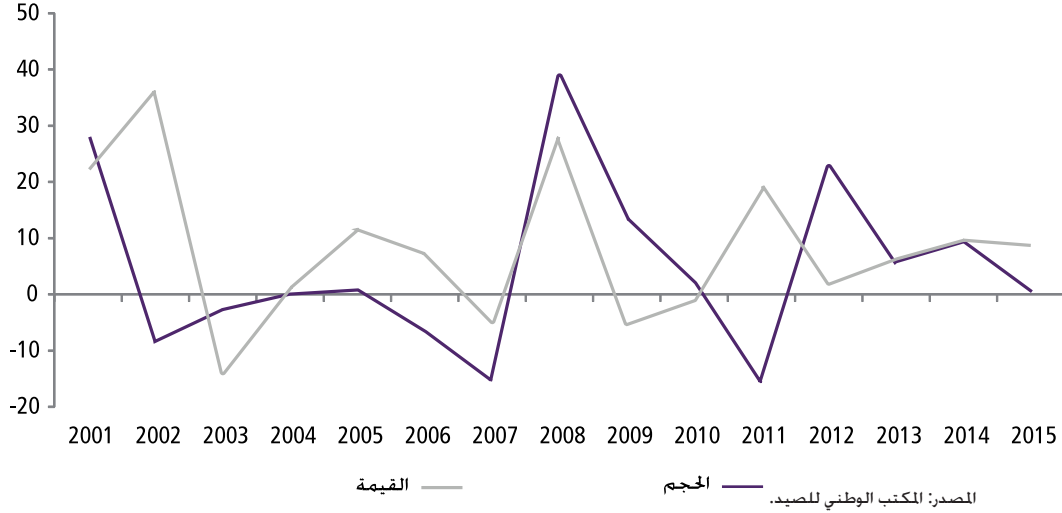
رسم بياني 1.2.1 : بنية إنتاج الحبوب (%)



وبخصوص قطاع الصيد البحري، تشير المعطيات المتاحة حول مكوّن الساحلي والتقليدي¹، إلى نمو الإنتاج بنسبة 9,1% من حيث القيمة ليصل إلى 6,6 مليار درهم وشبه استقراره من حيث الحجم في 1,3 مليون طن. وقد تم تخصيص حصة 29% من هذا الإنتاج للاستهلاك، و44% للتجميد و15% لمعامل التصبير و11% لصنع دقيق وزيت السمك.

¹ المعطيات حول الصيد في أعالي البحار برسم سنة 2015 غير متاحة بعد.

رسم بياني 3.2.1 : تطور الكميات المفرغة من الصيد الساحلي والصيد التقليدي (التغير %)



إطار 1.2.1: مناصب الشغل المحدثة بفعل النمو وتأثير القطاع الفلاحي

يوضح تحليل تطور عدد مناصب الشغل المحدثة بفعل النمو أن القطاع الفلاحي أحدث أقل عدد من مناصب الشغل مقارنة بالقطاعات الأخرى. فما بين 1999 و2015، أفرزت كل نقطة نمو فلاحي 1.370 منصب شغل في المتوسط مقابل 6.908 في القطاع الثانوي و18.636 في الخدمات. وفي هذه الظروف، تراجعت حصة قطاع الفلاحة في التشغيل على الصعيد الوطني من 45,8% في 1999 إلى 39% في 2015. ليصبح منذ سنة 2012 في المرتبة الثانية بعد قطاع الخدمات، الذي صار أول مشغل لليد العاملة.

ويعزى ضعف مناصب الشغل المحدثة جزئيا إلى الطابع الموسمي للنشاط الفلاحي. فارتفاع إنتاج الحبوب يؤدي عادة إلى إحداث عدد أكبر من مناصب الشغل في الفصل الثاني. وهي الفترة التي تنجز خلالها أشغال الحصاد. ومع ذلك، شكلت سنة 2015 استثناء ملحوظا لهذا المعطى. حيث تم فقدان 58.000 منصب شغل في الفصل الثاني على الرغم من محصول الحبوب القياسي الذي بلغ 115 مليون قنطار.

وفي ما يتصل بتأثير القطاع على فروع النشاط الأخرى، تبين الحسابات المنجزة على أساس معطيات الحسابات الوطنية لسنة 2014 (كسنة الأساس) أن ارتفاع الطلب الموجه للقطاع الفلاحي بدهم واحد يؤدي إلى تزايد الإنتاج الإجمالي بما قدره 1,7 درهم. وهو التأثير الأضعف بعد تأثير قطاعات المعادن، والبريد والاتصالات والصيد البحري. ويقدر هذا التأثير بمبلغ 1,2 درهم على مستوى الفرع نفسه و0,5 درهم على مستوى المكونات الأخرى.

ومن جهة أخرى، تتمثل فروع النشاط الأكثر تأثرا على الفلاحة في الصناعة الغذائية، وبدرجة أقل، الفنادق والمطاعم. وينعكس نمو الطلب بدهم واحد في هذه الفروع من خلال ارتفاع الإنتاج الفلاحي بما قدره 0,53 درهم و0,16 درهم على التوالي.

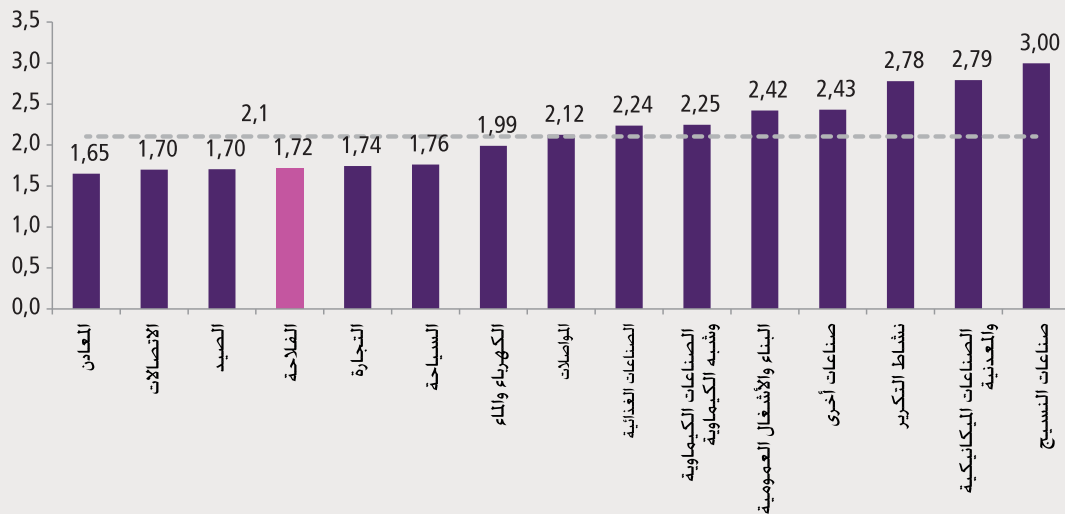
جدول 1.1.2.1: التأثير المضاعف بين قطاع الفلاحة وبعض فروع النشاط

النقل	الفنادق والمطاعم	التجارة	الصناعة الميكانيكية والتعدين والكهربائية	الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية	الصناعات الغذائية والتبغ	الصناعة الاستخراجية	
0,019	0,001	0,001	0,025	0,086	0,146	*0,096	تأثير القطاع الفلاحي
0,004	0,157	0,027	0,006	0,029	0,528	**0,002	تأثير على القطاع الفلاحي

*يؤدي ارتفاع الإنتاج الفلاحي بدرهم واحد إلى تزايد إنتاج الصناعة الاستخراجية بما قدره 0,096 درهم.

**يؤدي ارتفاع إنتاج الصناعة المعدنية بدرهم واحد إلى تزايد إنتاج القطاع الفلاحي بما قدره 0,002 درهم.

رسم بياني 1.1.2.1: تأثير فروع الأنشطة الاقتصادية*



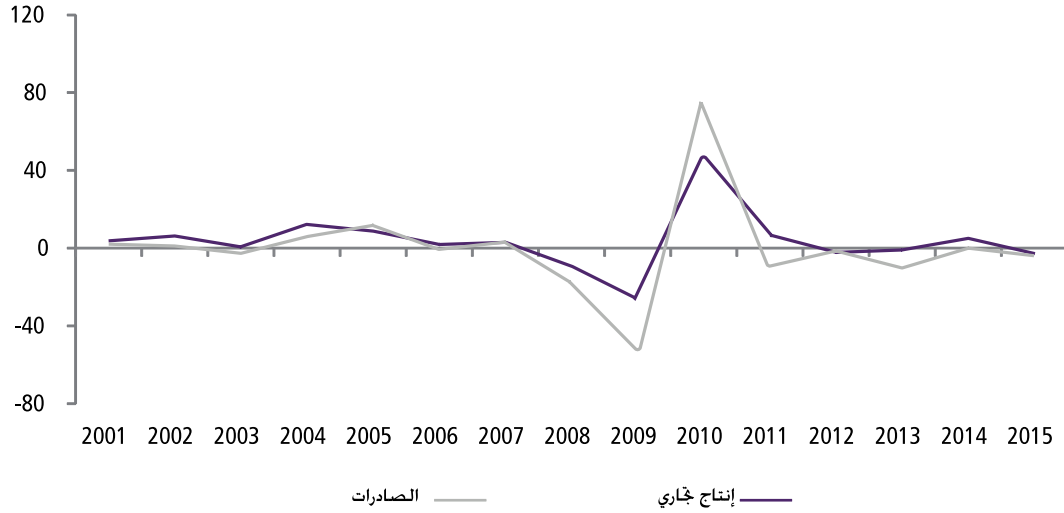
*تأثير ارتفاع الطلب الموجه للفرع بدرهم واحد على الإنتاج الإجمالي.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

وفي ما يخص القطاع الثانوي، فقد تباطأ نموه من 3,1% إلى 2,8% في 2015. مع انكماش النشاط المعدني، واستمرار فتور نشاط البناء والأشغال العمومية وتسارع وتيرة نمو الصناعات التحويلية والكهرباء والماء.

هكذا، تراجعت القيمة المضافة المعدنية بنسبة 5,1% مقابل ارتفاعها بنسبة 3,4% في 2014. ويعكس هذا التطور بالخصوص تدني الإنتاج التجاري للفوسفات بنسبة 4,1% بعد نموه بنسبة 3,6%. في سياق يتسم بضعف الطلب الدولي على الفوسفات والأسمدة.

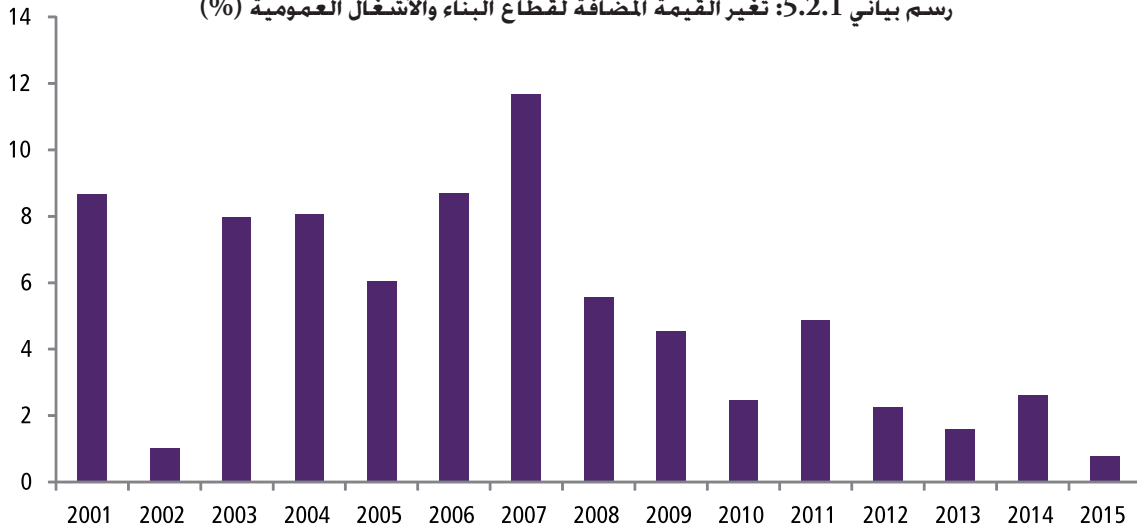
رسم بياني 4.2.1: تغير إنتاج وتصدير الفوسفات الخام. من حيث الحجم (%)



المصدر: المكتب الشريف للفوسفات.

وفي البناء والأشغال العمومية، بقي النشاط ضعيفا حيث سجل نمو محدودا في 0,8% مقابل 2,6% سنة من قبل. وقد يكون هذا التطور مرتبطا جزئيا بانعدام الحيوية في سوق العقار، إذ تراجع عدد المعاملات بنسبة 2,7% وتباطأ نمو القروض العقارية من 2,7% إلى 1,7%.

رسم بياني 5.2.1: تغير القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

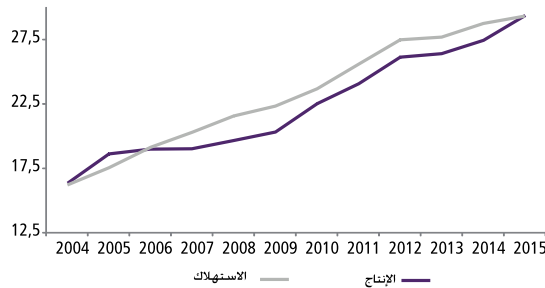
وبالنسبة لصناعات التحويل، سجل نشاطها نمو بنسبة 4,3% في 2015 بعد 3,5% في 2014 وانكماشها بنسبة 0,7% في 2013. وحسب الفروع، انتقل نمو القيمة المضافة من 2,4% إلى 3,4% بالنسبة للصناعة

الكيميائية وشبه الكيميائية. ومن 6,6% إلى 4,4% بالنسبة للصناعة الغذائية والتبغ ومن 8,6% إلى 6,6% بالنسبة لصناعات الميكانيك والتعدين والكهرباء. وبالمقابل، انخفضت القيمة المضافة لصناعة النسيج والجلد بنسبة 4,1% بعد نموها بما قدره 4,4%.

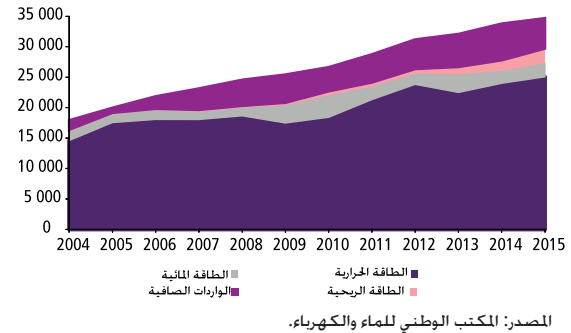
وفي ما يخص صناعة التكرير، أدى الانكماش القوي الذي عرفه الطلب على الوقود الصناعي¹ الموجه إلى شركة سامير وتفاقم المشاكل المالية للشركة إلى توقيف نشاط مجموعة من وحداتها الإنتاجية ابتداء من شهر غشت 2015. هكذا، وبعد نمو بنسبة 18% في المتوسط السنوي ما بين 2009 و2012، تراجع الإنتاج بنسبة 6% في 2013 و54% في 2014 و53% في 2015.

وسجلت القيمة المضافة لفرع "الكهرباء والماء" نموا بنسبة 6% بعد تراجعها بما قدره 0,4% في 2014. وشهد الإنتاج ارتفاعا هاما مع بدء العمل، خلال النصف الثاني من سنة 2014، بالجزأين 5 و6 من شركة "طاقة المغرب" (المحطة الحرارية للجرف الأصفر سابقا) ومحطة طرفاية للطاقة الريحية بطاقة إنتاجية بلغت 700 ميغاواط و300 ميغاواط على التوالي. وإضافة إلى ارتفاع الاستهلاك بنسبة 2%، أدى هذا التزايد إلى تدني واردات الكهرباء بنسبة 17,2%.

رسم بياني 7.2.1 : تطور إنتاج واستهلاك الكهرباء (بآلاف جيجاواط للساعة)



رسم بياني 6.2.1 : تطور إنتاج الكهرباء المتوفر حسب المصدر الأولي (جيجاواط للساعة)



المصدر: المكتب الوطني للماء والكهرباء.

وعلى مستوى الأنشطة الثالثة، بلغ النمو 1,2% بعد متوسط سنوي قدره 2,3% ما بين 2012 و2014 و4,7% ما بين 2007 و2012. ويشمل هذا التطور بالخصوص تدني نشاط القطاع السياحي، وتباطؤه في الخدمات غير التجارية والنقل، وكذا تسارعا طفيفا في التجارة والخدمات المقدمة للمقاولات.

وتراجعت القيمة المضافة لفرع "الفنادق والمطاعم" بنسبة 3,2% بعد نموها بنسبة 2,2% في 2014 و4,7% في 2013. نظرا بالخصوص لمناخ انعدام الاستقرار السائد في بعض دول المنطقة. هكذا، انخفض عدد السياح

¹ انخفض الطلب الصادر عن المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب على الوقود الصناعي بشدة على إثر بدء العمل في أكتوبر 2014 بالجزأين 5 و6 من شركة طاقة المغرب (المحطة الحرارية للجرف الأصفر سابقا) بطاقة إنتاجية بلغت 700 ميغاواط تعتمد على الفحم ومحطة طرفاية للطاقة الريحية بطاقة إنتاجية بلغت 300 ميغاواط.

الوافدين بنسبة 1% إلى 10,2 مليون زائر. حيث أن ارتفاع تدفق المغاربة المقيمين بالخارج بنسبة 3,7% لم يكن كافيا لتعويض انكماش عدد السياح الأجانب بنسبة 5,3%. وحسب الجنسيات، تراجع عدد السياح الوافدين بنسبة 13% بالنسبة للفرنسيين و10,3% بالنسبة للإيطاليين و8,8% بالنسبة للبلجيكيين. أما عدد السياح القادمين من ألمانيا والمملكة المتحدة، فقد ارتفع بنسبة 12,2% و5,9% على التوالي.

جدول 2.2.1: تطور تدفقات السياح

	التغير (%)			بالآلاف			
	15/14	14/13	13/12	2015	2014	2013	
	-5,3	2,1	6,2	5.152	5.437	5.323	السياح الأجانب
	-7,0	3,0	3,6	3.826	4.115	3.994	الاتحاد الأوروبي
	-8,5	3,6	25,1	297	325	313	أوروبا باستثناء الاتحاد الأوروبي
	9,7	3,0	14,2	333	304	295	أمريكا
	0,6	-10,1	16,8	393	391	435	البلدان العربية
	-0,2	5,8	4,1	302	303	286	باقي دول العالم
	3,7	2,6	8,2	5.025	4.845	4.723	المغاربة المقيمون بالخارج
	-1,0	2,4	7,2	10.177	10.283	10.046	المجموع

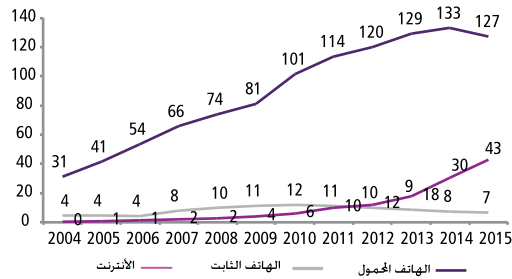
المصدر: وزارة السياحة.

وبالمثل، تراجعت عدد ليالي المبيت في المؤسسات الفندقية المصنفة بنسبة 6% بعد نموها بنسبة 2,7% في 2014. نتيجة لتزايد حدة انخفاضها من 4,2% إلى 12,7% بالنسبة لغير المقيمين وارتفاعها بواقع 11% بالنسبة للمقيمين عوض تراجعها بما قدره 1,2%. وأخذاً بالاعتبار ارتفاع الطاقة الإيوائية بنسبة 6,5% إلى 229.647 سرير، تدنت نسبة الملء من 44% إلى 40%.

وبالنسبة لخدمات النقل، تشير مؤشرات النشاط إلى تراجع نقل البضائع وتباطؤ نمو النقل البحري والجوي للمسافرين. هكذا، تدنى النقل البحري للسلع بنسبة 4,3% مع تراجع حركة النقل المرتبطة بالصادرات بنسبة 4,3% وتلك الخاصة بالواردات بنسبة 2,5% وتدني حجم إعادة شحن البضائع بميناء طنجة المتوسط بنسبة 6,7%. وبالمثل، تراجع النقل السككي للسلع من جديد، بنسبة 7,1%. ارتباطاً بتنشغيل المكتب الشريف للفوسفات في أكتوبر 2014 لأنبوب نقل الفوسفات الخام. وبموازاة ذلك، انخفض نمو نقل المسافرين من 6,8% إلى 2,2% بالنسبة للنقل البحري ومن 4,8% إلى 1,8% بالنسبة للنقل الجوي. لاسيما مع انخفاض تدفقات السياح الأجانب المقيمين بنسبة 5,6%. في حين تزايد النقل السككي بنسبة 3,8% عوض 2,4%. وفي هذه الظروف، تباطأت وتيرة نمو القيمة المضافة للفرع من 3,7% إلى 2,4%.

وعلى مستوى البريد والاتصالات. وبعد نمو سنوي متوسط بنسبة 8,4% ما بين 2010 و2014. تدنى عدد المنخرطين في الهاتف المحمول بنسبة 2,3% إلى 43,1 مليون منخرط. ويعزى هذا الانخفاض جزئياً إلى قرار الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات الذي يلزم الفاعلين بتحديد هوية مستعملي البطاقات المسبقة الدفع. وتزامن هذا التطور مع ذلك، مع ارتفاع معدل الاستخدام المتوسط¹ في سياق يتسم بتراجع الأسعار من جديد. ومن جهته، واصل عدد المنخرطين في الهاتف الثابت منحاه التنازلي، إذ تدنى بنسبة 10,7% إلى 2,2 مليون منخرط. وعلى العكس، تزايدت قاعدة المشتركين في خدمة الأنترنت من جديد بنسبة 45,2% إلى 14,5 مليون مشترك. فقد ارتفع عدد المستعملين بواقع 48,4% بالنسبة لخدمة الأنترنت النقال الذي يمثل 92% من المجموع بمقدار 15,2% بالنسبة لخدمة ADSL. أما نسبة الولوج، فقد تراجعت من 133% إلى 127% بالنسبة للهاتف النقال ومن 7,5% إلى 6,6% للثابت، فيما تزايدت بالنسبة للأنترنت من 30,1% إلى 42,8%. وإجمالاً، نمت القيمة المضافة الخاصة بهذا القطاع بنسبة 3,7% مقابل 5,3% سنة من قبل.

رسم بياني 9.2.1 : تطور نسبة الولوج (%)



رسم بياني 8.2.1 : تطور عدد المنخرطين حسب الفرع (بالملايين)



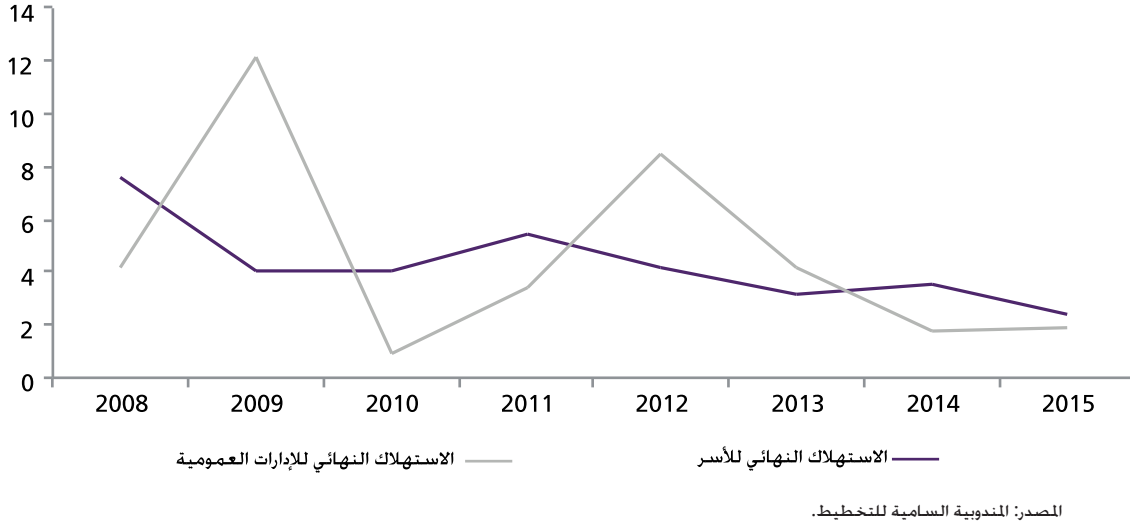
المصدر: الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات.

2.2.1 الطب

تباطأ نمو الطلب الداخلي إلى 0,9% في 2015 بعد 1,2% في 2014. وانتقلت مساهمته في النمو من 1,3 نقطة مئوية إلى نقطة واحدة. ويعكس هذا التطور بالأساس تباطؤ وتيرة نمو الاستهلاك النهائي للأسر من 3,5% إلى 2,4%. وذلك بالرغم من ارتفاع المداخيل الفلاحية. وبالمقابل، ظل نمو الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية مستقرًا في 1,9%.

¹ نسبة المكالمات الصادرة بالدقائق/عدد المنخرطين

رسم بياني 10.2.1: تطور النفقات الخاصة بالاستهلاك النهائي. من حيث الحجم (التغير %)



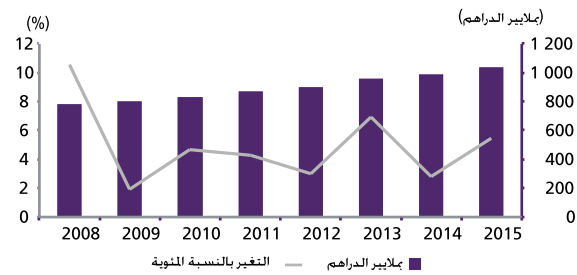
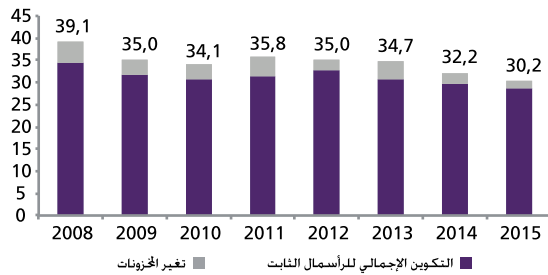
وعرف الاستثمار انخفاضا جديدا. وإن كان معتدلا، من 3,4% إلى 2,7%. وسجل مساهمة سلبية في النمو بلغت 0,9 نقطة مقابل 1,2 نقطة سنة من قبل. وحسب المكونات، تزايد التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت بنسبة 1,5% بعد انخفاضين متتاليين بنسبة 1,3% في المتوسط. وانخفض تغير المخزونات بنسبة 53,3% بعد تراجعها بنسبة 13,2%. ليساهم سلبيا في النمو بما قدره 1,3 نقطة مئوية.

وفي ما يتعلق بالطلب الخارجي الصافي، فقد حقق مساهمة إيجابية في النمو للسنة الثانية على التوالي. هكذا، تزايد حجم الصادرات بنسبة 6% بعد 8,4%. بينما تدنت الواردات بنسبة 3,1%. بعد ارتفاعها بنسبة 3,3% في 2014.

وبالأسعار الجارية، بلغ الناتج الداخلي الإجمالي 982,2 مليار درهم، مرتفعا بنسبة 6,3%. وأخذا بعين الاعتبار المدفوعات الصافية برسم عائدات الملكية بمبلغ 18,4 مليار درهم، بلغ الدخل الوطني الإجمالي 963,9 مليار درهم، مرتفعا بنسبة 6,9%. وبخصوص التحويلات الجارية الصافية الواردة من الخارج، وبعد ارتفاعها بنسبة 15%. تراجعت بنسبة 9,5% لتعكس تدني التحويلات العمومية الصافية بنسبة 71,7% إلى 4,5 مليار. وعلى الخصوص، تراجعت هبات بلدان مجلس التعاون الخليجي من 13 مليار درهم إلى 3,7 مليارات. وبالمقابل، نمت التحويلات الخاصة بنسبة 5,8% إلى 72,2 مليار. وفي المجموع، بلغ الدخل الوطني الإجمالي المتاح 1.039,8 مليار درهم، متزايدا بنسبة 5,5%.

رسم بياني 11.2.1: تطور الدخل الوطني الإجمالي المتاح

رسم بياني 12.2.1: تطور معدل الاستثمار (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

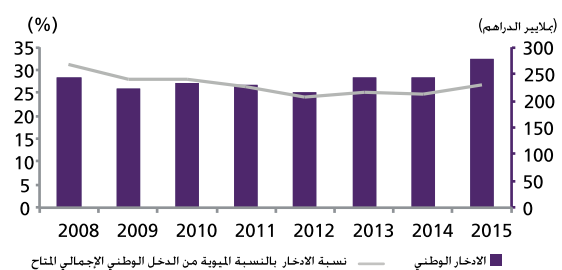
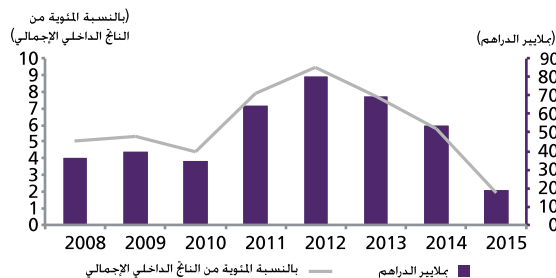


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

وأخذا بعين الاعتبار ارتفاع الاستهلاك النهائي الوطني بنسبة 2,6% إلى 761,7 مليار درهم. بلغ الادخار الوطني 278,1 مليار. أي 26,7% من الدخل الوطني الإجمالي المتاح مقابل 24,7% سنة من قبل. وبموازاة ذلك. عرف الاستثمار انخفاضا طفيفا بنسبة 0,1% إلى 297,1 مليار درهم أو 30,2% من الناتج الداخلي الإجمالي. وفي ظل هذه الظروف. تقلصت حاجة الاقتصاد إلى التمويل للسنة الثالثة على التوالي. حيث انتقلت إلى 18,9 مليار درهم أو 1,9% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 5,8% في 2014.

رسم بياني 13.2.1: تطور الادخار الوطني

رسم بياني 14.2.1: تطور الحاجة للتمويل



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

3.1 سوق الشغل

شهد سوق الشغل سنة 2015 ضَعْف المناصب المحدثة وتراجع معدل النشاط بشكل ملحوظ. نتيجة لذلك، انخفضت نسبة البطالة بشكل طفيف بواقع 0,2 نقطة لتصل إلى 9,7%. وإن كانت مستمرة في التفاقم في صفوف الشباب، خاصة في المجال الحضري.

وفي القطاع الفلاحي، تراجع حجم التشغيل بواقع 32 ألف منصب، بالرغم من الإنتاج القياسي للحبوب، فيما انعكس ضعف الأنشطة غير الفلاحية بالخصوص على التشغيل في قطاع الخدمات الذي تنامي بواقع 32 ألف منصب فقط، وهو أدنى مستوى له منذ سنة 2004. أما في قطاع البناء والأشغال العمومية والقطاع الصناعي، بما في ذلك الصناعة التقليدية، فقد ارتفع التشغيل بمقدار 18 ألف و15 ألف منصب على التوالي، بعد سنوات عديدة من التراجع. وإجمالاً، شهد الاقتصاد الوطني إحداث ما مجموعه 33 ألف منصب مقابل 21 ألف السنة الماضية ومتوسط سنوي بلغ 137 ألف منصب بين سنتي 2001 و2013.

وعرفت الإنتاجية الظاهرة للشغل، التي يتم قياسها بحساب القيمة المضافة غير الفلاحية إلى التشغيل غير الفلاحي، نموا طفيفا بنسبة 0,9% مقابل 2,4% سنة 2014. موازاة مع ذلك، تزايدت تكلفة الأجور¹ بالقيمة الحقيقية بنسبة 1,9% في القطاع الخاص، مقابل 1,6% في حين تراجعت بواقع 1,3% في القطاع العمومي بعد ارتفاعها بنسبة 1,5%.

1.3.1 مؤشرات النشاط

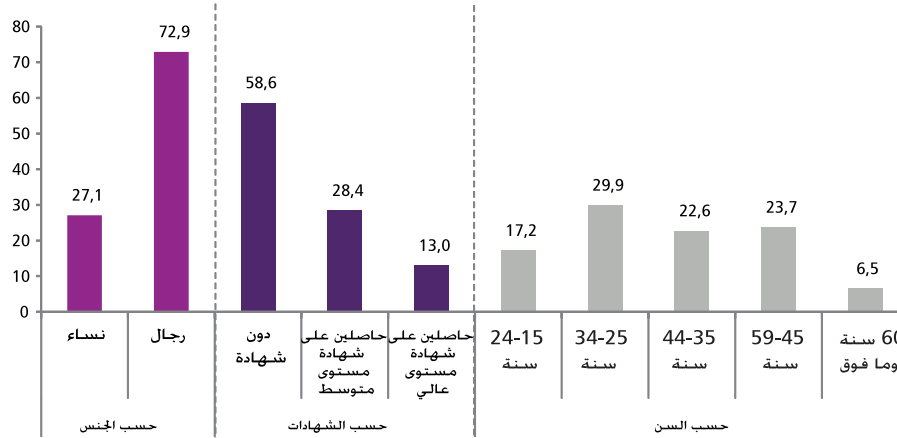
في سنة 2015، بلغ عدد السكان البالغين سن النشاط² 25 مليون شخصا. 52,6% منهم غير نشيطين. وتستمر الساكنة النشيطة في النمو بوتيرة أقل بكثير مقارنة بالساكنة غير النشيطة، أي 0,1% مقابل 2,7%. وتبقى هذه الساكنة غير مؤهلة كفاية، إذ أن 58,6% منهم لا يحملون أي شهادة، وبلغت هذه النسبة 79% في المجال القروي و40,8% في المجال الحضري³. ولا تزال نسبة النساء ضمن هذه الساكنة ضعيفة إذ تبلغ 27,1%.

1 تؤخذ المعطيات الخاصة بتكاليف الأجور في القطاع الخاص من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. في حين تؤخذ تلك الخاصة بالقطاع العمومي من وزارة الاقتصاد والمالية.

2 البالغة أعمارهم 15 سنة فما فوق.

3 تعود المعطيات الأخيرة التي نشرتها المندوبية السامية للتخطيط حول بنية الساكنة النشيطة، حسب الشهادات، إلى سنة 2014. وحسب التصنيف الذي اعتمدته المندوبية، يقصد بحاملي الشهادات ذات المستوى العالي الأشخاص الحاصلين على شهادة التعليم الثانوي، شهادة التعليم العالي وشهادة التقني وشهادة الأطر المتوسطة. أما حاملي الشهادات ذات المستوى المتوسط، فيقصد بهم الأشخاص الحاصلين على شهادات "التعليم الأساسي" أو "شهادات التأهيل أو التخصص المهني".

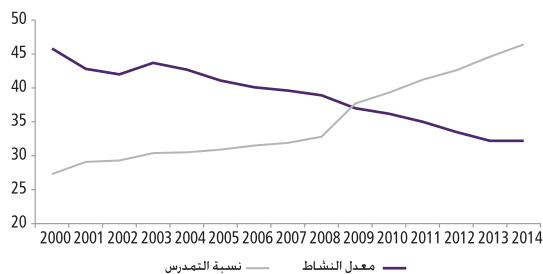
رسم بياني 1.3.1: بنية الساكنة النشيطة حسب الجنس والشهادات والفئة العمرية (%)



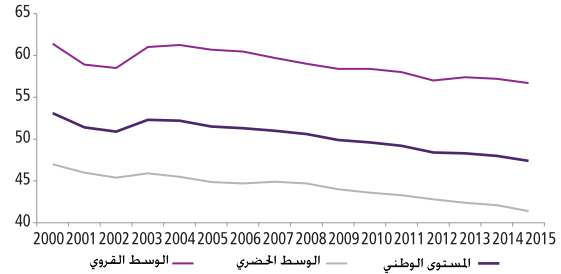
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (بالنسبة للبنية حسب مستوى الشهادة والفئة العمرية، فإن المعطيات تخص سنة 2014).

في ظل هذه الظروف، واصل معدل النشاط¹ توجهه نحو الانخفاض إذ سجل تراجعاً ملحوظاً بواقع 0,6 نقطة ليصل إلى 47,4%. وتدنى هذا المعدل من 42,1% إلى 41,4% في الوسط الحضري ومن 57,2% إلى 56,7% في الوسط القروي. وقد هَمَّ هذا التراجع كافة الفئات العمرية، إلا أنه كان أكثر حدة لدى الشباب البالغة أعمارهم بين 15 و 24 سنة، حيث انتقل هذا المعدل من 32,2% إلى 30,5%.

رسم بياني 3.3.1: تطور معدل نشاط ومعدل تـمدرس الشباب البالغين بين 15 و 24 سنة (%)



رسم بياني 2.3.1: تطور معدل النشاط حسب مكان الإقامة (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

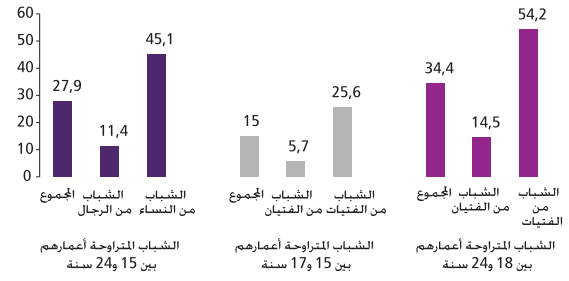
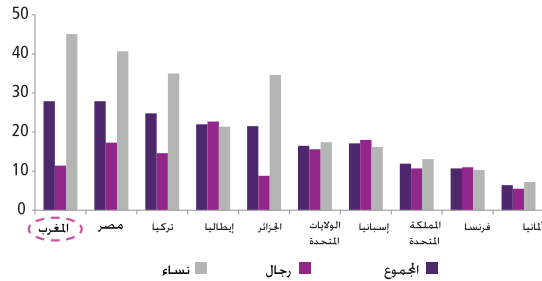
إذا كان التمدرس يفسر جزئياً ضعف مشاركة الشباب، فلا يجب أن ننسى أن نسبة مهمة من هذه الساكنة تعيش في وضعية غياب العمل والتـمدرس والتكوين (NEET)². ويشمل هذا الوضع حالات جد متباينة بعضها يضم عدة عوامل هشاشة: شباب لا يستطيعون، أو لا يريدون العمل، شباب يعيشون في بيوت أسرهم، شباب في وضعية إعاقة وشباب آخرين غير نشيطين. في سنة 2015، بلغت نسبة الشباب البالغين من 15 إلى 24 سنة الذين يعيشون في وضعية غياب العمل والتـمدرس والتكوين 27,9%. أي حوالي واحد من كل ثلاثة شباب. وتباين

1 يقصد بمعدل النشاط نسبة السكان النشيطين البالغين 15 سنة فما فوق إلى النسبة الإجمالية للسكان البالغين 15 سنة فما فوق.
2 Not in Employment, Education or Training

هذه النسبة بين 15% لدى الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و 17 سنة و 34,4% في الفئة العمرية 18-24 سنة. وتبقى هذه الظاهرة شائعة لدى الإناث بحصة تصل إلى 45,1% من بين النساء البالغة أعمارهم من 15 إلى 24 سنة. مقابل 11,4% لدى نظرائهن من الرجال.

وبالمقارنة مع باقي دول العالم¹، يتضح أن نسبة الشباب الذين يعيشون في وضعية غياب العمل والتدريس والتكوين تبقى مرتفعة على العموم في المغرب. في صفوف النساء فقط، في حين تعتبر هذه النسبة لدى الرجال من بين الأضعف في الدول المعتمدة ضمن عينة المقارنة. ويعتبر التباين الكبير بين الرجال والنساء سمة تشترك فيها دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وذلك بفعل تنامي نسبة "ربات البيوت" التي بلغت 58,5% في المغرب.

رسم بياني 4.3.1: نسبة الشباب في وضعية غياب العمل والتدريس والتكوين، حسب الجنس (%)



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط ومنظمة العمل الدولية (قاعدة المعطيات الإحصائية ILOSTAT).

إطار 1.3.1: مستوى معدل النشاط وتطوره

بمقارنته على الصعيد الدولي، يتبين أن معدل النشاط، الذي يمكن من قياس مدى مشاركة السكان في سوق الشغل، يبلغ مستويات منخفضة نسبيا. وينتج هذا الوضع، الذي يتقاسمه المغرب مع باقي دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، عن عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية. وتبقى نسبة المشاركة في سوق الشغل ضعيفة جدا، خاصة بالنسبة للنساء. إذ يصل عدد النساء النشيطات إلى أقل من ثلاث نساء من عشرة عموما وأقل من امرأتين من عشرة في الوسط الحضري.

رسم بياني 1.1.3.1: معدل النشاط (15-64 سنة) لعينة من البلدان (%)



المصدر: مؤشرات التنمية العالمية (WDI) - البنك الدولي.

1 معطيات سنة 2013 خاصة بالجزائر ومصر. وتلك الخاصة بسنة 2015 تهم المغرب. فيما تهم المعطيات الخاصة بسنة 2014 باقي بلدان العينة (رسم بياني 5.3.1).

وإذا استثنينا مستواه المنخفض، فإن معدل النشاط قد عرف توجهها نحو الانخفاض، إذ انتقل من 54,4% سنة 1999 إلى 47,4% سنة 2015. وقد هَمَّ هذا التراجع المناطق الحضرية والقروية على السواء، كما شمل كافة فئات الساكنة تقريبا.

جدول 1.1.3.1: تطور معدل النشاط، حسب مكان الإقامة والجنس والفئة العمرية (%)

(التغير بالنقط المئوية)	2015	1999		
-7,0	47,4	54,4	وطني	مكان الإقامة
-6,7	41,4	48,1	وسط حضري	
-6,4	56,7	63,1	وسط قروي	
-5,5	24,8	30,3	نساء	الجنس
-7,8	71,5	79,3	رجال	
-17,5	30,5	48,0	15 إلى 24 سنة	الفئة العمرية
-3,6	61,1	64,7	25 إلى 34 سنة	
-3,9	60,3	64,2	35 إلى 44 سنة	
-2,5	43,2	45,7	45 سنة فما فوق	

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

يعزى هذا التوجه جزئيا إلى تعميم التمدرس وتمديد فترته. إذ تراجعت هذه النسبة لدى الشباب البالغين بين 15 و 24 سنة بحوالي 18 نقطة مئوية خلال هذه المدة. فيما لم يتم بعد تحديد الأسباب الكامنة وراء تدني نسبة النشاط لدى الفئات العمرية التي جاوزت سن التمدرس (25 سنة فما فوق). وعلى المدى القصير، يبدو أن تغيرات معدل النشاط تعكس بدرجة أكبر تغير وضعية سوق الشغل. فبتحليل المعطيات الخاصة بالفترة الممتدة بين 1999 و 2015، يتضح على العموم أن هذه النسبة ترتفع حين يكون عدد مناصب الشغل المحدثة مهما وتنخفض في حالة العكس. مما قد يعكس انسحاب جزء من الساكنة النشيطة من سوق الشغل. مساهما بالتالي في التخفيف من حدة البطالة. فعلى سبيل المثال، إذا افترضنا أن تراجع معدل النشاط المسجل سنة 2015 يعكس حصريا انسحاب السكان النشيطين من سوق الشغل، فإن نسبة البطالة ستبلغ 10,9% سنة 2015 عوض 9,7%.

رسم بياني 2.1.3.1: مناصب الشغل المحدثة (بالآلاف) وتغير معدل النشاط (بالنقط المئوية)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

2.3.1 تطور التشغيل

بالرغم من تحسنه مقارنة بسنة 2014، ظل عدد مناصب الشغل المحدثة محدودا في 33.000 منصب، وهو مستوى أقل بكثير عن المتوسط السنوي المسجل بين 2001 و2013 والذي بلغ 137 ألف منصب. بذلك، فقد ارتفع عدد السكان النشيطين العاملين بشكل طفيف لم تتجاوز نسبته 0,3% ليصل إلى 10,7 مليون شخص. كما عادت نسبة التشغيل¹ لتتراجع إذ انتقلت من 43,3% إلى 42,8%. متدنية بواقع 0,5 نقطة أساس إلى 35,4% في المحيط الحضري وبواقع 0,3 نقطة إلى 54,4% في المناطق القروية.

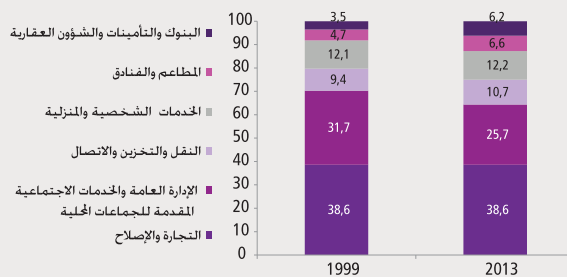
وحسب القطاعات، لم يشهد قطاع الخدمات إحداث سوى 32 ألف منصب مقابل 42 ألف في السنة الماضية ومتوسط سنوي قدره 90.000 بين 2001 و2013. إلا أن هذا لم يمنع من تنامي حصة هذا القطاع في التشغيل العام، إذ بلغ 40,3% مقابل 40,2% و36,8% على التوالي. وقد تم إحداث مجمل المناصب في فرع «المطاعم» بحوالي 16 ألف منصب، في حين بلغ عدد المناصب المحدثة في قطاع «النقل الأرضي» 15 ألف منصبا.

إطار 2.3.1: التشغيل في قطاع الخدمات

إلى جانب مساهمته المهمة في القيمة المضافة، يعتبر قطاع الخدمات أبرز مصدر للتشغيل، إذ شهد إحداث حوالي 84 ألف منصب سنويا في المتوسط بين سنتي 1999 و2015. ومنذ سنة 2012، أصبح هذا القطاع يحتل المرتبة الأولى في التشغيل بواقع 40,3% من الحجم الإجمالي لسنة 2015. خلال السنتين الأخيرتين، تراجع عدد مناصب الشغل المحدثة ليصل إلى 42 ألف منصب سنة 2014 و32 ألف منصب سنة 2015. في ظل تراجع القيمة المضافة.

ويعتبر فرعا «المطاعم والفنادق» و«البنوك والتأمينات والشؤون العقارية» الأكثر دينامية إذ ارتفع متوسط حجم التشغيل بها بين سنتي 1999 و2013 بواقع 5,1% و6,8% على التوالي، إلا أن وزنها لا يزال ضعيفا، في المقابل، عرف عدد العاملين في فرع «التجارة والإصلاح»، والذي يشكل ما يقارب 38,6% من المشغلين في قطاع الخدمات، ارتفاعا بنسبة 2,6% في المتوسط خلال نفس الفترة. في حين سجلت المناصب المحدثة في «الإدارة العامة والخدمات الاجتماعية المقدمة للجماعات المحلية»، والتي تساهم في التشغيل بنسبة 25,7%، ارتفاعا لم تتجاوز نسبته 1,1%.

رسم بياني 2.2.3.1: بنية التشغيل في قطاع الخدمات حسب الفروع (%)



رسم بياني 1.2.3.1: نمو التشغيل والقيمة المضافة في قطاع الخدمات (%)



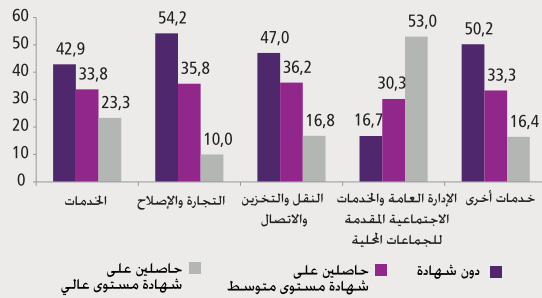
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

* تعود آخر المعطيات التي نشرتها المندوبية السامية للتخطيط حول عدد مناصب الشغل المحدثة حسب الفروع إلى سنة 2013.

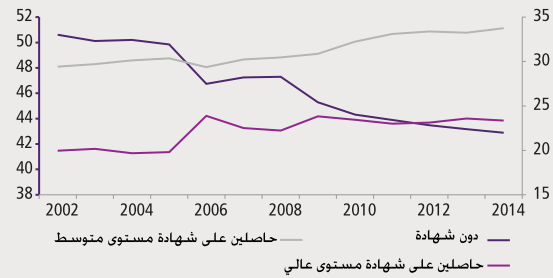
1 يقصد بنسبة التشغيل نسبة السكان النشيطين المشغلين البالغين 15 سنة فما فوق إلى النسبة الإجمالية للسكان البالغين 15 سنة فما فوق.

بالرغم من أن جودة التشغيل في قطاع الخدمات تعتبر الأفضل نسبيا مقارنة بباقي القطاعات، إلا أنها تبقى ضعيفة إجمالا وتتسم بالتباين بين الفروع. ففي فرع "الإدارة العامة والخدمات الاجتماعية المقدمة للجماعات المحلية"، تصل نسبة حاملي الشهادات إلى 83,3% ونسبة الإجازة إلى 95% ونسبة التشغيل الناقص إلى 4,3%. في حين تصل هذه الحصص إلى 45,8% و 26,6% و 9,6% على التوالي في فرع "التجارة والإصلاح".

رسم بياني 4.2.3.1: بنية التشغيل في قطاع الخدمات في كل فرع حسب مستوى التأهيل سنة 2014 (%)



رسم بياني 3.2.3.1: تطور بنية التشغيل في قطاع الخدمات حسب مستوى التأهيل (%)

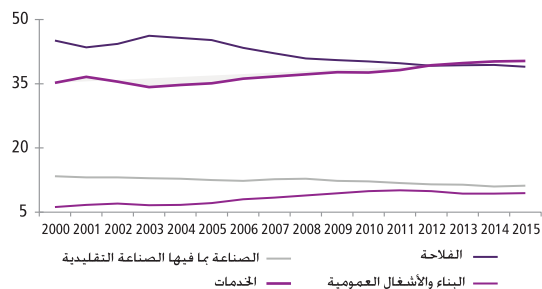


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

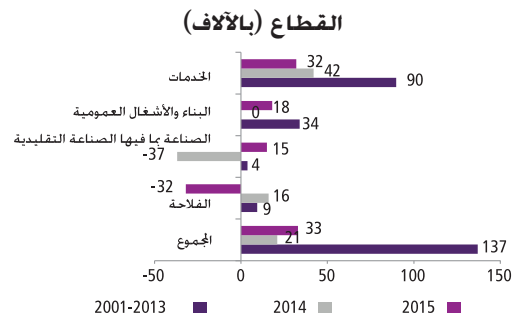
بعد سنتين متتاليتين من التراجع، ثم الركود خلال سنة 2014، عرف التشغيل في قطاع البناء والأشغال العمومية تحسنا طفيفا بإحداث 18 ألف منصب شغل. أما حصته في الحجم الإجمالي للتشغيل، فقد ظلت شبه مستقرة في 9,4%.

علاوة على ذلك، وبعد توجهها نحو الانخفاض منذ سنة 2008، عرفت حصة الصناعة، بما فيها الصناعة التقليدية، ارتفاعا طفيفا بواقع 0,2 نقطة لتصل إلى 11,2% من إجمالي التشغيل. ويأتي هذا التغير نتيجة لإحداث 15 ألف منصب شغل، معظمها في الوسط الحضري. بعد خسارة 37 ألف منصب.

رسم بياني 7.3.1: تطور البنية القطاعية للتشغيل (%)

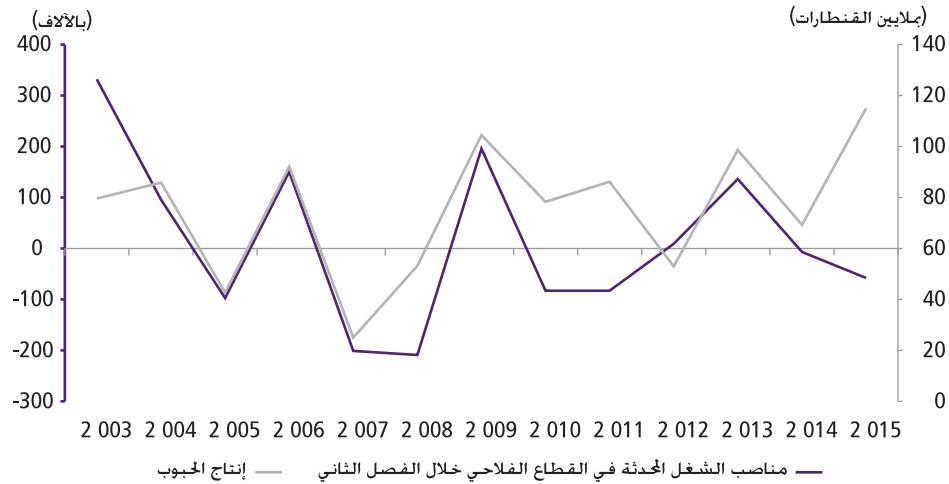


رسم بياني 6.3.1: تطور عدد مناصب الشغل المحدثة حسب القطاع (بالآلاف)



في المقابل، وبالرغم من الإنتاج الاستثنائي للحبوب، تراجع القطاع الفلاحي بمقدار 32 ألف منصب. لتندنى بذلك حصته في الحجم الإجمالي للتشغيل من 39,4% إلى 39%. وفي الفصل الثاني على الخصوص، الذي يشهد عموما موسم الحصاد، عرف التشغيل في هذا القطاع انخفاضا قدره 58 ألف منصب. لكن هذه القطيعة لا تحدث كثيرا، إذ أنها لم تسجل سوى أربع مرات بين 2003 و 2014، وبحدة أقل بكثير.

رسم بياني 8.3.1: تطور إنتاج الحبوب وإحداثيات مناصب الشغل في الفصل الثاني



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط ووزارة الفلاحة والصيد البحري.

3.3.1 خصائص التشغيل

يتسم قطاع الشغل في المغرب بضعف مستوى التأهيل. إذ يبلغ عدد السكان النشيطين غير المؤهلين 61,2%. في حين أن 27,2% يحملون شهادات متوسطة. فيما لا تتجاوز نسبة حاملي الشهادات العليا 11,6%. وحسب القطاعات، تصل حصة غير حاملي الشهادات إلى 83,5% في قطاع الفلاحة وإلى 63,4% في قطاع البناء والأشغال العمومية و51,2% في الصناعة. بما فيها الصناعة التقليدية. و42% في الخدمات. وحسب الجنس¹ يشكل الرجال 59,7% من غير الحاصلين على الشهادات في حين تصل هذه النسبة إلى 71,9% لدى النساء.

علاوة على ذلك، وبالرغم من توجهه نحو الانخفاض، تبقى حصة التشغيل غير المؤدى عنه مرتفعة نسبياً إذ تبلغ 21,9% على الصعيد الوطني و40,8% في المحيط القروي. وبهم هذا التشغيل بالأساس النساء والشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و29 سنة في الوسط القروي. بنسب تصل إلى 73,6%² و60% على التوالي. في المقابل، وبعد تراجع بواقع 24 ألف منصب سنة 2014، تنامي التشغيل المؤدى عنه بواقع 86 ألف منصب. أي ما يعادل 1,2% سنة 2015. مما يعكس تنامي التشغيل المأجور عنه بنسبة 3,4%. في حين تراجع التشغيل الذاتي بواقع 2%. بذلك، فقد ارتفعت حصة المأجورين بمقدار 1,4 نقطة لتصل إلى 46,3%. وإن كان 62,9% منهم يشتغلون دون عقد عمل.

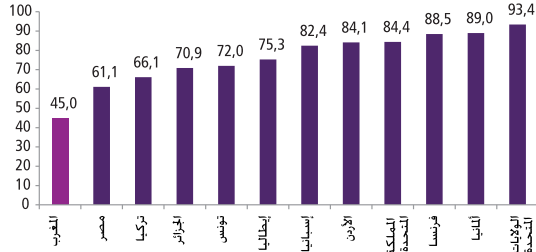
وبمقارنته على الصعيد الدولي³، يظل معدل الإجارة الذي يعطي فكرة جزئية عن مستوى تنظيم الاقتصاد ضعيفاً نسبياً في المغرب. ففي سنة 2014، بلغ هذا المعدل 45%. مقابل 61,1% في مصر و70,9% في الجزائر و72% في تونس و84,1% في الأردن.

1 المعطيات الأخيرة المتاحة، والخاصة ببنية التشغيل حسب مستوى التأهيل وحسب الجنس، هي المعطيات التي نشرتها المندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2013.

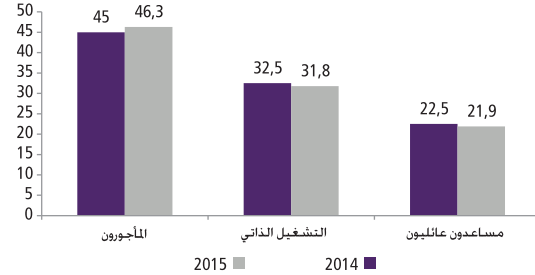
2 معطيات خاصة بسنة 2013.

3 معطيات برسم سنة 2013 بالنسبة لكل من تونس ومصر والولايات المتحدة، وبرسم سنة 2012 بالنسبة للأردن، وبرسم 2014 بالنسبة لباقي دول العينة.

رسم بياني 10.3.1: حصة المأجورين في الحجم الإجمالي للشغل لعينة من البلدان (%)



رسم بياني 9.3.1: تطور بنية التشغيل حسب الوضعية المهنية (%)



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط والبنك الدولي.

في ما يتعلق بمدى الانتظام في الشغل، فقد عرف "العمل الموسمي أو الظرفي" ارتفاعا مهما بلغت نسبته 15% سنة 2015، مقابل 6,7% سنة من قبل. لتنتقل بذلك حصته في الحجم الإجمالي للتشغيل من 8,2% إلى 9,4%. أما على مستوى الرعاية الاجتماعية، فلا يتجاوز عدد المستفيدين منها 20,6%، 6% في المناطق القروية و34,8% في الوسط الحضري. علاوة ذلك، بلغت حصة الساكنة النشيطة التي اشتغلت لفترات طويلة جدا¹ 41,4% سنة 2015، 51,6% بالنسبة للرجال مقابل 13,7% بالنسبة للنساء.

4.3.1 تطور البطالة والشغل الناقص

بعد ثلاث سنوات متتالية من الارتفاع، تراجعَت الساكنة النشيطة العاطلة عن العمل سنة 2015 بنسبة 1,6% على الصعيد الوطني، تشمل تدنيها بواقع 3,9% في المناطق القروية و1,1% في الوسط الحضري. وتبقى ظاهرة البطالة ظاهرة حضرية بالأساس تهتم على الخصوص الشباب البالغين بين 15 و29 سنة، الذين يشكلون 63,5% من العاطلين. وتتسم الساكنة العاطلة بكونها مؤهلة أكثر من الساكنة النشيطة المشتغلة. بنسبة 72,3%²، يمثل حاملو الشهادات ذات المستوى العالي 27,8% منها. وتتكون هذه الساكنة من الباحثين عن العمل لأول مرة، بنسبة 51,7%، ومن العاطلين لمدة طويلة³ بنسبة 65,3%. وعرفت بنية الساكنة العاطلة لمدة طويلة تغيرا مهما بين سنتي 2006 و2013، إذ تراجعَت حصة العاطلين لمدة تفوق خمس سنوات من 42% إلى 36% في حين ارتفعت حصة العاطلين لمدة تتراوح بين 12 و35 شهرا من 38,2% إلى 42,7%. من جهة أخرى، سجلت نسبة العاطلين عن العمل لمدة تتراوح بين 36 وأقل من 60 شهرا توجها نحو الانخفاض لتصل إلى 21,3% سنة 2013، بعد أن كانت قد ارتفعت من 19,8% إلى 24,6% بين سنتي 2006 و2008. وبمقارنتها على الصعيد الدولي⁴، يتبين أن البطالة الطويلة الأمد تبقى سمة تشترك فيها العديد من الدول، سواء التي في طور النمو أو النامية منها، خاصة الدول الطرفية لمنطقة الأورو. إلا أن النسبة المسجلة في المغرب تبقى من أعلى النسب.

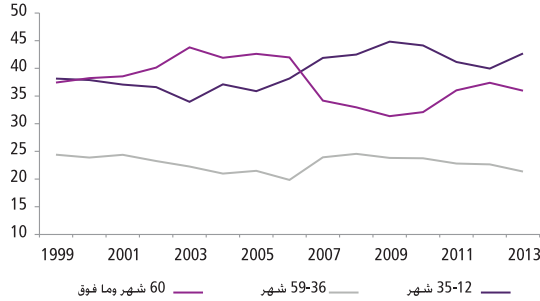
1 معدل الساكنة المشتغلة التي يفوق توقيت عملها الفعلي 48 ساعة في الأسبوع.

2 المعطيات الخاصة بالساكنة حسب مستوى الشهادات هي معطيات برسم سنة 2014.

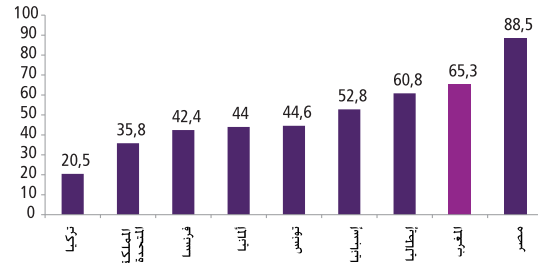
3 أكثر من سنة.

4 معطيات برسم سنة 2012 بالنسبة لتونس وبرسم سنة 2013 بالنسبة لمصر، وبرسم 2014 بالنسبة لباقي دول العينة.

رسم بياني 12.3.1: بنية العاطلين لمدة طويلة (%)



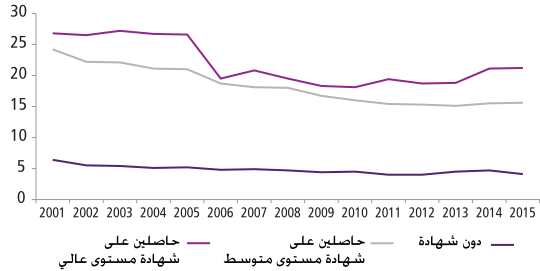
رسم بياني 11.3.1: حصة العاطلين لمدة طويلة في عينة من البلدان (%)



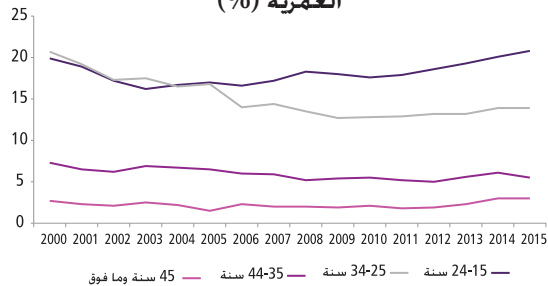
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط ومنظمة العمل الدولية (قاعدة المعطيات الإحصائية (ILOSTAT)).

أخذاً في الاعتبار تغيرات الساكنة النشيطة والساكنة العاطلة، سجلت نسبة البطالة توقف منحها التصاعدي الذي بدأ في سنة 2012، لتتراجع بشكل طفيف بواقع 0,2 نقطة إلى 9,7% على الصعيد الوطني و14,6% في الوسط الحضري. وبواقع 0,1 نقطة لتصل إلى 4,1% في الوسط القروي. وحسب الفئة العمرية، فقد هم هذا التراجع الأشخاص المتراوح أعمارهم بين 35 و44 سنة فقط. في حين أن الوضعية استمرت في التفاقم بالنسبة للشباب البالغين بين 15 و24 سنة، خاصة في الوسط الحضري، حيث بلغت نسبة البطالة 39%. وحسب مستوى التأهيل، سجل تراجع هذه النسبة لدى الأشخاص غير المؤهلين من 4,7% إلى 4,1%. في حين ارتفعت لدى حاملي الشهادات بشكل طفيف من 17,2% إلى 17,3%.

رسم بياني 14.3.1: تطور نسبة البطالة حسب مستوى الشهادة (%)



رسم بياني 13.3.1: تطور نسبة البطالة حسب الفئة العمرية (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

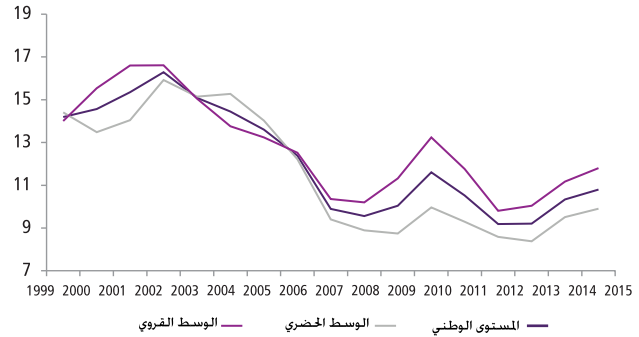
وقد صاحب هذا التدني الطفيف لنسبة البطالة ارتفاع التشغيل الناقص¹ مرة أخرى، والذي يعتبر شكلا من أشكال سوء استخدام اليد العاملة. فقد بلغت نسبته 10,8% مقابل 10,3% سنة 2014 و9,2% سنة 2013. وسُجل هذا الارتفاع في كافة القطاعات باستثناء قطاع البناء والأشغال العمومية، الذي ظل مستقرا، وإن كان مستواه الأعلى من بين باقي القطاعات. وحسب الجنس، ارتفعت هذه النسبة بشكل ملحوظ أكثر لدى الرجال في الوسط القروي إذ بلغت 15,8% مقابل 9,6% لدى الرجال في الوسط الحضري.

1 يتكون السكان النشطون في حالة شغل ناقص من السكان الذين اشتغلوا: 1) خلال الأسبوع المرجعي لمدة تقل عن 48 ساعة، والراغبين في العمل لساعات أطول والمستعدين لذلك، أو 2) أكثر من العتبة المحددة والذين هم بصدد البحث عن شغل آخر أو مستعدون لتغيير عملهم لعدم ملاءمته لمؤهلاتهم ولتكوينهم أو لعدم كفاية المدخول الذي يجنونه من عملهم.

جدول 1.3.1: تطور نسبة الشغل الناقص حسب قطاع النشاط وحسب الجنس (%)

2015	2014	
حسب القطاعات		
10,8	10,3	الزراعة
16,9	17,0	البناء والأشغال العمومية
8,2	8,0	الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية
10,1	9,4	الخدمات
حسب الجنس ومكان الإقامة		
12,4	11,9	رجال
9,6	9,2	وسط حضري
15,8	15,1	وسط قروي
6,6	6,1	نساء
10,7	10,6	وسط حضري
4,0	3,5	وسط قروي

رسم بياني 15.3.1: تطور نسبة الشغل الناقص حسب مكان الإقامة (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

5.3.1 الإنتاجية وكلفة الشغل

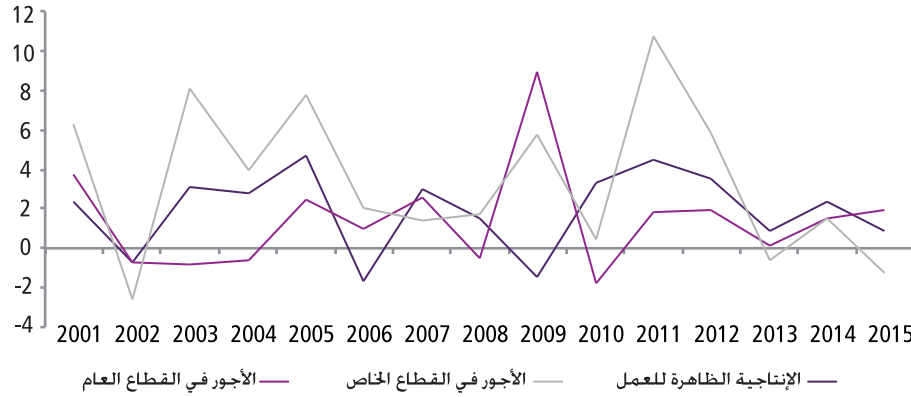
أدى تباطؤ النشاط، إلى جانب التحسن النسبي للتشغيل في القطاع غير الفلاحي، إلى تنامي الإنتاجية الظاهرة للعمل¹ بشكل محدود بنسبة 0,9% مقابل 2,4% سنة 2014. ويعكس هذا التباطؤ تزايد النشاط في القطاع الثانوي بنسبة 1,2% مقابل 4,8% وارتفاعه في قطاع الخدمات بواقع 0,5% مقابل 1,3%.

موازا مع ذلك، ارتفع متوسط الأجور في القطاع الخاص، والذي يتم حسابه بناء على بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بواقع 3,5% بالقيمة الاسمية، عوض 2%. وبواقع 1,9% بالقيمة الحقيقية عوض 1,6%. ويأتي هذا التغير جزئيا نتيجة رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 10%. والذي تم على مرحلتين، في يوليوز 2014 و يوليوز 2015، مما نتج عنه ارتفاع الأجر الأدنى المضمون في القطاع الصناعي إلى 13,46 درهم للساعة والأجر الأدنى المضمون في القطاع الفلاحي إلى 69,73 درهم لليوم.

من جهة أخرى، شهد ارتفاع الأجور في القطاع العمومي تباطؤا ملحوظا بالقيمة الاسمية، إذ لم تتجاوز نسبة تزايد متوسط الأجور 0,3% مقابل 2%. وبالقيمة الحقيقية، تراجع متوسط الأجور بنسبة 1,3% بعد ارتفاعها بواقع 1,5%.

¹ يتم حساب الإنتاجية الظاهرة للعمل عن طريق حساب نسبة القيمة المضافة إلى التشغيل في القطاع غير فلاح.

رسم بياني 16.3.1: تطور الإنتاجية الظاهرة للعمل في الأنشطة غير الفلاحية و الأجور (تغير %)



جدول 2.3.1: تطور أبرز مؤشرات سوق الشغل

2015	2014	2013	2012	2011	2010	مؤشرات النشاط
11 827	11 813	11 705	11 549	11 538	11 442	السكان النشيطون (بالآلاف)
6 326	6 307	6 217	6 145	6 089	5 993	وسط حضري
5 501	5 506	5 488	5 404	5 448	5 449	وسط قروي
47,4	48,0	48,3	48,4	49,2	49,6	معدل النشاط الوطني (%)
41,4	42,1	42,4	42,8	43,3	43,6	وسط حضري
21,6	22,5	23,1	24,5	25,6	27,1	الشباب البالغون ما بين 15 و 24 سنة
56,7	57,2	57,4	57	57,9	58,4	وسط قروي
						مؤشرات الشغل
33	21	114	1	105	120	مجموع مناصب الشغل المحدثة (بالآلاف)
29	27	26	48	103	69	وسط حضري
4	-6	88	-47	2	51	وسط قروي
-32	16	58	-59	-9	21	الفلاحة
15	-37	5	-28	-32	0	الصناعة، بما فيها الصناعة التقليدية
18	0	-50	-21	30	63	البناء والأشغال العمومية
32	42	101	111	115	35	الخدمات
10 679	10 646	10 625	10 511	10 509	10 405	السكان النشيطون المشتغلون (بالآلاف)
5 402	5 373	5 346	5 320	5 272	5 169	وسط حضري
5 277	5 273	5 278	5 190	5 237	5 235	وسط قروي
42,8	43,3	43,8	44,1	44,8	45,1	معدل الشغل الوطني (%)
35,4	35,9	36,4	37,0	37,5	37,6	وسط حضري
54,4	54,7	55,2	54,7	55,7	56,2	وسط قروي

مؤشرات البطالة والشغل الناقص					
10,8	10,3	9,2	9,2	10,5	11,6
9,9	9,5	8,4	8,6	9,3	10,0
11,8	11,2	10,0	9,8	11,8	13,2
9,7	9,9	9,2	9,0	8,9	9,1
21,2	21,1	18,8	18,7	19,4	18,1
14,6	14,8	14,0	13,4	13,4	13,7
39,0	38,1	36,0	33,5	32,2	31,3
4,1	4,2	3,8	4,0	3,9	3,9
الإنتاجية وكلفة الأجور (التغير %)					
0,9	2,4	0,9	3,5	4,5	3,4
4,9	2,5	2,3	7,2	5,0	2,4
3,3	2,0	0,3	5,8	4,1	1,4
3,5	2,0	2,0	3,2	2,7	-0,8
1,9	1,6	0,1	1,9	1,8	-1,8
0,3	2,0	1,2	7,3	11,8	1,5
-1,3	1,5	-0,6	5,9	10,7	0,5

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ووزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية.

4.1 التضخم

بعد بلوغها مستوى منخفضاً¹ استثنائياً سنة 2014، سجلت نسبة التضخم، التي يتم قياسها بتغير مؤشر الأسعار عند الاستهلاك، مستوى معتدلاً سنة 2015 إذ بلغت 1,6% مقابل 0,4% سنة من قبل.

ويعزى هذا التغير بالأساس إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية المتقلبة الأسعار بعد تراجعها القوي سنة 2014. وكذا إلى تزايد حدة غلاء أسعار بعض المنتجات المقلنة باستثناء الوقود وزيوت التشحيم. في المقابل، شهدت أسعار هذه الأخيرة انخفاضاً بواقع 16,1%. بعد تناميها بنسبة 7%. وذلك نتيجة لتدني أسعار النفط على الصعيد الدولي.

من جهة أخرى، انتقلت نسبة التضخم الأساسي، الذي يعكس التوجه الرئيسي للأسعار، من 1,2% إلى 1,3%. وحسب المكونات، ارتفعت أسعار السلع غير التجارية بنسبة 1,3% عوض 0,9%. ارتباطاً بارتفاع أسعار اللحوم الطرية واختفاء آثار تخفيض أسعار خدمات الاتصالات، الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2013. موازاة مع ذلك، ورغم تراجع التضخم لدى معظم الشركاء التجاريين، عادت أسعار السلع التجارية لترتفع من جديد بنسبة 1,4% بفعل تزايد أسعار المنتجات المصنوعة من الحبوب، ارتباطاً بغلاء القمح الصلب في السوق الدولية.

أما بخصوص أسعار الإنتاج الصناعي، فقد زادت حدة تراجعها لتبلغ 4,5% مقابل 2,9% سنة 2014 و1,8% سنة 2013. ويعكس هذا التراجع بالأساس تدني أسعار الإنتاج في صناعة التكرير، ارتباطاً بانخفاض أسعار النفط الخام على الصعيد الدولي.

جدول 1.4.1: تطور أسعار الاستهلاك

التغير السنوي %							مجموعات المنتجات
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
1,6	0,4	1,9	1,3	0,9	0,9	1,0	مؤشر أسعار الاستهلاك
4,3	-5,6	3,3	3,0	-2,0	5,0	3,1	المنتجات الغذائية المتقلبة
0,4	2,4	2,3	1,6	0,1	0,3	0,7	المنتجات المقلنة
-16,1	7,0	8,0	9,9	0,0	-0,7	-1,7	- الوقود وزيوت التشحيم
2,9	1,7	1,4	0,7	0,1	0,4	1,0	- المواد المقلنة باستثناء الوقود وزيوت التشحيم
1,3	1,2	1,5	0,8	1,8	0,4	0,7	التضخم الأساسي
1,8	1,0	1,6	2,2	3,3	-0,6	-0,1	- مواد غذائية مدرجة في التضخم الأساسي
0,6	2,1	1,6	2,1	1,6	0,5	1,0	- ملابس وأحذية
1,1	1,7	2,2	1,0	1,0	0,8	1,6	- السكن والماء والغاز والكهرباء والمجروفات الأخرى ⁽¹⁾
0,3	0,8	0,2	0,1	0,8	0,8	1,9	- الأثاث والتجهيزات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية للمنزل
1,0	2,6	0,9	2,0	0,3	0,0	0,8	- الصحة ⁽¹⁾
0,3	0,9	1,2	0,9	-0,3	0,3	0,3	- النقل ⁽¹⁾
0,2	-4,6	-9,2	-19,6	-5,4	-1,1	-4,5	- الاتصالات
0,3	-0,9	0,4	0,5	-0,7	-0,7	-0,6	- الترفيه والثقافة
2,9	3,4	5,5	3,8	4,1	4,1	5,4	- التعليم
2,3	2,5	3,2	2,0	1,7	2,4	1,8	- المطاعم والفنادق
0,6	1,2	1,3	1,4	2,1	1,7	2,0	- سلع وخدمات متنوعة

(1) باستثناء المواد المقلنة

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

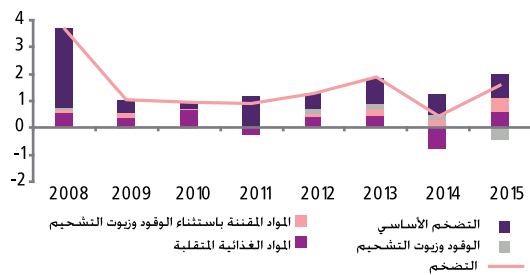
1 أدنى مستوى منذ سنة 1968، حيث بلغت نسبة التضخم 0,4% مقابل 0,8%- سنة 1967 و-1% سنة 1966.

1.4.1 تطور مكونات مؤشر أسعار الاستهلاك

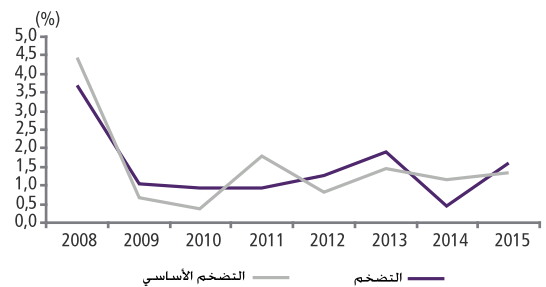
1.1.4.1 المواد الغذائية المتقلبة الأسعار

يعزى تسارع نسبة التضخم من 0,4% سنة 2014 إلى 1,6% سنة 2015 بالأساس إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية المتقلبة الأسعار بنسبة 4,3% بعد أن كانت قد انخفضت بواقع 5,6%. إذ انتقلت مساهمتها في التضخم من -0,8 إلى 0,6 نقطة مئوية. وقد همّ هذا الارتفاع كافة المنتجات باستثناء "الدواجن والأرانب" التي استقرت أسعارها من سنة لأخرى. وسُجلت أهم التغيرات على مستوى الحوامض بنسبة 26,1% مقابل -36,6% سنة من قبل. والخضر بواقع 6,4% عوض -7% والفواكه بنسبة 3,5% مقابل -6%.

رسم بياني 2.4.1: المساهمة في التضخم (بالنقط المئوية)



رسم بياني 1.4.1: تطور التضخم والتضخم الأساسي (بالنسبة المئوية)



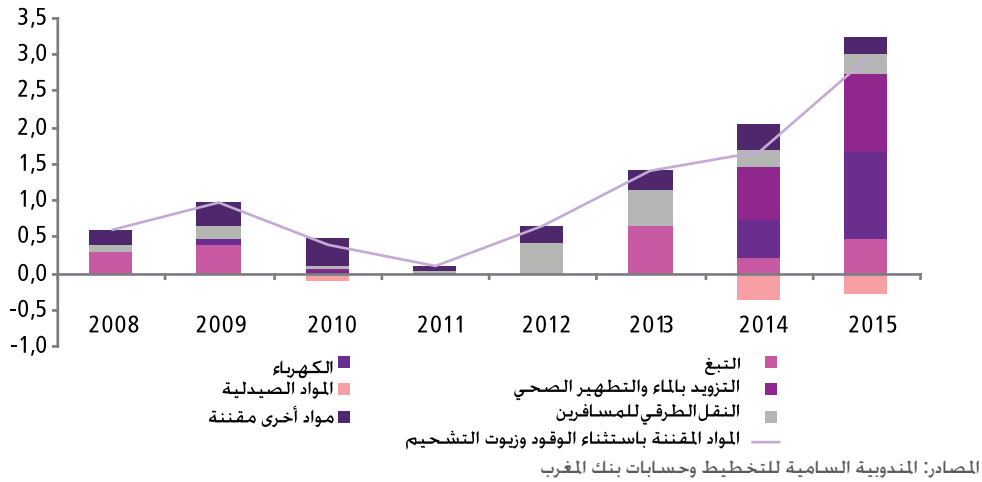
المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

2.1.4.1 المواد المقننة

يعزى ارتفاع نسبة التضخم سنة 2015 أيضا إلى مراجعة أسعار العديد من المواد والخدمات المقننة خلال السنتين الأخيرتين. وقد همت هذه التعديلات خدمات توزيع الماء والكهرباء التي تزايدت أسعارها على التوالي بنسب 8,9% و6,6% عوض 6,3% و3% سنة 2014. موازاة مع ذلك، أدى تطبيق آلية جديدة للمصادقة على أسعار التبغ المصنع واستمرار تعديل الضرائب المطبقة عليها إلى ارتفاع أسعاره بنسبة 4% مقابل 1,7% سنة 2014. أما بخصوص النقل الطرقي للمسافرين، فقد ارتفعت أسعاره بنسبة 2,3%. خاصة بفعل الزيادة التي فرضها أرباب النقل في شهر أكتوبر من سنة 2014 كردة فعل على الرفع الجزئي للدعم عن الغازوال. وفي الجمل، عرفت أسعار المواد المقننة، باستثناء الوقود وزيوت التشحيم، ارتفاعا بنسبة 2,9% مقابل 1,7% سنة من قبل. وهي أعلى وتيرة لها خلال السنوات الثمانية الأخيرة. بذلك، فقد ارتفعت مساهمتها في التضخم من 0,3 نقطة مئوية سنة 2014 إلى 0,5 نقطة.

أما على مستوى الوقود وزيوت التشحيم، وبعد الرفع التام للدعم عن سعر البنزين في فبراير 2014 والغازوال في يناير 2015، فقد تراجعت أسعارها بنسبة 16,1% بعد ارتفاعها بنسبة 7% سنة من قبل، إثر تدني أسعار منتجات النفط في السوق الدولية.

الرسم بياني 3.4.1: مساهمة المواد المقننة، باستثناء الوقود وزيوت التشحيم، في التضخم (بالنقط المئوية)



إطار 1.4.1: تغير أسعار المواد المقننة

يعود إرساء إطار قانوني وإداري لتقنين الأسعار في المغرب إلى سنوات السبعينات. وقد كان هذا الإطار يضم في البداية 172 صنفا من السلع والخدمات التي كانت تستفيد، في معظمها، من الدعم العمومي خاصة الحليب وبعض مشتقاته والمواد الغذائية الأساسية (الزيت، السكر والطحين) وزراعات السكر، إلى جانب بعض المدخلات الفلاحية والمنتجات الطاقية. وخلال سنوات الثمانينات، نتج عن تقليص التدخل المباشر للدولة في الاقتصاد، في إطار برنامج التقويم الهيكلي، تراجع مهم في عدد المنتجات المقننة الأسعار. وفي سنة 2000، أدى قانون حرية الأسعار والمنافسة إلى تناقص عدد هذه المواد إلى 15. ومنذ ذلك الحين، أصبحت وزارة الشؤون العامة والحكامة تتولى خيبن لائحة شاملة بهذه المنتجات.

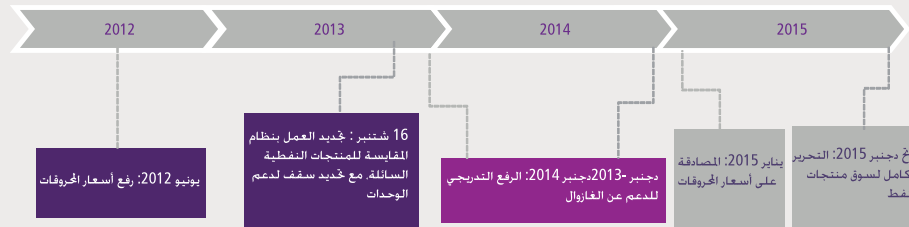
وقد كانت المواد المقننة الأسعار تمثل حوالي 21% من السلة المرجعية لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك، حيث 2006 سنة أساس. وقد تراجعت هذه النسبة إلى 18,4% ابتداء من دجنبر 2015، بفعل التحرير التام لأسعار المحروقات التي تمثل 2,4% من السلة.

1. المنتجات النفطية السائلة

بعد زيادة الأسعار في شهر يونيو 2012، عملت الحكومة، بتاريخ 16 شتنبر 2013، على إعادة تنفيذ نظام مقايضة المواد النفطية السائلة، إذ حددت سقف دعم الوحدات في 0,80 درهم/لتر للبنزين و 2,6 درهم/لتر للغازوال و 930 درهم/طن للوقود الصناعي. وفي سنة 2014، تم إلغاء الدعم على البنزين في شهر فبراير وعلى الغازوال بشكل تدريجي. وابتداء من يناير 2015، وفي انتظار التحرير الكامل للأسعار، تم إرساء نظام انتقالي تطبيقا لاتفاق المصادقة الموقع في 26 دجنبر 2014 بين الحكومة والفاعلين في القطاع. فبمقتضى هذا الاتفاق، الذي يغطي الفترة الممتدة من فاتح يناير إلى 30 نونبر 2015، التزمت الحكومة بدعم القطاع عن طريق تحديد أسعار بعض منتجات النفط وتشجيع الاستثمار في القطاع وكذا بضمان احترام المعايير المنسجمة الخاصة بجودة المنتجات والخدمات المقدمة، من جهة أخرى، التزم الفاعلون باحترام الأسعار المصادق عليها وعرضها، وبمواصلة برامج الاستثمار وضمان تزويد البلد والشروع في تسويق الغازوال من نوع 10PPM.

بذلك، شكلت سنة 2015 محطة انتقالية مهمة في عملية إصلاح مقاصة المواد النفطية. إذ شكل التحرير الكامل للأسعار ابتداء من فاتح دجنبر 2015 المرحلة النهائية لهذه العملية.

تطور نظام مقايضة أسعار المحروقات



بعد شبه استقرارها بين سنة 2007 و2012، تأثرت أسعار المحروقات بهذه التعديلات والإصلاحات وأصبحت تخضع أكثر فأكثر لتغير الأسعار الدولية وسعر الصرف. بذلك، وبعد أن بلغت أعلى مستوياتها في يوليوز 2014، عرفت هذه الأسعار تراجعاً على العموم، مما يعكس تدني أسعار النفط وإلغاء ضريبة التوزيع¹ ابتداء من يناير 2015، والتي ساهم ارتفاع سعر الدولار في التخفيف من حدة تأثيرها. وخلال الأشهر الإحدى عشر الأولى من سنة 2015، تراجعت الأسعار على أساس سنوي بنسبة 21,1% بالنسبة للبنزين و8,6% للغازوال.

جدول 1.1.4.1: تطور متوسط سعر الوقود بمحطات البنزين (بالدرهم للتر الواحد)

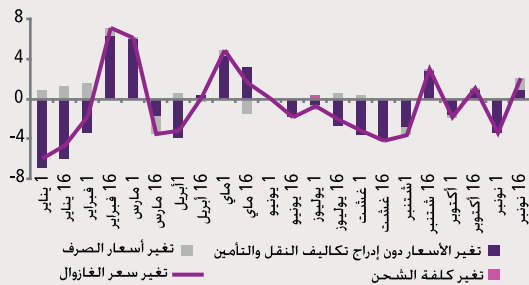
	2015*	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008
الغازوال	8,5	9,3	8,3	7,7	7,2	7,2	7,2	7,2
البنزين	10,1	12,8	12,2	11,3	10,2	10,2	10,3	10,8

* يتعلق الأمر بالأشهر الإحدى عشر الأولى حيث كانت أسعار الغازوال والبنزين مقننة.

المصدر: صندوق المقاصة

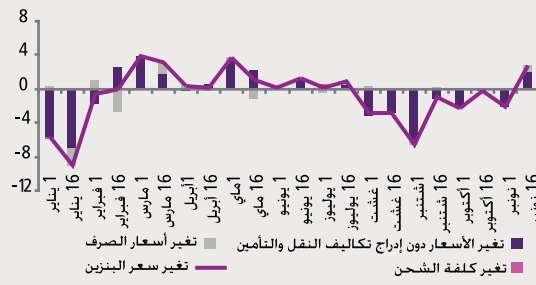
رسم بياني 2.1.4.1: تطور سعر الغازوال ومحدداته

(بالنقط المئوية)



رسم بياني 1.1.4.1: تطور سعر البنزين ومحدداته

(بالنقط المئوية)

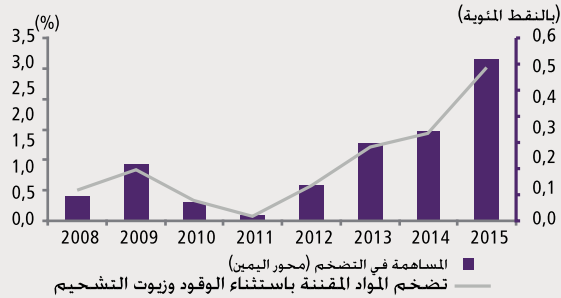


المصدر: صندوق المقاصة وحسابات بنك المغرب

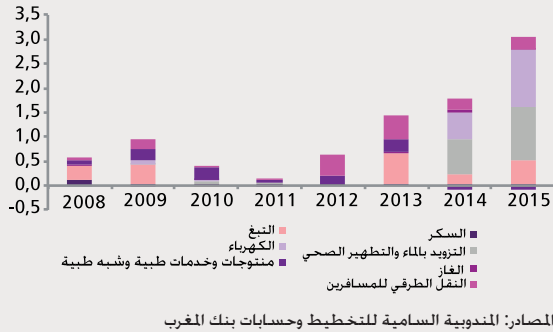
¹ ضريبة يفرضها صندوق المقاصة على شركات النفط عند بيع بعض المنتجات كالبينزين والغازوال، وذلك من أجل التغطية الجزئية لدعم غاز البوتان.

2. المواد المقننة باستثناء الوقود وزيوت التشحيم

رسم بياني إ3.1.4.1: مساهمة المنتجات المقننة في التضخم (بالنقط المئوية)



رسم بياني إ4.1.4.1: مساهمة مختلف المواد المقننة في تضخم المواد المقننة (بالنقط المئوية)



خلال السنوات الثلاث الأخيرة، أدخلت الدولة مجموعة من التعديلات على أسعار المنتجات المقننة باستثناء الوقود وزيوت التشحيم. ويتعلق الأمر، من جهة، بنظام تسعير خدمات توزيع الماء والكهرباء في إطار الاتفاقية التي تم توقيعها مع المكتب الوطني للماء والكهرباء، والتي دخلت حيز التنفيذ في غشت 2014. نتيجة لذلك، عرفت أسعار كل من الماء والكهرباء نسب ارتفاع متتالية بلغت 6,3% و 3% سنة 2014 و 8,9% و 6,6% سنة 2015. وقد بلغت مساهمتهما معا في التضخم 0,2 نقطة مئوية سنة 2014 و 0,4 نقطة سنة 2015. من جهة أخرى، أدى إصلاح النظام الضريبي للتبغ، الصادر بتنفيذه قانون المالية لسنة 2013، والذي تقرر تطبيقه على ثلاث سنوات، إلى ارتفاع أسعار هذا المنتج بنسبة 5,5% سنة 2013 و 1,7% سنة 2014 و 4% سنة 2015. وقد ساهم هذا الارتفاع في التضخم بواقع 0,1 نقطة مئوية في المتوسط خلال السنوات الثلاث. في المقابل، نتج عن خفض أسعار بعض الأدوية في شهر يونيو 2014، تراجع أسعار المواد الصيدلانية بنسبة 3% في نفس السنة و 2,4% سنة 2015.

علاوة على ذلك، سجلت أسعار النقل الطرقي للمسافرين ثلاث نسب ارتفاع ملحوظة في يونيو ويوليوز 2012 وفي أكتوبر 2014، إثر غلاء أسعار الوقود في المحطات. وبلغ متوسط نسب ارتفاعها بين 2012 و 2015 مقدار 3,1%. في حين يصل متوسط مساهمتهما في التضخم إلى 0,1 نقطة مئوية.

وفي الجمل، تسارعت نسبة ارتفاع أسعار المواد المقننة باستثناء الوقود وزيوت التشحيم لتصل إلى 1,4% سنة 2013 و 1,7% سنة 2014 و 2,9% سنة 2015. بعد أن سجلت نسبة سنوية متوسطة قدرها 0,8% بين سنتي 2008 و 2012. بذلك، انتقلت مساهمة هذه الأسعار في التضخم من 0,1 نقطة مئوية في المتوسط بين 2008 و 2012 إلى 0,5 نقطة مئوية سنة 2015. أي ما يعادل ثلث وتيرة نمو أسعار الاستهلاك خلال نفس السنة.

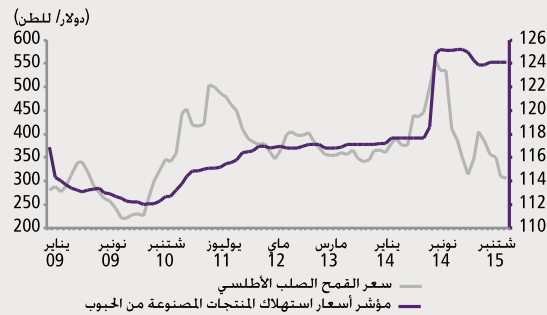
3.1.4.1 التضخم الأساسي

يشمل التسارع الطفيف للتضخم الأساسي، من 1,2% سنة 2014 إلى 1,3% سنة 2015، تغيرات متباينة لمكوناته. فقد تزايدت وتيرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية من 1% إلى 1,8%. ارتباطا بالأساس بتزايد أسعار المنتجات المصنوعة من الحبوب بنسبة بلغت 4,7% مقابل 1,6%. وأسعار اللحوم الطرية بنسبة 0,6% بعد تراجعها بواقع 0,9%.

كما ارتفعت أسعار الاتصالات بنسبة 0,2% بعد تدنيها بواقع 4,6% في المقابل. عرفت أسعار بعض المنتجات والخدمات تباطؤا في نسبة نموها. إذ انتقلت من 2,6% إلى 1% بالنسبة للصحة ومن 0,9% إلى 0,3% للنقل. ومن 1,7% إلى 1,1% للسكن.

إطار 2.4.1: تطور الأسعار الدولية للقمح الصلب وتأثيرها على أسعار الاستهلاك في المغرب

رسم بياني 1.2.4.1: تطور سعر القمح الصلب الأطلسي ومؤشر أسعار استهلاك المواد المصنوعة من الحبوب



المصادر: France Agri Mer وحسابات بنك المغرب

تشكل المواد المصنوعة من الحبوب جزءا مهما من السلة المرجعية لمؤشر أسعار الاستهلاك. إذ تصل حصتها إلى 6,1%. مما يعكس العادات الاستهلاكية للمغاربة. وتتم تلبية الطلب الوطني بدرجة كبيرة بالصناعة المحلية التي تعتمد بشكل كبير على واردات القمح الصلب الذي يمثل 80% من تكاليف الإنتاج.

وبين شهري ماي ونوفمبر 2014. عرف سعر القمح الصلب ارتفاعا قويا إذ انتقل من 377 دولار للطن إلى 556 دولار للطن في أمريكا الشمالية. التي تعتبر المزود الرئيسي للسوق الوطنية. ويعزى هذا الارتفاع بالأساس إلى تدني المحصول في معظم مناطق الإنتاج. في سياق يتسم بالعجز المتكرر للإنتاج مقارنة بالاستهلاك وبتناقص المساحات المزروعة.

وانعكس هذا الارتفاع على أسعار «المنتجات المصنوعة من الحبوب» التي شهدت في نوفمبر 2014 ارتفاعا بنسبة 5,2% من شهر آخر و6,6% على أساس سنوي. وانتقلت مساهمتها في التضخم من 0,08 نقطة مئوية في أكتوبر إلى 0,42 في نوفمبر. مساهمة بذلك بأكثر من النصف في تسارع التضخم من 0,6% إلى 1,2% بين هذين الشهرين.

وقد ظلت الأسعار الدولية للقمح الصلب في مستويات مرتفعة قبل أن تعود للانخفاض ابتداء من شهر يناير 2015 لتصل إلى 320 دولار للطن في يونيو. ارتباطا بتوقع تحسن المحصول. وقد كان تأثير هذا التراجع محدودا على السعر المحلي للمنتجات المصنوعة من الحبوب. والتي لم تنخفض سوى بنسبة 0,6% في يونيو مقارنة بشهر يناير 2015.

• السلع التجارية وغير التجارية

يمكن قياس تطور التضخم الأساسي عن طريق التمييز بين السلع التجارية وغير التجارية. فبالرغم من السياق الذي يتسم بتراجع التضخم في العديد من أبرز شركائنا التجاريين ومن تدني أسعار المواد الأولية. عادت أسعار المواد التجارية لترتفع من جديد بنسبة 1,4%. لتبقى بذلك مساهمتها في التضخم الأساسي دون تغيير في 0,7 نقطة مئوية. ويعكس هذا التغير بالأساس تنامي حدة ارتفاع أسعار المنتجات المصنوعة من الحبوب من 1,6% إلى 4,7%. ارتباطا بتغير أسعار القمح الصلب. وباستثناء هذه المنتجات. فقد شهدت أسعار السلع التجارية تباطؤا من 1,2% إلى 0,7%.

جدول 2.4.1: التطور السنوي لأسعار السلع والخدمات التجارية* وغير التجارية (بالنسبة المئوية)

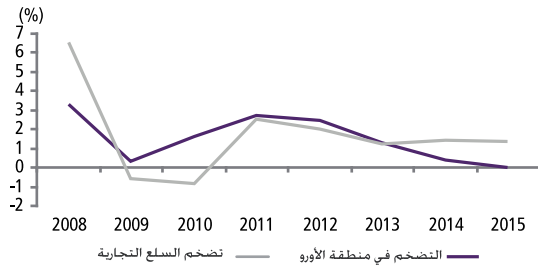
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
1,4	1,4	1,2	2,0	2,5	-0,8	-0,5	6,5	سلع وخدمات تجارية
1,3	0,9	1,7	-0,5	1,0	1,7	2,1	2,1	سلع وخدمات غير تجارية

* مدرجة ضمن مؤشر التضخم الأساسي

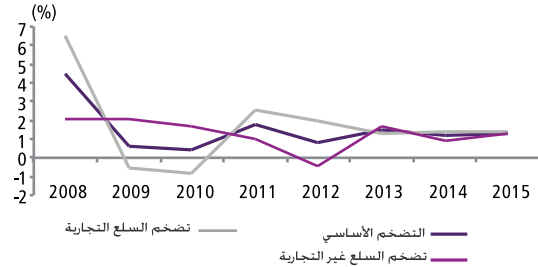
المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

وفي ما يتعلق بالسلع غير التجارية، فقد ارتفعت أسعارها بنسبة 1,3% مقابل 0,9% وانتقلت مساهمتها في التضخم الأساسي من 0,4 إلى 0,6 نقطة مئوية. ويعزى هذا التسارع بالأساس إلى تزايد أسعار "اللحوم الطرية" بنسبة 0,6% بعد انخفاضها بواقع 0,9% وإلى استقرار أسعار "خدمات الهاتف والفاكس" بعد تراجعها بنسبة 5,5% سنة من قبل.

رسم بياني 5.4.1: تطور تضخم السلع التجارية والتضخم في منطقة الأورو (%)



رسم بياني 4.4.1: تطور التضخم الأساسي (%)

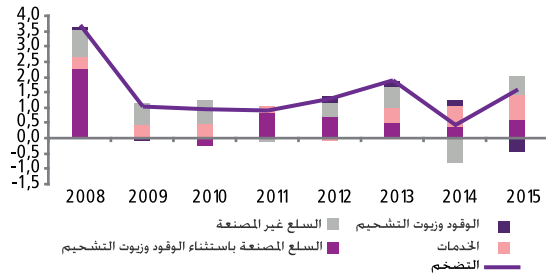


المصادر: المندوبية السامية للتخطيط تومسون رويترز إيكون وحسابات بنك المغرب

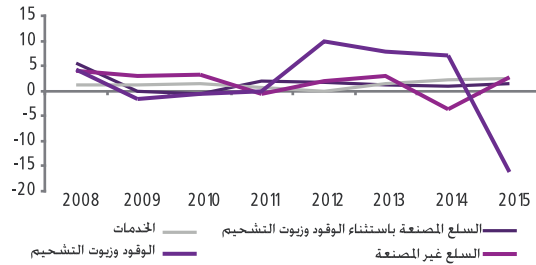
2.4.1 تحليل تضخم السلع والخدمات

من خلال تفكيك مكونات سلة مؤشر الأسعار عند الاستهلاك إلى سلع وخدمات، يتبين أن تسارع التضخم قد شمل كافة الفئات باستثناء الوقود وزيوت التشحيم. فقد ارتفعت أسعار السلع غير المحولة بنسبة 2,8% بعد تراجعها بواقع 3,5% سنة من قبل، إثر تزايد تضخم المنتجات الغذائية الطرية. ومن جهة أخرى، عرفت أسعار السلع المحولة باستثناء الوقود وزيوت التشحيم ارتفاعا بنسبة 1,4% سنة 2015 عوض 0,9% سنة 2014. وموازا مع ذلك، شهدت أسعار الخدمات تسارعا في وتيرة نموها من 2,1% إلى 2,5% بفعل التأثير المزدوج لكل من ارتفاع أسعار خدمات توزيع الماء والكهرباء وتدني وتيرة انخفاض أسعار خدمات الهاتف والفاكس.

رسم بياني 7.4.1: مساهمة أسعار السلع والخدمات في التضخم (بالنقط المئوية)



لرسم بياني 6.4.1: تطور أسعار السلع والخدمات (بالنسبة المئوية)

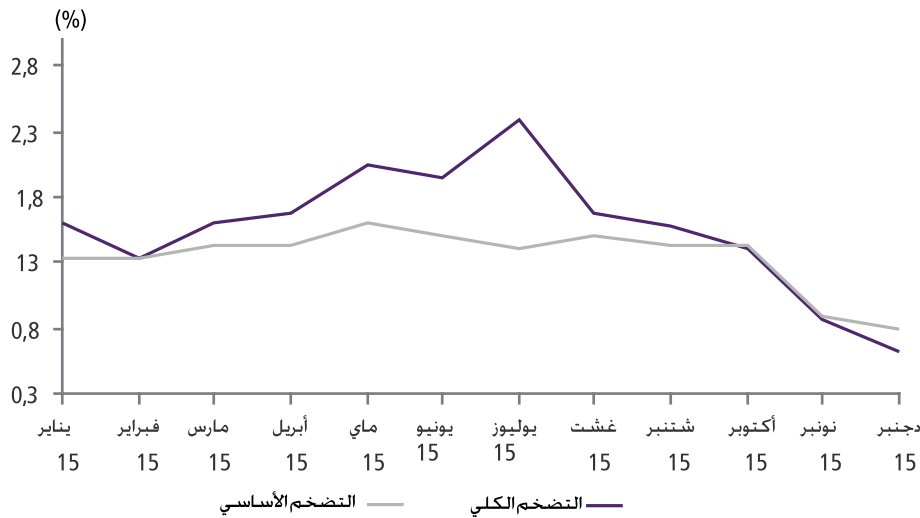


المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

3.4.1 دينامية الأسعار خلال السنة

اتسمت دينامية الأسعار خلال سنة 2015 بالتسارع التدريجي للتضخم ليصل إلى 2,4% في يوليو ثم توجهه نحو الانخفاض ليبلغ 0,6% في دجنبر 2015. أما التضخم الرئيسي، فقد ظل مستقرا نسبيا في حدود 1,4% خلال الأشهر العشرة الأولى قبل أن يتراجع إلى 0,9% في نونبر و0,8% في دجنبر. ارتباطا بتبدل أثر ارتفاع أسعار المنتجات المصنوعة من الحبوب خلال سنة 2014.

رسم بياني 8.4.1: تطور التضخم والتضخم الأساسي خلال السنة (%)



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

4.4.1 تطور أسعار الاستهلاك حسب المدن

بتحليل تطور أسعار الاستهلاك حسب المدن، يتضح أن كافة المدن قد شهدت تسارعا في نسبة التضخم سنة 2015، باستثناء مدينة فاس، حيث ارتفعت الأسعار بنسبة 0,8%. في حسن سجلت أعلى نسبة في مدينة

مكناس. بلغت 2,4%. وازداد اتساع الفجوة بين المدن إذ انتقلت من 1,3 نقطة مئوية سنة 2014 إلى 1,6 نقطة مئوية.

جدول 2.4.1: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك حسب المدن

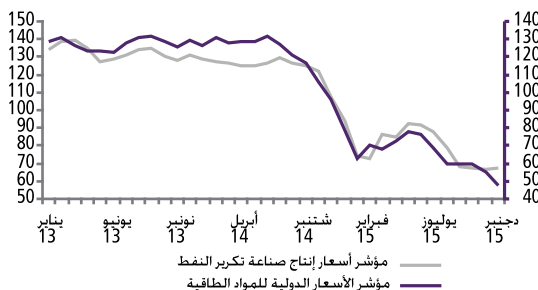
التضخم (%)	مؤشرات أسعار الاستهلاك				
	2015	2014	2013	2014	2013
اكادير	1,0	0,0	113,2	112,1	112,1
الدار البيضاء	2,0	0,5	117,8	115,5	114,9
فاس	0,8	1,1	115,3	114,4	113,2
القنيطرة	1,5	0,5	114,6	112,9	112,3
مراكش	1,1	0,8	115,0	113,8	112,9
وجدة	1,5	-0,1	114,2	112,5	112,6
الرباط	1,3	0,9	113,0	111,5	110,5
تطوان	1,8	0,4	114,4	112,4	112,0
مكناس	2,4	0,2	117,9	115,1	114,9
طنجة	1,7	0,3	117,0	115,1	114,7
العيون	2,0	0,2	115,1	112,8	112,6
الداخلية	2,3	0,7	115,2	112,6	111,8
كلميم	2,0	-0,2	114,5	112,3	112,5
سطات	1,1	-0,2	113,7	112,5	112,7
أسفي	1,5	0,6	110,5	108,9	108,2
بني ملال	1,3	0,2	113,3	111,9	111,7
الحسيمة	1,3	-0,2	115,3	113,8	114,0
وطني	1,6	0,4	115,2	113,4	112,9
موسع (بالنقط المئوية)	1,6	1,3			

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

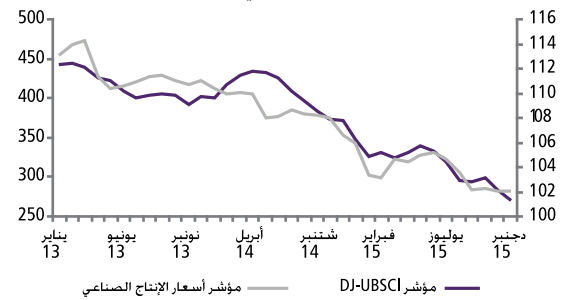
5.4.1 تطور مؤشر أسعار الإنتاج الصناعي

لقد كان لاستمرار توجه الأسعار الدولية للمواد الأساسية في الانخفاض انعكاس على أسعار الإنتاج الصناعي. إذ ازدادت حدة تراجعها من 2,9% سنة 2014 إلى 4,5% سنة 2015.

رسم بياني 10.4.1: تطور مؤشر الأسعار الدولية للمواد
الطاقة ومؤشر أسعار إنتاج فرع تكرير البترول



رسم بياني 9.4.1: تطور مؤشر داو جونز-يو بي إس للمواد
الأساسية DJ-UBSCI¹ الإجمالي ومؤشر أسعار الإنتاج
الصناعي



1 يتكون مؤشر Dow Jones-UBS Commodity (DJ-UBSCI) من أسعار العقود الآجلة لـ 22 سلعة أولية تشمل المنتجات الطاقة والفلاحية والمعادن النفيسة والمعادن الأساسية.

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط تومسون رويترز إيكون والبنك الدولي

وحسب قطاع النشاط، سجل هذا التراجع على الخصوص في فرع "تكرير النفط" بنسبة انخفاض بلغت 35,8%. وفي قطاع "صناعة النسيج" و"الصناعات الغذائية"، وإن بدرجة أقل، بنسب 2,8% و 0,7% على التوالي. أما أسعار الإنتاج، فقد ارتفعت بنسبة 2,8% في "الملابس" و 5,2% في "المواد المصنعة من التبغ".

جدول 5.4.1: مؤشر أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية (سنة الأساس 100 = 2010)

التغيرات %	2011	2012	2013	2014	2015
الصناعات الغذائية	4,5	3,2	1,5	-0,7	-0,7
المنتجات المصنعة من التبغ	0,0	0,0	6,4	2,1	5,2
الصناعات الكيماوية	36,7	2,1	-9,5	-11,7	-0,3
صناعة النسيج	2,1	0,8	-0,3	0,5	-2,8
تكرير النفط	29,8	10,9	-7,8	-8,1	-35,8
الملابس	0,6	0,8	0,7	1,1	2,8
المؤشر العام	10,6	2,9	-1,8	-2,9	-4,5

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

5.1 المالية العمومية

واصلت وضعية المالية العمومية تحسنها الذي بدأ في سنة 2013. حيث تقلص عجز الميزانية دون احتساب مداخيل الخوصصة من 4,9% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2014 إلى 4,4% في 2015. وهو مستوى ينسجم مع الهدف المحدد في قانون المالية.

وشهدت المداخيل ارتفاعا في الموارد الجبائية بنسبة 3,8%. نتيجة بالخصوص لتحسن مداخيل الضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة الداخلية. وتراجعا في هبات دول مجلس التعاون الخليجي إلى 3,7 مليار درهم مقابل 13,1 مليار في السنة السابقة. وفيما يتعلق بالنفقات. أدى الانخفاض الكبير في الأسعار الدولية للمنتجات الطاقية إلى تراجع نفقات المقاصة بنسبة 57,2%. فيما تسارعت مجددا وتيرة نمو النفقات برسم السلع والخدمات الأخرى. وسجل الاستثمار تزايدا بنسبة 7,8% مع نسبة تنفيذ بلغت 119%.

وأخذا بعين الاعتبار تقلص مخزون متأخرات الأداء بمقدار 6,9 مليار. بلغ عجز الخزينة 49,6 مليار وتم تمويله بالكامل تقريبا عن طريق موارد داخلية. وفي ظل هذه الظروف. سجلت نسبة مديونية الخزينة إلى الناتج الداخلي الإجمالي ارتفاعا إلى 64,1%. مع تزايد مكوناتها الداخلي بواقع 1,5 نقطة من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 49,7% وانخفاض مكوناتها الخارجي بنقطة واحدة من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 14,3%.

1.5.1 قانون المالية 2015

استندت فرضيات قانون المالية لسنة 2015 على سعر متوسط للنفط يصل إلى 103 دولار للبرميل ولغاز البوتان يبلغ 804 دولار للطن وعلى سعر صرف حدد في 8,6 دراهم للدولار. وبلغ عجز الميزانية المستهدف 4,3% من الناتج الداخلي الإجمالي أو 42 مليار درهم ومعدل التضخم 2%.

وتوقع قانون المالية تحسنا في الموارد الجبائية بنسبة 2% مقارنة بقانون المالية لسنة 2014. نتيجة نمو عائدات كل من الضريبة على الشركات بنسبة 7,7% والضريبة على الدخل بنسبة 4% والرسوم الداخلية على الاستهلاك بنسبة 5,2%. في المقابل. توقع انخفاض عائدات الضريبة على القيمة المضافة والرسوم الجمركية على التوالي بنسبة 1,7% و 5,8%. وفي ما يخص المداخيل غير الجبائية. فقد افترض ارتفاعها بنسبة 15,6%. مع بلوغ هبات دول مجلس التعاون الخليجي 13 مليار درهم.

وتم توقع تراجع في النفقات الجارية بنسبة 0,9%. مع انخفاض تكاليف المقاصة إلى 22,9 مليار درهم، مقابل 35 مليار في قانون المالية 2014، وتسجيل زيادة في كتلة الأجور لن تتجاوز 1,7%. وبلغت توقعات نفقات الاستثمار 49,2 مليار درهم، مرتفعة بنسبة 12,6%.

جدول 1.5.1: برمجة الميزانية (بملايين الدراهم)

التغير بالقيمة	التغير بالنسبة المئوية	قانون المالية 2015	قانون المالية 2014	
7 966	3,4	240 197	232 231	الموارد العادية
4 134	2,0	208 819	204 686	الموارد الجبائية ¹
-1 426	-1,7	80 281	81 708	منها : الضريبة على القيمة المضافة
3 070	7,7	42 780	39 710	الضريبة على الشركات
1 403	4,0	36 540	35 137	الضريبة على الدخل
3 833	15,6	28 378	24 545	الموارد غير الجبائية
4 500	52,9	13 000	8 500	منها : هبات مجلس التعاون الخليجي
0	0,0	3 000	3 000	مداخل بعض الحسابات الخصوصية للخزينة
3 262	1,1	287 154	283 891	النفقات الإجمالية
-2 231	-0,9	237 919	240 150	النفقات العادية
1 809	1,7%	105 509	103 700	كتلة الأجور
5 862	11,1%	58 865	53 003	السلع والخدمات الأخرى
2 625	11,0	26 560	23 935	فوائد الدين
-12 100	-34,6	22 900	35 000	المقاصة
-428	-1,7	24 084	24 512	التحويلات للجماعات الترابية
10 198		2 279	-7 919	الرصيد العادي
5 494	12,6	49 235	43 741	نفقات الاستثمار ²
		5 000	5 100	رصيد باقي الحسابات الخصوصية للخزينة
		-41 957	-46 561	رصيد الميزانية الإجمالي
		-4,4	-4,9	بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي
		0	-7 984	تغير متأخرات الأداء
		-41 957	-54 545	الحاجة إلى التمويل
		20 368	32 751	التمويل الداخلي
		21 589	21 794	التمويل الخارجي

1 بما فيها 30% من عائدات الضريبة على القيمة المضافة المولة إلى الجماعات الترابية

2 التوقعات برسم الإصدارات.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية).

إطار 1.5.1: أبرز التدابير الجبائية في قانون المالية 2015

بالنسبة للضريبة على الشركات، تم اتخاذ القرارات التالية:

- تمكين المقاولات من تحويل الفائض من الضريبة على الشركات المدفوع برسم سنة مالية معينة بشكل آلي إلى السنوات الموالية دون حصرها في فترة زمنية معينة؛
- توسعة مجال تطبيق نسبة الضريبة المحفضة (10%) الممنوحة للشركات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء" لتشمل المكاتب التمثيلية للشركات غير المقيمة.

وفيما يتعلق بالضريبة على الدخل، تمثلت التدابير المتخذة في ما يلي:

- رفع سقف الخصم المطبق على الأقساط والانخرافات المتعلقة بعقود تأمين التقاعد من 6% إلى 10% من الدخل الإجمالي الخاضع للضريبة بالنسبة لدافعي الضرائب الذين لا يتلقون رواتب وتحديد في 50% من الأجر الصافي الخاضع للضريبة بالنسبة لدافعي الضرائب الذين يتلقون رواتب. ويحق لدافع الضرائب الذي يجمع بين الفئتين من المداخل الاختيار بين الخيارين المشار إليهما؛
- اعتبار التسبيقات على عقود تأمين التقاعد المستلمة قبل انصرام مدة 8 سنوات و/ أو قبل بلوغ سن الخمسين بمثابة استرداد خاضع للضريبة على الدخل؛
- تطبيق التدرج بدلا من نسب التخفيض المناسبة على المبالغ الإجمالية للتقاعد:

جدول 1.1.5.1: نسب التخفيض المطبقة على المبالغ السنوية الخامة للتقاعد

قبل سنة 2015 (متناسبة)	ابتداء من فاتح يناير 2015 (متدرجة)
55% إذا كان المبلغ الإجمالي أصغر من أو يساوي 168.000 درهم	55% على المبلغ الإجمالي في حدود 168.000 درهم
40% إذا كان المبلغ الإجمالي يفوق 168.000 درهم	40% بالنسبة للمبلغ الزائد

• تمديد التدابير التحفيزية لغاية 31 دجنبر 2016 بالنسبة للخاضعين للضريبة الذين يسجلون أنفسهم للمرة الأولى لدى إدارة الضرائب. مع إخضاع الضريبة فقط على المداخل المحصل عليها والعمليات المنجزة اعتبارا من تاريخ حصولهم على التعريف الضريبي؛

• إعفاء الأجر الشهري الإجمالي للمستخدمين الجدد في حدود سقف 10.000 درهم لمدة 24 شهرا. دون تجاوز 5 مستخدمين بالنسبة للمقاولات المنشأة ما بين 2015 و2019؛

• إلغاء إمكانية تمديد الإعفاء الخاص بالتعويض الشهري عن فترة التدريب؛

• استثناء الشركات التي يغلب عليها الطابع العقاري والمدرجة في البورصة من نطاق تطبيق حقوق التسجيل وتطبيق السعر الخاص المحدد في 15%، بدلا من 20%. على عمليات تفويت أسهم أو حصص هذه الشركات.

وفيما يتعلق بالضريبة على القيمة المضافة، تم تمديد مدة إعفاء سلع الاستثمار بالنسبة للمقاولات المنشأة حديثا من 24 إلى 36 شهرا. وتم تخفيض عتبة البرامج الاستثمارية المقبولة في النظام التعاقد مع الدولة من 200 مليون إلى 100 مليون درهم. وبالإضافة إلى هذه الإجراءات، تم إدراج العديد من التعديلات على النسب الضريبية:

جدول 2.1.5.1: إعادة هيكلة نسب الضريبة على القيمة المضافة

العمليات أو السلع	قبل 2015	قانون المالية 2015
عمليات الائتمان المتعلقة بالسكن الاجتماعي	معفاة	10%
الدقيق وسميد الأرز ودقيق النشويات	10%	20%
النشاي غير المقلب أو الملفوف	14%	20%
مسخنات الماء الشمسية	14%	10%
تسعيرة الأداء على الطرق السيارة	10%	20%
الأعمال والتحف الفنية	20%	10%
معدات وشباك الصيد	20%	10%

وتم اتخاذ إجراءات ضريبية أخرى، من بينها على الخصوص:

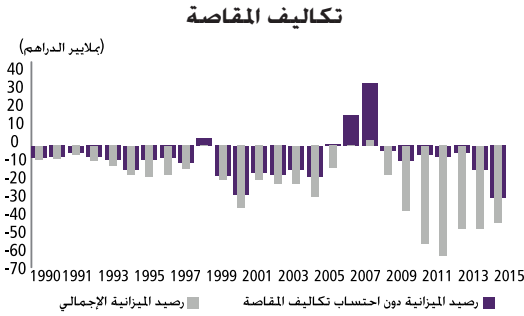
- رفع نسبة التسجيل المطبقة على تفويت حصص وأسهم الشركات من 3% إلى 4%؛
- منح الأجانب المقيمين في المغرب إمكانية شراء سكن ذي قيمة مضافة عقارية ضعيفة أو سكن موجه للطبقة المتوسطة؛
- تقليص مدة إعفاء المداخل ذات الصلة بالكراء من 20 إلى 8 سنوات ورفع سومة الكراء من 700 إلى 1000 درهم بالنسبة للسكن الاجتماعي ومن 1200 إلى 2000 درهم بالنسبة للسكن ذي القيمة العقارية الضعيفة بالنسبة للفاعلين الذين يتعاقدون باتفاقيات مع الدولة من أجل شراء مساكن موجهة للكراء؛
- تخفيض رسوم الاستيراد على عدة سلع، خاصة النشاي، ومركز عصيدة الفواكه وبعض التوابل غير المنتجة محليا؛
- تخفيض عتبة الاستثمار الموجه لشراء معدات التجهيز المستفيدة من الإعفاء من رسوم الاستيراد من 200 إلى 100 مليون درهم.

2.5.1 تنفيذ قانون المالية

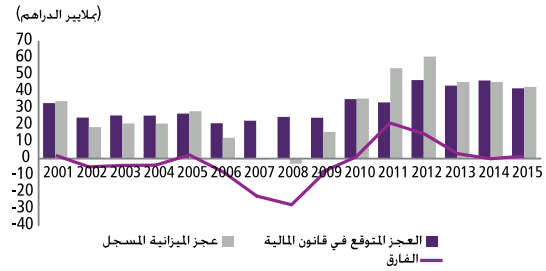
تقلص عجز الميزانية الإجمالية دون احتساب مداخل الخوصصة من 45,7 مليار درهم سنة 2014 إلى 42,7 مليار سنة 2015. وسجلت الموارد العادية¹ انخفاضا طفيفا بنسبة 0,5% إلى 233,7 مليار، حيث أن تراجع الهبات عوضه إلى حد كبير ارتفاع العائدات الضريبية. وسجلت النفقات الإجمالية ترجعا بنسبة 1,4% إلى 282,1 مليار درهم، يشمل على الخصوص انخفاضا كبيرا في نفقات المقاصة وتزايدا هام في حجم الاستثمارات.

1 بما في ذلك حصة عائد الضريبة على القيمة المضافة المحولة إلى الجماعات الترابية ودون احتساب مداخل الخوصصة.

رسم بياني 2.5.1 : تطور رصيد الميزانية دون احتساب



رسم بياني 1.5.1 : تطور رصيد الميزانية



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

الموارد العادية

بعد ارتفاع الموارد الجبائية بنسبة 0,7% سنة 2014، سجلت هذه السنة نموا بنسبة 3,8% إلى 205,8 مليار درهم. وأخذا بعين الاعتبار نمو الناتج الداخلي الإجمالي الاسمي بنسبة 6,3%. تقلص الضغط الضريبي إلى 21%¹ مقابل 21,5% سنة 2014 و 22,5% في المتوسط ما بين 2009 و 2013.

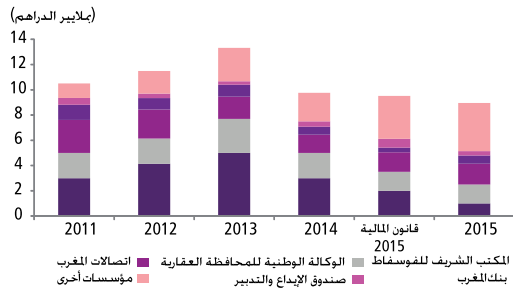
وتحسن مداخل الضرائب المباشرة بنسبة 4,1% مقابل 0,3 سنة 2014. نتيجة ارتفاع عائد الضريبة على الدخل بنسبة 8,4% إلى 36,8 مليار. وسجلت عائدات الضريبة على الشركات انخفاضا بنسبة 0,4% إلى 41,3 مليار. ارتباطا بتأثير سنة الأساس الناجم عن العائدات الاستثنائية المسجلة سنة 2014. لاسيما مبلغ 1,1 مليار المحصل من بيع جزء من رأسمال اتصالات المغرب.

وبلغت عائدات الضرائب غير المباشرة 100,6 مليار. مرتفعة بنسبة 3,5% بعد انخفاضها بنسبة 0,9% في 2014. وارتفعت مداخل الرسوم على القيمة المضافة بنسبة 2,5% إلى 75,3 مليار. نتيجة نمو الضريبة على القيمة المضافة الداخلية بنسبة 9,3% إلى 29,5 مليار. بالمقابل. ونظرا لانخفاض الواردات من حيث القيمة. تدنت مداخل الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد بنسبة 1,4% إلى 45,8 مليار. بموازاة ذلك. ارتفعت عائدات الرسوم الداخلية للاستهلاك بنسبة 6,4% إلى 25,4 مليار. مع تسجيل ارتفاع على الخصوص في الرسوم الداخلية للاستهلاك على المنتجات الطاقية بنسبة 10% إلى 15,3 مليار.

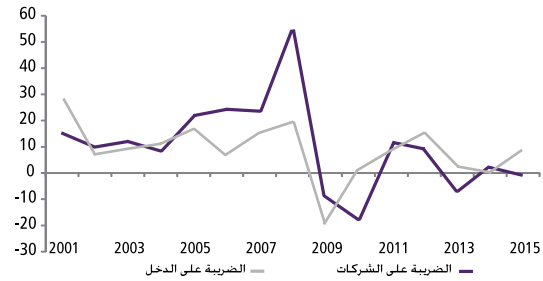
وبالنسبة للبنود الأخرى. سجلت عائدات رسوم التسجيل والتبر نمو بنسبة 7% إلى 16,7 مليار. فيما شهدت العائدات المتأتية من الرسوم الجمركية انخفاضا طفيفا بنسبة 0,3% إلى 7,7 مليار.

1 نسبة الموارد الجبائية إلى الناتج الداخلي الإجمالي الاسمي.

رسم بياني 4.5.1: تطور عائدات مؤسسات الاحتكار والمساهمة



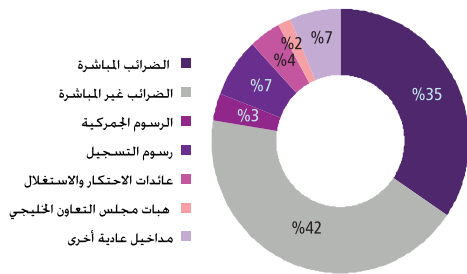
رسم بياني 3.5.1: تطور مداخيل الضريبة على الشركات وعلى الدخل



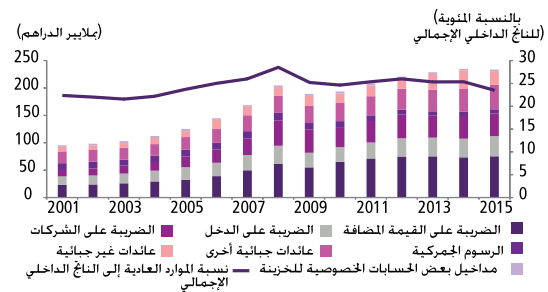
المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

وتقلصت المداخيل غير الضريبية من 33,6 مليار إلى 25 مليار درهم. لاسيما بفعل تراجع هبات دول مجلس التعاون الخليجي من 13,1 مليار سنة 2014 إلى 3,7 مليار درهم. كما انخفضت عائدات الاحتكار بنسبة 8,4% إلى 9 ملايين درهم. بشكل أخص مع تراجع الأرباح التي يوزعها المكتب الشريف للفوسفات من 3 ملايين إلى مليار واحد وتحصيل مبلغ 1,7 مليار كعائدات من منح رخص الهاتف من الجيل الرابع. وساهمت في عائدات الاحتكار والمساهمة الأخرى على الخصوص اتصالات المغرب بمبلغ 1,6 مليار والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخزائنية بمبلغ 1,5 مليار وبنك المغرب بمبلغ 651 مليون درهم. ووصل المبلغ المتبقي للعائدات الأخرى غير الضريبية 12,3 مليارات، منها 4,4 مليار برسم "المداخيل المترتبة عن تخفيف نفقات الدين".

رسم بياني 6.5.1: بنية الموارد العادية في 2015



رسم بياني 5.5.1: تطور الموارد العادية للخزينة



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

إطار 2.5.1 : القانون التنظيمي لقانون المالية: المستجدات والتنفيذ

في إطار تحديث نظام المالية العمومية ومواءمة القوانين الجاري بها العمل مع أحكام دستور 2011، تمت المصادقة على قانون تنظيمي جديد يتعلق بقانون المالية في سنة 2015. ويهدف هذا القانون التنظيمي إلى تحسين رؤية المالية العمومية وانضباطها وشفافيتها من خلال إحداث تدبير مركّز على النتائج وإدراج برمجة مالية متعددة السنوات وقاعدة مالية تحد نطاق الاقتراضات الصافية الجديدة في تمويل الاستثمارات. وسيتم الشروع في تطبيقه بشكل تدريجي خلال فترة تمتد لخمس سنوات ابتداء من 2016.

ومن أجل تطوير فعالية الإنفاق العمومي، تم إدخال العديد من التدابير في قانون المالية لسنة 2016. ويتعلق الأمر على الخصوص بمنع إدراج نفقات الموظفين والمعدات في باب الاستثمارات وإحداث باب خاص بـ "التسديدات والإعفاءات والاستردادات الجبائية" من أجل احترام الطابع الخام للنفقات. وابتداء من فاتح يناير 2017، سيشرع في العمل بقاعدة جديد تتعلق بتحديد اعتمادات الموظفين. بدلا من الطابع التقييمي الجاري به العمل حاليا.

وعلى صعيد شفافية الميزانية، سيصبح إحداث الحسابات الخصوصية للخرينة أو "مصالح الدولة المسيرة بطريقة مستقلة" ابتداء من 2016 مشروطا بوجود حد أدنى من الموارد الذاتية. وفي نفس الإطار، سيتم إرفاق مشروع قانون المالية بمذكرتين جديدتين تتعلقان بالنفقات المتعلقة بالتكاليف المشتركة والتوزيع الجهوي للاستثمار وكذا بتقرير حول العقار العمومي المعبأ للاستثمار. وابتداء من 2018، سيتم تطبيق مقارنة جديدة مبنية على البرامج من شأنها إسناد مسؤولية أكبر للمدبرين وتتبع النتائج. علاوة على ذلك، سيتم وضع حدود لعمليات ترحيل اعتمادات الأداء المفتوحة برسم نفقات الاستثمار. ومن أجل تعزيز الانضباط المالي الإجمالي وشفافية المالية العمومية، ستكون الدولة ملزمة بمسك محاسبة عامة تمكن على الخصوص من تحديد ذمتها ووضعيتها المالية.

واعتبارا من 2019، سيتم تطبيق البرمجة المالية الثلاثية السنوات للقطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية المستفيدة من الدعم وعرضها على البرلمان. وستعرف سنة 2020، وهي السنة الأخيرة للشروع في التطبيق الكامل لهذا القانون التنظيمي، بدء العمل بتقييد مساهمات الدولة برسم الاحتياط الاجتماعي والتقاعد على مستوى نفقات الموظفين. وسيتم ابتداء من تلك السنة إرفاق مشروع قانون تصفية الميزانية بالحساب العام للدولة والتقرير السنوي للأداء وتقرير تدقيق الأداء. كما ستصبح المصادقة على حسابات الدولة من طرف المجلس الأعلى للحسابات إلزامية.

جدول 2.5.1: وضعية حمولات وموارد الخزينة

التنفيذ مقارنة بقانون المالية 2015 %	التغيرات %	2015	2014 ¹	
97,3	-0,5	233 716	234 944	الموارد العادية
98,5	3,8	205 788	198 186	الموارد الجبائية ²
98,8	4,1	80 760	77 593	الضرائب المباشرة
96,6	-0,4	41 319	41 480	الضريبة على الشركات
100,8	8,4	36 848	33 985	الضريبة على الدخل
95,9	3,5	100 637	97 276	الضرائب غير المباشرة
93,8	2,5	75 271	73 427	الضريبة على القيمة المضافة ²
102,9	6,4	25 366	23 849	الرسوم الداخلية على الاستهلاك
106,1	-0,3	7 715	7 738	الرسوم الجمركية
112,1	7,0	16 676	15 579	رسوم التسجيل والتنبر
88,0	-25,6	24 981	33 587	المداديل غير الجبائية
28,6	-71,7	3 716	13 120	هيئات مجلس التعاون الخليجي
98,2	-7,1	2 947	3 171	مداديل بعض الحسابات الخصوصية للخزينة
98,2	-1,4	282 091	286 030	النفقات الإجمالية
94,0	-3,5	223 548	231 723	النفقات العادية
97,2	4,9	159 700	152 259	السلع والخدمات
97,3	1,1	102 669	101 505	الموظفون
96,9	12,4	57 031	50 754	السلع والخدمات الأخرى
102,7	10,1	27 289	24 788	فوائد الدين العمومي
102,3	10,7	23 304	21 052	الداخلي
105,3	6,7	3 985	3 736	الخارجي
61,0	-57,2	13 977	32 648	المقاصة
93,8	2,5	22 581	22 028	التحويلات للجماعات الترابية
		10 169	3 221	الرصيد العادي
118,9	7,8	58 544	54 307	نفقات الاستثمار
		5 630	5 396	رصيد باقي الحسابات الخصوصية للخزينة
		-15 456	-20 903	الرصيد الأولي
		-42 745	-45 690	رصيد الميزانية الإجمالي
		-6 873	-2 091	تغير متأخرات الأداء
		-49 618	-47 781	الحاجيات التمويلية
		49 522	36 442	التمويل الداخلي
		44 047	13 086	- سوق سندات الخزينة
		5 475	23 356	- عمليات أخرى
		54	9 293	التمويل الخارجي
		8 422	17 685	السحوبات
		-8 369	-8 392	الاستخدامات
		43	2 046	الخصوصية

1 أرقام مراجعة

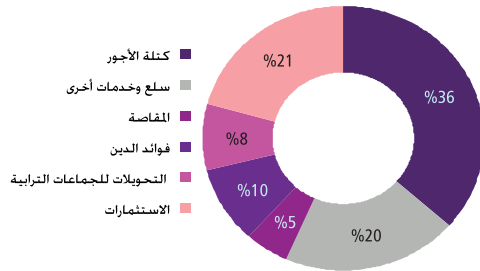
2 بما فيها 30% من عائدات الضريبة على القيمة المضافة المحولة إلى الجماعات الترابية.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

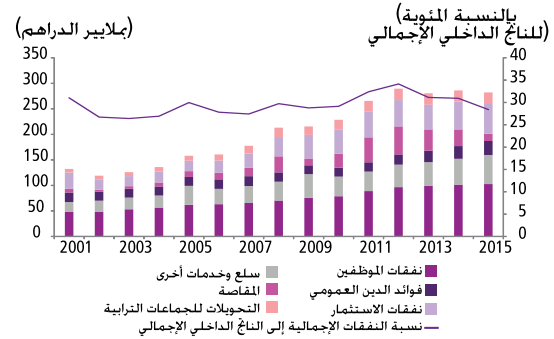
النفقات الإجمالية

تقلصت النفقات الإجمالية للخرينة بنسبة 1,4% إلى 282,1 مليار. حيث إن تأثير التراجع الكبير في تكاليف المقاصة عوض وجاوز تأثير ارتفاع الفئات الأخرى من النفقات. لاسيما السلع والخدمات الأخرى والاستثمار.

رسم بياني 8.5.1: بنية النفقات الإجمالية



رسم بياني 7.5.1: تطور النفقات الإجمالية للخرينة



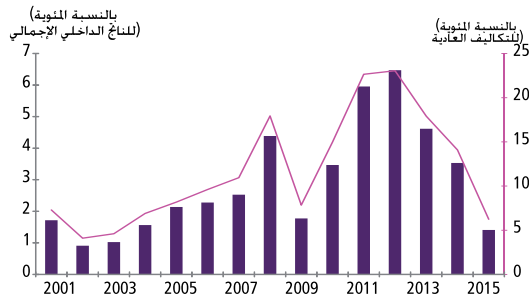
فقد انخفضت نفقات المقاصة من 32,6 مليار درهم إلى 14 مليارا في 2015. منها 8,6 مليار برسم الغاز. متراجعة بنسبة 40,9%. و2,9 مليار للسكرو و2,5 مليار للدقيق. ويعزى تقلص قيمة الدعم الممنوح للغاز إلى تراجع سعره في السوق الدولية من 723,3 دولارا للطن في المتوسط سنة 2014 إلى 376,4 دولارا سنة 2015. إلا أن هذا الانخفاض خف تأثيره بفعل ارتفاع قيمة الدولار. الذي بلغ متوسط سعره مقابل الدرهم 9,75 بدلا من 8,41 في 2014.

وتزايدت نفقات التشغيل بنسبة 4,9% إلى 159,7 مليار درهم. فبعد نموها بنسبة 2,5% في 2014. ارتفعت كتلة الأجور بنسبة 1,1% إلى 102,7 مليار. نتيجة على الخصوص لإحداث حوالي 7000 منصب شغل صافي وانخفاض بنسبة 26,7% في التسويات بأثر رجعي للرواتب المؤداة من طرف مديرية نفقات الموظفين¹. وتراجعت نسبة كتلة الأجور إلى الناتج الداخلي الإجمالي من 11% إلى 10,5% من سنة لأخرى.

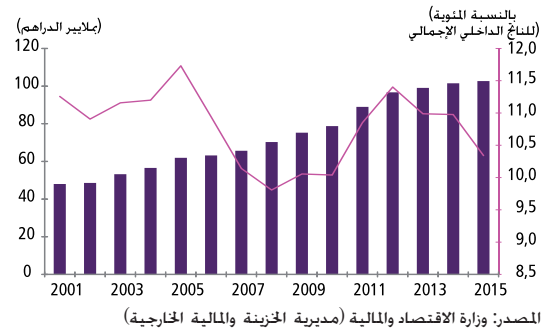
وبلغت نفقات السلع والخدمات الأخرى 57 مليارا. مسجلة ارتفاعا بنسبة 12,4%. لتنتقل حصتها ضمن النفقات الإجمالية من 17,7% إلى 20,2%. وعلى وجه الخصوص. تزايدت التحويلات إلى المؤسسات العمومية بنسبة 11,9% إلى 16 مليار درهم. بعد نموها بنسبة 22,2% في العام السابق.

1 تنبع مديرية نفقات الموظفين للخرينة العامة للمملكة. وتمثل الرواتب التي تؤديها 88,5% من كتلة الأجور.

رسم بياني 10.5.1 : تطور تكاليف المقاصة



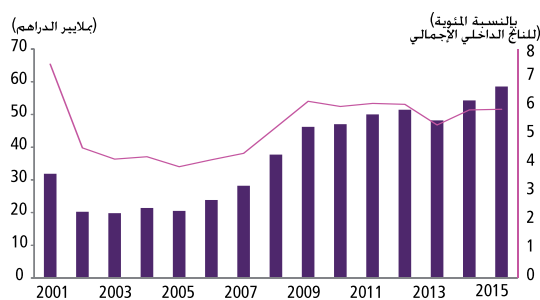
رسم بياني 9.5.1 : تطور كتلة الأجور



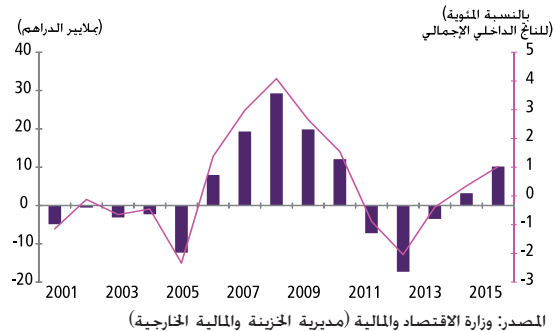
وفي ما يخص أداء فوائد الدين، فقد تزايدت بنسبة 10,1% إلى 27,3 مليار، نتيجة على الخصوص لارتفاع مكونه الداخلي بمقدار 10,7% إلى 23,3 مليار. كما تزايدت فوائد الدين الخارجي بنسبة 6,7%. بعد انخفاض قدره 3,8% في 2014، لتصل إلى 4 ملايين درهم. منها 383 مليون درهم برسم قرض بقيمة مليار أورو تم الحصول عليه في يونيو 2014.

وفي الجمل، تراجعت النفقات العادية للخزينة للسنة الثالثة على التوالي، إذ بلغت 223,5 مليار درهم. وفي هذه الظروف، بلغ الادخار في الميزانية 10,2 مليار، مقابل 3,2 مليار في سنة 2014. مما مكن من تغطية 17,4% من نفقات الاستثمار بدلا من 5,9% في 2014. وسجلت هذه الأخيرة زيادة بنسبة 7,8% إلى 58,5 مليار، تشمل على الخصوص ارتفاع نفقات التشغيل المتعلقة بالوزارات بنسبة 16% إلى 36,2 مليار وتراجع المبالغ المدفوعة في الحسابات الخصوصية للخزينة بنسبة 6,3% إلى 10,8 مليار.

رسم بياني 12.5.1 : نفقات الاستثمار

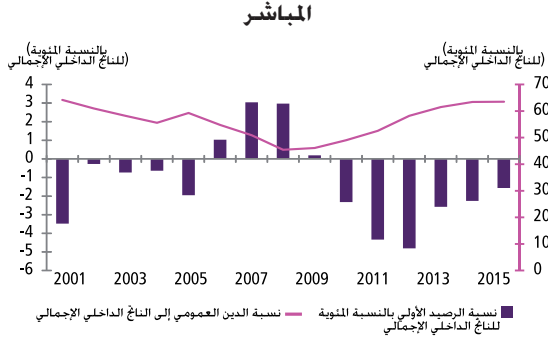


رسم بياني 11.5.1 : تطور الرصيد العادي

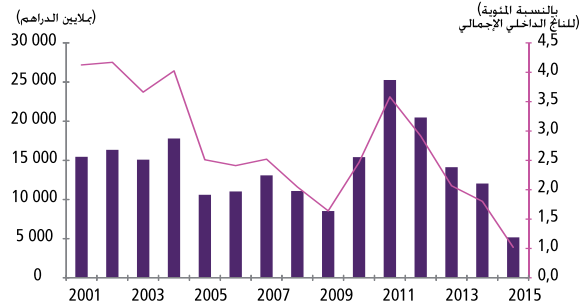


وأخذا في الاعتبار الرصيد الإيجابي للحسابات الخصوصية للخزينة الذي بلغ 5,6 مليار، تقلص عجز الميزانية من 45,7 مليار في 2014 إلى 42,7 مليار في 2015. وتمكنت الخزينة من خفض المبلغ الجاري لتأخرات الأداء من 6,9 مليار إلى حوالي 5 ملايين. مما جعل عجز الصندوق يرتفع من 47,8 مليار في 2014 إلى 49,6 مليار.

رسم بياني 14.5.1: تطور الرصيد الأولي والدين العمومي



رسم بياني 13.5.1 : تطور المبلغ الجاري لتأخرات الأداء



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية).

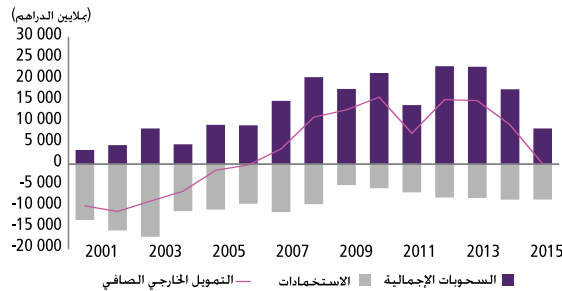
3.5.1 تمويل الخزينة

تمت تغطية الاحتياجات التمويلية للخزينة بشكل شبه كلي عبر اللجوء للموارد الداخلية. وبلغ المبلغ الصافي المعبأ 49,5 مليار درهم، مقابل 36,4 مليار في 2014. منها 44 مليارا عن طريق إصدار سندات الخزينة والباقي من خلال القنوات الخاصة للخزينة.

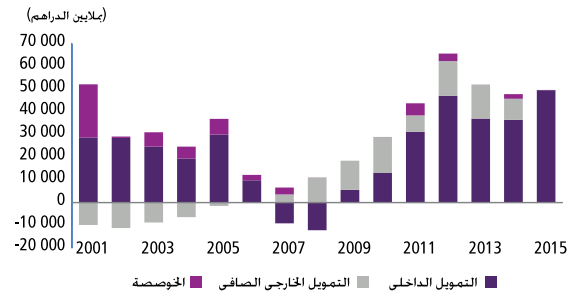
وبلغت الموارد الخارجية التي عبأتها الخزينة 8,4 مليار درهم. وهو مستوى يعادل تقريبا مبلغ التسديدات. مما أفرز تدفقا صافيا قدره 54 مليون درهم بدلا من 9,3 مليار في 2014. وتمت تعبئة هذه الموارد بشكل شبه حصري لدى المؤسسات الدولية. لاسيما من خلال قرض من البنك الدولي بقيمة 5,8 مليار وقرض آخر من البنك الإفريقي للتنمية بقيمة 1,7 مليار.

ولم تتجاوز مداخيل الخوصصة 43 مليون درهم متأتية من تفويت مساهمة الدولة في رأسمال شركة البحر الأخضر. مقابل ملياري درهم في 2014.

رسم بياني 16.5.1 : التمويل الخارجي للخزينة



رسم بياني 15.5.1 : التمويل الصافي للخزينة



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية).

4.5.1 الدين العمومي

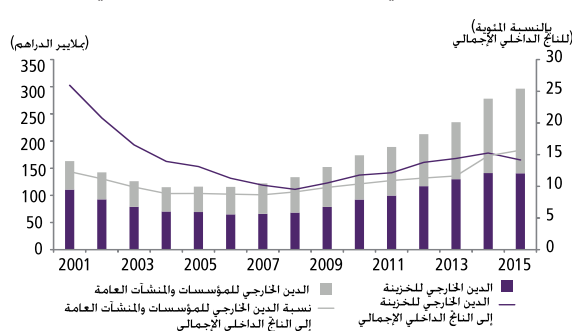
ارتفع المبلغ الجاري للدين العمومي المباشر في سنة 2015 بنسبة 7,3% إلى 629,2 مليار درهم، نتيجة على الخصوص لارتفاع مكونه الداخلي بنسبة 9,6% إلى 488,4 مليار. وتزايدت من جديد المدة المتوسطة للدين الداخلي في سنة 2015، إذ انتقلت من 5,8 إلى 6,3 سنوات. لاسيما بفعل توجه الخزينة نحو الإصدارات المتوسطة الأجل في ما يخص الاكتتابات الخامة والتي بلغت حصتها 29,1% مقابل 19,1% في 2014. في هذه الظروف، ارتفعت الكلفة المتوسطة بمقدار 20 نقطة أساس إلى 5,2%¹ على الرغم من انخفاض السعر المتوسط المرجح للإصدارات الجديدة للخزينة بما قدره 17 نقطة أساس إلى 4,1%.

أما المبلغ الجاري للدين الخارجي المباشر، فقد تراجع بنسبة 0,2% إلى 140,8 مليار درهم، ليمثل بالتالي 22,5% من مجموع الدين المباشر. وتظهر بنيته حسب العملات الأجنبية استمرار هيمنة الأورو، وإن كان حصة هذا الأخير قد تراجعت من 78,8% إلى 75,9%. وتدنت كلفته المتوسطة بمقدار 5 نقط أساس إلى 2,82%.

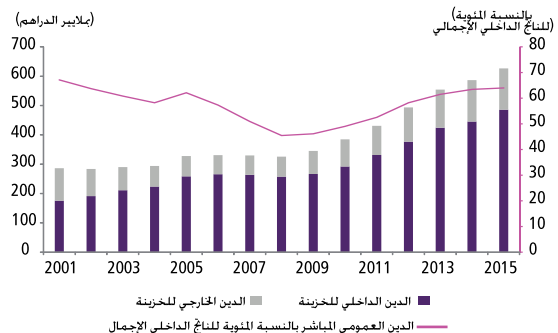
وسجلت نسبة الدين العمومي المباشر إلى الناتج الداخلي الإجمالي تزايدا من 63,5% إلى 64,1%. يشمل ارتفاعا في الدين الداخلي من 48,2% إلى 49,7% وانخفاضا في الدين الخارجي بنقطة مئوية واحدة إلى 14,3%.

وفي ما يتعلق بالدين الخارجي للمؤسسات والمنشآت العامة، فقد ارتفع بنسبة 16,8% إلى 160 مليار درهم، ليمثل بالتالي 16,3% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 14,8% في 2014. وفي المجموع، فقد تزايد الدين العمومي الإجمالي بنسبة 9,1% إلى 789,2 مليار درهم، أي 80,4% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 78,3% في 2014.

رسم بياني 18.5.1: تطور الدين العمومي



رسم بياني 17.5.1: تطور مديونية الخزينة



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية).

¹ يتم حسابها على أساس نسبة فوائد الدين المدفوعة في السنة الجارية إلى المبلغ الجاري للدين في السنة السابقة.

جدول 3.5.1: وضعية الدين العمومي (بملايير الدراهم)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
488,4	445,5	424,5	376,8	331,3	292,3	266,4	257,5	263,8	I- الدين الداخلي للخزينة (2+1)
49,7	48,2	47,3	44,4	40,4	37,2	35,6	35,9	40,7	بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي
470,1	426,1	413,0	356,7	314,2	277,8	257,9	252,7	259,6	1- مناصصات سندات الخزينة
47,9	46,1	46,0	42,1	38,3	35,4	34,5	35,2	40,1	بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي
18,3	19,4	11,5	20,1	17,1	14,4	8,5	4,9	4,2	2- أدوات الدين الداخلي الأخرى
1,9	2,1	1,3	2,4	2,1	1,8	1,1	0,7	0,6	بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي
140,8	141,1	129,8	116,9	99,6	92,4	78,7	68,3	65,9	II- الدين الخارجي للخزينة
14,3	15,3	14,5	13,8	12,1	11,8	10,5	9,5	10,2	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
629,2	586,6	554,3	493,7	430,9	384,6	345,2	325,8	329,8	III- المبلغ الجاري للدين المباشر (II+I)
64,1	63,5	61,7	58,2	52,5	49,0	46,1	45,4	50,9	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
160,0	137,0	104,9	95,8	89,5	81,5	73,5	65,3	56,1	IV- الدين الخارجي للمؤسسات والمنشآت العامة (المضمون)
16,3	14,8	11,7	11,3	10,9	10,4	9,8	9,1	8,7	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
300,8	278,1	234,7	212,7	189,1	173,8	152,3	133,6	122,0	الدين العمومي الخارجي (IV+II)
30,6	30,1	26,1	25,1	23,1	22,2	20,3	18,6	18,8	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
789,2	723,6	659,2	589,5	520,5	466,1	418,7	391,1	385,9	جاري الدين العمومي (IV+ III)
80,4	78,3	73,4	69,5	63,5	59,4	55,9	54,6	59,6	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
982,2	923,7	897,9	847,9	820,1	784,6	748,5	717,0	647,5	الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية

المصادر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية) والمندوبية السامية للتخطيط.

إطار 3.5.1: تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين

سقف القدرة على تحمل الدين في المغرب

لقد تم تناول مسألة المستوى المقبول للمديونية العمومية في العديد من الأدبيات الاقتصادية. وعلى سبيل المثال، خلصت دراسات أجرتها مؤخرا منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية¹ إلى أن مستويات الدين المقبولة ترتبط بمستوى التنمية في البلد. مع التأكيد بالمقابل على أنه، بصفة عامة، كلما كانت نسبة الدين العمومي مرتفعة كلما كان معدل النمو أقل. ومن جانبه، لا يقترح صندوق النقد الدولي² سقفا معينا ولكن يوصي بإجراء تحليل أدق لمكامن الضعف عندما تتجاوز هذه النسبة مستوى معيناً. وأظهرت الدراسات التي أجزها راينهارت وروجوف (2010)³ وراينهارت وآخرون (2012)⁴ وبسكاروتي وآخرون (2014)⁵ أن النمو في الدول المتقدمة يتدهور بشكل واضح عندما يتجاوز الدين نسبة 90% من الناتج الداخلي الإجمالي. وعلى العكس من ذلك، تشير دراسات أخرى، لاسيما تلك التي أجزها هيرندون وآخرون (2013)⁶، إلى أنه لا توجد أي نقطة انعطاف معينة أو أثر فارق.

وترتكز منهجية راينهارت وروجوف على تحليل العلاقة بين النمو والتضخم، من جهة، ومستوى المديونية من جهة أخرى. وتتمثل ميزتها في إمكانية تطبيقها على بلد بمفرده، ويشير تطبيقها على حالة المغرب، بناء على المعطيات المتعلقة بالفترة من 1982 إلى 2015، إلى أن تجاوز مستوى مديونية الخزينة نسبة 70% من الناتج الداخلي الإجمالي يكون مصحوبا بانخفاض معدل النمو وبارتفاع هام في التضخم.

1 منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، "Achieving prudent debt targets using fiscal rules" (تحقيق أهداف حصيفة للمديونية من خلال قواعد المالية العمومية)، مذكرة للسياسة الاقتصادية صادرة عن إدارة الشؤون الاقتصادية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2015.

2 صندوق النقد الدولي، "Modernizing the framework for fiscal policy and public debt sustainability analysis" (تحديث إطار تحليل السياسة المالية واستمرارية القدرة على تحمل الدين)، إدارة شؤون المالية العامة وإدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة، 2011.

3 كارمن راينهارت وكينيث روجوف، "Growth in a Time of Debt" (النمو في زمن المديونية)، American Economic Review، 2010.

4 كارمن راينهارت وفينسنت راينهارت، "Debt overhangs: past and present" (فرط الديون بين الماضي والحاضر)، المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، 2012.

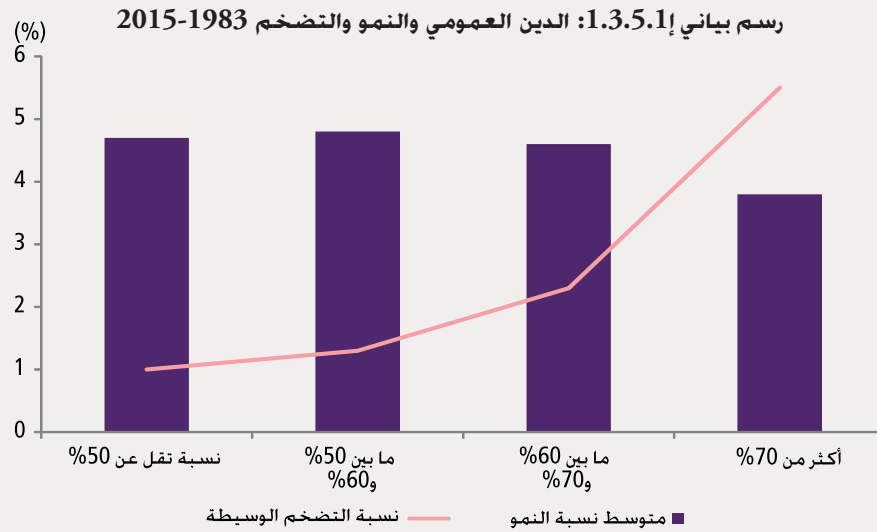
5 بسكاروتي وساندري وسيمون، "Pas de seuil magique" (ليست هناك عتبة سحرية)، مجلة Finance & Développement، 2014.

6 هيرندون وآش وبولين، "Does High Public Debt Consistently Stifle Economic Growth? A critique of Reinhart and Rogoff" (هل الدين العمومي المرتفع يكبح إلى حد كبير النمو الاقتصادي؟ دراسة نقدية لراينهارت وروجوف)، معهد الأبحاث في الاقتصاد السياسي، 2013.

جدول 1.3.5.1 : خلاصة النتائج

نسبة الدين العمومي إلى الناتج الداخلي الإجمالي				
أقل من 50%	بين 50% و 60%	بين 60% و 70%	أكثر من 70%	
4,7%	4,8%	4,6%	3,8%	متوسط نسبة النمو
-	0,1%	-0,2%	-0,8%	الفارق*
1%	1,3%	2,3%	5,5%	نسبة التضخم الوسيطة
3	7	14	10	عدد السنوات

* الفرق بين متوسط (أو وسيط) نمو الفاصل الأعلى مقارنة بالفاصل الأدنى.

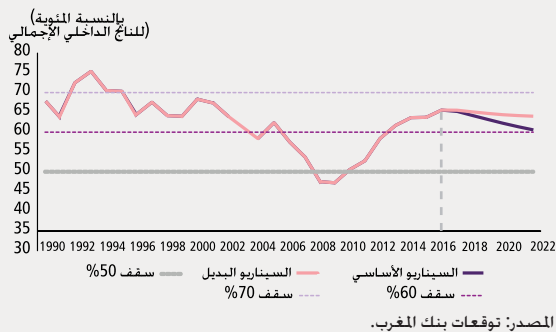


استمرارية القدرة على تحمل الدين العمومي

تستند عملية محاكاة تطور مديونية الخزينة خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2022 على توقعات الميزانية الواردة في قانون المالية لسنة 2016 والأفاق الماكرو اقتصادية لسنة 2017 التي أعدها بنك المغرب. وخلال ما تبقى من هذه الفترة، يفترض السيناريو الرئيسي رصيذا أوليا يمكن من خفض عجز الميزانية إلى حوالي 3% من الناتج الداخلي الإجمالي ونمو داخلي المنشأ رهينا بالتحفيز المالي.

وتظهر المحاكاة أن مستوى الدين سيبدأ في الانخفاض ابتداء من 2017، إذ يتوقع أن ينتقل من 64,1% في 2015 و65,9% في 2016 إلى أقل من 65,5% في 2017. غير أن صدمة سلبية للنمو بمقدار 1 نقطة مئوية ابتداء من 2017 ينتظر أن تفرز نموا متوسطا للدين قدره 2 نقطة مقارنة بالسيناريو الأساسي.

رسم بياني 2.3.5.1: توقعات الدين العمومي المباشر



6.1 ميزان الأداءات

عادت وضعية الحسابات الخارجية لتحسن مرة أخرى سنة 2015. فقد تقلص العجز التجاري بنسبة 19,2% نتيجة بالأساس للتراجع الواضح للفاتورة الطاقية واستمرار دينامية صادرات قطاع السيارات وكذا ارتفاع مبيعات الفوسفاط. موازنة مع ذلك، تنامت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بنسبة 2,9% في حين انخفضت مداخل الأسفار بواقع 1,2%. وإجمالاً، وبالرغم من التراجع الملحوظ في هبات مجلس التعاون الخليجي إلى 3,7 مليار درهم، تقلص العجز الجاري بشكل واضح ليصل إلى 1,9% من الناتج الداخلي الإجمالي. عوض 5,7% سنة 2014 و 7,9% سنة 2013.

على صعيد العمليات المالية، حافظت الاستثمارات المباشرة الأجنبية على مستوى مرتفع بتدفقات بلغت 39 مليار درهم. فيما تراجعت حصيلة القروض نتيجة على الخصوص لتدني السحوبات سواء منها الخاصة بالخرينة أو بالمقاولات والمؤسسات العمومية.

في ظل هذه الظروف، تعزز جاري الاحتياطات الدولية الصافية بنسبة 23,5% ليصل إلى 224,6 مليار درهم. أي ما يعادل 6 أشهر و 24 يوماً من واردات السلع والخدمات عوض 5 أشهر و 9 أيام في متم سنة 2014.

جدول 1.6.1 : تطور أبرز مكونات ميزان الأداءات (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

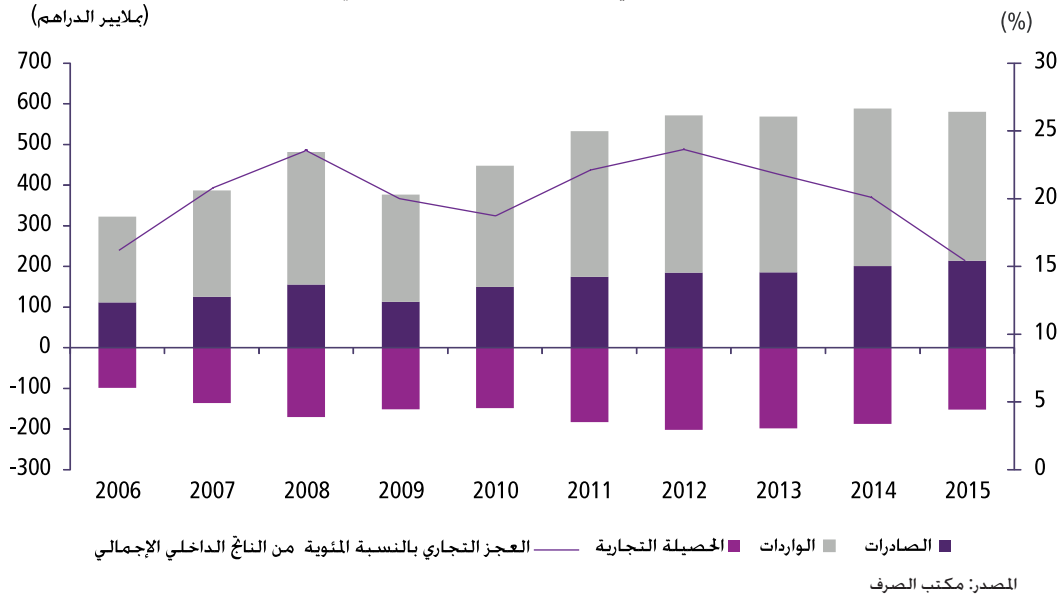
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	معدل 2007-2001	
-1,9	-5,7	-7,9	-9,5	-7,9	-4,4	-5,3	-5,0	2,3	الحساب الجاري
15,4	20,3	22,1	23,8	22,3	18,9	20,2	23,8	13,7	العجز التجاري
-1,2	3,0	-0,4	-1,8	4,4	6,8	-4,9	-5,3	15,8	مداخل الأسفار (Δ%)
2,9	3,7	-1,5	0,6	7,4	8,3	-5,4	-3,5	15,0	عائدات المغاربة المقيمين بالخارج (Δ%)
0,5	1,8	0,8	0,3	0,4	0,4	0,5	1,3	0,4	الهبات
1,3	5,0	7,0	9,8	8,2	4,7	5,9	5,5	-2,0	الحساب المالي (التدفق الصافي)
3,1	3,2	3,1	2,8	2,5	1,7	2,1	2,7	3,6	الاستثمارات المباشرة الأجنبية
2,5	4,2	3,6	2,7	1,7	3,0	3,0	1,6	-1,9	القروض
6,8	5,3	4,4	4,1	5,2	6,9	7,3	6,1	8,9	الاحتياطات الدولية الصافية بعدد الأشهر من الواردات

المصادر: مكتب الصرف وبنك المغرب.

1.6.1 الميزان التجاري

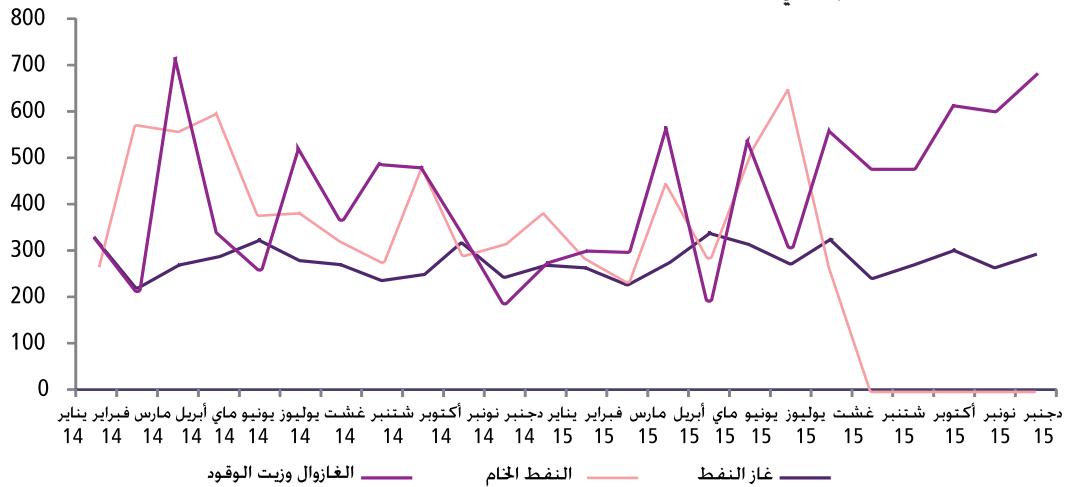
في سنة 2015، واصل العجز التجاري منحاه التنازلي الذي بدأ سنة 2013 ليتقلص بواقع 36 مليار ويصل إلى 151,3 مليار درهم. أي ما يعادل 15,4% من الناتج الداخلي الإجمالي. مقابل 20,3% سنة 2014 و 22,1% سنة 2013. ويعزى هذا التغير إلى تراجع الواردات بنسبة 5,6% إلى 366,4 مليار وارتفاع الصادرات بنسبة 7,1% إلى 215,1 مليار. مما نتج عنه تحسن نسبة التغطية بواقع 7 نقط مئوية لتصل إلى 58,7%.

رسم بياني 1.6.1 : تطور الميزان التجاري



ويعكس تراجع الواردات بشكل أساسي تدني مشتريات المنتجات الطاقية بنسبة 28,6% إلى 66,3 مليار ارتباطا بالانخفاض الكبير للأسعار¹ في السوق الدولية. ومن ناحية الحجم، انكمشت الكميات المستوردة بنسبة 44,4% بالنسبة للنفط الخام. إثر توقف مشتريات شركة لاسامير انطلاقا من شهر غشت، بينما ارتفعت بمقدار 25,7% بالنسبة للغاز والنفط والوقود.

رسم بياني 2.6.1 : واردات أبرز المنتجات النفطية (الكمية بآلاف الأطنان)



1 انخفض سعر النفط، في المتوسط، من 96,2 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 50,8 دولار للبرميل سنة 2015.

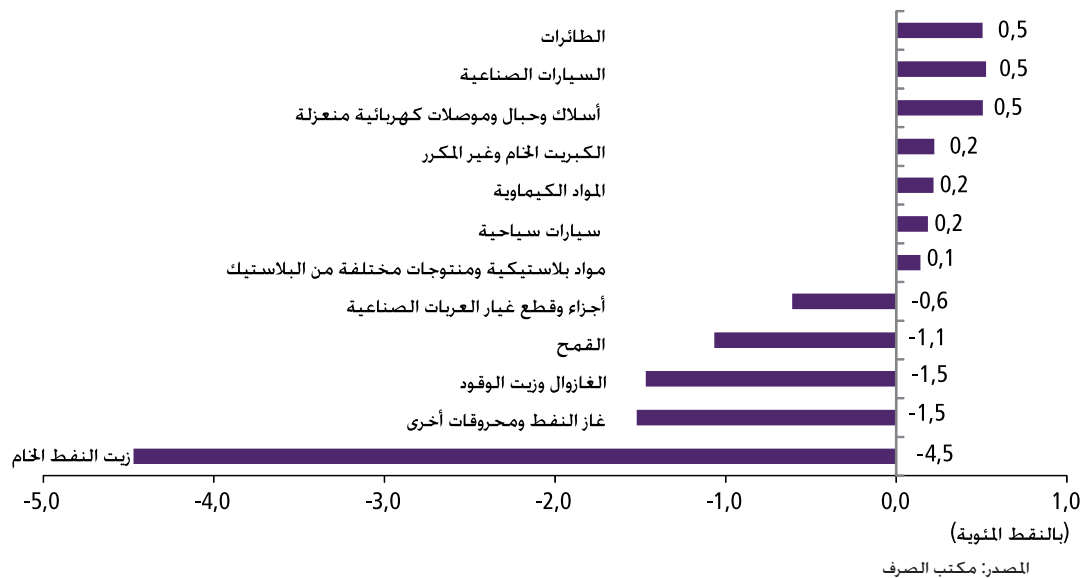
كما تراجعت مشتريات المواد الغذائية بواقع 14,5% لتصل إلى 35,7 مليار درهم. إذ تدنت واردات القمح بشكل واضح بنسبة 32,6%. وذلك بفعل الارتفاع القوي لإنتاج الحبوب على الصعيد الوطني.

أما بخصوص المشتريات من السلع الاستهلاكية. فقد سجلت ارتفاعا طفيفا إلى 70,3 مليار. بنسبة نمو بلغت 10,1% بالنسبة للسيارات السياحية والقطع المرتبطة بها. وبترجع مشتريات كل من الورق المصنع بنسبة 43% وأجهزة الاستقبال بنسبة 12,7%.

أما سلع التجهيز. فقد تنامت مشترياتها بواقع 6,2% لتصل إلى 87,1 مليار درهم. تشكل حصة الطائرات فيها 3,7 مليار. وبغض النظر عن هذه الأخيرة. فقد بلغت نسبة الارتفاع 3,8%. تشمل على الخصوص ارتفاع واردات السيارات الصناعية بنسبة 29,6% وواردات الحبال والأسلاك بواقع 30,2%.

من جهة أخرى. تزايدت واردات المواد نصف المصنعة بنسبة 4,9% لتبلغ 86,3 مليار. بنسب تصل إلى 34,4% فيما يتعلق بالمواد نصف المصنعة من الحديد أو الفولاذ و10,3% للمواد الكيماوية و4,9% للمواد البلاستيكية. وبالمثل. تنامت مشتريات المواد الخام بواقع 3,2%. نتيجة بالأساس للتزايد الذي عرفته كمية وأسعار مشتريات الكبريت الخام.

رسم بياني 3.6.1 : مساهمة أبرز المشتريات في تطور الواردات (بالنقط المئوية)



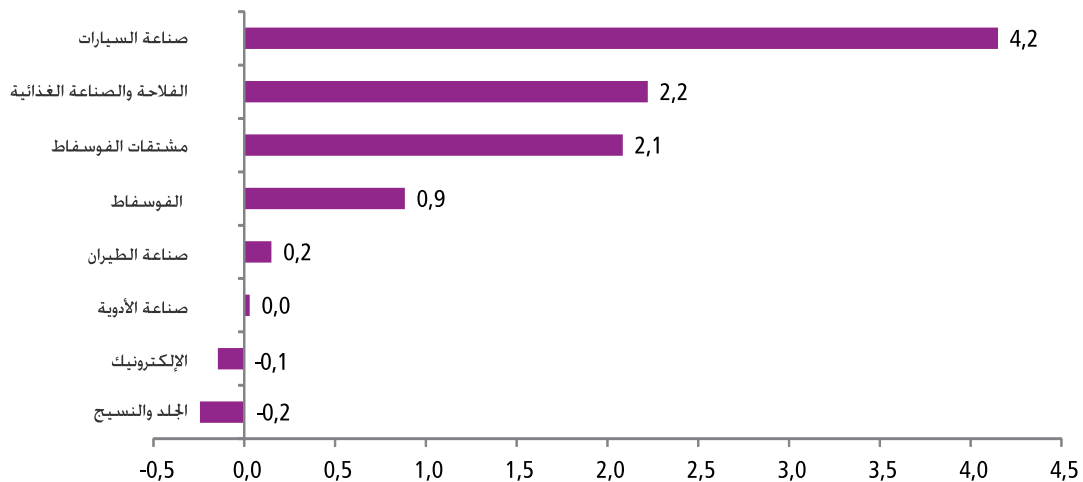
جدول 2.6.1 : أبرز الواردات

التغير بالنسبة المئوية		(بملايين الدراهم)			
2014-2015	2013-2014	2015	2014	2013	
-5,6	1,1	366 365	388 080	383 720	واردات السلع
-14,5	16,3	35 685	41 749	35 887	المواد الغذائية
-32,6	54,4	8 551	12 696	8 221	القمح
1,8	6,1	70 266	69 037	65 059	سلع استهلاكية
7,2	8,9	10 800	10 077	9 255	سيارات سياحية
3,2	12,3	20 673	20 038	17 847	منتجات خام
15,1	37,3	6 564	5 701	4 152	كبريت خام
4,9	2,0	86 270	82 219	80 584	منتجات نصف مصنعة
4,9	2,6	12 174	11 606	11 309	مواد بلاستيكية
10,3	3,5	9 097	8 245	7 964	مواد كيميائية
-28,6	-9,3	66 255	92 777	102 266	الطاقة وزيوت التشحيم
-61,3	-22,4	10 937	28 288	36 459	النفط الخام
-18,0	-11,4	25 884	31 577	35 630	غازوالات وزيوت الوقود
-31,5	0,5	13 169	19 215	19 125	غاز النفط
6,2	-0,1	87 125	82 001	82 050	سلع التجهيز
-	62,9	3 735	1 774	1 089	طائرات
29,6	-12,9	8 950	6 907	7 927	سيارات صناعية

المصدر: مكتب الصرف

من جهة أخرى، عرفت الصادرات ارتفاعا بواقع 7,1% لتبلغ 215,1 مليار. خاصة نتيجة استمرار الأداء الجيد لقطاع السيارات. فبعد ارتفاعها بنسبة 27,2% سنة 2014، تنامت صادرات هذا القطاع بواقع 20,7% إلى 48,6 مليار درهم. لتنتقل بذلك حصتها في مجموع الصادرات من 20% إلى 22,7%. وينتج هذا التغير عن تنامي المبيعات بنسبة 24,8% إلى 24,6 مليار في قطاع صناعة السيارات وبنسبة 15,4% إلى 20,4 مليار في صناعة الحبال.

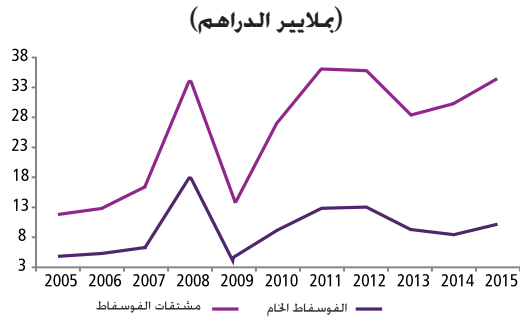
رسم بياني 4.6.1 : مساهمة أبرز القطاعات في تطور الصادرات سنة 2015 (بالنقط المئوية)



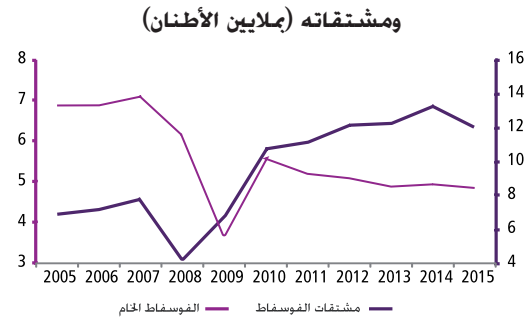
المصدر: مكتب الصرف

على نفس المنوال. ارتفعت صادرات الفوسفات ومشتقاته بنسبة 15,7% لتصل إلى 44,3 مليار درهم. لاسيما بفعل ارتفاع سعر الدولار. في حين تراجعت الكميات المصدرة بنسبة 4,6%. وحسب المنتجات، تنامت صادرات كل من الحامض الفوسفوري والسماط الطبيعي والصناعي والفوسفات الخام بنسب 25,8% و5,5% و21,7% على التوالي.

رسم بياني 6.6.1 : تطور صادرات الفوسفات ومشتقاته



رسم بياني 5.6.1 : تطور حجم صادرات الفوسفات ومشتقاته (بملايين الأطنان)



المصدر: مكتب الصرف

وارتفعت صادرات قطاع "الفلاحة والصناعات الفلاحية الغذائية"¹ بمقدار 11,4% لتصل قيمتها إلى 43,5 مليار درهم. خاصة إثر تنامي مبيعات الصناعات الغذائية بنسبة 13,9%.

في المقابل، وبعد تحسنها بنسبة 4,7% سنة 2014، تراجعت مبيعات قطاع "النسيج والجلد" بواقع 1,5% لتبلغ 33 مليار درهم. نتيجة لتدني مبيعات الملابس المنسوجة بنسبة 5,6% ولشبه استقرار مبيعات الملابس المصنعة التي تمثل ثلثي صادرات القطاع.

وفي باقي القطاعات، شهدت مبيعات "صناعة الطيران" و"صناعة الأدوية" ارتفاعا بنسب 4,3% و6,3% على التوالي. في حين تدنت مبيعات قطاع "الصناعات الإلكترونية" بواقع 3,7% وقد بلغت القيمة الإجمالية للصادرات في هذه القطاعات الثلاث ما قدره 16 مليار. أي أقل من مجموع الصادرات بنسبة 8%.

1 بما في ذلك الصيد.

جدول 3.6.1 : أبرز الصادرات

التغير بالنسبة المئوية		القيمة بملايين الدراهم			صادرات السلع
2015-2014	2014-2013	2015	2014	2013	
7,1	8,3	215 111	200 808	185 387	
20,7	27,2	48 596	40 262	31 660	السيارات
15,4	10,7	20 061	17 384	15 705	الأسلاك
24,8	53,8	24 559	19 681	12 798	صناعة السيارات
15,7	2,5	44 239	38 277	37 330	الفوسفات ومشتقاته
11,4	7,7	43 492	39 029	36 243	الفلاحة والصناعات الفلاحية الغذائية
13,9	9,3	24 992	21 951	20 090	الصناعة الغذائية
-1,5	4,7	33 023	33 512	32 011	النسيج والجلد
0,5	5,8	20 258	20 151	19 046	الألبسة المصنعة
-5,1	1,5	7 005	7379	7 269	الملابس المنسوجة
1,2	3,2	2 931	2897	2 806	الأحذية
-3,7	14,8	7 675	7966	6 938	الإلكترونيك
-6,2	1,9	3 991	4255	4 176	المكونات الإلكترونية
4,3	-3,2	7 281	6979	7 211	صناعة الطيران
6,3	-3,9	1 048	986	1 026	صناعة الأدوية

المصدر: مكتب الصرف.

رسم بياني 7.6.1 : بنية الصادرات حسب أبرز القطاعات (%)

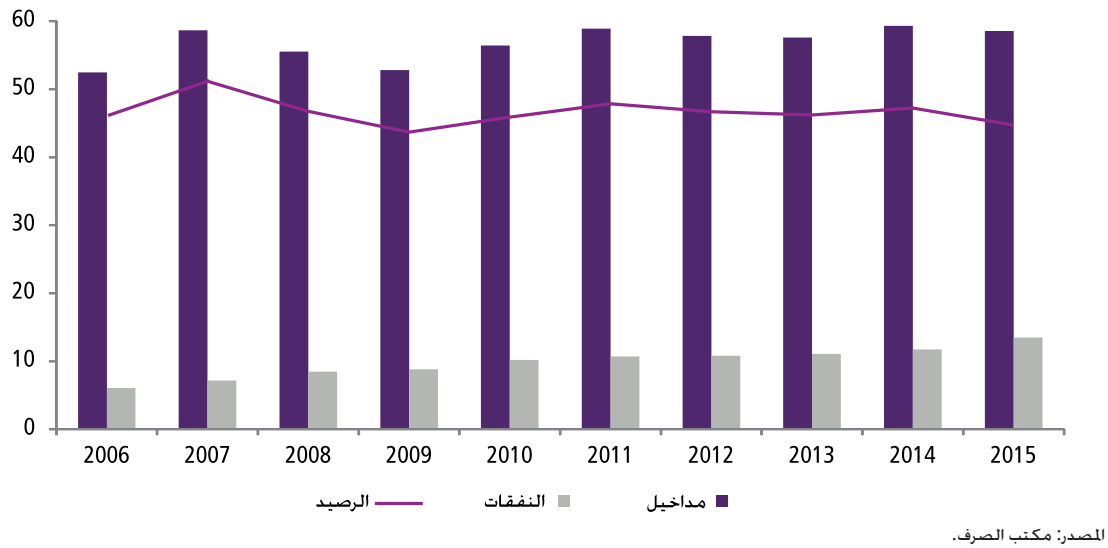


المصدر: مكتب الصرف.

2.6.1 ميزان الخدمات

في سنة 2015، عرفت حصيللة الأسفار تراجعاً بنسبة 5,5% بفعل تدني المداخل بواقع 1,2% لتصل إلى 58,6 مليار درهم وتزايد المصاريف بنسبة 16,3% إلى 13,7 مليار. وفي المقابل، تراجع العجز بحوالي النصف في قطاع "النقل" ليبلغ 2,6 مليار، وفي فرع "الخدمات الأخرى المقدمة للمقاولات" من 2,9 مليار إلى 277 مليون فقط. وتتأثر 58,3% من مداخل هذا الفرع الأخير من خدمات الترحيل الذي حقق إيرادات قدرها 7,5 مليار، مرتفعة بنسبة 1%. وفي المجموع، بلغ فائض الخدمات 62,1 مليار، متنامياً بنسبة 4,9%.

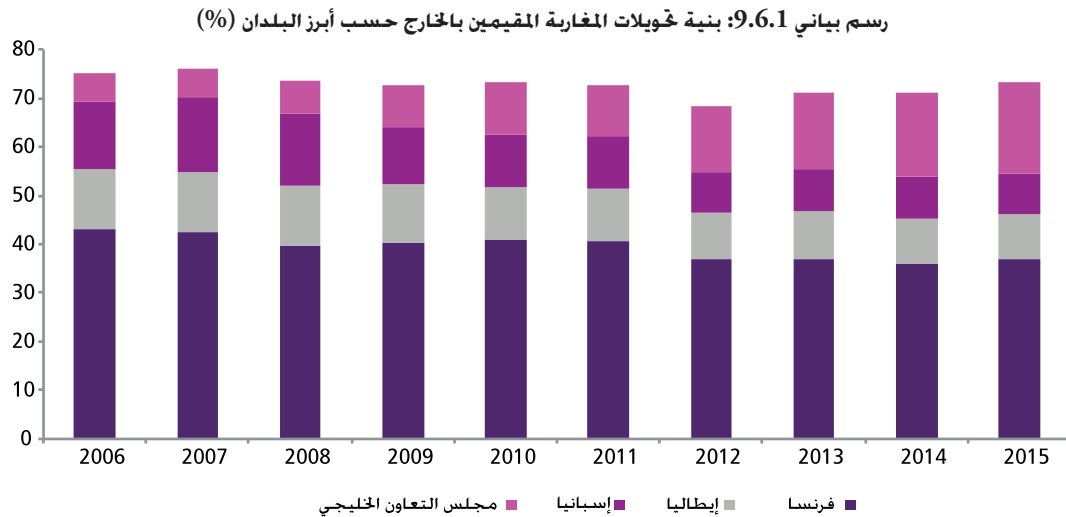
رسم بياني 8.6.1 : تطور مداخل ونفقات الأسفار (بملايير الدراهم)



3.6.1 المداخل والتحويلات الجارية

تدنى الرصيد السلبي للمداخل بمقدار 4 مليار ليصل إلى 18,4 مليار درهم، وذلك إثر تراجع التدفقات برسم ربحيات الاستثمارات المباشرة، والتي تناقصت من 16,1 إلى 10,9 مليار درهم.

وبخصوص التحويلات العمومية، التي تتكون أساساً من الهبات المحصلة من دول الخليج، فقد عرفت تراجعاً ملحوظاً من 16,7 مليار إلى 5,3 مليار درهم سنة 2015. أما تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، فقد عادت لترتفع من جديد بنسبة 2,9% لتبلغ 61,7 مليار درهم. أبرزها قادمة من منطقة الأورو. وتصنيف هذه التحويلات حسب البلدان، يتبين أنها شهدت خلال العقد الأخير تغيرات مهمة إذ ارتفعت تلك القادمة من دول مجلس التعاون الخليجي من 5,6% سنة 2006 إلى 18,6% سنة 2015، في حين تراجعت التحويلات القادمة من بلدان المنشأ المعتادة، خاصة فرنسا (من 43,1% إلى 35,9%) وإسبانيا (من 14% إلى 8,4%) وإيطاليا (من 12,2% إلى 9,3%).

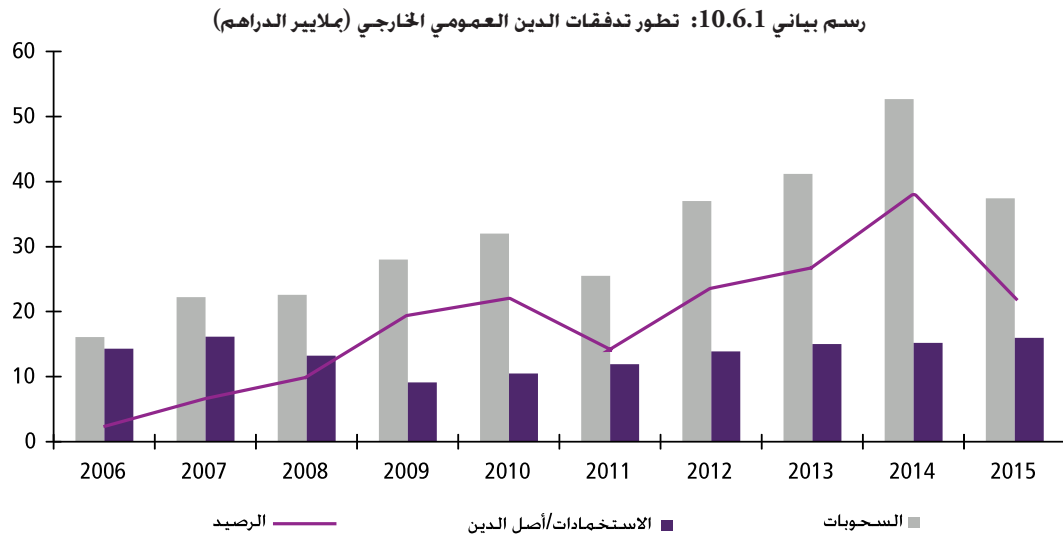


المصدر: مكتب الصرف.

4.6.1 الحساب المالي

في سنة 2015، تقلص فائض الحساب المالي باستثناء الاحتياطات من 73,2 مليار إلى 55,1 مليار درهم، نتيجة بالأساس لتراجع القروض ولارتفاع الطفيف للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

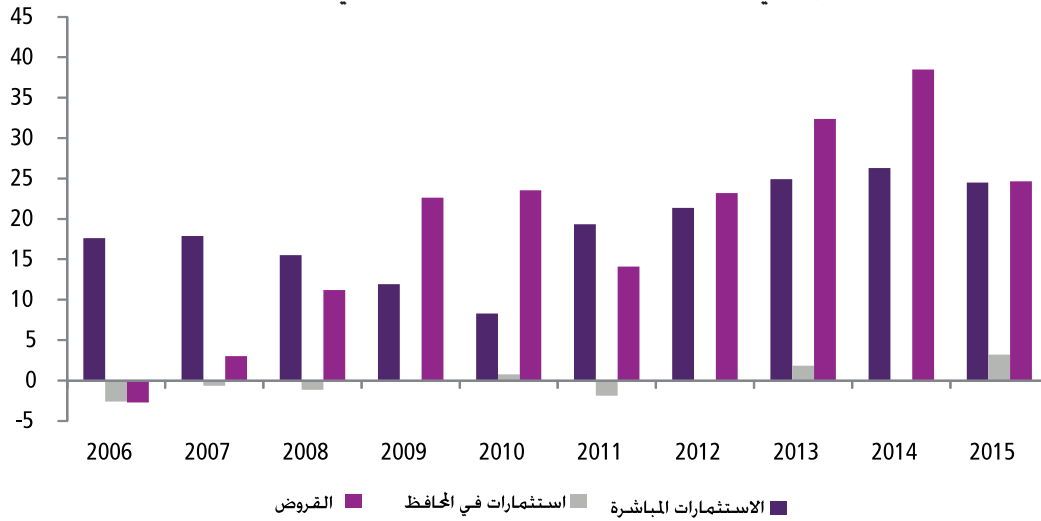
وتدنى رصيد القروض العمومية من 37,3 مليار إلى 20,5 مليار درهم، مما يعكس انخفاض التدفقات الصافية بواقع 8,5 مليار بالنسبة للخرينة و8,2 مليار بالنسبة للمقاولات والمؤسسات العمومية. أما القروض الخاصة، فقد انتقل رصيدها من 1,3 مليار إلى 4,2 مليار درهم، نتيجة تدني التسديدات بواقع 5,8 مليار والسحوبات بمقدار 2,9 مليار.



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

وبخصوص الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمغرب، تنامت التدفقات بواقع 2,5 مليار سنة 2015 لتصل إلى 39 مليار درهم. وعموما، عرفت "التسبيقات في الحسابات الجارية للشركاء" و"القروض بين مقاولات متصلة فيما بينها" ارتفاعا بواقع 6,2 مليار لتصل إلى 13,7 مليار. في حين تراجعت المساهمات في رأس المال بنسبة 16,2% لتصل إلى 21,5 مليار. وأخذا في الاعتبار أن تفويقات الاستثمارات بلغت ما قدره 8,2 مليار. فإن التدفقات الصافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة قد ارتفعت بواقع 941 مليون لتصل إلى 30,9 مليار درهم.

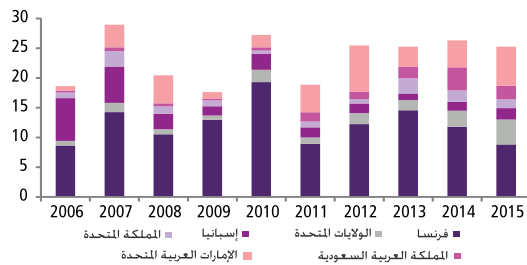
رسم بياني 11.6.1: تطور رصيد مكونات الحساب المالي (بملايير الدراهم)



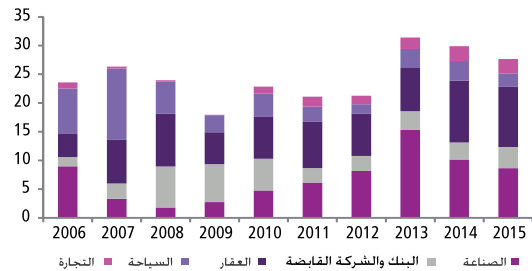
المصدر: مكتب الصرف.

وتوزيع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب البلدان. يتضح أن فرنسا تحتل المرتبة الأولى بنسبة 22,6%. تليها الإمارات العربية المتحدة بنسبة 16,8% ثم الولايات المتحدة بواقع 10,7%. وحسب القطاعات، يعتبر العقار أكبر المستفيدين من الاستثمارات بحصة 27%. يليه قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 21,9% ثم الأنشطة المالية والتأمينات بواقع 10,2%.

رسم بياني 13.6.1: مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب البلد المنشأ (بملايير الدراهم)



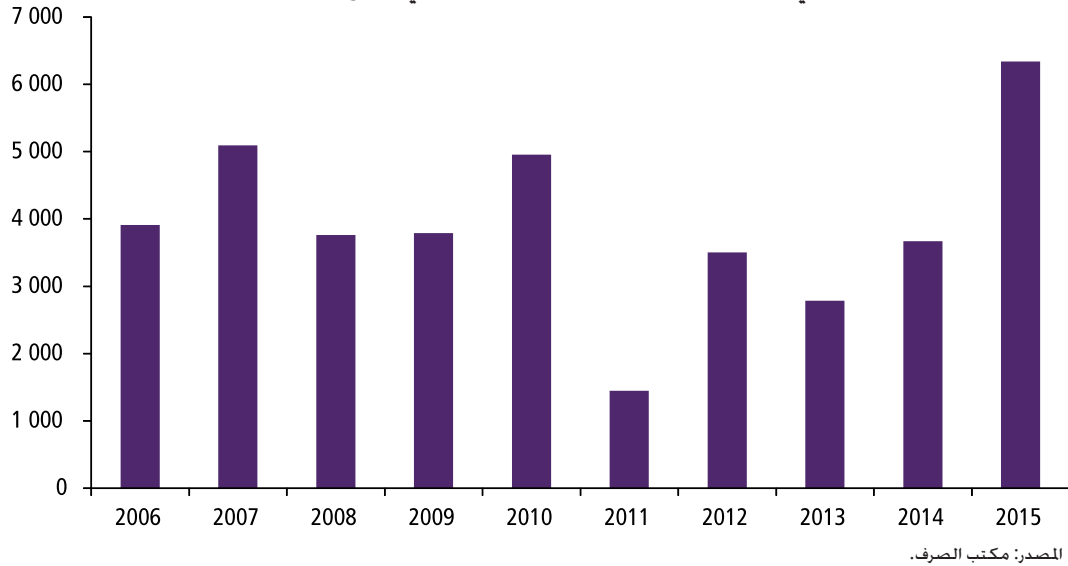
رسم بياني 12.6.1: مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاع (بملايير الدراهم)



المصدر: مكتب الصرف.

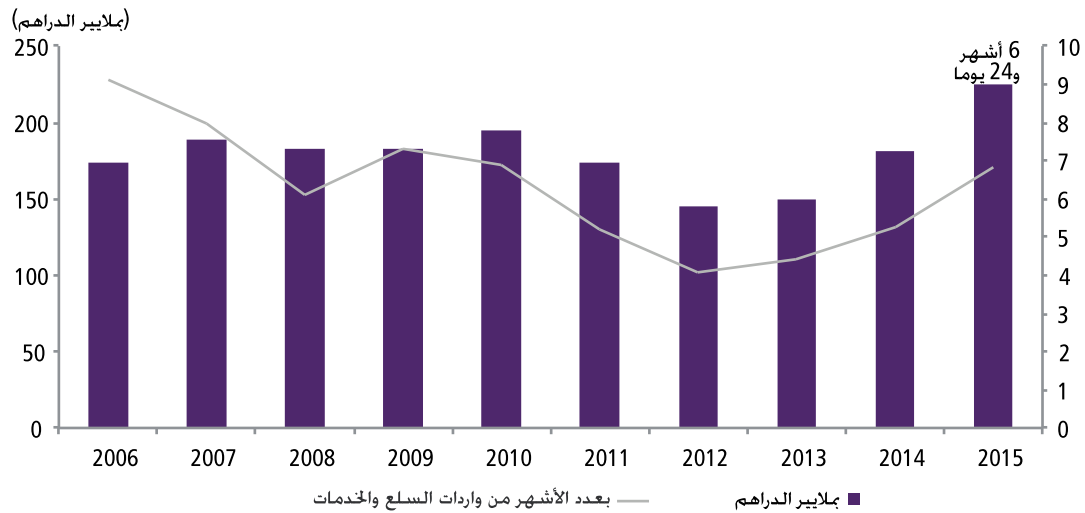
من جهة أخرى، تزايدت الاستثمارات المباشرة في الخارج من 3,4 مليار درهم إلى 7,3 مليار درهم، ويوجه حوالي الثلث من هذه الاستثمارات إلى إفريقيا جنوب الصحراء، و22,7% منها إلى فرنسا. وتشكل الأنشطة البنكية 42,4% من هذه الاستثمارات. مقابل 21,2% بالنسبة للاتصالات و12% للصناعات التحويلية و10,5% للعقار.

رسم بياني 14.6.1 : تطور الاستثمارات المباشرة في الخارج (بملايين الدراهم)



بذلك، سجل جاري الاحتياطيات الدولية الصافية ارتفاعا مهما بواقع 42,7 مليار درهم، ليصل إلى 224,6 مليار أي ما يعادل 6 أشهر و24 يوما من واردات السلع والخدمات مقابل 5 أشهر و9 أيام سنة 2014.

رسم بياني 15.6.1 : تطور الاحتياطيات الدولية الصافية



5.6.1 وضع الاستثمار الدولي للمغرب¹

لأول مرة منذ سنة 2004، تقلص صافي الوضع المدين للاستثمار الدولي بواقع 13,4 مليار ليصل إلى 598 مليار درهم سنة 2015. ويشمل هذا التغير تحسن الموجودات بواقع 55,2 مليار إلى 339,7 مليار درهم. أي بدرجة أكبر مقارنة بالالتزامات التي تنامت بمقدار 41,8 مليار درهم لتصل إلى 937,6 مليار درهم.

جدول 4.6.1 : تطور وضع الاستثمار الدولي

2015			2014			بملايير الدراهم
الرصيد	الخصوم	الأصول	الرصيد	الخصوم	الأصول	
-437,2	482,4	45,1	-425,0	462,9	37,9	الاستثمارات المباشرة
-19,1	28,7	9,6	-20,1	31,0	10,9	استثمارات المحفظة
0,6	0,5	1,1	-0,3	1,2	0,9	المشتقات المالية
-370,1	426,1	56,0	-350,3	400,7	50,4	الاستثمارات أخرى
-11,8	44,2	32,3	-23,3	47,5	24,2	النقد والودائع
-321,8	322,2	0,4	-293,5	293,8	0,3	القروض
-30,0	52,0	22,0	-27,1	52,0	24,9	القروض التجارية وتسبيقات
227,9	-	227,9	184,5	-	184,5	الموجودات الاحتياطية
-597,9	937,6	339,7	-611,2	895,8	284,5	مجموع الأصول/الخصوم

المصدر: مكتب الصرف.

رسم بياني 16.6.1: تطور وضع الاستثمار المالي الدولي (بملايير الدراهم)



المصدر: مكتب الصرف.

1 يرصد وضع الاستثمار الدولي مخزون الموجودات والالتزامات المالية تجاه باقي دول العالم في تاريخ محدد.

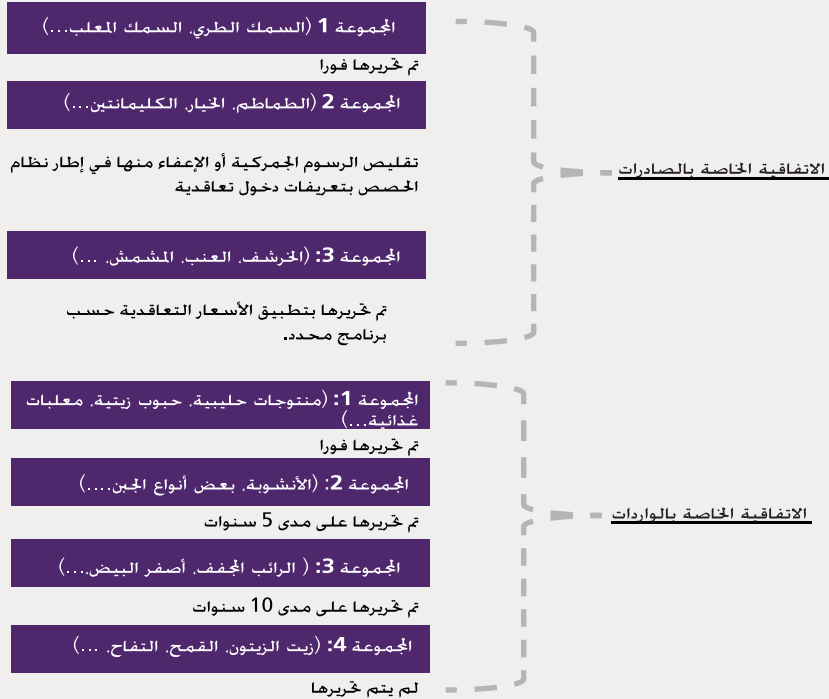
ويعود تزايد مجموع جاري الأصول المالية للمقيمين بالأساس إلى تنامي كل من الأصول الاحتياطية بمبلغ 43,4 مليار درهم والاستثمارات المباشرة بالخارج بمقدار 7,3 مليار درهم و"الاستثمارات الأخرى" باستثناء استثمارات المحافظ بمبلغ 5,6 مليار درهم. أما جاري استثمارات المحافظ، فقد تراجع بمقدار 1,4 مليار درهم بفعل التدني الملحوظ لمساهمات الشركات غير المالية المقيمة من 7,5 مليار إلى 160 مليون وتزايد مساهمات مؤسسات الإيداع بمقدار 4,8 مليار.

وتعكس التزامات المغرب تجاه الخارج بالخصوص ارتفاع المبلغ الجاري للاقتراضات الخارجية بواقع 28,4 مليار وتزايد مخزون الاستثمارات المباشرة بمبلغ 19,5 مليار. أما المبلغ الجاري للالتزامات برسم استثمارات المحافظ، فقد تدنى بمقدار 2,3 مليار ليصل إلى 28,7 مليار درهم فقط.

إطار 1.6.1: حصيلة الاتفاق الفلاحي مع الاتحاد الأوروبي

ينص الاتفاق الفلاحي الذي وقعه المغرب مع الاتحاد الأوروبي بتاريخ 13 دجنبر 2010 ببروكسيل، والذي دخل حيز التنفيذ يوم فاتح أكتوبر 2012، على تحرير مبادلات المنتجات الفلاحية ومنتجات الصناعة الفلاحية ومنتجات الصيد البحري. وقد تم تعويض المقتضيات الخاصة بالفلاحة والصيد، في اتفاق الشراكة الموقع سنة 2000، باتفاقيتين الأولى خاصة بالتصدير والثانية خاصة بالاستيراد.

وينص الاتفاق على التحرير التدريجي للواردات المغربية بغية حماية النسيج الفلاحي والصناعة الفلاحية الوطنية. كما يتضمن إرساء نظام للحصص يهدف إلى حماية بعض الفروع الفلاحية الأوروبية من المنافسة المغربية.



وبتحليل تطور مبادلات المنتجات الفلاحية، يتضح أنه بعد ارتفاعه بنسبة 5,3% في المتوسط بين سنتي 2006 و2011، فقد ظل متوسط نمو الصادرات الموجهة إلى الاتحاد الأوروبي شبه منعدم ابتداء من سنة 2012. وذلك بالرغم من التقلبات الكبرى التي سجلت من سنة إلى أخرى. وحسب المنتجات، عرفت مبيعات الحوامض تراجعاً بنسبة 11,3% في المتوسط عوض ارتفاع بنسبة 8,5%، في حين استقرت مبيعات الطماطم الطرية بعد ارتفاعها بنسبة 22% في الفترة الممتدة بين 2006 و2011. أما صادرات "القشريات والرخويات والصدفيات"، فلم تتجاوز نسبة نموها 0,8%، بعد أن بلغت 8%.

وتباطأت وتيرة ارتفاع الواردات من 20,5% إلى 9,5%. في حين عرفت مشتريات زيت الصوجا تزايداً ملحوظاً بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، إذ انتقلت حصتها من 7,4% إلى 48%. أما مشتريات القمح، التي تبقى رهينة بالتغيرات المناخية والتي تم استثنائها من مخطط إلغاء الاتفاق، فقد شهدت تراجعاً في حصتها من 54,7% إلى 52,3%.

وفي ظل هذه الظروف، تقلص الفائض التجاري الفلاحي تجاه الاتحاد الأوروبي من 1,1% من الناتج الداخلي الإجمالي في المتوسط بين سنتي 2005 و2011 إلى 0,7% خلال سنوات تطبيق الاتفاق.

جدول 1.6.1.1: تطور المبادلات في إطار الاتفاق الفلاحي مع الاتحاد الأوروبي

بملايين الدراهم	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2015
الصادرات	15 724,6	16 337,8	17 723,7	18 686,2	18 451,5	19 143,3	21 336,7	20 912,3	22 325,0	24 722,3	21 049,6
الواردات	7 236,3	6 037,5	10 661,4	15 439,5	9 963,2	12 210,9	15 988,6	14 156,1	14 776,2	20 038,2	13 078,1
الحصيلة التجارية	8 488,2	10 300,3	7 062,3	3 246,7	8 488,2	6 932,4	5 348,1	6 756,2	7 548,8	4 684,1	7 971,5
الحصيلة بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي	1,6	1,8	1,1	0,5	1,1	0,9	0,7	0,8	0,8	0,5	0,8

7.1 الأوضاع النقدية

في سنة 2015، اتسمت الأوضاع النقدية بمرونتها على العموم، فقد واصلت أسعار الفائدة تراجعها في مختلف الأسواق، كما شهد سعر الصرف الفعلي الاسمي تباطؤًا طفيفًا.

علاوة على ذلك، عرفت وضعية السيولة البنكية تحسنا ملحوظا إثر تواصل تعزيز احتياطات الصرف نتيجة لتراجع العجز التجاري وتنامي تدفقات الاستثمارات المباشرة الأجنبية.

وبالرغم من هذه التطورات الإيجابية، واصل الائتمان البنكي ارتفاعه بوتيرة ضعيفة، صاحبه تباطؤ قوي للقروض الموجهة للقطاع غير المالي. ويحتمل أن يكون هذا التباطؤ ناجما عن تراجع طلب المقاولات في سياق ضعف الأنشطة غير الفلاحية وتدني الحاجيات من السيولة لدى المقاولات المستوردة للمنتجات النفطية.

وشهدت السنة أيضا تسارعا مهما في وتيرة نمو الودائع تحت الطلب مقابل التراجع الملحوظ للتوظيفات المؤدى عنها للأسر وللودائع بالعملة الأجنبية. وفي المجمل، تراجع الجمع النقدي من 6,2% إلى 5,7%، فيما انتقلت نسبة سيولة الاقتصاد¹ من 169,5% إلى 172,4%. بفعل الارتفاع المهم للتوظيفات السائلة.

جدول 1.7.1 : أبرز المؤشرات النقدية

مستوى 2015	2015	2014	2013	
التغيرات بالنسبة المئوية				المجمعات النقدية (بملايير الدراهم، في نهاية السنة)
1 148,0	5,7	6,2	3,1	مجمع 3
224,6	23,5	22,4	3,5	الاحتياطات الدولية الصافية
148,0	3,0	-3,7	19,0	الديون الصافية على الإدارة المركزية
785,0	2,8	2,2	3,9	القروض البنكية
673,7	0,5	4,4	1,7	الديون المقدمة للقطاع غير المالي
التغيرات بالنقط المئوية				سعر الفائدة (% ك معدل سنوي)
2,51	-0,44	-0,11	-0,13	سعر الفائدة ما بين البنوك
5,73	-0,27	0,23	0,07	سعر الفائدة على القروض
التغيرات بالنسبة المئوية				مؤشر (الأساس 100=2000)
101,6	-0,1	0,7	1,7	سعر الصرف الفعلي الاسمي

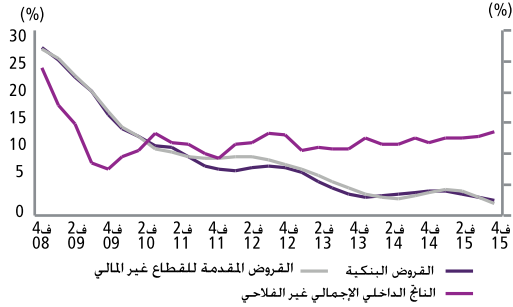
1.7.1 القروض المقدمة للقطاع غير المالي

سنة 2015، ظل نمو الائتمان البنكي محدودا في 2,8% نتيجة، من جهة، لتنامي القروض المقدمة للمقاولات المالية بنسبة 19,8% ومن جهة أخرى، لارتفاع القروض المقدمة للقطاع غير المالي بنسبة طفيفة لم تتجاوز 0,5%. فبعد ارتفاعها بنسبة 4,4% سنة 2014، شهدت هذه القروض تباطؤا في وتيرة نموها بفعل تقلص القروض المقدمة

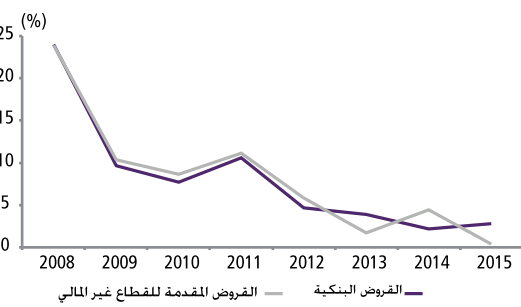
¹ يتم قياسها بحساب نسبة الجمع النقدي والتوظيفات السائلة إلى الناتج الداخلي الإجمالي.

للمقاولات. في حين حافظت القروض المقدمة للخواص على وتيرة مرتفعة نسبيا. وحسب الاستقصاء الذي أجراه بنك المغرب حول شروط منح القروض، يعزى هذا التغير إلى تراجع طلب المقاولات، في حين أنه من حيث العرض، عملت البنوك عموما على تليين شروطها. كما يتضح من نتائج استقصاء بنك المغرب حول شروط أسعار الفائدة المدينة التي تراجعت بمقدار 28 نقطة أساس سنة 2015.

رسم بياني 2.7.1: تطور الائتمان والناج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي (متوسط متحرك على أربع فصول)



لرسم بياني 1.7.1: تطور الائتمان البنكي (على أساس سنوي، بالنسبة المئوية)



وعرفت القروض الموجهة للمقاولات، التي ارتفعت بنسبة 4,1% سنة 2014، تراجعاً بواقع 2,3% في كافة الفئات. فقد انخفضت تسهيلات الخزينة بنسبة 5,4% بعد ارتفاعها بنسبة 5% السنة الماضية. ومن جهتها، تدنت قروض التجهيز بنسبة 2% بعد تناميها بواقع 4,7%. تشمل تزايد حدة هذا الانخفاض لدى الشركات الخاصة من 1,6% إلى 3,2% وتباطؤ وتيرة نموها لدى المقاولات العمومية من 36,4% إلى 2,5%. أما بخصوص قروض الإنعاش العقاري فقد تزايدت حدة تراجعها من 2,7% إلى 9,2%.

جدول 2.7.1 : تطور الائتمان البنكي

المبالغ الجارية خلال 2015	2015	2014	2013	
التغيرات بالنسبة المئوية				
785,0	2,8	2,2	3,9	القروض البنكية
673,7	0,5	4,4	1,7	القروض المقدمة للقطاع غير المالي
372,4	-2,3	4,1	-2,5	القروض المقدمة للمقاولات
149,5	-5,4	5,0	-10,0	تسهيلات الخزينة
117,3	-2,0	4,7	-0,5	قروض التجهيز
62,5	-2,2	0,2	7,8	القروض العقارية
40,2	-9,2	-2,7	2,7	بما فيها القروض المقدمة للمنعشين العقاريين
286,3	3,9	4,8	8,7	القروض المقدمة للأسر
46,3	4,9	9,2	1,9	قروض الاستهلاك
178,2	3,1	3,7	3,7	القروض العقارية
159,7	5,4	6	5,1	قروض السكن
17,9	-12,2	-11,2	-3,2	القروض المقدمة للمنعشين العقاريين
57,4	9,3	20,2	23,8	القروض المعلقة الأداء
-	7,3	6,9	5,9	نسبة القروض المعلقة الأداء

وحسب فرع النشاط. يعكس تدني القروض المقدمة للمقاولات على الخصوص تراجع كل من التسهيلات المقدمة لقطاع "الصناعات التحويلية" بنسبة 5,8% وقطاع "البناء والأشغال العمومية" بنسبة 5,2% وقطاع "التجارة" بنسبة 6%. أما القروض المقدمة لقطاع "النقل والمواصلات"، فقد سجلت ارتفاعا مهما بواقع 15,4% بعد تراجعها بنسبة 1,5% سنة 2013 وشبه استقرارها سنة 2014. وشهدت القروض الموجهة لفرع "الكهرباء والغاز والماء" نموا بنسبة 5,2% مقابل 31,4% سنة 2014. وعرفت قروض التجهيز الممنوحة للمقاولات العاملة في هذا القطاع دينامية مهمة في السنوات الأخيرة. إذ انتقل مبلغها الجاري من 14,7 مليار درهم سنة 2010 إلى 33,5 مليار سنة 2015. مسجلة نموا سنويا بلغ متوسطه 23,5%.

وفي ما يتعلق بالقروض الممنوحة للمقاولات الخاصة من طرف الشركات المالية ما عدا البنوك، فقد تراجعت سنة 2015 بنسبة 1,7%. تعود بالأساس إلى تدني تسهيلات الخزينة الممنوحة من طرف البنوك الحرة بنسبة 11,5%. أما القروض المقدمة من طرف شركات التمويل، فقد ارتفعت بنسبة 1,2%. تشمل على الخصوص ارتفاع القروض الإيجارية بنسبة 2,2%.

جدول 3.7.1: تطور القروض الممنوحة من طرف الشركات المالية الأخرى

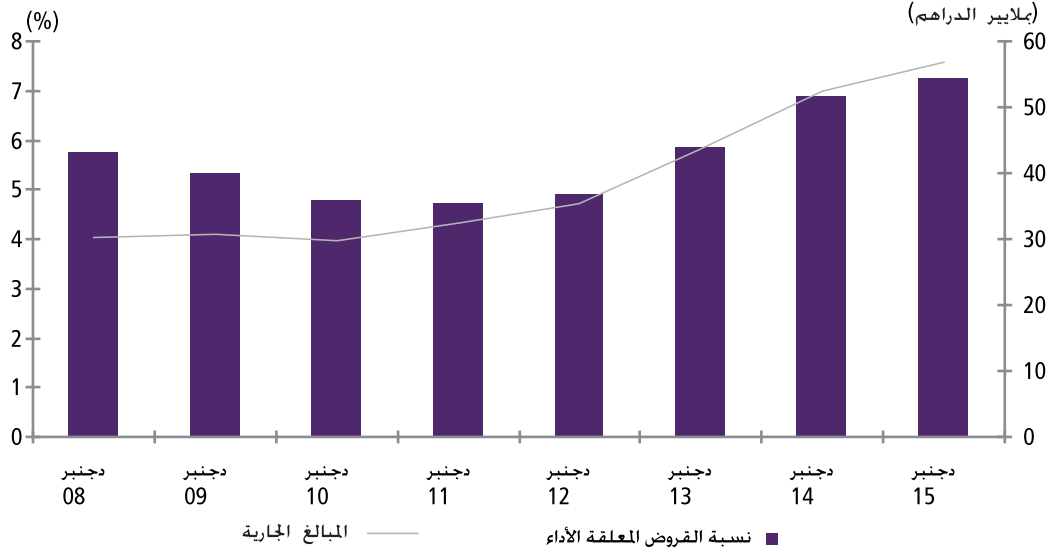
المبالغ الجارية خلال 2015 (بملايير الدراهم)	التغيرات السنوية بالنسبة المئوية			
	2015	2014	2013	
98,0	1,9	-1	0,3	شركات التمويل
51,1	1,2	4,3	0,3	المقاولات الخاصة
46,9	2,7	-6,4	0,4	الأسر
10,7	-13,6	-6,5	-2,4	البنوك الحرة
5,9	8,6	11,1	6,0	جميعات القروض الصغرى

على مستوى الأسر¹، حافظت القروض البنكية للسكن والاستهلاك الموجهة للخواص على وتيرة ارتفاع مهمة بلغت 5,4% و 4,9% على التوالي. في حين عادت القروض العقارية الممنوحة للمقاولين الأفراد لتتقلص من جديد بنسبة بلغت 12,2%. وموازية مع ذلك، عرفت القروض الممنوحة من طرف شركات التمويل تناميا قدره 2,7% لتصل إلى 46,9 مليار. في حين عرفت القروض الممنوحة من طرف شركات القروض الصغرى ارتفاعا بنسبة 8,6% لتصل إلى 5,9 مليار.

وأدى استمرار الصعوبات على مستوى بعض فروع النشاط الاقتصادي إلى تزايد القروض المعلقة الأداء بنسبة 14,6% في ما يتعلق بالمقاولات الخاصة، مقابل 2,8% فقط بالنسبة للأسر. وعموما، بلغت نسبة القروض المعلقة الأداء 9,3% فيما انتقلت نسبتها إلى الائتمان البنكي من 6,9% إلى 7,3%.

1 الأفراد والمغاربة المقيمون بالخارج والمقاولون الأفراد.

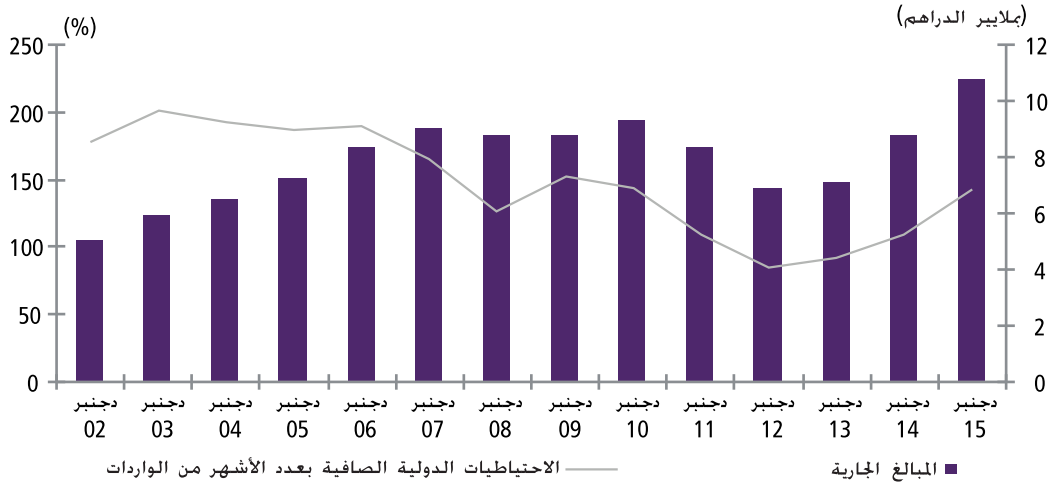
رسم بياني 3.7.1: تطور الديون المعلقة الأداء



2.7.1 مصادر الإنشاء النقدي الأخرى

في سنة 2015، تعززت الاحتياطات الصافية الدولية بشكل أكبر لتبلغ 224,6 مليار درهم، أي ما يعادل 6 أشهر و24 يوما من واردات السلع والخدمات، مقابل 5 أشهر و9 أيام في السنة الماضية. ويعزى هذا التغير بالأساس إلى استمرار تقلص العجز التجاري وإلى تنامي تدفق الاستثمارات المباشرة الأجنبية.

رسم بياني 4.7.1: التطور السنوي للاحتياطات الدولية الصافية



إطار 1.7.1: تنقيح منهجية حساب الاحتياطيات الدولية الصافية

سنة 2015، عمل بنك المغرب على تنقيح منهجية حساب الاحتياطيات الدولية الصافية من أجل ملاءمتها بشكل أكبر مع المعايير الدولية. وقد شهدت هذه الاحتياطيات، التي يقصد بها، حسب "دليل ميزان المدفوعات"، مجموعة الأصول الخارجية الموضوعة رهن الإشارة الفورية للسلطات النقدية وحت إشرافها، التعديلات التالية:

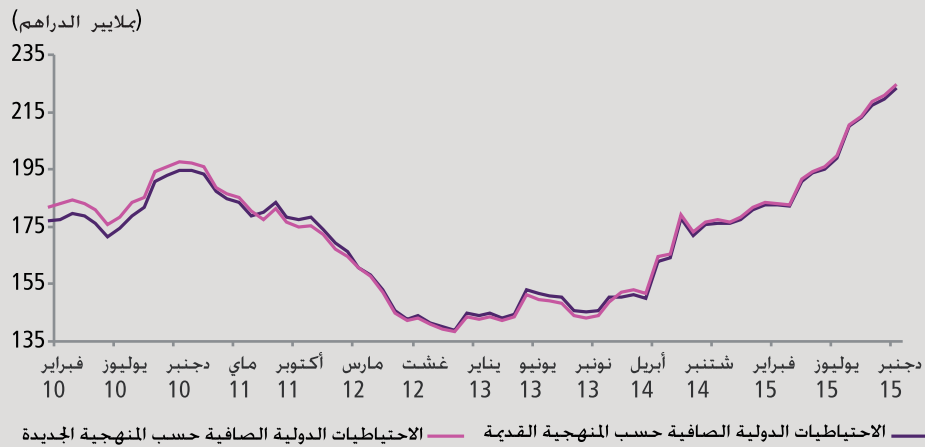
• تعميم عملية إعادة التقييم حسب سعر السوق على كافة الأصول التي في حوزة البنك:

• استثناء الأصول بالعملة الأجنبية غير القابلة للتحويل:

• استثناء السندات التي لا تصنفها وكالات التقييم¹ ضمن فئة الاستثمار.

وقد كان تأثير هذه التعديلات على جاري مبلغ الاحتياطيات الدولية الصافية ضعيفا إذ لم يتجاوز 1,3 مليار درهم، أي ما يعادل 0,8% في المتوسط الشهري لسنة 2014 و0,8 مليار، أي ما يعادل 0,4% سنة 2015. وقد مكن استثناء الأصول بالعملة الأجنبية غير القابلة للتحويل والسندات غير المصنفة ضمن فئة الاستثمار من التعويض بشكل كبير عن الارتفاع الناتج عن إعادة تقييم الأصول الخارجية حسب سعر السوق.

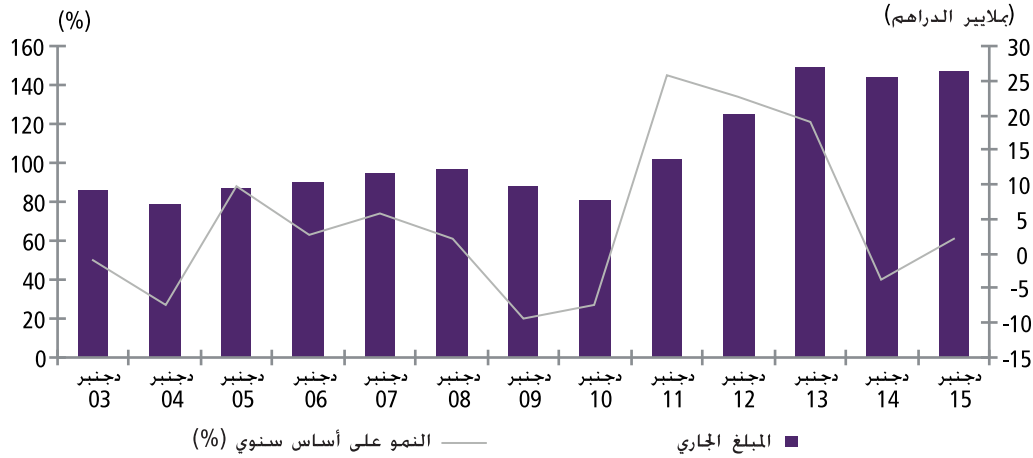
رسم بياني 1.1.7.1: تأثير تنقيح الاحتياطيات الدولية الصافية



1 أقل من Baa / وكالة Moody's أو BBB- / وكالة Standard & Poors و Fitch.

وبخصوص الديون الصافية على الإدارة المركزية، فقد ارتفعت بنسبة 3% بعد تراجعها بنسبة 3,7% سنة 2014. وبلغت سندات الخزينة التي في حوزة مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة النقدية 21,3 مليار درهم مقابل 12,3 مليار، في حين شهدت تلك التي في حوزة البنوك ارتفاعا طفيفا بلغت نسبته 0,7% لتصل إلى 116,3 مليار. أما الخصوم، فقد تنامت من 13,1 مليار إلى 16,2 مليار، مما يعكس على الخصوص ارتفاع توظيفات الخزينة في السوق النقدية.

رسم بياني 5.7.1: التطور السنوي للديون الصافية على الإدارة المركزية



3.7.1 مكونات المجموع م3

بتحليل تطور مكونات المجموع النقدي م3، يتضح تسارع نمو الودائع تحت الطلب من 4,4% إلى 7% ونمو التداول النقدي من 4,7% إلى 7,4%. إلى جانب ذلك، ارتفعت وتيرة النمو من 4,4% إلى 7,4% بالنسبة للودائع لأجل ومن 0,4% إلى 1,5% بالنسبة للسندات التي في حوزة مؤسسات التوظيف الجماعية في القيم المنقولة النقدية.

موازا مع ذلك، وبعد ارتفاعها بنسبة 51,5% سنة 2014 نتيجة لعملية المساهمة الإبرائية برسم الممتلكات والموجودات المنشأة بالخارج، تنامت الودائع بالعملية الأجنبية بنسبة 12,3% لتصل إلى 39,3 مليار درهم. أما التوظيفات تحت الطلب، فقد بلغت نسبة ارتفاعها 6,4%، مقابل 8,1%، إثر التراجع الكبير لأسعار الفائدة المطبقة عليها.

جدول 4.7.1: تطور مكونات الكتلة النقدية م3

العملة الائتمانية	النقود الكتابية	التوظيفات تحت الطلب	أصول نقدية أخرى	المجموع م3
المبالغ الجارية في نهاية دجنبر (بملايير الدراهم)				
163,6	448,5	111,4	268,7	992,2
171,4	457,6	120,3	273,6	1 022,8
179,4	481,2	130,0	295,6	1 086,2
192,6	514,3	138,4	302,7	1 148,0
الحصة ضمن المجموع م3 بالنسبة المئوية				
16,5	45,2	11,2	27,1	100,0
16,8	44,7	11,8	26,7	100,0
16,5	44,3	12,0	27,2	100,0
16,8	44,8	12,1	26,4	100,0
التغيرات على أساس سنوي بالنسبة المئوية				
3,4	4,7	8,2	3,5	4,5
4,7	2,0	8,1	1,8	3,1
4,7	5,2	8,1	8,1	6,2
7,4	6,9	6,4	2,4	5,7

وحسب القطاعات المؤسساتية. ظل نمو الأصول النقدية للأسر شبه مستقر في حدود 5,9%. تشمل تسارع وتيرته بالنسبة للودائع تحت الطلب إلى 6,7% وتباطؤه في كل من الودائع لأجل والحسابات على الدفتر ليصل إلى 4,5% و6,4% على التوالي. أما أصول المقاولات الخاصة، فقد شهدت تزايدا مهما بلغت نسبته 8,4%. يشمل تناميا بواقع 18,7% بالنسبة للودائع لأجل و4,7% في الودائع تحت الطلب.

4.7.1 مجتمعات التوظيفات السائلة

في سنة 2015، حافظت مجتمعات التوظيفات السائلة¹ على وتيرة مرتفعة بالرغم من تباطؤها بشكل طفيف. إذ تزايد مبلغها الجاري بنسبة 13,7% ليصل إلى 545,2 مليار درهم. وارتفعت سندات الخزينة، التي تشكل 61,4% من هذه المجمعات، بنسبة 13%. في حين بلغت نسبة الارتفاع 17,8% في سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة السندية و1,3% فقط بالنسبة لصناديق الاستثمار في الأسهم وفي القيم المتنوعة.

جدول 5.7.1: مجتمعات التوظيفات السائلة

نهاية 2015		نهاية 2014	
المبلغ الجاري *	التغير %	المبلغ الجاري *	التغير %
344,6	13,0	305,0	12,3
334,6	13,0	296,1	11,0
7,0	35,6	5,2	111,5
1,2	-58,3	2,8	66,8
1,8	82,6	1,0	28,7
170,3	17,8	144,5	31,2
170,3	17,8	144,5	31,2
30,3	1,3	30,0	13,1
30,3	1,3	30,0	13,1
545,2	13,7	479,4	17,5

*بلايير الدراهم

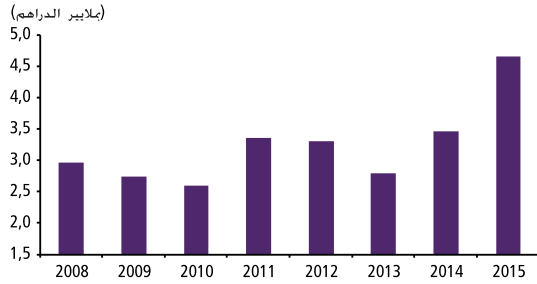
5.7.1 أسعار الفائدة

نتيجة لتدني سعر الفائدة الرئيسي في شهري شتنبر ودجنبر من سنة 2014، واصلت أسعار الفائدة تراجعها سنة 2015 في مختلف الأسواق، يدعمها في ذلك توجه سياسة الميزانية وتحسن سيولة الاقتصاد.

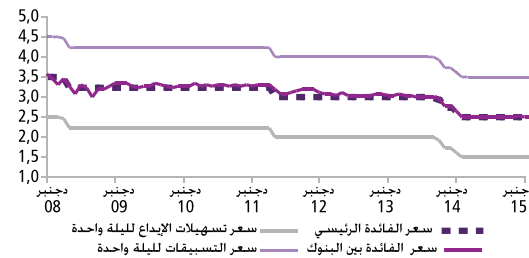
1 تشمل الأصول المالية التي في حوزة عناصر أخرى غير مؤسسات الإيداع. وتمثل هذه الأصول احتياطيا من القدرة الشرائية، إلا أن سيولتها غير كافية لإدراجها في المجموع م.

وفي السوق القائمة بين البنوك، تراجع سعر الفائدة المرجح من 2,95% في المتوسط إلى 2,51%. مع بقائه موائماً لسعر الفائدة الرئيسي. وقد صاحب هذا الانخفاض تزايداً في حجم المبادلات الذي بلغ 4,7 مليار درهم كمتوسط يومي. مقابل 3,5 مليار في السنة الماضية. إلى جانب ذلك، قامت الخزينة بتنفيذ عدة عمليات إعادة الشراء في السوق النقدية، إذ قُدِّرَ متوسط المبلغ الجاري لتوظيفاتها بواقع 5,1 مليار درهم مقابل 13 مليار السنة الماضية.

رسم بياني 7.1: تطور حجم المبادلات في السوق القائمة بين البنوك (بملايير الدراهم)

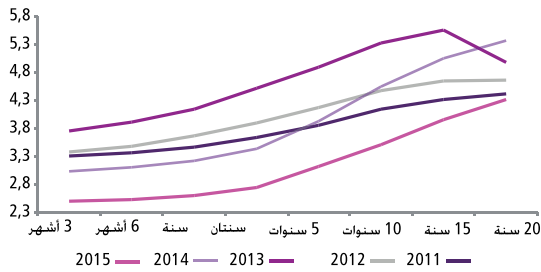


رسم بياني 6.7.1: تطور متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق القائمة ما بين البنوك (بالنسبة المئوية)

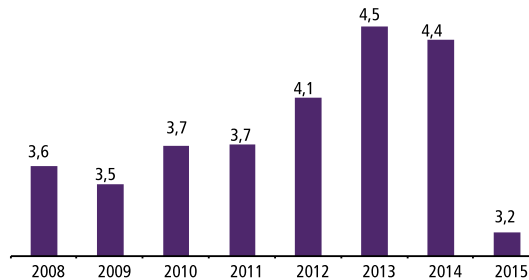


وفي سوق الديون السيادية، تراجعت نسب إصدارات الخزينة من جديد سنة 2015. بواقع 50 نقطة أساس بالنسبة للإصدارات لأجل 13 أسبوعاً و115 نقطة للإصدارات لأجل 20 سنة. بذلك، تراجعت الكلفة المتوسطة المرجحة في السوق الأولية من 4,4% إلى 3,2%. نتيجة أيضاً لانخفاض الأجل المتوسط من 9 سنوات و8 أشهر إلى 6 سنوات و6 أشهر. وقد لوحظ نفس التوجه في السوق الثانوية إذ تراجعت سندات الخزينة لأجل 10 سنوات و5 سنوات و52 أسبوعاً بواقع 105 و80 و62 نقطة أساس على التوالي.

رسم بياني 9.7.1: تطور منحنى أسعار الفائدة في السوق الثانوية (بالنسبة المئوية)



رسم بياني 8.7.1: تطور متوسط الكلفة المرجحة في السوق الأولية (بالنسبة المئوية)



وقد ساهم تراجع أسعار الفائدة السيادية إلى تدني أسعار الفائدة في سوق الديون الخاصة. فقد انخفض متوسط أسعار أوراق الخزينة بواقع 102 نقطة أساس بالنسبة لتلك التي تقل آجالها عن شهر واحد وبواقع 46 نقطة للسندات التي تتراوح آجالها بين شهر و3 أشهر. إلى جانب ذلك، سجل متوسط أسعار الفائدة تراجعاً قدره 61 نقطة أساس في السندات لأجل يمتد من شهر واحد إلى 3 أشهر وبواقع 79 نقطة أساس في تلك التي يمتد آجلها من 3 إلى 6 أشهر.

في ما يتعلق بأسعار الفائدة المؤداة على الودائع، سجل سعر الفائدة الأدنى المطبق على الحسابات على الدفتر. والذي يتم قياسه على أساس سندات الخزينة لمدة 52 أسبوعا. تراجعاً بواقع 104 نقطة أساس ليصل إلى 2,28%. أما على مستوى الودائع لأجل، فقد كان تراجعها أقل حدة، إذ لم تتجاوز نسبته 9 نقط أساس ليصل إلى 3,70% في المتوسط.

جدول 6.7.1: سعر الفائدة على الودائع لأجل والحسابات على الدفتر (بالنسبة المئوية)

2015	2014	2013	2012	
3,57	3,65	3,56	3,49	الودائع لمدة 6 أشهر
3,80	3,89	3,91	3,83	الودائع لمدة 12 شهرا
3,70	3,79	3,79	3,70	الودائع لمدة 6 و 12 شهرا
2,28	3,32	3,51	3,00	الحسابات على الدفتر لدى البنوك

في سنة 2015، واصلت أسعار الفائدة على القروض توجهها نحو الانخفاض الذي بدأ منذ سنة 2011، إذ عرفت تراجعاً أكثر حدة بمقدار 28 نقطة أساس لتصل إلى 5,73% في المتوسط. وقد كانت المقاولات أكبر مستفيد من هذا التراجع إذ تدنت النسب بواقع 68 نقطة في ما يتعلق بقروض التجهيز و 27 نقطة في تسهيلات الخزينة. أما القروض المقدمة للخواص، فقد عرفت انخفاض النسب بواقع 14 نقطة أساس لتصل إلى 6,17% نتيجة تدني هذه الأسعار بمقدار 17 نقطة أساس في قروض السكن و 16 نقطة في قروض الاستهلاك.

جدول 7.7.1: تطور أسعار الفائدة على القروض (بالنسبة المئوية)

*2015	4ف	3ف	2ف	1ف	2014	2013	2012	
5,71	5,48	5,65	5,95	5,77	5,97	6,20	6,30	الحسابات المدينة وتسهيلات الخزينة
5,07	4,76	5,35	5,04	5,11	5,74	5,93	6,00	قروض التجهيز
5,84	5,76	5,68	5,92	5,98	5,99	6,12	6,11	القروض العقارية
7,16	7,12	7,08	7,18	7,27	7,33	7,38	7,34	قروض الاستهلاك
5,73	5,49	5,67	5,93	5,81	6,00	6,23	6,30	مجموع القروض البنكية

* متوسط حسابي

المصدر: الاستقصاء الفصلي الذي يجريه بنك المغرب لدى البنوك

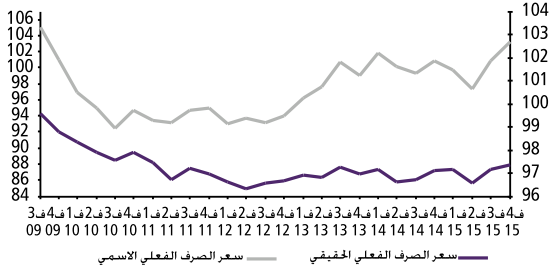
6.7.1 سوق الصرف

نتيجة لتراجع قيمة الأورو مقارنة بالدولار ولتغيير سلة العملات، الذي دخل حيز التنفيذ في أبريل 2015، تزايدت قيمة الدرهم بنسبة 3% مقابل الأورو في حين تراجع بنسبة 13,9% أمام الدولار. ومقارنة بعملات باقي أبرز الدول الشريكة والمنافسة، سجلت العملة الوطنية تراجعاً على الخصوص بواقع 7,3% أمام الجنيه الإسترليني وبنسبة 1,3% أمام اليووان الصيني و 24,3% أمام الليرة التركية.

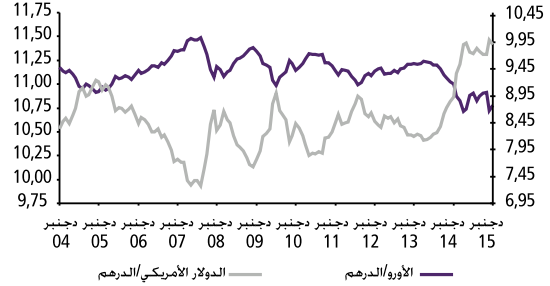
في هذا السياق، عرف سعر الصرف الفعلي للدرهم تراجعاً طفيفاً بلغت نسبته 0,1% بالقيمة الاسمية، فيما ارتفع بالقيمة الحقيقية بواقع 0,5% نتيجة لبلوغ نسبة التضخم مستوى مرتفعاً على العموم مقارنة بباقي الدول

الشركة والمنافسة.

رسم بياني 11.7.1: سعر الصرف الفعلي الاسمي
والحقيقي للدرهم (الأساس: 100 = سنة 2000)

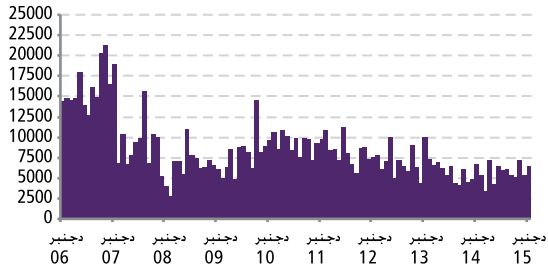


رسم بياني 10.7.1: سعر الصرف الخاص بالتحويل
(متوسط شهري)

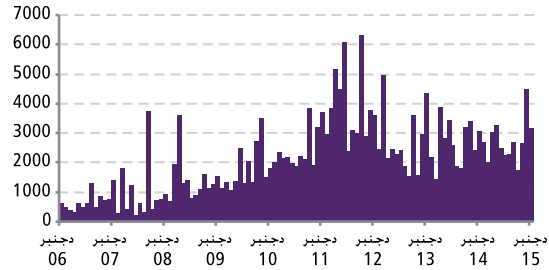


على مستوى المعاملات، عرف متوسط الحجم الشهري للعمليات الآجلة التي تجريها البنوك مع الزبناء شبه استقرار في 8,4 مليار درهم. مسجلة تراجعاً طفيفاً بواقع 1,3% بالنسبة لعمليات الشراء، التي بلغت 5,7 مليار درهم، وارتفاعاً بواقع 1,9% في عمليات البيع التي بلغت 2,7 مليار.

رسم بياني 13.7.1: شراء العملات لأجل
(بملايين الدراهم)

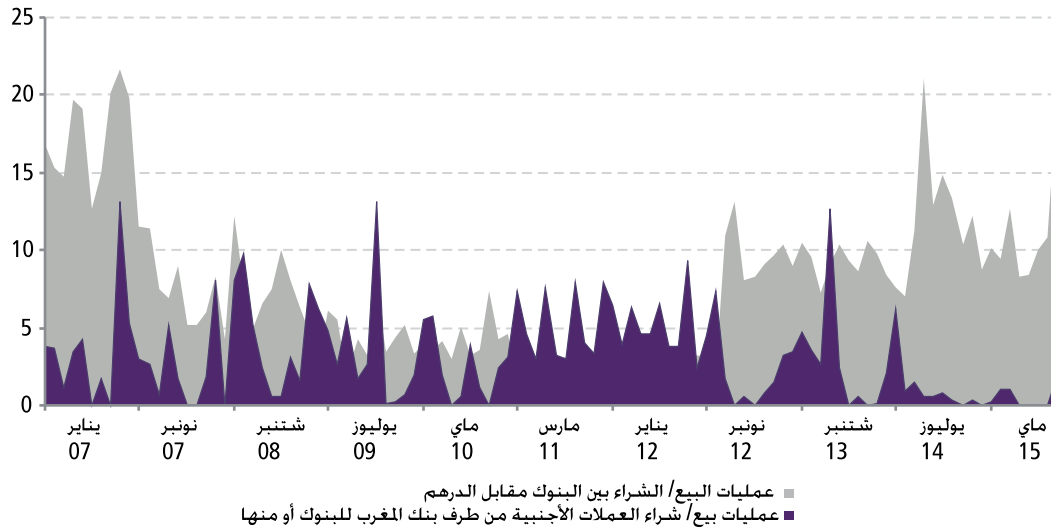


رسم بياني 12.7.1: بيع العملات لأجل (بملايين الدراهم)



موازية مع ذلك، تنامي مبلغ المعاملات مع المراسلين الأجانب إذ انتقل من متوسط شهري قدره 38,4 مليار درهم إلى 104,7 مليار. وفي نفس السياق، عرفت توظيفات البنوك بالعملات الأجنبية في الخارج ارتفاعاً بنسبة 27,3% لتصل إلى 8,9 مليار درهم.

رسم بياني 14.7.1 : المعاملات بالناجز في سوق الصرف (بملايير الدراهم)



وعلى صعيد المعاملات بين البنوك، استقر مبلغ المبادلات بالعملات الأجنبية مقابل الدرهم في 11,2 مليار كمتوسط شهري، بنمو طفيف بنسبة 1,7%. كما ارتفع مبلغ عمليات الإقراض والاقتراض بواقع 6% ليصل إلى 37,4 مليار في المتوسط.

أما في ما يتعلق بالعمليات مع بنك المغرب، فقد بلغ صافي مبيعات البنوك من العملات الأجنبية مقابل الدرهم 2,1 مليار درهم كمتوسط شهري مقابل 1,5 مليار سنة 2014، في حين بلغت مبيعات العملات الأجنبية مقابل العملات الأجنبية ما قدره 750 مليون درهم، مقابل 2,1 مليار.

جدول 8.7.1: أبرز العمليات المنجزة في سوق الصرف (المتوسط الشهري بملايير الدراهم)

التغير (%)	2015	2014	2013	2012
2015/2014				
1,7	11,2	11,0	9,6	2,2
عمليات البيع والشراء بين البنوك مقابل الدرهم				
172,8	104,7	38,2	77,2	58,3
عمليات شراء/بيع العملات الأجنبية مقابل العملات الأجنبية المنجزة مع مراسلين أجانب				

إطار 2.7.1: تطور نظام الصرف في المغرب

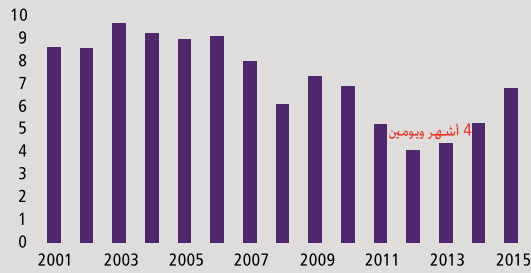
منذ 1959، سنة إنشاء "بنك المغرب" وإصدار عملة الدرهم، ظلت القيمة الخارجية للعملة الوطنية مرتبطة بالفرنك الفرنسي بفعل غلبة المعاملات مع فرنسا. وابتداء من سنة 1973، وفي سياق التغيرات الكبرى التي شهدتها النظام النقدي العالمي¹، اعتمد المغرب ربط العملة الوطنية بسلة تضم عملات أبرز الدول الشريكة.

وخلال سنوات الثمانينيات، ومع إرساء نظام التقويم الهيكلي، تم خفض قيمة الدرهم مرات عديدة من أجل تصحيح الارتفاع المسجل خلال العقد الذي سبق نتيجة للارتفاع المهول للسلة الأساسية خاصة الفوسفاط، وللتوجه التوسعي لسياسة الميزانية.

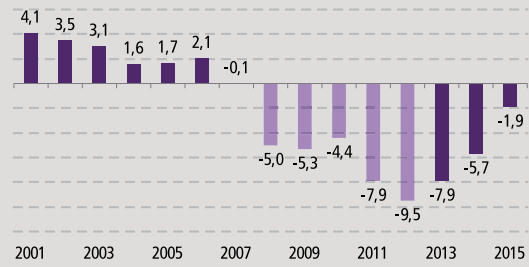
على إثر ذلك، قررت السلطات النقدية إدخال مجموعة من التغييرات على سلة تسعير الدرهم من أجل تكييفها مع بنية التسويات الخارجية. ففي سنة 1990، قامت هذه السلطات بتدعيم حصة العملات الأوروبية في السلة المرجعية، مع تخفيض للقيمة بنسبة 9,25%. وفي سنة 2001، تمت مراجعة سلة العملات مرة أخرى لتقتصر على الأورو والدولار الأمريكي، مما نتج عنه انخفاض قيمة الدرهم بنسبة 5%. ومؤخرا، وفي 13 أبريل 2015، تم تعديل ترجيحات سلة العملات لتنتقل من 80% إلى 60% بالنسبة للأورو ومن 20% إلى 40% بالنسبة للدولار.

صحيح أن نظام الصرف الحالي قد ساهم في ضمان نوع من الاستقرار للاقتصاد الوطني، إلا أن آثار الأزمة المالية الدولية الأخيرة قد أبانت عن بعض أوجه القصور في هذا النظام. فقد تفاقم عجز الحساب الجاري تدريجيا ليصل إلى 9,5% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2012 كما تددت احتياطات الصرف لتعادل 4 أشهر من واردات السلع والخدمات.

رسم بياني 2.2.7.1: تطور الاحتياطات الدولية الصافية (بأشهر الواردات من السلع والخدمات)



رسم بياني 1.2.7.1: تطور رصيد الحساب الجاري (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)



وتستدعي هذه التغيرات الانتقال إلى مزيد من الليونة في نظام الصرف، خاصة في السياق الحالي الذي يتسم بالتحسن التدريجي للتوازنات الماكرواقتصادية، ومن شأن هذا الانتقال، الذي سينخرط في إطار سياسة الانفتاح التي ينفذها المغرب، أن يعمل على تعزيز قدرة البلد على امتصاص الصدمات الخارجية وتقوية القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

1 التخلي عن اتفاقيات بروتون وودز وتعليق قابلية تحويل الدولار بالذهب سنة 1971، وفي سنة 1973، إرساء نظام الصرف العائم من طرف المجموعة التي تضم: المجموعة الاقتصادية الأوروبية، السويد، الولايات المتحدة، كندا واليابان.

8.1 أسواق الأصول

في سياق تحسن وضعية الميزانية وسيولة الاقتصاد، تميز سوق الدين خلال سنة 2015 بتواصل تدني أسعار الفائدة بفعل الانخفاضات التي عرفها سعر الفائدة الرئيسي خلال سنة 2014، وسجلت إصدارات الخزينة ارتفاعا كبيرا، مما أدى إلى ضعف اللجوء إلى التمويل الخارجي. وبالمقابل، عرفت الاقتراضات في سوق الدين الخاص انخفاضا قويا، مما يعكس على الخصوص تقلص اقتراضات البنوك، ارتباطا بتحسّن خزنتها.

ورغم تراجع أسعار الفائدة، بقي نشاط سوق البورصة ضعيفا. وبقي مستوى السيولة متدنيا وسجل مؤشر مازي، وهو المؤشر المرجعي، أداء سلبيا بلغ 7,2%. بفعل تراجع نتائج الشركات المدرجة.

وفي سوق العقار، شهدت الأسعار ارتفاعا طفيفا بلغ 0,6% مقابل انخفاض بنسبة 0,4% وتراجعت المعاملات بنسبة 2,7% بعد انتعاشها بنسبة 15,9% سنة 2014. ويبرز تحليل التطور حسب المدن، على الخصوص، تقلصا قويا للأسعار في مدينة مراكش وتراجعا للمعاملات في أغلب المدن الكبرى.

جدول 1.8.1: تطور المؤشرات الرئيسية لأسواق الأصول

2015	2014	2013	2012	
سوق البورصة				
-7,2	5,6	-2,6	-15,1	مازي (التغير. %)
6,7	5,7	5,9	6,7	نسبة السيولة (السوق المركزية. %)
46	52	50	53	الرسملة كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي
سوق الدين (التغير. %)				
10,3	3,2	15,8	13,5	المبلغ الجاري لسندات الخزينة
-5,7	1,8	-2,0	11,8	المبلغ الجاري للدين الخاص
سوق مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة (التغير. %)				
9,9	22,4	1,5	5,4	الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة
السوق العقاري (التغير. %)				
0,6	-0,4	1,7	2,2	مؤشر أسعار الأصول العقارية
-2,7	15,9	-6,0	11,0	عدد المعاملات

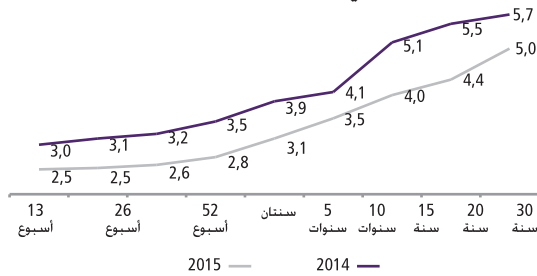
1.8.1 سندات الدين

سندات الخزينة

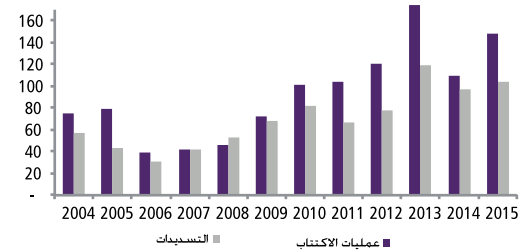
رغم ارتفاع ضعيف نسبيا في الحاجة إلى التمويل، سجلت إصدارات الخزينة في السوق الداخلية نموا قويا بنسبة 34,8% لتبلغ 148,6 مليار، رافقه تراجع في اللجوء إلى الموارد الخارجية. وهمت الاقتراضات على الخصوص الآجال

المتوسطة التي مثلت 51% من مجموع الإصدارات مقابل 33% سنة 2014، فيما انتقلت حصة السندات الطويلة الأجل من 55% إلى 25% وحصة السندات القصيرة الأجل من 13% إلى 25%. وقد تمت هذه الإصدارات في ظروف ملائمة، خاصة مع انخفاض في أسعار الفائدة بواقع 63 نقطة أساس بالنسبة لأجل 52 أسبوعاً و 73 نقطة بالنسبة لأجل سنتين و 78 نقطة بالنسبة للسندات لأجل 5 سنوات. وأخذاً بعين الاعتبار مبلغ التسديدات الذي وصل إلى 104,6 مليار درهم، ارتفع المبلغ الجاري لسندات الخزينة بنسبة 10,3% ليصل إلى 470,1 مليار.

رسم بياني 2.8.1: تطور متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزينة في السوق الأولية حسب الآجال (%)



رسم بياني 1.8.1: تطور اكتتابات و تسديدات سندات الخزينة (بملايير الدراهم)



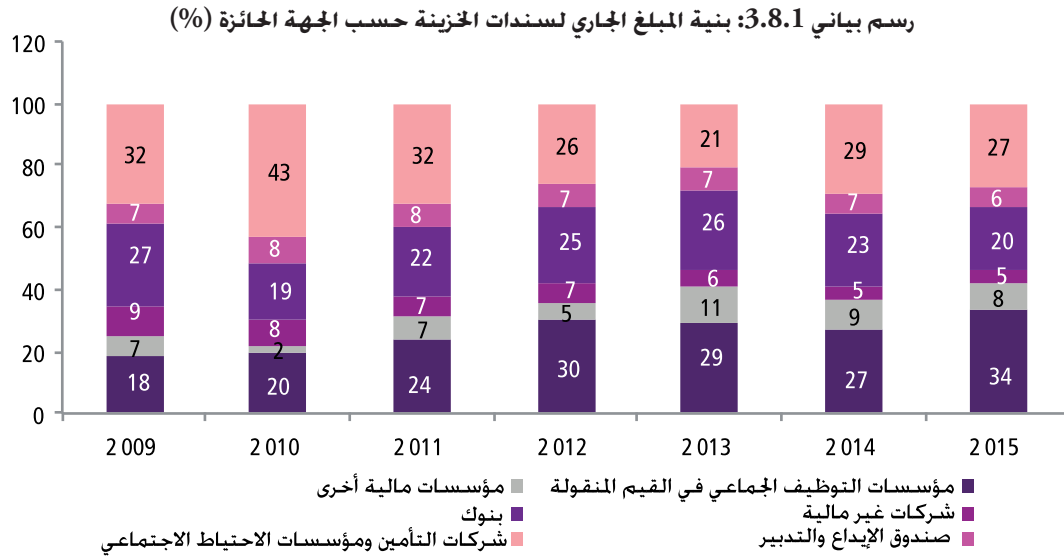
ومن جهة أخرى، وبغية تحسين نوعية الدين الداخلي وتلبيح التسديدات، قامت الخزينة بمبادلة السندات بمبلغ 22,7 مليار درهم. في سياق تميز على العموم بتواصل تدني أسعار الفائدة بفعل الانخفاضات التي شهدتها سعر الفائدة الرئيسي سنة 2014.

وفي هذه الظروف، تراجعت حصة الآجال الطويلة ضمن المبلغ الجاري لسندات الخزينة من 58% سنة 2014 إلى 55% سنة 2015، في حين استقرت حصة الآجال المتوسطة في نسبة 39% وارتفعت حصة السندات القصيرة الأجل من 3% إلى 6%.

جدول 2.8.1: المبلغ الجاري لسندات الخزينة وبنيتها (بملايير الدراهم)

	2015		2014		2013	2012	2011	2010	2009	
	البنية %	المبلغ	البنية %	المبلغ						
المبالغ الجارية	100	470,1	100	426,1	412,97	356,7	314,2	277,4	257,9	
أجل قصير	5,8	27,5	3,5	14,9	33,9	15,7	16,4	33,8	59,0	
أجل متوسط	38,9	182,7	38,7	165,0	177,6	156,8	122,4	81,9	43,8	
أجل طويل	55,3	259,9	57,8	246,2	201,6	184,3	175,5	161,6	155,1	
الاكتتابات	100	148,6	100	110,2	175,2	120,3	103,5	101,1	72,9	
أجل قصير	24,6	36,6	12,7	14,0	83,9	42,1	25,4	42,3	49,9	
أجل متوسط	50,5	75,1	32,8	36,1	66,7	57,0	60,3	47,2	23,0	
أجل طويل	24,8	36,9	54,5	60,1	24,7	21,2	17,8	11,7	0,0	
التسديدات	100	104,6	100	97,1	118,9	77,8	67,1	81,6	67,7	
أجل قصير	22,9	23,9	33,9	32,9	65,7	42,7	43,3	67,4	25,9	
أجل متوسط	55,0	57,4	50,1	48,6	45,9	22,6	19,8	6,6	29,8	
أجل طويل	22,1	23,1	16,0	15,5	7,4	12,4	3,9	7,6	12,0	

ويبرز توزيع المبلغ الجاري لسندات الخزينة حسب الجهة الحائزة ارتفاعا قويا في حصة مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة التي انتقلت من 27% إلى 34%. وبالمقابل، مثلت حصة شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط الاجتماعي 27% بدل 29% وبلغت حصة البنوك 20% مقابل 23% سنة من قبل.



سندات الدين الخاص

بعد تسجيل رقم قياسي بلغ 83 مليار في سنة 2014، عرفت إصدارات سندات الدين الخاص انخفاضا بنسبة 31,5% لتبلغ 56,8 مليار. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى تراجع إصدارات البنوك من شهادات الإيداع. ارتباطا بتحسّن وضعية خزنتها.

جدول 3.8.1: تطور إصدارات سندات الدين الخاص (بملايين الدراهم)

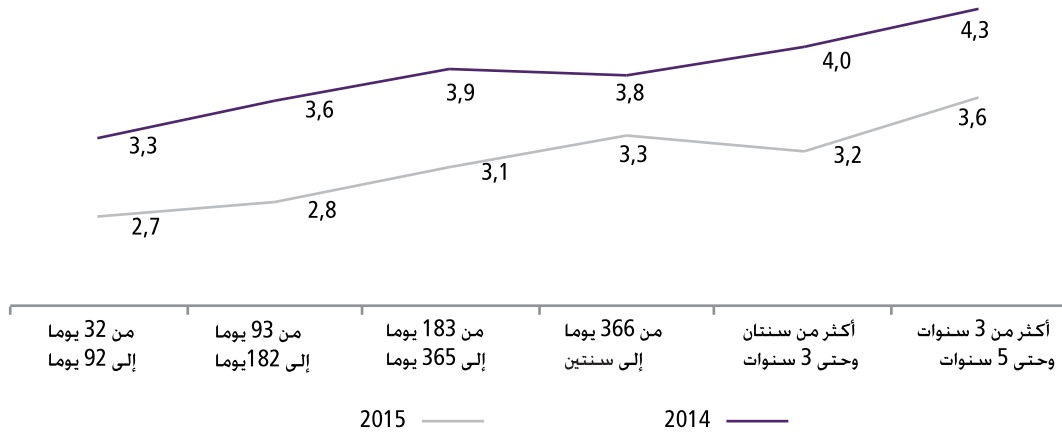
التغير 2014-2015 %	بالملايين	الإصدارات					
		2015	2014	2013	2012	2011	
-31,5	-26 176	56 830	83 006	65 092	78 763	69 973	الإجمالي
-42,9	-25 606	34 054	59 660	53 143	57 486	53 172	شركات مالية
-45,4	-23 453	28 245	51 698	53 103	47 776	45 463	البنوك
-55,3	-26 253	21 245	47 498	50 853	44 526	43 963	شهادات الإيداع
66,7	2 800	7 000	4 200	2 250	3 250	1 500	سندات الاقتراض
-27,0	-2 153	5 809	7 962	40	9 711	7 709	شركات مالية أخرى
-33,6	-2 523	4 979	7 502	40	5 585	7 649	سندات شركات التمويل
80,4	370	830	460		4 126	60	سندات الاقتراض
-2,4	-570	22 776	23 346	11 950	21 277	16 802	شركات غير مالية
36,6	4 142	15 464	11 322	9 700	9 027	5 952	أوراق الخزينة
-39,2	-4 712	7 312	12 024	2 250	12 250	10 850	سندات الاقتراض

المصادر: ماروكليز وحسابات بنك المغرب

وهكذا، تقلصت إصدارات شهادات الإيداع من 47,5 مليار درهم إلى 21,2 مليار وغلبت عليها الآجال التي تقل عن سنة واحدة بحصة 67%. وطبقت عليها أسعار فائدة أدنى بكثير مقارنة بمثيلاتها في سنة 2014، حيث سجل انخفاض بواقع 61 نقطة أساس بالنسبة للآجال التي تتراوح ما بين 32 و92 يوما و79 نقطة بالنسبة للآجال المتراوحة ما بين 93 و182 يوما. وفي المقابل، ارتفعت إصدارات البنوك من سندات الاقتراض لتبلغ 7 ملايين درهم مقابل 4,2 مليار وهمت بالخصوص السندات لمدة 10 سنوات.

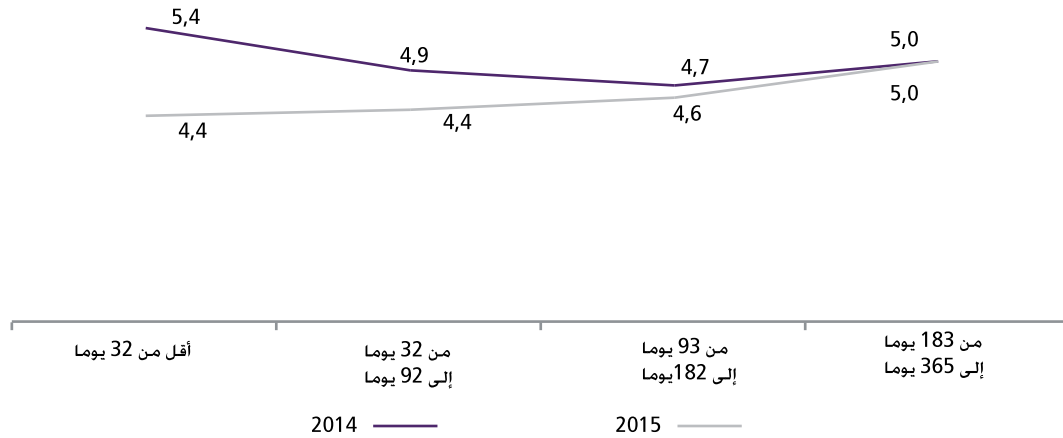
أما في ما يتعلق بإصدارات شركات التمويل، فقد سجلت انخفاضا بنسبة 34% لتبلغ 5 ملايين درهم، منها 94% في شكل سندات. وقد تراوحت آجال هذه الأخيرة ما بين 3 و5 سنوات ومثلت 57% من الإصدارات مقابل 22% سنة 2014 وطبق عليها سعر فائدة بلغ متوسطه 3,9% مقابل 4,2%. أما حصة الآجال التي تقل عن 3 سنوات، فقد تقلصت من 81% إلى 43% وتدنى متوسط سعر الفائدة المطبق عليها بواقع 71 نقطة أساس ليبلغ 3,4%. وبخصوص إصدارات سندات الاقتراض، فقد بلغت 830 مليون درهم مقابل 460 مليون، سنة من قبل.

رسم بياني 4.8.1: تطور أسعار الفائدة على شهادات الإيداع حسب آجال الاستحقاق (%)



وفي ما يتعلق بالشركات غير المالية، واصلت إصدارات أوراق الخزينة منحها التنافس الذي بدأ في سنة 2009، لتبلغ 15,5 مليار درهم سنة 2015. ومع ذلك، فقد بقي اللجوء إل هذه السوق ضعيفا، حيث إنه وقر التمويل لتتسع عشرة مقابلة فقط خلال السنوات الست الأخيرة. وهمت الإصدارات على الخصوص الآجال التي تقل عن 32 يوما، بحصة بلغت 58% بدل 29% سنة 2014 وطبق عليها سعر فائدة متوسط بنسبة 4,4% مقابل 5,4%. وفي المقابل، تقلص مبلغ سندات الاقتراض المصدرة إلى 7,3 مليار مقابل 12 مليار سنة 2014 و10,8 مليار في المتوسط ما بين سنتي 2009 و2013. ومثلت الآجال المتراوحة ما بين 5 و10 سنوات أكثر من نصف الإصدارات وكانت أسعار الفائدة المطبقة عليها أدنى مقارنة بسنة 2014.

رسم بياني 5.8.1: تطور أسعار الفائدة على أوراق الخزينة حسب آجال الاستحقاق (%)



وأخذا بعين الاعتبار التسديدات، وصل المبلغ الجاري لسندات الدين الخاص إلى 159,6 مليار درهم، في انخفاض بنسبة 5,7% مقارنة بالسنة السابقة. ويعكس هذا التطور تراجعاً في المبلغ الجاري لسندات الشركات المالية بنسبة 5,9% ليبلغ 91,6 مليار وسندات الشركات غير المالية بنسبة 5,3% ليصل إلى 68 مليار درهم.

جدول 4.8.1: تطور المبلغ الجاري للدين الخاص (بملايين الدراهم)

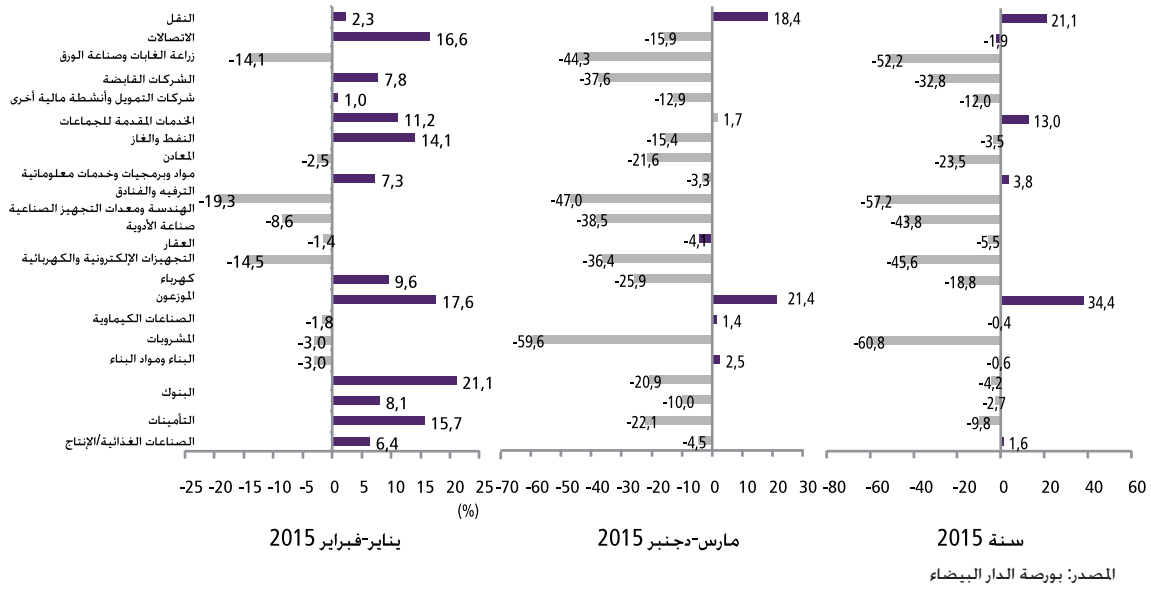
التغير 2014-2015 %	بالملايين	الإصدارات					
		2015	2014	2013	2012	2011	
-5,7	-9 567	159 606	169 173	166 254	169 718	151 738	الإجمالي
-5,9	-5 769	91 604	97 373	97 816	104 025	95 477	شركات مالية
-8,7	-6 978	73 413	80 391	81 218	81 140	76 788	البنوك
-25,2	-13 904	41 184	55 088	58 574	59 068	57 798	شهادات الإيداع
27,4	6 926	32 229	25 303	22 644	22 072	18 990	سندات الاقتراض
7,1	1 209	18 191	16 982	16 598	22 886	18 689	شركات مالية أخرى
7,2	974	14 460	13 486	13 168	18 763	16 889	سندات شركات التمويل
6,7	235	3 731	3 496	3 430	4 123	1 800	سندات الاقتراض
-5,3	-3 798	68 002	71 800	68 439	65 693	56 261	شركات غير مالية
-53,0	-2 565	2 271	4 836	3 422	3 467	2 897	أوراق الخزينة
-1,8	-1 233	65 731	66 964	65 017	62 226	53 364	سندات الاقتراض

المصادر: ماركوك كلير وحسابات بنك المغرب

2.8.1 سوق البورصة

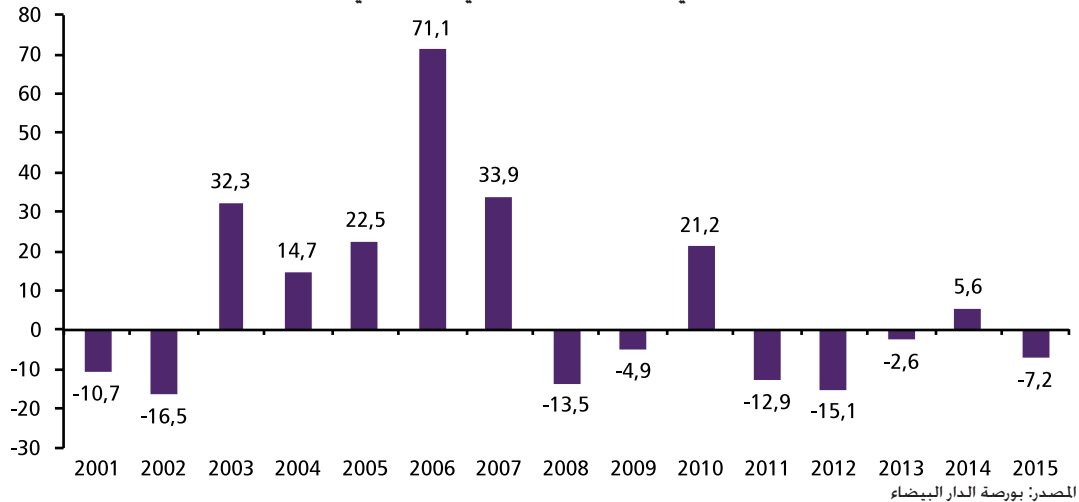
خلال الشهرين الأولين من سنة 2015، عرف مؤشر مازي توجهها تصاعدياً، حيث سجل أداء بنسبة 8,7% في نهاية فبراير. ويعزى هذا النمو بالخصوص إلى ارتفاع بنسبة 21,1% في مؤشر "البناء ومعدات البناء" وبنسبة 16,6% في مؤشر "الاتصالات" و8,1% بالنسبة للقطاع البنكي. وبالمقابل، واصل مؤشر القطاع العقاري منحاه التنازلي، حيث سجل تراجعاً جديداً بوتيرة 14,5%.

رسم بياني 6.8.1: التغير السنوي للمؤشرات القطاعية (%)



وابتداء من شهر مارس، ومع تكاثر التحذيرات بشأن الأرباح ونشر النتائج السنوية التي تشير إلى تقلص جديد في الأرباح الإجمالية، عرفت الأسعار تراجعاً شبه عام. خاصة أن الفترة ما بين مارس وديسمبر شهدت انخفاضاً بوتيرة 36,4% بالنسبة للعقار و15,9% بالنسبة للاتصالات و10% بالنسبة للبنوك. وفي نهاية السنة، سجل مؤشر مازي تراجعاً بوتيرة 7,2% بعد ارتفاع بنسبة 5,6% سنة 2014.

رسم بياني 7.8.1: الأداء السنوي لمؤشر مازي (%)



وانعكس انخفاض الأسعار على مؤشرات التقييم، حيث تراجعت نسبة السعر إلى الأرباح من 18,5 إلى 17. وهو مستوى يتجاوز مع ذلك المعدل المسجل على مستوى الأسواق الأكثر تمثيلية في فئة "الأسواق الحدودية" لمؤشر

MSCI. وبالمقابل، تقدم بورصة الدار البيضاء مكافأة من بين الأعلى ضمن هذه الفئة من حيث العائد الربحي بنسبة 4,52%.

جدول 5.8.1: نسبة السعر إلى الأرباح والعائد الربحي للدول الأكثر تمثيلاً في صنف «الأسواق المحدودة» لمؤشر MSCI

الوزن (%)	نسبة السعر إلى الأرباح			العائد الربحي		
	2013	2014	2015	2013	2014	2015
الكويت	20,3	18,3	17,0	2,89	3,33	3,93
نيجيريا	14,4	4,2	11,6	1,16	1,29	0,95
الأرجنتين	11,8	13,6	12,0	2,73	4,34	3,72
باكستان	8,6	12,1	11,8	4,15	4,32	5,53
المغرب	7,6	15,7	18,5	4,24	4,47	4,52

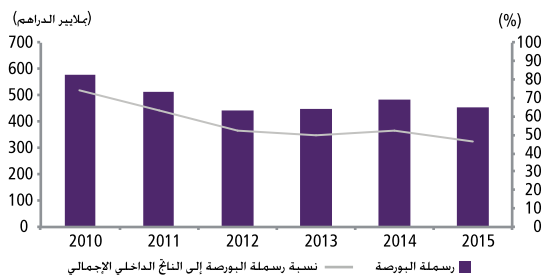
المصدر: تومسون رويترز إيكون

وبخصوص حجم المعاملات، ورغم ارتفاع طفيف مقارنة بسنة 2014، فقد بقي ضعيفاً حيث وصل إلى 52,1 مليار مقابل متوسط بلغ 79,3 مليار درهم ما بين سنتي 2010 و2014. فقد بلغ في السوق المركزي 31,4 مليار مقابل 30,9 مليار درهم سنة من قبل واستقر تقريباً في مستوى 13,5 مليار في سوق الكتل.

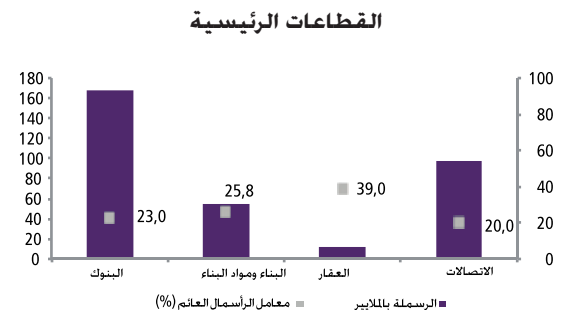
أما الإصدارات في شكل زيادات في رأس المال، وهي التي تبين مساهمة البورصة في تمويل الاقتصاد، فقد بقيت ضئيلة وبلغت ملياري درهم وأجرت الشركات المالية أغلبيتها. كما تميزت هذه السنة بإدراج شركتي "TOTAL MAROC" و"AFMA" مقابل مبالغ وصلت إلى 716,2 مليون و177,2 مليون درهم، على التوالي، والتشطيب على شركتي "CGI" و"Mediacom"، عن طريق عرضين عموميين للانسحاب بمبلغ مليارين و2,6 مليون، على التوالي.

وقد أدت هذه التطورات، بالإضافة إلى تراجع الأسعار، إلى انخفاض بنسبة 6,4% في رسملة البورصة، لتصل إلى 453,3 مليار درهم، وتراجعت نسبتها إلى الناتج الداخلي الإجمالي من 52% سنة 2014 إلى 46%. وفي نفس السياق، تقلصت الرسملة القائمة بنسبة 9,9%. مع تسجيل تراجع طفيف في معامل الرأسمال القائم من 24,3% إلى 24,1%.

رسم بياني 9.8.1: تطور رسملة البورصة



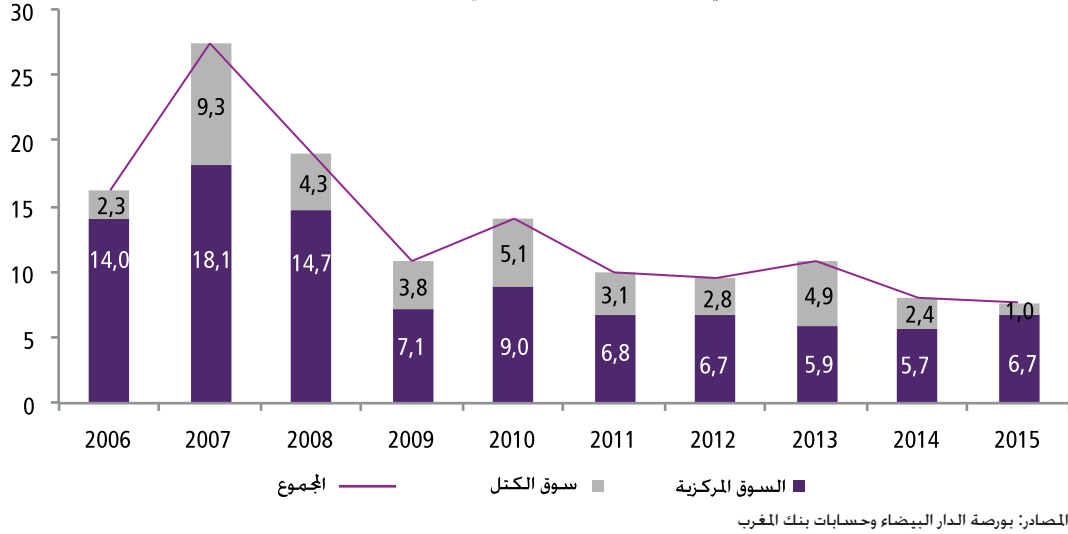
رسم بياني 8.8.1: الرسملة ومعامل الرأسمال القائم في القطاعات الرئيسية



المصدر: بورصة الدار البيضاء

وفي هذه الظروف، سجل معدل السيولة¹ انخفاضا طفيفا، حيث بلغ 7,7%، وهو التطور الذي يشمل انخفاضا من 2,4% إلى 1% في سوق الكتل وارتفاعا من 5,7% إلى 6,7% في السوق المركزي.

رسم بياني 10.8.1: التطور السنوي لمعدل السيولة (%)



جدول 6.8.1: تطور حجم المعاملات (بملايين الدراهم)

2015	2014	2013	2012	
46 884	44 334	54 557	52 552	I- الأسهم
28 758	27 595	26 449	29 729	1- السوق المركزية
11 751	11 816	22 101	12 470	2- سوق الكتل
40 509	39 411	48 550	42 199	مجموع السوق الثانوية (2+1)
893	1 127	1 000	27	3- الإدراجات
923	2 493	644	2 063	4- إسهامات السندات
2 408	672	45	177	5- عروض مقدمة للعموم*
106	206	1 116	617	6- التحويلات
2 045	425	3 202	7 469	7- الزيادة في الرأسمال
6 375	4 923	6 007	10 353	مجموع الأسواق الأخرى (7+6+5+4+3)
5 207	5 475	7 584	8 483	II- السندات
2 690	3 355	2 171	3 205	8- السوق المركزية
1 706	1 936	4 713	4 368	9- سوق الكتل
4 396	5 291	6 884	7 573	مجموع السوق الثانوية (8+9)
810	184	700	910	10- الإدراجات
1	-	-	-	11- إسهامات السندات
-	-	-	-	12- التحويلات
811	184	700	910	مجموع الأسواق الأخرى (12+11+10)
52 091	49 809	62 141	61 035	المجموع (II+I)

* تم قيد العرض العمومي للانسحاب الخاص بشركة "MEDIACO MAROC" والبالغ 2,6 مليون درهم في دجنبر 2014 وتم شطب السند فعليا في فبراير 2015.

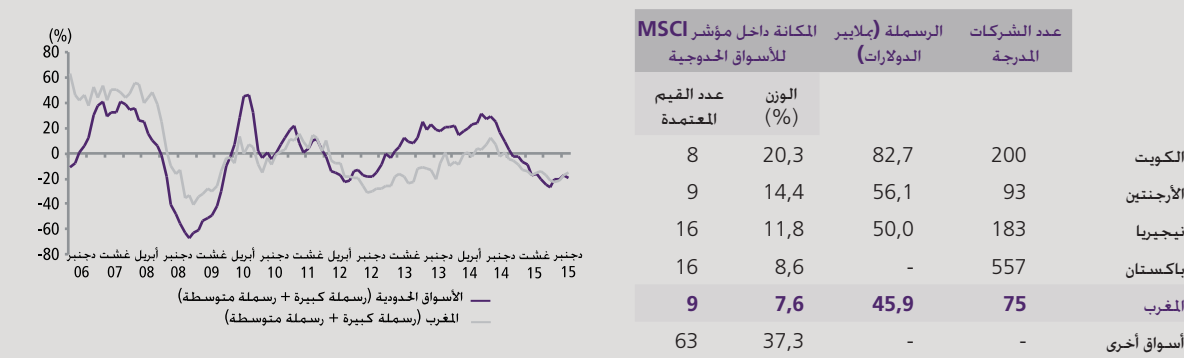
1 يمثل معدل السيولة النسبة بين حجم المعاملات ورسملة البورصة.

إطار 1.8.1: تصنيف بورصة الدار البيضاء

ابتداء من سنة 2001، تم إدراج سوق البورصة المغربي في حساب المؤشرات المرجعية العالمية الأساسية. وبالنظر إلى فرص الاستثمار التي كان يوفرها ومستوى سيولته، فقد تم تصنيفه ضمن فئة الأسواق الصاعدة، التي لم تكن تشمل من بين أسواق إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سوى مصر وجنوب إفريقيا. ومع ذلك، دفع التراجع الأساسي في مستوى السيولة منذ سنة 2008 إلى تخفيض تصنيف بورصة الدار البيضاء إلى فئة الأسواق الحدودية¹ في مؤشرات MSCI في سنة 2013، ثم S&P FTSE في سنة 2014.

والمغرب هو خامس أهم سوق ضمن مؤشر MSCI للأسواق الحدودية « MSCI FM » الذي يضم 24 بلدا. وحسب التقييم الأخير لمؤشر MSCI، يبلغ وزنه ضمن الرسملة الشاملة 8,1%² مقابل 20,3% بالنسبة للكويت و14,4% بالنسبة للأرجنتين و11,8% بالنسبة لنيجيريا و8,6% بالنسبة لباكستان. وبورصة الدار البيضاء مثلة بتسع قيم³، منها على الخصوص 47% للقطاع المالي و34% لقطاع الاتصالات.

جدول 1.1.8.1: مكانة البلدان الرئيسية المعتمدة في مؤشر MSCI للأسواق الحدودية



المصادر: MSCI، البنك الدولي

ومن حيث الأداء، سجل مؤشر MSCI Maroc خلال السنتين الأخيرتين انخفاضا سنويا متوسطا بلغ 6,6% مقابل 23,3% بالنسبة لنيجيريا و10,1% بالنسبة للكويت و5,3% بالنسبة لباكستان و3,4% بالنسبة لمؤشر MSCI FM عموما.

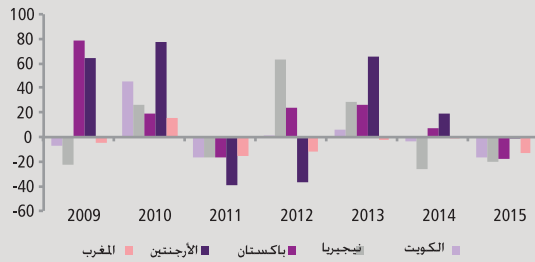
1 أحدث مؤشر MSCI هذه المجموعة في سنة 2007 من أجل التمييز بين البلدان التي تشبه خصائص سوقها المالية أكثر نظيراتها في الأسواق المتقدمة وتلك التي تتوفر على نظام مالي دون المعايير المعتمدة لدى مقدمي مؤشرات البورصة.

2 معطيات أبريل 2016.

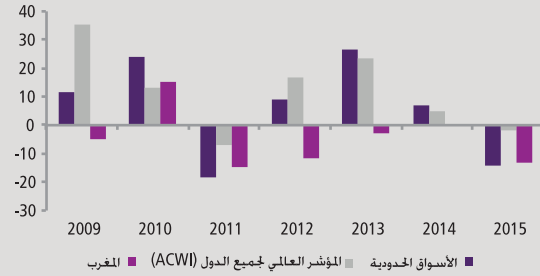
3 اتصالات المغرب والتجاري وفا بنك ولافارج والبنك المغربي للتجارة الخارجية والبنك المركزي الشعبي وإسمنت المغرب وتأمين الوفاء ومناجم

وبخصوص مؤشرات التقييم، فنسبة السعر إلى الأرباح ببورصة الدار البيضاء تفوق على العموم نظيراتها بأبرز البلدان ذات الأسواق الحدودية. وبالمقابل، فالعائد الربحي بهذه البورصة هو الأعلى، بنسبة متوسطة بلغت 4,1% ما بين سنتي 2010 و2015، مقابل 2,7% في الأرجنتين و3,6% في نيجيريا و3,8% بالكويت.

رسم بياني 3.1.8.1: تطور أداء مؤشرات MSCI للأسواق الحدودية الرئيسية (%)



رسم بياني 2.1.8.1: تطور أداء مؤشرات MSCI (%)



المصدر: MSCI

جدول 2.1.8.1: تطور مؤشرات التقييم والعائد

معدل	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
نسبة السعر إلى الأرباح							
الكويت	17,5	14,7	17,0	18,3	16,7	14,3	24,0
الأرجنتين	12,9	8,7	12,0	13,6	12,8	8,8	21,2
نيجيريا	10,0	13,9	11,6	4,2	8,2	8,9	13,3
باكستان	10,4	9,7	11,8	12,1	8,7	8,4	11,5
المغرب	17,5	17,0	18,5	15,7	15,1	16,9	21,6
العائد الربحي (%)							
الكويت	3,8	3,9	3,3	2,9	3,3	5,6	4,0
الأرجنتين	3,6	3,7	4,3	2,7	3,4	4,9	2,7
نيجيريا	2,7	1,0	1,3	1,2	1,9	7,1	3,8
باكستان	5,2	5,5	4,3	4,2	5,6	6,7	4,8
المغرب	4,1	4,5	4,5	4,2	4,4	3,7	3,3

المصدر: تومسون رويترز إيكون

وبخصوص السيولة، فمستوى سيولة بورصة الدار البيضاء ضعيف نسبيا، حيث بلغت نسبتها 7% في المتوسط ما بين سنتي 2010 و2015، مقابل 25% في الكويت و15% في الأردن و10% في نيجيريا. وتبقى هذه النسب أدنى بكثير من النسب التي سجلتها أبرز البلدان في فئتي البلدان الصاعدة والمتقدمة.

جدول 3.1.8.1: سيولة الأسواق الأكثر تمثيلية ضمن مؤشرات MSCI (%)

السيولة							
الوزن	2010	2011	2012	2013	2014	2015	معدل 2015-2010
الأسواق الحدودية							
الكويت	20	20	25	37	20	15	25
الأرجنتين	14	6	4	4	6	5	5
نيجيريا	12	10	13	11	8	8	10
المغرب	8	6,8	6,7	6,0	5,8	6,4	7
الأردن	-	14	10	13	12	14	15
الأسواق الصاعدة							
الصين	24	196	136	195	199	480	235
جمهورية كوريا	16	149	134	108	106	150	140
الهند	8	66	49	47	47	51	54
جنوب إفريقيا	7	30	25	25	26	32	28
الأسواق المتقدمة							
كندا	3	65	65	63	64	69	67
الولايات المتحدة	59	208	173	138	148	165	183
الأمريكية	8	112	130	96	111	114	116
اليابان							

المصادر: البنك الدولي، والمواقع الإلكترونية الرسمية لأسواق البورصة

3.8.1 سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة

في سياق اتسم بتواصل انخفاض منحني أسعار الفائدة وبعد ارتفاع قوي في سنة 2014، تنامت الاكتتابات في سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة بواقع 14,3 مليار لتصل إلى 635,8 مليار درهم. ويعكس هذا التطور بالخصوص تزايداً بمقدار 27,4 مليار في الاكتتابات في مؤسسات التوظيف الجماعي السندية لتبلغ 209,4 مليار. فيما تراجعت الاكتتابات في الصناديق النقدية بمقدار 19,6 مليار لتبلغ 408,9 مليار درهم. وبخصوص الفئات الأخرى، انتقلت الاكتتابات من 4,3 مليار إلى 6 ملايين بالنسبة لصناديق التوظيف في الأسهم، ومن 4,9 مليار إلى 5,5 مليار بالنسبة لصناديق التوظيف في الأسهم وسندات الاقتراض ومن 1,7 مليار إلى 6 ملايين درهم بالنسبة للصناديق التعاقدية.

وأخذاً بعين الاعتبار ارتفاع عمليات إعادة الشراء بنسبة 4% لتصل إلى 610,2 مليار، بلغت الاكتتابات الصافية 25,6 مليار درهم، منها 19,1 مليار تخص صناديق التوظيف في السندات للمدى المتوسط والطويل.

وبخصوص العائد، سجل مؤشر أداء مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة ارتفاعاً بنسبة 2,4% مقابل 8,4% سنة 2014. حيث سجل على الخصوص نمواً بنسبة 3,8% مقابل 9,9%. بالنسبة لصناديق التوظيف السندية بنسبة 2,6% مقابل 4,4%. بالنسبة للصناديق النقدية.

وفي هذه الظروف، ارتفعت الأصول الصافية للصناديق السندية لتبلغ 223,5 مليار درهم. في ارتفاع بنسبة 15,5%. فيما تراجعت أصول مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية إلى 71,6 مليار مقابل 73,7 مليار درهم سنة من قبل. وفي المجموع وأخذاً بعين الاعتبار ارتفاعاً بواقع 1,6 مليار في الفئات الأخرى من مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، تزايدت الأصول الصافية لهذه المؤسسات بنسبة 9,8% لتبلغ 330,1 مليار درهم.

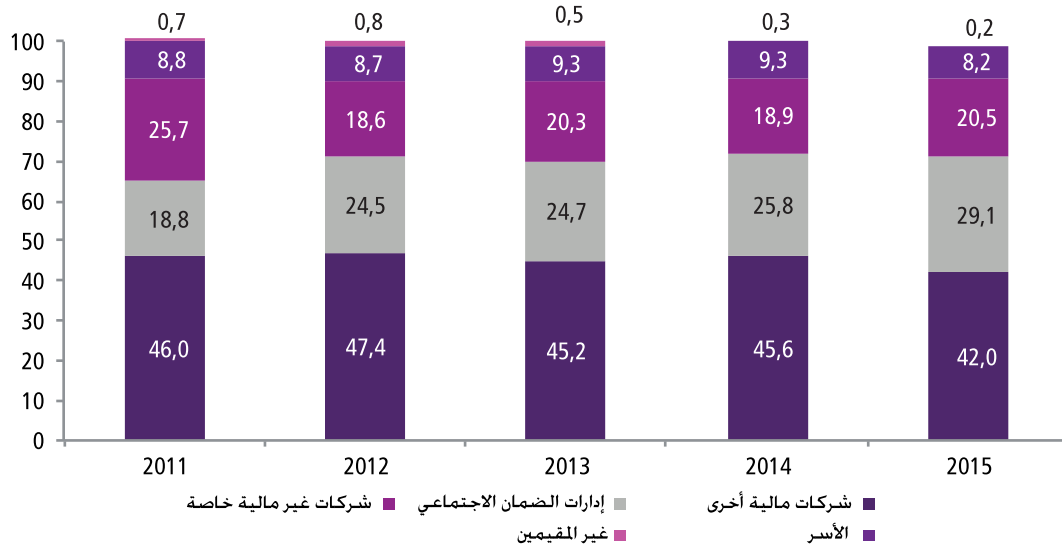
جدول 7.8.1: تطور الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة
(بملايير الدراهم)

2015	2014	2013	2012	2011		
71,6	73,7	68,0	71,4	60,6	مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	صافي الأصول
223,5	193,4	147,8	140,7	135,8	مؤسسات التوظيف الجماعي السندية	
20,4	21,1	20,0	20,7	22,2	مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم	
12,9	11,3	8,8	7,7	9,4	مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وسندات الاقتراض	
1,8	1,0	0,9	1,2	1,5	مؤسسات التوظيف الجماعي التعاقدية	
330,1	300,5	245,5	241,9	229,5	المجموع	
2015	2014	2013	2012	2011		
408,9	428,6	373,8	405,3	388,1	مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	الاكتتابات
209,4	181,9	137,6	143,2	117,8	مؤسسات التوظيف الجماعي السندية	
6,0	4,3	2,3	3,9	4,5	مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم	
5,5	4,9	2,2	2,6	4,1	مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وسندات الاقتراض	
6,0	1,7	2,2	2,9	1,7	مؤسسات التوظيف الجماعي التعاقدية	
635,8	621,4	518,1	558,0	516,2	المجموع	
2015	2014	2013	2012	2011		
407,9	425,6	379,6	396,5	389,0	مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	عمليات إعادة الشراء
187,0	152,2	134,4	140,8	113,5	مؤسسات التوظيف الجماعي السندية	
5,7	4,0	2,2	2,7	5,1	مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم	
4,4	3,5	2,2	3,9	3,8	مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وسندات الاقتراض	
5,3	1,7	2,5	3,2	2,6	مؤسسات التوظيف الجماعي التعاقدية	
610,2	586,9	520,9	547,1	513,9	المجموع	

المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل

ومن حيث الجهة الحائزة، تعززت حصة إدارات الضمان الاجتماعي من 25,8% إلى 29,1% وانتقلت حصة الشركات غير المالية من 18,9% إلى 20,5%. وبالمقابل، مثلت حصة الشركات المالية 42% مقابل 45,6% من الأصول الصافية وحصة الأسر 8,2% بدل 9,3%. وتملك هذه الأخيرة بالخصوص 19% من المبلغ الجاري الخاص بصناديق التوظيف الجماعي في الأسهم وسندات الاقتراض و15% من المبلغ الجاري الخاص بصناديق التوظيف في الأسهم.

الرسم بياني 11.8.1: بنية المبلغ الجاري لمؤسسات التوظيف الجماعي النقدية حسب الجهة الحائزة (% من الأصول الصافية)



المصدر: الهيئة المغربية لسوق الرساميل

إطار 2.8.1: تطوير النظام المالي في المغرب

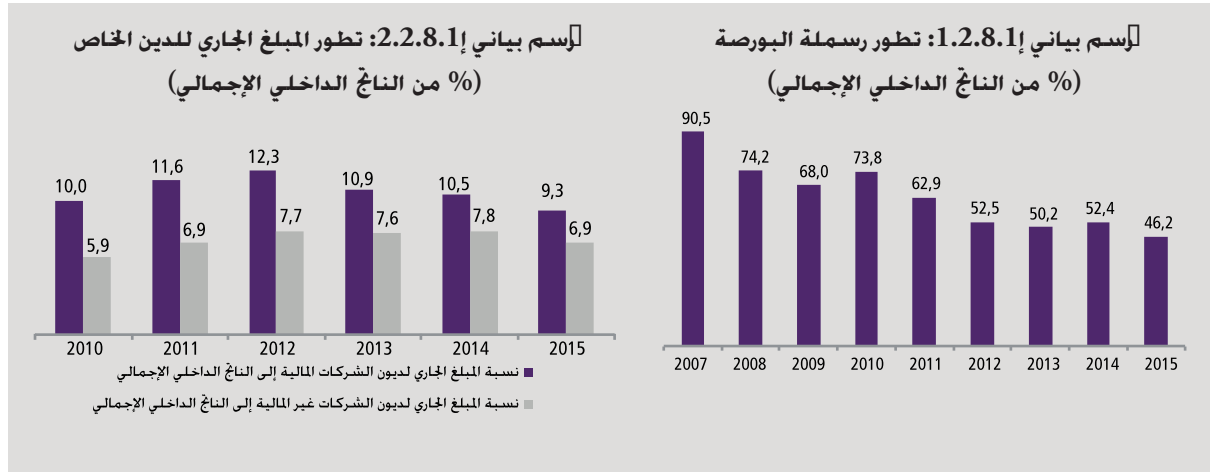
يعمل تطوير النظام المالي على تشجيع الادخار، كما يحسن من تخصيص الموارد وتدبير المخاطر، مساهما بالتالي في تحقيق النمو الاقتصادي. ولمعرفة مدى التطور المالي، تم اقتراح العديد من الطرق. نشرت آخرها سنة 2015 في إحدى وثائق عمل صندوق النقد الدولي¹. ويتعلق الأمر بمؤشر مركب يجمع بين مؤشرين ثانويين لقياس مدى تطور المؤسسات المالية² والأسواق، والذي يتم حسابه بالنظر إلى ثلاثة أبعاد، وهي العمق والولوج والفعالية.

ومن خلال النتائج الخاصة بعينة تضم 183 بلدا للفترة الممتدة من 1980 إلى 2013، تبين أن المغرب يحتل المرتبة الثانية والخمسين بنقطة 0,39 في سلم من 0 إلى 1، متقدما عن بعض البلدان كمصر (الرتبة 77) أو الأرجنتين (الرتبة 65). ومتخلفا عن دول أخرى كالأردن (الرتبة 47) أو تركيا (الرتبة 37). كما يتضح من هذه النتائج أن النظام المالي المغربي يعرف تطورا متباينا لمكوناته، ذلك أن المؤسسات المالية تعتبر أكثر تطورا مقارنة بالأسواق المالية. بنقط تصل إلى 0,53 و0,24 على التوالي.

وتعاني الأسواق المالية في المغرب من غياب العمق وضعف الفعالية، بنقط تصل إلى 0,17 و0,06. مما يضعها في الرتبة 70 و64 على التوالي بالنظر إلى هذين البعدين. فقد شهد عمق السوق تفاقما تدريجيا منذ سنة 2007، إذ تراجعت رسملة البورصة بالنسبة المئوية للناج الداخلي الإجمالي من 91% إلى 46% سنة 2015. وبلغ حجم المعاملات إلى الناج الداخلي الإجمالي 5% مقابل 28%. إلى جانب ذلك، ظل نمو سوق الدين الخاص محدودا إذ لم تتجاوز نسبة مبلغه الجاري إلى الناج الداخلي الإجمالي 9,3% سنة 2015 في ما يتعلق بالشركات المالية و6,9% في الشركات غير المالية، على مستوى الفعالية، بلغت نسبة سيولة سوق الأسهم 5,9% سنة 2015 مقابل 18,1% سنة 2007.

1 وثيقة تحت عنوان "Rethinking Financial Deepening: Stability and Growth in Emerging Markets"، ماي 2015

2 البنوك ومؤسسات التأمين وصناديق التقاعد



4.8.1 الأصول العقارية

بعد تراجعها بنسبة 0,4% سنة 2014، عرفت أسعار الأصول العقارية نموا بواقع 0,6%. إثر ارتفاع أسعار الشقق بنسبة 0,8% وبدرجة أقل، أسعار الأراضي الحضرية بواقع 0,7%. على العكس من ذلك، شهدت أسعار المحلات التجارية أول تراجع لها منذ سنة 2009، بنسبة بلغت 2,1%.

جدول 8.8.1 : تطور مؤشر أسعار الأصول العقارية حسب نوع الأصول (%)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
0,6	-0,4	1,7	2,2	2,0	-0,8	2,5	3,1	الإجمالي
0,9	-0,4	0,9	1,6	1,1	-2,1	3,6	2,6	الأموال السكنية
0,8	-0,4	0,6	1,5	0,3	-3,3	4,5	1,9	الشقق
1,1	0,2	2,0	2,1	3,6	2,4	1,5	4,8	الفيلات
1,0	-1,5	-0,9	1,4	6,2	1,8	1,6	6,3	المنازل
0,7	-0,8	4,3	4,5	3,8	1,8	1,3	3,8	الأراضي الحضرية
-2,1	1,9	0,3	1,2	3,3	1,7	-0,4	7,0	الأموال التجارية
-2,1	1,6	0,4	1,1	3,3	2,1	-0,1	7,6	العقارات التجارية
-3,2	5,0	-0,9	1,6	2,8	-0,3	-2,2	5,0	المكاتب

المصادر: الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وبنك المغرب

وسجلت المبيعات تراجعاً بنسبة 2,7% لتهم 126.217 معاملة. بعد ارتفاعها القوي بمقدار 15,9%، وقد شمل هذا التراجع بالأساس العقارات السكنية بنسب قدرها 3,2% في الشقق و5,7% للمنازل و10,1% للفيلات. وعرفت مشتريات العقارات التجارية انخفاضا طفيفا بنسبة 0,9%. يعكس تدني مبيعات المحلات التجارية بنسبة 1,4%. في حين تنامت مبيعات المكاتب بواقع 3,1%. أما في ما يتعلق بالأراضي الحضرية، فقد ظل عدد المعاملات شبه مستقر من سنة لأخرى. وتتسم بنية المعاملات بهيمنة الشقق بحصة 68% مقابل 19% للأراضي الحضرية و7% للمحلات التجارية.

جدول 9.8.1 : تغير مبلغ المعاملات حسب فئات الأصول (%)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
-2,7	15,9	-6,2	11,3	11,5	4,3	2,7	-3,2	الإجمالي
-3,5	18,6	-4,0	11,4	11,5	1,1	2,7	-5,6	الأموال السكنية
-3,2	20,8	-3,0	12,2	13,3	1,0	5,8	-4,2	الشقق
-5,7	-5,9	-15,5	1,2	-2,7	0,8	-16,5	-12,8	الفيلات
-10,1	12,1	-2,6	21,7	7,2	10,2	-2,6	-12,8	المنازل
-0,3	6,6	-14,4	10,4	12,6	16,4	7,1	4,7	الأراضي الحضرية
-0,9	14,6	-2,0	13,7	8,5	3,4	-8,1	2,1	الأموال التجارية
-1,4	14,5	-2,9	14,3	7,1	2,1	-5,2	3,4	العقارات التجارية
3,1	15,3	5,2	8,7	20,8	17,5	-30,0	-6,4	المكاتب

المصادر: الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وبنك المغرب

بتحليل تطور مؤشر أسعار الأصول العقارية حسب المدن. يتضح أنه باستثناء مدينتي مراكش والجديدة حيث سُجل انخفاض المؤشر. عرفت باقي المدن الكبرى ارتفاعه بنسب تتراوح بين 0,3% في وجدة و 2,7% في القنيطرة. على مستوى المعاملات. فإن التراجع الملاحظ على الصعيد الوطني يعكس بالأساس تدني مبيعات الشقق في كل من طنجة ومراكش.

جدول 10.8.1 : تغير مؤشر أسعار الأصول العقارية وعدد المعاملات في المدن الرئيسية (%)

المعاملات				مؤشر أسعار الأصول العقارية				
2015	2014	2013	2012	2015	2014	2013	2012	
-20,7	-10,3	-2,6	63,1	1,6	2,4	1,4	1,4	أكادير
4,0	15,5	-3,1	20,8	2,7	-0,2	0,8	2,3	القنيطرة
-9,3	21,2	-21,2	0,6	-4,3	1,5	3,2	0,0	مراكش
0,3	15,7	-6,6	10,0	0,3	-1,6	8,8	3,7	وجدة
-5,5	33,6	1,1	7,4	1,0	0,4	1,5	0,1	الدار البيضاء
-10,9	4,1	-10,5	-6,0	2,2	1,3	0,0	2,7	الرباط
35,0	-1,5	2,6	15,7	-1,8	-4,2	-0,3	-0,5	الجديدة
9,9	30,7	-31,8	16,1	0,7	1,5	-1,3	3,8	مكناس
-6,8	12,8	-7,4	14,1	0,6	0,7	0,2	3,2	فاس
-11,9	6,8	16,2	22,5	0,8	0,0	2,6	2,4	طنجة
-2,7	15,9	-6,2	11,3	0,6	-0,4	1,7	2,2	الإجمالي

المصادر: الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وبنك المغرب

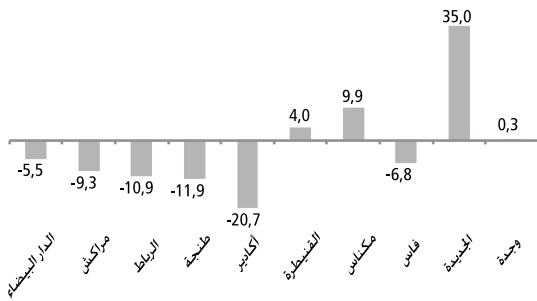
في مدينة الدار البيضاء. استمرت الأسعار في التزايد بوتيرة معتدلة. إذ تزايد مؤشر أسعار الأصول العقارية بنسبة 1% مقابل 0,4% سنة 2014. وقد سُجل هذا التغير بالأساس في الشقق والأراضي الحضرية بنسب 1,2% و 2,8% على التوالي. في المقابل. انخفضت أسعار العقارات التجارية بنسبة 3,6%. بعد أن بلغت نسبة ارتفاعها ما متوسطه 2,6% بين سنتي 2011 و 2014. أما المعاملات. وبعد ارتفاعها الاستثنائي سنة 2014. فقد انخفضت بنسبة 5,5%. تشمل تراجعاً بواقع 6,8% على مستوى الشقق وارتفاعاً في الأراضي وفي العقارات التجارية بنسب 3,9% و 1,1% على التوالي.

وفي الرباط. ارتفعت الأسعار بنسبة 2,2% بفعل تزايدها بواقع 2,3% بالنسبة للشقق و9,3% في العقارات التجارية. في حين سجلت أسعار الأراضي تراجعاً بواقع 1,8%. وسجل عدد المعاملات انخفاضا مهما بنسب بلغت 24,9% على مستوى العقارات التجارية و14,5% بالنسبة للشقق و4% للأراضي.

وعلى صعيد مدينة مراكش. تدنت الأسعار بنسبة 4,3% خاصة إثر انخفاض أسعار الأراضي الحضرية بنسبة 7,9%. لأول مرة منذ سنة 2009. كما شهدت أسعار العقارات التجارية تراجعاً بنسبة 3,3% في حين لم تشهد أسعار الشقق تغيراً ملحوظاً. وبخصوص المعاملات. فقد تراجعت بنسبة 9,3% إثر تدنيها بواقع 11,9% و18,9% على التوالي في الشقق والعقارات التجارية. فيما ظلت مبيعات الأراضي شبه مستقرة.

وفي مدينة طنجة. ارتفع مؤشر الأسعار بنسبة 0,8%. يضم تنامياً بنسبة 2,5% في الأراضي وانخفاضه بنسبة 0,6% في الشقق واستقراراً في العقارات التجارية. وتراجعت المبيعات في كافة أصناف الأصول بنسبة بلغت 11,9% على العموم.

رسم بياني 13.8.1: تطور حجم المعاملات حسب المدن (%)



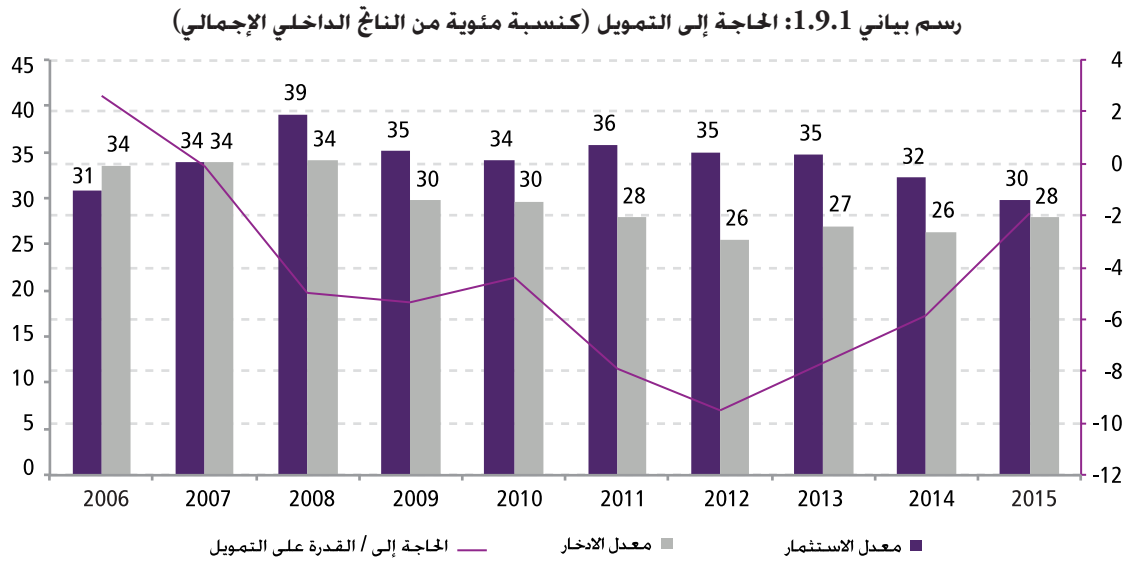
رسم بياني 12.8.1: تطور مؤشر أسعار الأصول العقارية حسب المدن (%)



المصادر: الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وحسابات بنك المغرب

9.1 تمويل الاقتصاد

بالأسعار الجارية، ارتفع الدخل الوطني الإجمالي المتاح سنة 2015 بنسبة 6% إلى 1044,5 مليار درهم. وتزايد الاستهلاك النهائي الوطني بنسبة 3,8% إلى 769,4 مليار درهم. ونتيجة لذلك، سجل الادخار الوطني نموا هاما بنسبة 12,8% إلى 275,1 مليار درهم. أو ما يعادل 28% من الناتج الداخلي الإجمالي. وأخذا بعين الاعتبار تراجع وتيرة الاستثمار مجددا بنسبة 1,2% إلى 294 مليار، تقلصت حاجيات الاقتصاد إلى التمويل بشكل ملموس إلى 18,9 مليار وواصلت نسبتها إلى الناتج الداخلي الإجمالي توجهها نحو الانخفاض حيث تدنت من 9,5% في 2012 إلى 1,9% في 2015.



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

وحسب القطاعات المؤسساتية، تراجعت الحاجيات التمويلية للإدارات العمومية¹، لتعكس تقلص حاجيات الخزينة من التمويل. وغطت الخزينة حاجياتها التمويلية اعتمادا على السوق الداخلية، خاصة من خلال إصدار أذونات بتدفق صافي بلغ 43,8 مليار.

وبالنسبة للشركات غير المالية، فقد تقلصت حاجياتها التمويلية مقارنة بالسنة الفارطة. وبلغ مجموع التدفقات الصافية للتمويلات المعبأة من الخارج 64,9 مليار، فيما أفرزت التدفقات برسم التعهدات² في السوق الداخلية رصيدا سلبيا بلغ 10,2 مليار بعد 20,3 مليار سنة 2014.

1 تشمل الإدارات العمومية الإدارة المركزية والجماعات الترابية ومنظمات الاحتياط ذات النظام الإلزامي.

2 باستثناء الأسهم والقروض التجارية.

وفيما يتعلق بالأسر، فقد تحسنت قدرتها التمويلية. أما بالنسبة لتوظيفاتها، فقد ارتفع التدفق الصافي برسم الودائع بواقع 3,7 مليار درهم. فيما سجل المبلغ الجاري للسندات تقلصا بمقدار 3,4 مليار مقارنة بالنسبة السابقة.

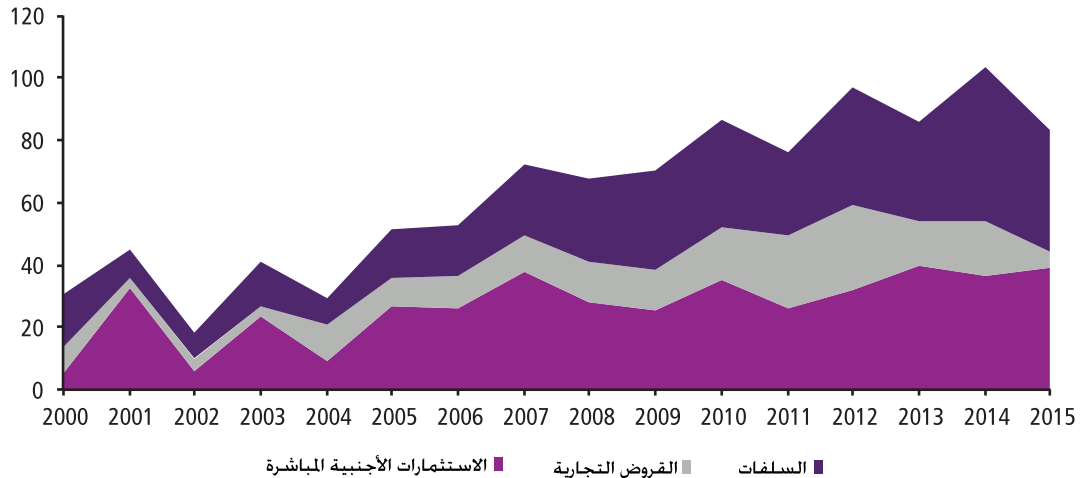
1.9.1 التدفقات المالية مع بقية العالم

ظلت عمليات اتخاذ المساهمات في المقاولات المقيمة هي السمة الغالبة على التدفقات الصافية للتمويل الخارجي سنة 2015. حيث بلغت 32,6 مليار درهم مقابل 30 مليار في السنة السابقة. بالمقابل، سجلت التدفقات الصافية للسندات الصادرة في السوق الدولية انخفاضا هاما. متراجعة من 25,5 مليار في 2014 إلى 9,6 مليار درهم.

وحسب القطاعات المؤسسية، تدنت التدفقات الصافية برسم تعهدات المقاولات غير المالية بواقع 7,8 مليار لتصل إلى 64,9 مليار درهم. ويعكس هذا التطور انخفاضات بلغت 12 مليار بالنسبة للقروض التجارية و4,2 مليار بالنسبة للسندات عدا الأسهم. بالمقابل، تزايدت الاقتراضات بواقع 5,5 مليار لتبلغ 16 مليار درهم.

أما بالنسبة للتدفقات الصافية لتمويلات الإدارات العمومية، فقد عرفت انخفاضا هاما بواقع 8,6 مليار، نتيجة غياب الإصدارات في السوق الدولية سنة 2015.

رسم بياني 2.9.1: بنية التمويلات الخارجية للشركات غير المالية (بملايير الدراهم)



وفيما يتعلق بالموجودات المالية للمقيمين بالخارج، تراجع تدفقها الصافي من 48,8 مليار سنة 2014 إلى 47,6 مليار. لتعكس بالأساس انخفاض القروض التجارية. بالمقابل، بلغت التدفقات الصافية لمقتنيات بنك المغرب من

السندات السيادية 40,1 مليار بدلا من 34,3 مليار سنة قبل ذلك وتلك الخاصة بالاستثمارات المباشرة للمقيمين في الخارج 5,2 مليار مقابل 3,8 مليار سنة 2014. وتوجهت هذه الاستثمارات بنسبة 24% إلى فرنسا و11% نحو هولندا كما نحو الإمارات العربية المتحدة.

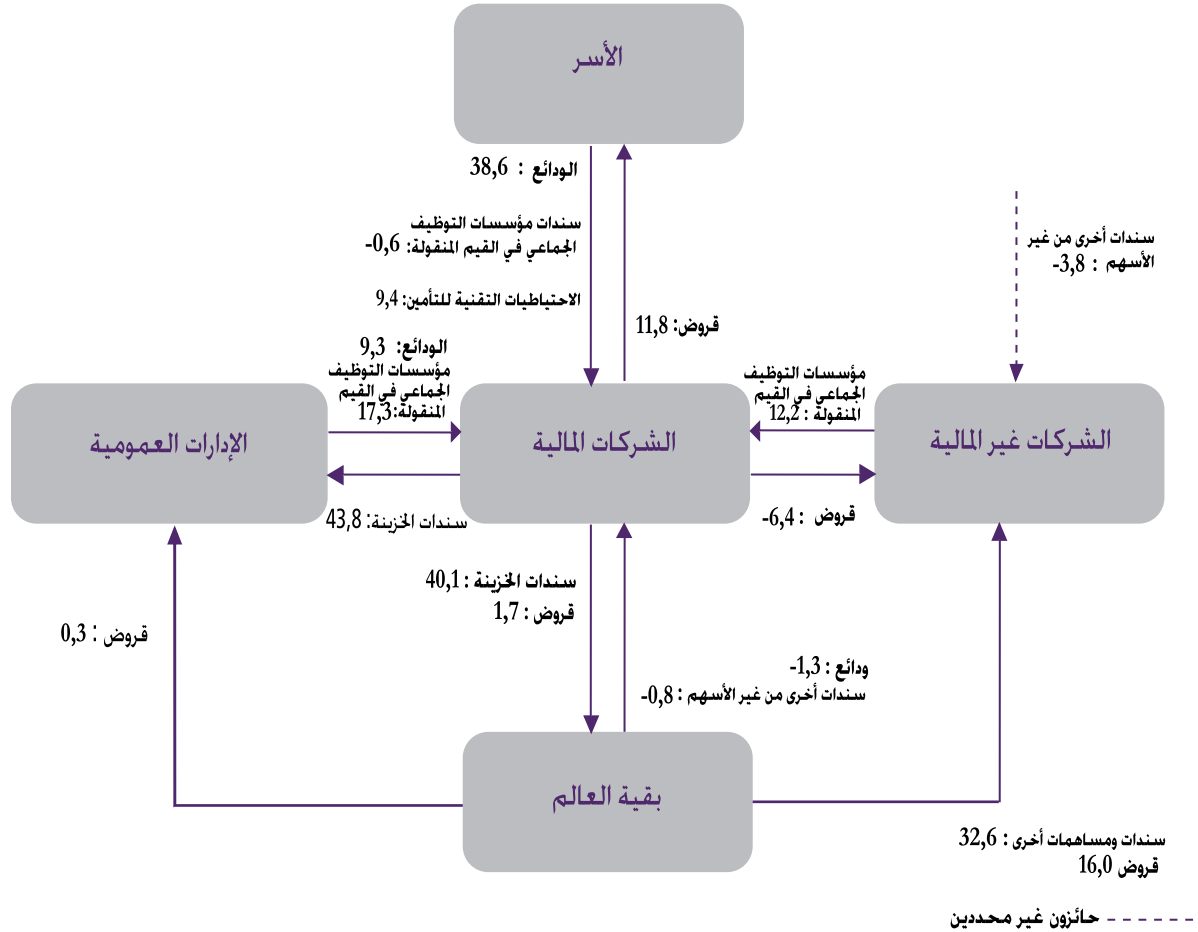
جدول 1.9.1: التدفقات المالية الرئيسية للاقتصاد الوطني مع بقية العالم (بملايير الدراهم)

2015				2014				الرصيد
الشركات المالية	الشركات غير المالية	الإدارات العمومية	المجموع	الشركات المالية	الشركات غير المالية	الإدارات العمومية	المجموع	
53,9	-67,2	-0,3	-13,6	31,2	-56,2	-8,9	-33,9	الرصيد
49,8	-2,2	0,0	47,6	32,2	16,6	0,0	48,8	موجودات المقيمين لدى بقية العالم
0,2	-	-	0,2	4,2			4,2	الذهب وحقوق السحب الخاصة
6,8	-1,6	-	5,2	-8,2	4,5		-3,6	النقد والودائع
39,2	-	-	39,2	34,1			34,1	سندات أخرى من غير الأسهم
2,2	3,0	-	5,2	1,3	2,5		3,8	الأسهم وباقي المساهمات
1,7	-	-	1,7	3,3			3,3	السلفات
-	-3,6	-	-3,6		9,5		9,5	القروض التجارية
-0,5	-	-	-0,5	-2,8			-2,8	حسابات أخرى متوقع أدائها
0,2	-	-	0,2	0,2			0,2	احتياطات أفساط التأمين واحتياطات الحوادث
-4,1	64,9	0,3	61,2	1,0	72,7	8,9	82,7	التزامات المقيمين تجاه بقية العالم
-1,3	-	-	-1,3	-3,1			-3,1	النقد والودائع
-0,8	10,5	-	9,6	0,1	14,7	10,6	25,5	سندات أخرى من غير الأسهم
-	32,6	-	32,6	-0,4	30,0		30,0	الأسهم وباقي المساهمات
-1,5	16,0	0,3	14,9	4,2	10,5	-1,7	13,0	السلفات
-	5,4	-	5,4	-	17,4		17,4	القروض التجارية

2.9.1 التدفقات المالية بين القطاعات المقيمة

تميزت التدفقات المالية بين القطاعات المقيمة سنة 2015 بتراجع كبير في المبلغ الجاري للقروض الموجهة إلى الشركات غير المالية. بالمقابل، سجل التدفق الصافي برسم ودائع الأسر نموا مقارنة بسنة 2014.

رسم بياني 3.9.1: التدفقات المالية الرئيسية بين القطاعات المؤسسية في سنة 2015 (بملايير الدراهم)



3.9.1 التدفقات المالية للإدارات العمومية

سجلت التدفقات الصافية برسم تعهدات الإدارات العمومية ارتفاعا ملموسا بواقع 22,4 مليار لتصل إلى 39,4 مليار. ويعزى هذا التطور في جزء كبير منه إلى نمو الإصدارات الصافية من سندات الخزينة إلى 43,8 مليار مقابل 14,1 مليار سنة 2014. فيما انخفض التدفق الصافي للودائع لدى الخزينة إلى 2,6 مليار مقابل 7,3 مليار في 2014.

جدول 2.9.1: التدفقات المالية الرئيسية للإدارات العمومية (بملايير الدراهم)

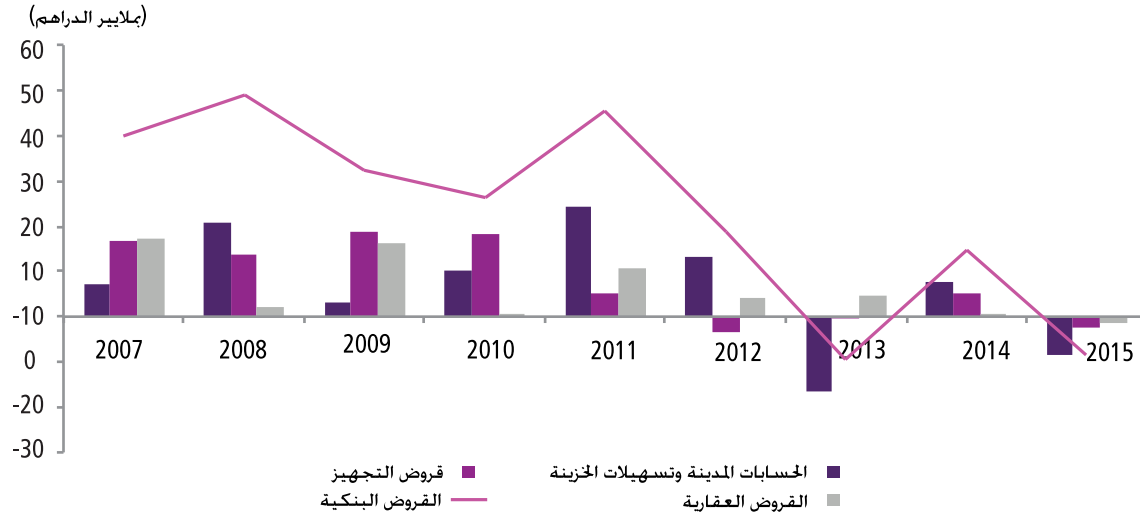
2015	2014	
-14,7	6,3	الرصيد
24,7	23,2	التدفقات الصافية لعمليات اقتناء الأصول المالية
9,3	-2,2	الودائع
-1,7	8,5	سندات أخرى من غير الأسهم و مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة
17,3	17,1	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة
39,4	17,0	التدفقات الصافية للالتزامات
2,6	7,3	ودائع لدى الخزينة
43,8	14,1	سندات الخزينة
-0,2	-2,3	قروض
-6,9	-2,1	حسابات أخرى مستحقة الأداء أو التحصيل

بموازاة ذلك، انتقلت التدفقات الصافية لعمليات اقتناء الأصول المالية لهذا القطاع، المكونة بالأساس من توظيفات مؤسسات الاحتياط ذات النظام الإلزامي، من 23,2 مليار إلى 24,7 مليار، لتعكس نمو المبلغ الجاري للودائع بمقدار 9,3 مليار بعد انخفاضه بمبلغ 2,2 مليار في السنة المنصرمة. بالمقابل، أفرز التدفق الصافي للمقتنيات من السندات، عدا الأسهم ومؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، رصيدا سلبيا بعد ارتفاعه بواقع 8,5 مليار في 2014، في حين لم يسجل التدفق الصافي برسم سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة تغييرات كبرى، حيث بلغ 17,3 مليار.

4.9.1 التدفقات المالية للشركات غير المالية (باستثناء القروض التجارية والأسهم)

يشير تحليل الوضعية المالية للشركات غير المالية، عدا القروض التجارية والأسهم، إلى تخليص المقاولات المقيمة من الاستدانة في سياق تميز بركود الأنشطة غير الفلاحية وانخفاض الحاجة إلى السيولة لدى المقاولات المستوردة للمنتجات النفطية. هكذا، تراجع المبلغ الجاري للقروض البنكية بواقع 8,6 مليار درهم، فيما سجلت القروض الموزعة من لدن الشركات المالية الأخرى نموا بمبلغ 2,2 مليار. وفيما يتعلق بالتمويل المباشر، فقد تراجع المبلغ الجاري للسندات الصادرة عن الشركات غير المالية بواقع 3,8 مليار بعد ارتفاعه بواقع 3,4 مليار في 2014.

رسم بياني 4.9.1: التدفقات الصافية للقروض البنكية الممنوحة للشركات غير المالية



بالنسبة لتوظيفات الشركات غير المالية، عدا القروض التجارية والأسهم، فقد سجل تدفقها الصافي شبه استقرار في 45 مليار، يشمل انخفاضا بواقع 5,9 مليار في مقتنيات السندات وارتفاعا بواقع 5,1 مليار في مقتنيات سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة. وعلى نفس المنوال، سجل التدفق الصافي للودائع نموا بواقع 1,1 مليار ليصل إلى 16,9 مليار.

جدول 3.9.1: التدفقات المالية الرئيسية للشركات غير المالية (بمليار الدرهم)

2015	2014	
55,2	24,1	الرصيد
45,0	44,4	التدفقات الصافية لعمليات اقتناء الأصول المالية (باستثناء القروض التجارية والأسهم)
16,9	15,8	النقد والودائع
15,3	21,2	سندات أخرى من غير الأسهم ومؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة
12,2	7,2	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة
0,5	0,2	احتياطات تقنية للتأمين
-10,2	20,3	التدفقات الصافية للتعهدات (باستثناء القروض التجارية والأسهم)
-3,8	3,4	سندات أخرى من غير الأسهم
-6,4	16,9	قروض المؤسسات المالية

5.9.1 التدفقات المالية للأسر

تراجعت التدفقات الصافية الخاصة بتوظيفات الأسر في سنة 2015 بمقدار 1,3 مليار لتبلغ 58,1 مليار درهم. ويعكس هذا التطور انخفاض المبلغ الجاري للسندات عدا الأسهم بمقدار 3,4 مليار. بالمقابل، بلغ التدفق الصافي للودائع 38,6 مليار مقابل 34,9 مليار في 2014. وفيما يتعلق باكتتابات الأسر في منتجات التأمين، بلغ تدفقها الصافي 9,4 مليار درهم مقابل 11,4 مليار في 2014.

أما فيما يتعلق بالتعهدات، والتي تهم حصريا القروض، فقد انتقل تدفقها الصافي من 10,3 مليار في 2014 إلى 11,8 مليار. هكذا، ارتفع المبلغ الجاري للقروض البنكية الممنوحة للأفراد بواقع 12,1 مليار درهم. ليعكس ارتفاعات بواقع 8,1 مليار في قروض السكن و2,2 مليار في تلك الموجهة للاستهلاك. بالمقابل، تراجعت القروض البنكية الممنوحة للمقاولين الأفراد بمقدار 1,2 مليار. لتعكس انخفاضا بمقدار 2,6 مليار في القروض العقارية. فيما ارتفعت قروض التجهيز بواقع 1,7 مليار.

جدول 4.9.1: التدفقات المالية الرئيسية للأسر (بملايير الدراهم)

2015	2014	
46,3	49,1	الرصيد
58,1	59,4	التدفقات الصافية لعمليات اقتناء الأصول المالية (باستثناء القروض التجارية والسندات)
13,6	8,6	نقد
38,6	34,9*	ودائع
-2,8	-0,7	سندات أخرى من غير الأسهم و مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة
-0,6	5,1	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة
9,4	11,4	احتياطات تقنية للتأمين
11,8	10,3	التدفقات الصافية للتعهدات (باستثناء القروض التجارية والسندات)
11,8	10,3	قروض

* باستثناء الودائع بالعملات الأجنبية المحصل عليها خلال المساهمة الإبرائية برسم الأصول والسيولة بالخارج.

الجزء 2

إجازات البنك في إطار مهامه

أبرز أحداث السنة

تميزت سنة 2015، التي شكلت في نفس الوقت سنة اكتمال المخطط الاستراتيجي الثلاثي 2013-2015 وإعداد المخطط الجديد للفترة 2016-2018، بتقديم ملموس في إنجاز مهام وأنشطة البنك.

فقد تم تعزيز إطار الحوكمة بالبنك من خلال اعتماد ميثاق للحكمة بهدف ترسيخ المبادئ الأساسية وإضفاء الطابع الرسمي على الممارسات الجيدة وضمان استدامتها.

وبخصوص السياسة النقدية، أبقى البنك على سياسته التيسيرية قصد ضمان التمويل المناسب ودعم النشاط الذي اتسم بظرفية اقتصادية صعبة، وموازة مع ذلك، واصل تعزيز وتعميق إطاره التحليلي خاصة من خلال تطوير آلية مندمجة للتوقع والمحاكاة الماكرو اقتصادية.

وفي ما يخص نشاط الإشراف البنكي، تم إيلاء أهمية خاصة لتتبع مخاطر الائتمان والتمركز والمخاطر العابرة للحدود، وعلى المستوى التنظيمي، وبعد إصدار القانون البنكي لسنة 2014، تم استكمال إعداد النصوص التي تحدد كفاءات تطبيق القانون البنكي الجديد، لا سيما المتعلقة منها بالمالية التشاركية. وموازة مع ذلك، واصل البنك جهوده من أجل تعزيز الإدماج المالي قصد تحسين الاستفادة من الخدمات البنكية واستخدامها من خلال تطبيق استراتيجية التريبة المالية والمقاربة الجديدة لتطوير خدمات الأداء الإلكتروني.

وعلى مستوى المراقبة الماكرو احترازية للنظام المالي، شملت الجهود إعداد الأدوات الاحترازية الكلية التي أوصت بها لجنة بازل بغية تنظيم بعض المخاطر التي قد يكون لها طابع نظامي. وفي مجال مراقبة أنظمة ووسائل الأداء، همت الأشغال على الخصوص فتح أسواق الأداء وتطوير وسائل الأداء الإلكترونية وإعداد النصوص التنظيمية الخاصة بها.

وقد أبرزت بعثة تقييم النظام المالي المغربي التي قادها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أوجه التقدم هذه؛ حيث أكدت بالخصوص قدرة النظام البنكي على الصمود.

ومن جهة أخرى، تميز نشاط العملة الائتمانية خلال سنة 2015 بتسجيل إنتاج هام من الأوراق البنكية الموجهة إلى السوق الدولية وكذلك تطبيق إطار تنظيمي جديد يتعلق بأنشطة معالجة وإعادة تدوير العملة الائتمانية من طرف الشركات المسيرة لمراكز المعالجة الخاصة.

وما كان هذا التقدم ليتحقق لولا المساندة والتعبئة المستمرة للوحدات المكلفة بالدعم. وهكذا، يبقى تدبير الموارد البشرية في قلب أولويات البنك، من خلال تشجيع الممارسات الجيدة في مجال التسيير وتعزيز التعاون في العمل وتطوير الكفاءات. كما اعتمد البنك عدة إجراءات تهدف إلى التحسين المستمر لظروف العمل وتعزيز أمن مقرات

مصالح البنك. وعلى مستوى أنظمة المعلومات، تميزت السنة بإجراز عدة مشاريع كبرى تهدف إلى عصرنه وتحسين الإطار التشغيلي لممارسة أنشطة البنك.

وفي ما يتعلق بتدبير المخاطر، شملت الجهود المبذولة توسيع خارطة المخاطر قصد تغطية أنشطة جديدة. وفي ما يخص الأخلاقيات، فقد حظي هذا الموضوع باهتمام خاص مع مراجعة مدونة الأخلاقيات؛ وشمل ذلك تعزيز المقتضيات التي تهم بالخصوص حالات تضارب المصالح ومكافحة مخاطر الفساد واستغلال النفوذ. أما في ما يتعلق بميدان المشتريات، فقد همت الأنشطة المنجزة مواصلة تعزيز أجهزة الحكامة وتنفيذ محاور سياسة المشتريات.

وتميز نشاط متحف البنك في مجال المسكوكات والثقافة بمواصلة سياسة الانفتاح على جميع فئات الجمهور من خلال توفير عرض متنوع وعقد شراكات تساهم في إشعاع المتحف على الصعيد الإقليمي والدولي. كما تضاعف عدد أنشطة التواصل الداخلية والخارجية من خلال تعزيز الحضور الإعلامي، لا سيما على مواقع التواصل الاجتماعي. وعلى صعيد الإشعاع الخارجي، شارك البنك في عدة تظاهرات ذات طابع إقليمي ودولي، كما عزز روابط التعاون ووسع نطاقها.

وفي إطار الدورة الثلاثية للحصول على الشهادات، أجز البنك عملية الافتتاح الثانية لتتبع نظامه الخاص بالتدبير المندمج للجودة والصحة والبيئة في العمل بهدف ضمان مطابقة وفعالية نظام إدارة الجودة والصحة والبيئة بشكل مستمر وبلوغ الأهداف المسطرة للبنك في إطار السياسة والتوجيهات المتعلقة بالجودة والصحة والبيئة في العمل.

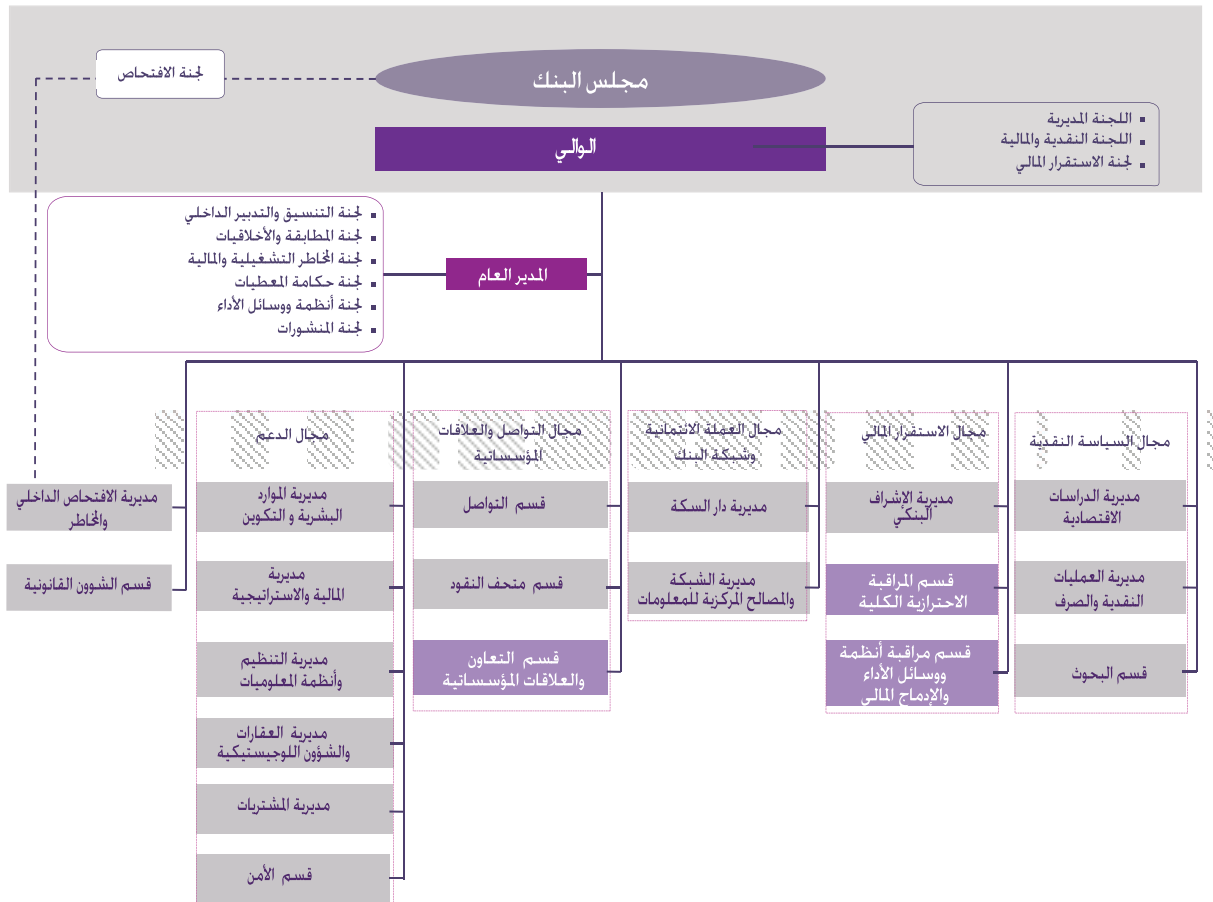
وفي ما يخص السنوات الثلاث المقبلة، يحمل المخطط الاستراتيجي الجديد 2016-2018 رؤية جديدة، تتمثل في أن يصبح البنك "بنكا مركزيا فعالا وقوة للتغيير إسهاما في الارتقاء ببلدنا إلى مصاف البلدان الصاعدة". وبغية تجسيد هذه الرؤية، تمت إعادة النظر في تنظيم البنك ليأخذ بعين الاعتبار التوجهات الاستراتيجية الجديدة وتطور مهامه والمحيط الداخلي والخارجي.

1.2 الحكامة والاستراتيجية

1.1.2 الهيكل التنظيمي

في إطار الإعداد للمخطط الاستراتيجي 2016-2018، تم القيام بمراجعة شاملة لتنظيم البنك وحكامته. وقد أفرز هذا المشروع هيكل تنظيمية جديدة اتسمت بإحداث ثلاث وحدات جديدة وتحديد ثلاثة هياكل تنظيمية للوحدات المركزية وتحسين لجن الحكامة.

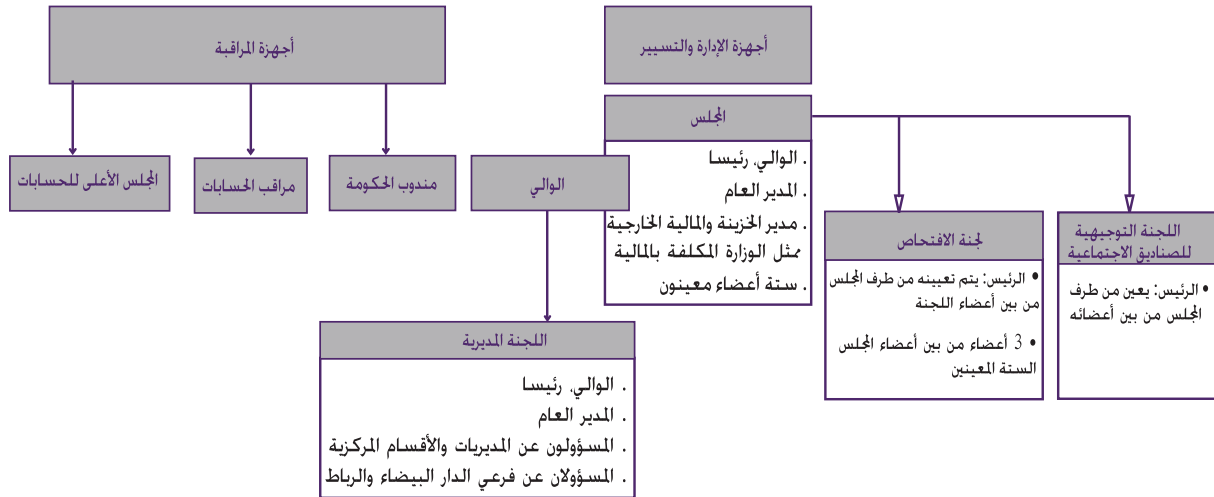
الهيكل التنظيمي لبنك المغرب ابتداء من فاتح يناير 2016



2.1.2 بنية الحكامة

تتكون أجهزة الإدارة والتسيير لبنك المغرب من المجلس والوالي واللجنة الإدارية. وتتولى مراقبة البنك ثلاث هيئات هي مندوب الحكومة ومراقب الحسابات والمجلس الأعلى للحسابات.

أجهزة الحكامة بنك المغرب



1.2.1.2 أجهزة الإدارة والتسيير

يتألف مجلس البنك من الوالي، رئيسا، والمدير العام إضافة إلى ستة أعضاء يعينون لكفاءتهم في الميدان النقدي أو المالي أو الاقتصادي، لمدة ست سنوات قابلة للتجديد. ويعين ثلاثة من هؤلاء الأعضاء باقتراح من الوالي في حين يتم تعيين الثلاثة الآخرين بناء على اقتراح من رئيس الحكومة. ويشارك مدير الخزينة والمالية الخارجية بصفته عضوا في المجلس دون أن يكون له حق التصويت على القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية.

ويحدد المجلس، الذي يعقد اجتماعات فصلية حسب برنامج يوضع مسبقا ويتم نشره للعموم، الأهداف الكمية للسياسة النقدية. ويملك المجلس صلاحية تحديد مميزات الأوراق البنكية والقطع النقدية التي يصدرها البنك وكذا اتخاذ قرار ترويجها أو سحبها من التداول. كما يتولى أيضا إدارة البنك. لا سيما بالنسبة للجوانب المتعلقة بالسياسات الداخلية والتسيير المالي والمحاسبة وكذا تنظيم المؤسسة وسياساتها العامة. وتضطلع لجنة الافتتاح المنبثقة عن المجلس بمهمة دراسة القضايا المتعلقة بالمعلومات الحاسوبية والافتحاص الداخلي والخارجي والمراقبة الداخلية والتحكم في المخاطر.

ويقوم الوالي بإدارة البنك وتسييره. ومن أبرز مهامه السهر على ضمان احترام مقتضيات القانون الأساسي والقوانين التنظيمية للبنك وكذا تنفيذ قرارات مجلس البنك.

وتتولى اللجنة المديرية مساعدة الوالي في إدارة شؤون البنك. وتتكون هذه اللجنة من الوالي والمدير العام والمدراء ومسؤولي الأقسام التابعين للإدارة المركزية والمسؤولين عن فرعي الرباط والدار البيضاء. وتتعقد هذه اللجنة اجتماعاتها الشهرية كل شهر حسب جدول زمني يحدد مسبقا. ومنذ دجنبر 2014، شرعت في استدعاء مديري الوكالات كل حسب دوره.

2.2.1.2 أجهزة المراقبة

يراقب مندوب الحكومة، نيابة عن هذه الأخيرة، وباسم الوزير المكلف بالمالية، أنشطة البنك باستثناء تلك المتعلقة بالسياسة النقدية. ويسهر على مراعاة الأحكام التشريعية المنظمة لهذه الأنشطة، لا سيما مقتضيات القانون الأساسي.

وتخضع حسابات البنك لافتحاح سنوي ينجز تحت مسؤولية مراقب الحسابات. ويقوم هذا الأخير بالصادقة على البيانات المالية للبنك. كما يقيم جهاز المراقبة الداخلية الخاص به ويقدم تقريره للمجلس. ويتولى مراقبة الحسابات في الوقت الحالي مكتب Mazars الذي عيّن في سنة 2015 لفترة 6 سنوات غير قابلة للتجديد، وفقا للقواعد المطبقة في أحسن المعايير الدولية.

ويدلي البنك كل سنة للمجلس الأعلى للحسابات بالوثائق المحاسبية الخاصة به وبهيئات الاحتياط الاجتماعي الخاصة بمستخدميه، وذلك طبقا للطرق المنصوص عليها في التشريعات الجاري بها العمل.

3.2.1.2 لجنة الافتحاح

خلال سنة 2015، تدارست لجنة الافتحاح مطابقة العملية التي أطلقت من أجل انتقاء مراقب جديد للحسابات للفترة 2016-2020. كما حققت أيضا من استقلاليه هذا الأخير. طبقا للأحكام التنظيمية الجاري بها العمل.

وبالإضافة إلى ذلك، تدارست لجنة الافتحاح الحسابات السنوية للبنك المحصورة في 31 دجنبر 2014 وأوصت مجلس البنك بالصادقة عليها. كما اطلعت على مخطط تدخل مراقب الحسابات خلال السنة المالية 2015.

واطلعت اللجنة أيضا على الخلاصات الرئيسية للتقرير حول نظام المراقبة الداخلية للبنك برسم سنة 2014، لا سيما تقييم مستوى نضج هذا النظام ومختلف مكوناته.

كما استعرضت نتائج آليات التحكم في المخاطر التشغيلية والمالية والاستراتيجية لسنة 2015 وأعطت رأيها بشأن برنامج الافتحاح الداخلي برسم سنة 2016، قبل مصادقة مجلس البنك عليه.

4.2.1.2 ميثاق الحكامة

في سنة 2015، اعتمد مجلس البنك ميثاقا للحكامة يهدف إلى تعزيز المبادئ الأساسية في هذا المجال. بغية ضمان استمراريته. ويستند هذا الميثاق إلى المحاور الرئيسية التالية: مهام وأهداف البنك، واستقلاله واستقلاليته المالية.

وأجهزة الإدارة والتسيير والمراقبة، وعملية اتخاذ القرار، والمساءلة والشفافية، وتدبير المخاطر، والمراقبة، والأخلاقيات، والتنمية المستدامة. وتم إعداد هذا الميثاق بالرجوع إلى أفضل المعايير الدولية والمدونة المغربية للممارسات الجيدة لحكامه المقاولات. وطبقا لسياسة الشفافية التي يتبعها البنك، نشر هذا الميثاق على موقعه على الأنترنت.

وفي إطار المراجعة الثالثة للاتفاق بشأن خط الوقاية والسيولة الذي منح للمغرب في يوليو 2014، قام صندوق النقد الدولي في يناير 2015 بتتبع تنفيذ التوصيات التي صيغت بمناسبة بعثة تقييم التدابير الوقائية الخاصة ببنك المغرب. وقد رأى صندوق النقد الدولي أن آلية التدابير الوقائية الخاصة بالبنك تبقى متينة وأن إطار الحوكمة الخاصة به يستند إلى عمليات قوية للافتحاص الداخلي وتدبير المخاطر.

3.1.2 الاستراتيجية

بالنسبة لكل مخطط من المخططات الثلاثية الأربعة السابقة، حدد بنك المغرب محاور استراتيجية قسمها إلى أهداف تشغيلية. وتبعا لهذه المقاربة، يحدد المخطط الخاص بالفترة 2016-2018 آفاقا جديدة والسبيل الذي ينبغي اتباعه وهو يستند - بشكل أكبر - لضمان التنفيذ إلى القيم الأساسية وهي الحوكمة الجيدة والشفافية والفعالية والمطابقة.

ويعد هذا المخطط الجديد ثمرة تفكير استشرافي موسع وعدة أشهر من الحوار والتشاور الذي أشركت فيه مختلف مستويات تمثيل مستخدمي البنك.

ويهدف هذا المخطط الخامس إلى أن يكون تشاركيا وطموحا وواقعيا. فهو تشاركي بفعل الانخراط الذي ميزه خلال جميع مراحل إعداده؛ وهو طموح لأنه يمثل الجواب الملموس والاستباقي للتحديات التي تفرضها التغيرات الأساسية لمحيطه الداخلي والخارجي؛ كما أنه واقعي لأنه يركز على جميع مؤهلات البنك ويأخذ بعين الاعتبار إكراهاته.

1.3.1.2 منهجية التخطيط التشاركي

في يناير 2015، بدأ بنك المغرب إعداد مخططة للفترة 2016-2018 طبقا لنفس المنهجية ونفس الروح التشاركية التي قادت أعمال دورات التخطيط السابقة، مع إدخال تحسينات جديدة.

فإضافة إلى إنجاز حصيلة المخطط الاستراتيجي السابق، أعاد البنك النظر في كفاءات القيام بهذا التخطيط بغية تعزيز توجهه التشاركي. وهكذا قام البنك بما يلي:

- الإصغاء للأطراف المعنية من أجل تحديد انتظاراتهم وجميع مقترحات التحسين واستكمالها بإجراء بحث أوسع نطاقا؛

- تنظيم دورات تكوين لمنح المشاركين معارف حول الأدوات التي سيتم تطبيقها من أجل تحسين جودة التشخيص;
- اعتماد مؤتمرات للبحث بهدف هيكلة أشغال التشخيص بشكل أفضل.

حصيلة المخطط الاستراتيجي للفترة 2013-2015

في نهاية المخطط الاستراتيجي للفترة 2013-2015، تم تحقيق تقدم ملموس في مجموع الميادين الاستراتيجية بالنسبة لبنك المغرب.



وقد تم تحقيق أغلب الأهداف المحددة، فيما تم إنجاز بعضها بشكل جزئي لأنها رهينة بإتمام بعض الإصلاحات القانونية أو ببعض الشركاء الخارجيين. وتم من جديد اعتماد عدة معايير تغطي عدة سنوات في المخطط الجديد 2016-2018 واهتمت على الخصوص الاعتماد التدريجي لمرونة نظام الصرف والانتقال إلى إطار استهداف التضخم والاستقرار المالي والإدماج المالي.

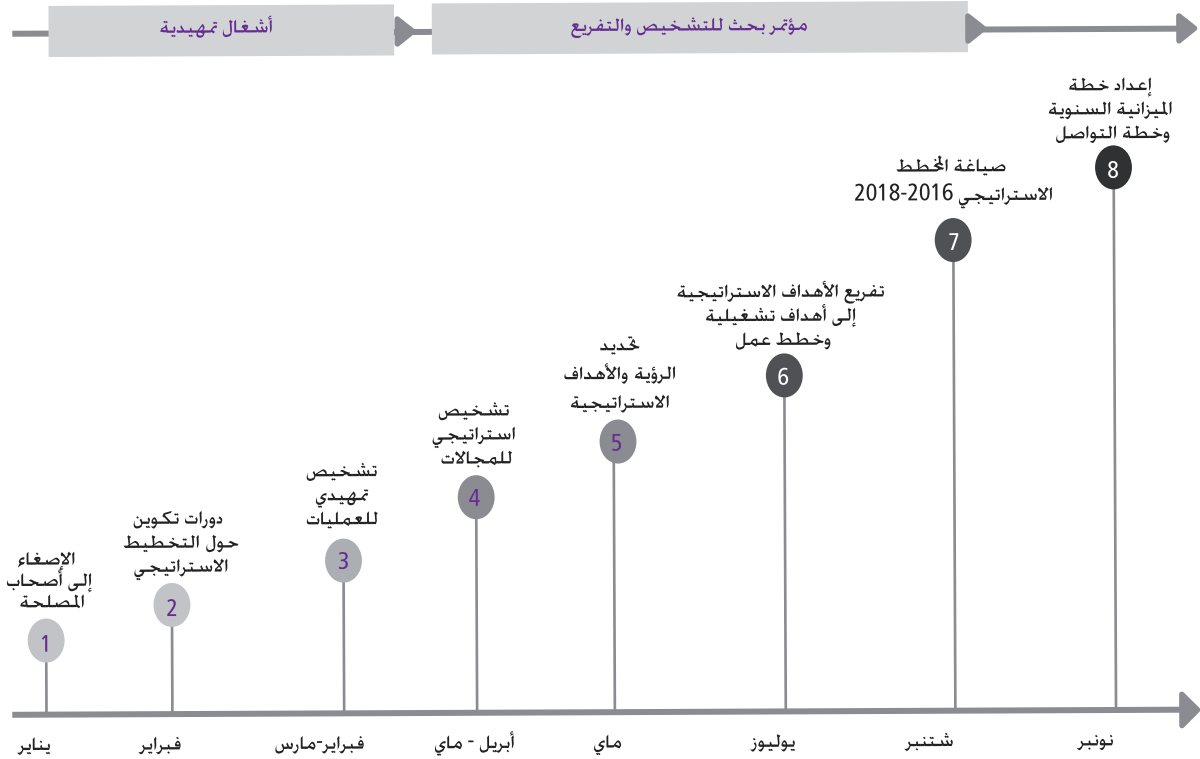
جدول 1.3.1.2: الإنجازات الرئيسية خلال الفترة 2013-2015

مجالات المهن	
السياسة النقدي	الاستقرار المالي
- تعزيز منظومة التوقع الماكرو- اقتصادي - توسيع تغطية المنظومة الإحصائية - دراسات حول السياسات العمومية - مراجعة حل قاعة التداول (قيد الإتمام)	- الشروع. ابتداء من سنة 2014. في إصدار التقرير السنوي حول الاستقرار المالي. - إنجاز تمرين ناجح لمحاكاة الأزمة المالية. - تعزيز المصالح المركزية للمعلومات: مكتب قروض ثان. المصلحة المركزية للكمبيالات الموحدة غير المؤداة والمصلحة المركزية للحسابات البنكية. - اعتماد الإطار القانوني والتنظيمي للنشاط البنكي (القانون البنكي الجديد).
الإشراف البنكي	أنظمة ووسائل الأداء
- السهر على ملائمة منظومة الإشراف للمعايير الجديدة للجنة بازل. - تعزيز الشفافية: نشر مؤشر أسعار الخدمات البنكية والبيان التلخيصي للعمولات. وغيرها. - تطوير الوساطة البنكية. - وضع برامج للتربية المالية من خلال الجمعية المغربية للثقافة المالية - التحسين الملموس للإدماج المالي للفئات غير المشمولة حسب المؤشرات الجديدة التي تم وضعها: - البعد المتعلق بالاستفادة: يستفيد 99% من سكان المدن على الأقل من نقطة بيع واحدة للخدمات البنكية مقابل 70% بالنسبة لسكان البوادي: نقطة بيع واحدة لكل 2500 شخص بالغ - البعد المتعلق بالاستخدام: نسبة تعميم التعامل البنكي: 64%: يتوفر 73% من الأشخاص البالغين على حساب إيداع واحد على الأقل.	- ملاءمة أنظمة الأداء مع المبادئ الجديدة لبنك التسويات الدولية. - أولى عمليات إنتاج وتصدير الأوراق البنكية: - 2014: 325 مليون ورقة - 2015: 391 مليون ورقة - إعداد سياسة الورقة البنكية النظيفية: - مساهمة أكبر للشركات المسيرة لمراكز الفرز الخاصة في معالجة وإعادة تدوير العملة الائتمانية. - تحسين سلامة وأمد حياة الأوراق البنكية.
مجالات الحكامة والموارد	
- تعزيز إطار الحكامة طبقا لأفضل المعايير الدولية: ميثاق الحكامة. التقييم الذاتي لعمل المجلس. الدور المتزايد الأهمية للجنة الافتتاح. تعزيز مستوى نضج نظام المراقبة الداخلية. تعزيز منظومة الأخلاقيات. ميثاق الصناديق الاجتماعية. - تحسين التواصل المالي طبقا للمعايير الدولية: تعديل التقرير المالي وبيانات التقارير المحاسبية - تطوير تواصل البنك على مواقع التواصل الاجتماعي - إشعاع البنك على الصعيد الإقليمي والدولي. خاصة من خلال تنظيم 10 ندوات عرفت مشاركة حوالي 200 شخص. وإنجاز عدة بعثات للمساعدة التقنية لفائدة البنوك المركزية الإفريقية حول مواضيع تتعلق بالخصوص بالسياسة النقدية والاستقرار المالي وتبدير الاحتياطيات. - تحسين الممارسات التسييرية: على العموم. تمكن 87% من المسيرين من تملك الممارسات التسييرية الجيدة خلال سنة 2015 مقابل 57% سنة 2012. - وضع تنظيم جديد لعملية الشراء. - تعزيز سياسة الاستعانة بمتهدين خارجيين: صيانة المباني. الحراسة. النقل. إلخ. - فتح مركز اصطيفاف بأكادير.	

إعداد المخطط الجديد 2016-2018

تم إطلاق أشغال إعداد المخطط الخاص بالفترة 2016-2018 منذ بداية سنة 2015 وقد جرت حسب الخطوات التالية:

مراحل إعداد المخطط الخاص بالفترة 2016-2018



• إصغاء نشط وشامل

قبل انطلاق أشغال التشخيص، تم القيام بالإصغاء قصد تقييم دورة التخطيط السابقة وتحديد الانتظارات ومحاور التحسين التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار.

• تكوين حول التخطيط الاستراتيجي

من أجل ضمان التعميم الواسع للممارسات الجيدة في مجال إعداد الاستراتيجية، تم تنظيم حصص تكوينية لفائدة الفاعلين المشاركين في العملية.

وخلال هذه الحصص، تم عرض ومناقشة أبرز أدوات التشخيص وتم تجربتها على حالات عملية، قبل ملاءمتها مع سياق

بنك المغرب. وهكذا، وبالإضافة إلى منظومة التحليل الرباعي لنقط القوة والضعف والفرص والمخاطر «SWOT»، استخدم المشاركون مقاربات تكميلية جديدة وهي «سلسلة القيم» وأداة «PESTEL».

إطار 1.1.2 : أدوات التشخيص الجديدة

تعد "سلسلة القيم" مقارنة للتشخيص الداخلي تتمثل في دراسة مساهمة مختلف أنشطة مؤسسة ما في القيمة المضافة التي تنتجها. وهي تتضمن تحليلا معمقا للأنشطة الرئيسية التي تساهم بشكل مباشر في خلق هذه القيمة وأنشطة المساعدة أو الدعم، التي تشكل ركيزة لها. وقد تمت ملاءمة هذه المقاربة مع التشخيص الداخلي لعمليات البنك والأنشطة الكلية التي تكونها ومكنت من تحديد نقط القوة الأساسية وكذلك الفوارق مقارنة بأحسن الممارسات.

ومن جهة أخرى، تمكن أداة «PESTEL» من تحديد انتظارات المحيط الخارجي وآثاره المحتملة على البنك. وترتكز هذه الأداة، ذات الطابع الاستشراقي، على تحليل أثر ستة عوامل خارجية: سياسية واقتصادية واجتماعية وتكنولوجية وإيكولوجية وقانونية.

• تبادل الخبرات مع البنوك المركزية

وعلى نفس المنوال، شارك بنك المغرب مع بنك فرنسا في تنظيم لقاء دولي حول التخطيط الاستراتيجي في البنوك المركزية. وتميزت هذه التظاهرة بمشاركة أربعة عشر بنكا مركزيا من أوروبا وآسيا وإفريقيا¹. حيث اجتمع مسؤولو هذه البنوك بغية تقاسم تجاربهم بخصوص مواضيع تغطي التخطيط الاستراتيجي، انطلاقا من إعداد الاستراتيجيات إلى تنفيذها وتقييمها، مروراً بكيفيات التواصل التي تعتمدها. كما شكلت هذه التظاهرة مناسبة لدراسة التحديات الرئيسية التي يتعين على البنوك المركزية مواجهتها على إثر الأزمة المالية الأخيرة.

• التشخيص الاستراتيجي

تم في البداية القيام بأعمال التشخيص التي تهدف إلى إبراز التحديات الرئيسية وآثارها على أنشطة البنك وموارده وحكامته حسب كل عملية على حدة ليتم بعد ذلك جمعها حسب الميادين الاستراتيجية. وتم تنظيمها حسب الكيفيات المعتمدة في "مؤتمرات البحث" مما يعني، بالنسبة لكل مجال، مساهمة الأشخاص الـ 20 إلى 25 الأكثر ارتباطا بالموضوع.

¹ بنك فرنسا، والبنك المركزي الأوروبي، والبنك المركزي الألماني، والبنك الوطني البلجيكي، والبنك المركزي الإيرلندي، والبنك المركزي للوكسمبورغ، والبنك المركزي الهولندي، والبنك المركزي اليوناني، والبنك المركزي للنمسا، والبنك المركزي لمالطة، والبنك المركزي للتوانيا، والبنك المركزي لكوريا، والبنك المركزي لدول غرب إفريقيا، والبنك المركزي لبوروندي.

1 وصف وضعية البيئة الخارجية مستقبلا

- المواضيع المحددة من خلال أشغال التشخيص المسبق للعمليات
- توقعات وآثار البيئة المستقبلية على المجال
- تحديد الفرص والتحديات

2 وصف « البنك المركزي النموذجي »

- ما هو البنك النموذجي القادر على الاستجابة لهذا المحيط على المدى الطويل (من حيث أدواره ومسؤولياته وتنظيمه وعملياته وأدواته، إلخ)؟

3 وصف الوضع الداخلي الحالي

- تحديد نقاط القوة ونقط الضعف (انطلاقا من التشخيص المسبق للعمليات)

4 تقديم الأهداف الاستراتيجية للمجالات

- يمكن خليل الفارق بين "البنك المركزي النموذجي" والوضعية الداخلية الحالية من تحديد الأهداف الاستراتيجية للمجال.
- تقييم الوسائل الضرورية لتنفيذ الأهداف المسطرة.

من أجل ضمان تقييم أفضل للوسائل الضرورية لتنفيذ الأهداف المقترحة، تم عقد "مؤتمرات بحث" خاصة بمبادئ المهن بمشاركة مثلي عدة وظائف (أنظمة المعلومات، الموارد البشرية، المالية، الشؤون القانونية، الأمن، المشتريات والتنظيم).

2.3.1.2 الرؤية والأهداف الاستراتيجية للبنك

على إثر القيام بالتشخيص الاستراتيجي، تم اعتماد الرؤية المتمثلة في أن يصبح بنك المغرب «بنكا مركزيا فعالا وقوة للتغيير إسهاما في الارتقاء ببلدنا». وهي تنفرع إلى توجيهين استراتيجيين هما «تعزيز قدراتنا من أجل مواكبة التحولات التي يعرفها الاقتصاد الوطني ودعم قدرة النظام المالي على الصمود» و«ترشيد استخدام مواردنا داخل إطار عمل معاصر يشجع على الأداء الجماعي».

الخريطة الاستراتيجية الخاصة بالفترة 2016-2018

الرؤية: حتى يصبح بنك المغرب "بنكا مركزيا فعالا وقوة للتغيير إسهاما في الارتقاء ببلدنا"

- التكيف مع التحولات التي تفرضها الثورة الرقمية سواء على مستوى البنك أو القطاع البنكي.
- تحسين الولوج إلى بيانات البنك واستخدامها في إطار للحكمة يستجيب لأفضل الممارسات.
- تعزيز منظومة السلامة المادية والأمن المعلوماتي لمواجهة المخاطر والتحديات الجديدة.
- تحويل دار السكة إلى مركز مدبر للربح مع تعزيز شروط السلامة والجودة والأداء الجيد.
- ترسيخ ثقافة التعاون داخل البنك والممارسات التديرية الجيدة بوصفها عاملا من عوامل تحسين الأداء.
- التحكم في تطور نفقات البنك لحصره في حوالي 4% خلال السنوات الثلاث القادمة وتطوير مصادر جديدة للدخل.

التوجه الاستراتيجي الأول

تعزيز قدراتنا من أجل مواكبة التحولات التي يعرفها الاقتصاد الوطني ودعم قدرة النظام المالي على الصمود

التوجه الاستراتيجي الثاني

ترشيد استخدام مواردها داخل إطار عمل معاصر يشجع على الأداء الجماعي

- العمل على إحداث إطار خليلي وتنفيذي للسياسة النقدية يتماشى مع نظام صرف أكثر مرونة ومع استهداف التضخم.
- تعزيز حكمة وأدوات السياسة الماكرو احترازية وتقوية قدرة البنيات التحتية للأسواق المالية على الصمود.
- اكتساب القدرات الضرورية لضمان الإشراف على المؤسسات التي أصبحت خاضعة لرقابة البنك والخدمات والمخاطر الجديدة وإحداث وظيفة حل الأزمات البنكية.
- العمل على وضع استراتيجية شاملة للإدماج المالي مع تعزيز حماية مستهلكي الخدمات البنكية.
- تكييف دور شبكة البنك في ضوء السياسة الجديدة للجهوية الموسعة.

وارتباطا بهذين التوجهين، سيواصل البنك العمل على وضع إطار خليلي وتنفيذي للسياسة النقدية يتماشى مع نظام صرف أكثر مرونة ومع استهداف التضخم. وسيعطي الأولوية لإدماج نماذج جديدة للتوقع والمحاكاة وكذلك تعميق الدراسات والبحوث حول آثار نظام الصرف المرن على الاقتصاد وعلى آليات انتقال السياسة النقدية. وستتطلب مثل هذه التغييرات ملائمة كفاءات تدخل البنك في السوق النقدية وكذلك في سوق الصرف.

وموازا مع ذلك، سيعمل البنك على تعزيز أنشطته الرامية إلى إنشاء نظام مالي أكثر قدرة على الصمود ومنظما وفقا للمعايير الدولية وأكثر إدماجا. مع الحرص على إرساء منظومة المراقبة الاحترازية الكلية ومنظومة حل الأزمات البنكية على قواعد سليمة ومواصلة التزاماته من أجل حماية المستهلك، وبالمثل، وبالنظر إلى أهمية وجود بنوك مغربية بالخارج، سيكثف التنسيق مع الجهات المكلفة بالتنظيم ببلدان الاستقبال.

ويستلزم دخول القانون المتعلق بالجهوية حيز التنفيذ ملائمة تموقع شبكة البنك، حتى تتمكن من الاستجابة لحاجيات الفاعلين الجهويين بشكل أفضل. كما سيكون البنك حاضرا بشكل أكبر، بالتنسيق مع الشركاء الجهويين من القطاع العام والخاص بما سيمكنه من المساهمة بفعالية في تحقيق المهام الجديدة المناطة بالجهات.

وعلى المستوى الداخلي، سيواصل البنك تشجيع ثقافة التعاون داخل الوحدات وبينها بغية تحسين الأداء الجماعي بشكل أكبر، مع الحرص على تطوير قدرات التسيير لدى مستخدميه ومواصلة أنشطته الرامية إلى تعزيز نموده الاجتماعي. وفي نفس الوقت، سيستغل الفرص التي توفرها الثورة الرقمية لتطوير أنظمة المعلومات، وتعزيز طرق العمل القائمة على التعاون وتحقيق الاستغلال الأمثل للبيانات لفائدة أنشطته.

وبالموازاة مع ذلك، سيعمل البنك على ضمان صمود أكبر أمام التهديدات الخارجية، من خلال اعتماد استراتيجيات شاملة في مجال أمن الفضاء الحاسوبي والأمن المادي تستجيب على نحو أفضل لشروط الوقاية والاستجابة.

كما سيعيد البنك التأكيد على التزامه بتدبير مالي خاضع للسيطرة بشكل أكبر ويتسم بفعالية أكبر. ولتحقيق هذا الهدف، سيعزز جهوده في مجال ترشيد النفقات وسيحرص على استطلاع موارد دخل جديدة قصد تحسين نتائجه المالية. وبالمثل، سيواصل تحسين كفاءات تدبيره وإدارته. وفي هذا الصدد، يعتزم بشكل خاص تحويل دار السكة إلى مركز مدبر للربح يمكنه العمل بشكل فعال قصد مواجهة التحديات التي يطرحها نشاط التصدير وتوسيع محفظة منتجاته المؤمنة على الصعيد الوطني.

وتشكل جميع هذه الأوراش الكبرى خارطة طريق بنك المغرب خلال السنوات الثلاث المقبلة. وهي تجسد طموح البنك وتوجه موارده وطاقاته بغية تحقيق رؤيته.

4.1.2 المراقبة الداخلية والافتحاص وتدبير المخاطر والأخلاقيات

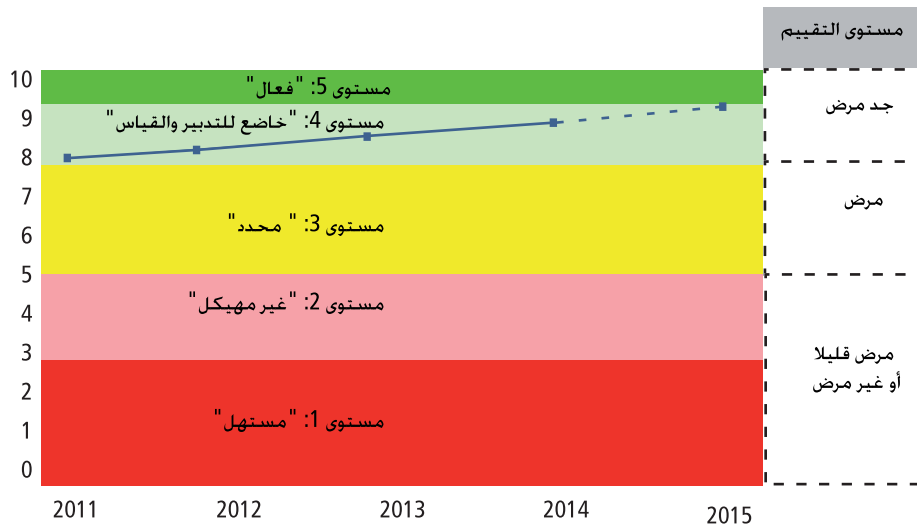
1.4.1.2 نظام المراقبة الداخلية

يشكل نظام المراقبة الداخلية للبنك، الذي وضع على أساس الإطار المرجعي الدولي للجنة الأنظمة الراعية للجنة تريداوي (COSO)، موضوع حصيلة سنوية تشمل مجموع مكوناته (محيط المراقبة، وتقييم المخاطر، وأنشطة المراقبة، والتواصل والتسيير). وتنجز هذه الحصيلة، التي يتم عرض خلاصاتها الرئيسية على مجلس البنك، بناء على نتائج تقييم ذاتي تقوم به الوحدات لمنظومة المراقبة الخاصة بها والخريطة الشاملة للمخاطر التشغيلية وخلاصات مهام الافتحاص الداخلي والخارجي.

وفي سنة 2015، ركز هذا التقييم بالخصوص على منظومة تدبير مخاطر الغش داخل البنك. علما أن النسخة الجديدة من الإطار المرجعي الدولي للجنة COSO التي اعتمدت سنة 2013، تركز على الأهمية الخاصة لهذا النوع من المخاطر.

وهكذا تم تقييم نضج نظام المراقبة الداخلية، الذي يتم تقييمه على أساس سلم مكون من خمس مستويات ومستوحى من مرجعية أهداف مراقبة تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا المتصلة بها (COBIT)¹، ضمن النطاق الأعلى من المستوى الرابع «خاضع للتدبير والقياس»، بالنظر إلى مجموع الإنجازات المسجلة، لا سيما في ما يخص تعزيز محيط المراقبة ومنظومات تدبير المخاطر والمراقبة والقيادة.

تقييم نضج نظام المراقبة الداخلية



2.4.1.2 الافتتاح الداخلي

يعد الافتتاح الداخلي بالبنك نشاطا مستقلا وموضوعيا يهدف إلى منح أصحاب المصلحة الرئيسيين (مجلس البنك، لجنة الافتتاح وولاية البنك) ضمانا بشأن التحكم في المخاطر التي يتعرض لها البنك. وهو يهدف إلى مساعدة البنك في تحقيق أهدافه، من خلال اعتماد مقارنة نظامية ومنهجية في تقييم عملياته المتعلقة بالتحكم بالمخاطر والمراقبة الداخلية وإدارة المفاولة.

ولهذا الغرض، يقوم الافتتاح بالتخطيط للمهام وتنفيذها، وفق مقارنة مبنية على المخاطر، تغطي نطاقا يشمل مجموع وحدات البنك وعملياته وأنشطته. ويأخذ التخطيط السنوي للمهام بعين الاعتبار، إضافة إلى تحليل المخاطر.

1 خُدد "أهداف الرقابة لأغراض تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا المتصلة بها" المستويات الخمسة لنضج نظام المراقبة الداخلية كما يلي:
 "المستوى 1- مستهل" (غياب عمليات المراقبة/ أجهزة التسيير واعية بضرورة إعدادها وتطبيقها)
 المستوى 2 - غير مهيكّل" (عمليات مراقبة غير موحدة / يتم القيام بها بطريقة غير رسمية، تعتمد بشكل قوي على الأشخاص/ غياب التكوين)
 المستوى 3 - محدد" (عمليات مراقبة موحدة/ متابعة التسلسل مضمومة/ ضرورة تعزيز التسيير الآلي لعمليات المراقبة وفعاليتها)
 "المستوى 4- خاضع للتدبير والقياس" (عمليات مراقبة موحدة وموثقة وتخضع لمتابعة التسلسل وتسير آليا بشكل كبير/ التحقق من الفعالية بشكل منتظم وتحسن مستمر)
 "المستوى 5 - فعال" (عمليات دائمة وجد متقدمة).

الرهانات الاستراتيجية وتكامل أشغاله مع تلك التي يقوم بها مراقب الحسابات ومعيار الطابع الدوري لمهام الافتتاح وكذا انتظارات مختلف الأطراف المشاركة. وتهدف مهام الافتتاح، بالخصوص، إلى تقييم مطابقة أنشطة البنك للقوانين والقواعد والإجراءات الجاري بها العمل وكذا فعاليتها وكفاءتها بالنظر إلى الأهداف المسطرة لها وكذلك موثوقية وسلامة المعلومات المتعلقة بها.

ويخضع الافتتاح الداخلي منذ سنة 2009 لبرنامج تأمين وتحسين للجودة مبني على تقييمات خارجية ثلاثية تماشى مع الدورة الاستراتيجية للبنك. وتقوم بإجاز هذه التقييمات مكاتب متخصصة، يتم انتقاؤها في إطار طلبات عروض دولية. وقد أكدت عمليات التقييم الخارجية التي أجرت في 2009 و 2013 مطابقة الافتتاح الداخلي للمعايير الدولية الخاصة بالممارسات المهنية التي حددها معهد المدققين الداخليين (IIA).

جدول 2.4.1.2: أبرز العمليات التي غطتها مهام الافتتاح خلال سنة 2015

العمليات المتعلقة «بالتسيير»	العمليات المتعلقة «بالمهن»	العمليات المتعلقة «بالدعم»
• الحكامة/التنظيم: عمل لجان الحكامة الدائمة	• الدراسات والإصدارات: إعداد ونشر استقصاءات البنك	• أنظمة المعلومات: تدبير الخدمات المعلوماتية وأنظمة الهاتف باستخدام بروتوكول الأنترنت «IP»
	• العملة الائتمانية: نشاط التصدير / عملية تدمير القيم / مراقبة القيم الموجودة / عملية مراقبة العملة الائتمانية المتلفة أو المقطوعة أو المشكوك في صحتها.	• السلامة: مراقبة عمليات الولوج
	• متحف البنك: عملية جرد الأصول	• المشتريات: مطابقة الصفقات العمومية
		• البنيات التحتية ومعدات العمل: تدبير الأرشفة
		• الدعم القانوني: تفويض السلطات

3.4.1.2 تدبير المخاطر

يستند تدبير المخاطر داخل البنك إلى تنظيم محكم يختلف حسب طبيعة المخاطر القائمة.

مخاطر التشغيل

يتم تدبير مخاطر التشغيل حسب مقارنة منهجية تغطي المخاطر ذات الطابع البشري والتنظيمي والتشغيلي وكذا تلك المرتبطة بأنظمة المعلومات أو بعوامل خارجية.

وبغية ترسيخ ثقافة المخاطر داخل مختلف وحداته، قام البنك بتعيين مسؤول عن تدبير المخاطر داخل كل مديرية وقسم، يكون مكلفا بتقييم المخاطر المرتبطة بالعمليات التي تتم داخل الوحدة التي ينتمي إليها والتحقق من

تطبيق الإجراءات اللازمة للسيطرة عليها. وتتولى هيئة مركزية مكلفة بتدبير المخاطر مهمة اليقظة المنهجية. إلى جانب دورها في المساعدة والمواكبة وإعداد التقارير المجمعة حول المخاطر. وختاماً، توافق لجنة مخاطر التشغيل، التي يرأسها المدير العام وتضم كافة المدراء، على التوجهات الكبرى في هذا الصدد قبل مصادقة السيد الوالي وعرضها على المجلس.

تنظيم حكمة مخاطر التشغيل



برسم سنة 2015، أعد البنك خريطته الحادية عشر لمخاطر التشغيل الخاصة التي تم توسيعها لتشمل العمليات الجديدة. مثل "الاستقرار المالي" و"نشاط التصدير" الخاص بفرع إنتاج العملة الائتمانية. أما بالنسبة للمخاطر القائمة، فقد تمت إعادة تقييمها لا سيما على إثر استكمال وثبيت خطط العمل المقررة من أجل التحكم فيها وتحقيق الانسجام مع توصيات الافتتاح وتطور السياق الداخلي والخارجي.

وبالإضافة إلى ذلك، مكّن استغلال قاعدة العوارض على صعيد البنك من جعل تحليل المخاطر والتدابير الوقائية التي يتعين تطبيقها أكثر دقة.

وبالموازاة مع ذلك، تم في سنة 2015 إطلاق مشروع لتعزيز فعالية وكفاءة منظومات المراقبة الداخلية بغية التحكم بشكل أفضل في مخاطر التشغيل التي تم تخديدها على مستوى مجموع الإجراءات الخاصة بالبنك.

المخاطر المالية

تتولى مديرية العمليات النقدية والصرف تدبير المخاطر المالية، التي ترتبط بتدبير احتياطات الصرف (خاصة مخاطر السيولة والائتمان والصرف وسعر الفائدة). وقد عمل البنك على إعداد إطار حكمة مناسب، حتى يضمن مطابقة توظيفاته لأهم أهدافه في هذا المجال، وهي السلامة والسيولة. وفي هذا الصدد، تقوم اللجنة المالية والنقدية، في

بداية كل سنة، بإصدار التوجيهات الخاصة بالاستثمار والتخصيص الاستراتيجي للأصول، قبل تقديمها لمجلس البنك، وتسهر اللجنة المكلفة بالمخاطر على احترام هذه التوجيهات؛ كما تدرس شهريا تطور المخاطر والأداء، قبل عرضها على اللجنة النقدية والمالية.

المخاطر الاستراتيجية

يقصد بالمخاطر الاستراتيجية المخاطر التي قد حول دون بلوغ الأهداف الاستراتيجية المحددة في إطار المخططات الثلاثية. نتيجة بالأساس لعوامل خارجية أو مخاطر تشغيل مهمة أو تفرّع غير ملائم للمحاور الاستراتيجية إلى أهداف. وفي سنة 2015، تم إنجاز حصيلة لخريطة المخاطر الاستراتيجية المتصلة بالفترة 2013-2015 وتدارستها لجنة الاستراتيجية والمشاريع الكبرى. وقد شكلت قاعدة للتفكير الاستراتيجي المتعلق بالفترة 2016-2018.

4.4.1.2 استمرارية النشاط وسلامة المعلومات

تتولى لجنة إدارة الأزمات التسيير الاستراتيجي لاستمرارية النشاط بالبنك. ويتأأس هذه اللجنة السيد المدير العام وهي تتكون من مجموع المسؤولين عن الوحدات المركزية بالبنك. أما التسيير اليومي لهذه الآلية، فتشرف عليه خلية مركزية توجد داخل الوحدة المكلفة بتدبير المخاطر، التي تتمثل مهمتها الأساسية في اقتراح الاستراتيجية العامة لاستمرارية النشاط والسهر على الحفاظ على الطابع التشغيلي لمخطط استمرارية النشاط. أما وحدات البنك، فهي مسؤولة عن تدبير المخاطر المرتبطة باستمرارية نشاطها وتنفيذ التدابير الوقائية الضرورية.

وفي سنة 2015، نظم البنك ثالث تمرين لمحاكاة الأزمة بغية اختبار حسن سير الحلول المعتمدة لضمان الاستمرارية. وقد همّ هذا التمرين، خلال هذه السنة، النشاط المتعلق بالعملية الائتمانية.

وبالموازاة مع ذلك، واصلت الوحدات المركزية ووكالات البنك تمارين الانسحاب، التي تتمثل في القيام بالأنشطة الأكثر أهمية انطلاقا من مواقع العمل البديلة طبقا لمخططات استمرارية العمليات.

وبالإضافة إلى ذلك، عزز البنك إجراءاته الرامية إلى التحسيس بأهمية استمرارية النشاط من خلال تنشيط دورات التكوين والقيام، على الصعيد الداخلي، بنشر دليل استمرارية النشاط والتعليمات العملية التي يتعين على المستخدمين تبنيها في حال تسجيل اضطرابات تشغيلية رئيسية.

وفي مجال سلامة المعلومات، أتم البنك في سنة 2015 تنفيذ نظام إدارة سلامة المعلومات، وذلك على إثر الأشغال والورشات التي تم الشروع فيها في سنة 2014. ويمكن هذا النظام من وضع إطار حكمة خاص بسلامة المعلومات

يضمن التحسين المتواصل والمطابقة مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية. وفي هذا الإطار، شهدت السنة الماضية مواصلة إرساء إجراءات تهدف إلى تعزيز المنظومات الخاصة بسلامة المعلومات. على إثر المراجعة السنوية للمخاطر المتصلة بها، ومكنت عملية افتتاح قام بها مكتب معتمد في دجنبر 2015 للحصول على شهادة من إجراء دراسة معمقة لمجموع مكونات نظام إدارة سلامة المعلومات وأسفرت عن الحصول على الشهادة الخاصة بالمعيار ISO 27001 بالنسبة للعمليات المسماة "نظام المعلومات" و"العمليات البنكية".

5.4.1.2 الأخلاقيات

بغية تحسين منظومة الأخلاقيات، تم تعديل مدونة الأخلاقيات التي تنطبق على ولاية ومستخدمي بنك المغرب، والتي اعتمدت سنة 2005 وتمت مراجعتها في سنتي 2007 و2012. من أجل مراعاة تطور سياق البنك والممارسات المعتمدة في هذا المجال. واهتمت أبرز التعديلات تعزيز المقتضيات المتعلقة خصوصاً بتدبير حالات تعارض المصالح وسياسة الهدايا التي يتلقاها مستخدمو البنك والواجبات المتعلقة بتصريحات هؤلاء، لا سيما الذين يزاولون منهم وظائف جد حساسة من الناحية الأخلاقية.

وارتباطاً بهدف تعزيز السلوك النموذجي للمسيرين وبعد القيام، سنة 2014، بتكوين مجموع المسيرين بالإدارة المركزية حول موضوع "التسيير الأخلاقي"، وسع بنك المغرب نطاق إجراءاته المتعلقة بالتوعية لتشمل المسؤولين عن شبكة البنك.

وبالإضافة إلى ذلك، تم إجراء تقييم للنضج الأخلاقي بغية تقييم مستوى ترسخ ثقافة الأخلاقيات داخل مؤسستنا. وقد شمل هذا التقييم خمسة أبعاد هي: الوضوح والانفتاح والشفافية والسلوك النموذجي والجزاء. ومكنت نتائج هذا التقييم من تحديد محاور التحسين التي تم تنفيذها في إطار عملية مراجعة مدونة الأخلاقيات.

وفي الأخير، نظم البنك مائدة مستديرة حول موضوع الممارسات في مجال تدبير الأخلاقيات في القطاع البنكي، شارك فيها المسؤولون المكلفون بالحكمة والمطابقة بالبنوك الرئيسية. ويؤكد هذا الإجراء توجه مؤسستنا نحو انفتاح أكبر على محيطها الخارجي وعزمها على مضاعفة تبادل الخبرات مع شركائها.

2.2 السياسة النقدية

واصل بنك المغرب في سنة 2015 نهج سياسة نقدية تيسيرية، بحيث أبقي على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير في مستوى متدن غير مسبوق مع الاستمرار في تخفيف العرض من القروض والعمل على تحسين انتقال قرارات السياسة النقدية.

لم تشر التحليلات والتوقعات التي أعدها البنك بمناسبة انعقاد الاجتماعات الفصلية لمجلسه إلى وجود ضغوط تضخمية. غير أن تلك التوقعات ظلت محاطة ببعض الشكوك المرتبطة على الخصوص بأفاق تطور أسعار النفط والنشاط الاقتصادي على الصعيدين الوطني والدولي. وفي هذا السياق، ارتأى المجلس أنه من الأنسب الحفاظ على سعر الفائدة الرئيسي في نسبة 2,5%.

موازة مع ذلك، واصل البنك تنفيذ برنامجه الرامي إلى دعم التمويل البنكي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة¹، إذ وصل المبلغ الجاري للتسبيقات المقدمة للبنوك في هذا الإطار إلى حوالي 45% من متوسط حجم تدخلاته.

واعتمد البنك كذلك ابتداء من يوليوز 2015 قاعدة جديدة لتوزيع تسبيقاته لمدة 7 أيام، بحيث يعطي الأفضلية للبنوك التي تبذل مجهودا أكبر في ما يخص منح القروض ونقل قرارات السياسة النقدية.

وأخذا في الاعتبار تحسن السيولة البنكية، قام البنك بتعديل متوسط حجم تدخلاته وفقا لذلك، إذ خفضه من 54,7 مليار درهم في 2014 إلى 34,6 مليار، مما مكن من الإبقاء على سعر الفائدة بين البنوك، وهو الهدف التشغيلي للسياسة النقدية، في مستوى قريب جدا من سعر الفائدة الرئيسي.

1.2.2 قرارات السياسة النقدية

أشارت التوقعات التي تم إعدادها بمناسبة الاجتماع الأول لمجلس البنك إلى انتعاش في النشاط الاقتصادي، بحيث تم توقع نسبة نمو لعام 2015 تصل إلى 5%، مع زيادة كبيرة في القيمة المضافة الفلاحية وتسارع وتيرة نمو الأنشطة غير الفلاحية إلى 4%، ارتباطا بالانتعاش الملحوظ والمتوقع في منطقة الأورو واستمرار تراجع أسعار النفط. وتم توقع تقلص ملموس في عجز الميزانية والحساب الجاري واستمرار تحسن مستوى احتياطات الصرف. وكانت التنبؤات المتعلقة بنمو الائتمان البنكي إيجابية، مع زيادة بنسبة 5% في متم 2015.

أخذا في الاعتبار هذه التطورات وانسجام توقعات التضخم على المدى المتوسط مع هدف استقرار الأسعار، قرر مجلس بنك المغرب الحفاظ على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير في نسبة 2,5%.

¹ يهدف هذا البرنامج غير التقليدي، الذي شُرع في تنفيذه في يناير 2014، إلى خفض القطاع البنكي على زيادة تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، لاسيما العاملة منها في القطاع الصناعي أو التي توجه إنتاجها نحو التصدير.

جدول 1.2.2 : توقعات التضخم بالنسبة المئوية

تاريخ اجتماع المجلس				
22 دجنبر	22 شتنبر	16 يونيو	24 مارس	
1,2	1,5	1,4	1,4	متوسط التضخم في أفق 6 فصول
1,5	1,2	1,3	1,4	التضخم في نهاية أفق التوقع
1,6	1,8	1,5	1,4	متوسط التضخم في سنة 2015*

* بلغ معدل التضخم في سنة 2015 نسبة 1,6%.

وفي اجتماعه الثاني من السنة، سجل المجلس انتعاشا طفيفا في منطقة الأورو مع توقعات أكثر إيجابية. بينما تم خفض توقعات النمو في الولايات المتحدة بشكل كبير. وفي سوق السلع الأساسية، شهدت أسعار النفط ارتفاعا حادا مقارنة مع نهاية 2014، على الرغم من تراجعها على أساس سنوي.

داخليا، واصلت التوازنات الماكرو اقتصادية تحسنها، لاسيما مع استمرار نمو احتياطات الصرف. ومع ذلك، فقد تم خفض توقعات النمو غير الفلاحي إلى 3,5%. كما أن الانتعاش المنتظر في الإقراض البنكي لم يتحقق. على الرغم من انخفاض أسعار الفائدة على القروض.

وفي هذا السياق، أشارت توقعات التضخم على المدى المتوسط إلى مستوى معتدل، مع وجود شكوك قوية متعلقة على الخصوص بتطور أسعار النفط. وبالتالي، قرر المجلس أن يبقى سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير عند 2,5%.

وفي اجتماعات المجلس شهري شتنبر ودجنبر، تميزت الظرفية الدولية بالخاوف المحيطة بالتوقعات الاقتصادية للبلدان الصاعدة، خاصة الصين، وتأثيرها على النمو العالمي. وقام صندوق النقد الدولي بمراجعة توقعاته للنمو في يوليو وأكتوبر، خصوصا بالنسبة لمنطقة الأورو.

على المستوى الوطني، أظهرت البيانات المتوفرة تحسن النمو في الفصلين الأولين من السنة، مدفوعا بشكل رئيسي بالإنتاج القياسي من الحبوب. في حين ظل نمو الأنشطة غير الفلاحية ضعيفا، ومرة أخرى، تم تعديل توقعات النمو غير الفلاحي إلى الأسفل وظلت محاطة بشكوك متعلقة على وجه الخصوص بتطور الطلب الخارجي. في المقابل، واصل عجزا الميزانية والحساب الجاري تقلصهما واستمر ارتفاع احتياطات الصرف، الأمر الذي أدى إلى التخفيف من حدة العجز في السيولة البنكية. وعلى الرغم من هذا التحسن وتراجع أسعار الفائدة على القروض، ظل معدل نمو الائتمان البنكي ضعيفا، إذ تمت مراجعة توقعه إلى 0,5% في عام 2015.

وأخذا في الاعتبار توقعات التضخم التي كانت منسجمة مع هدف استقرار الأسعار والشكوك التي كانت تحيط بالآفاق الاقتصادية على الصعيدين الوطني والدولي، اعتبر المجلس أن نسبة 2,5% كسعر فائدة رئيسي تظل مناسبة.

وفي الوقت نفسه، ومن أجل زيادة تحفيز الإقراض البنكي، اعتمد بنك المغرب قاعدة جديدة لتوزيع التسبيقات لمدة 7 أيام، وذلك بناء على ثلاثة معايير، وهي درجة تطبيق خفض سعر الفائدة الرئيسي على أسعار الفائدة على القروض وحجم القروض الصافية الممنوحة للقطاع غير المالي وحصتها في إجمالي استخدامات البنوك.

جدول 3.2.2 : قرارات السياسة النقدية المتخذة منذ 2010

تاريخ	سعر الفائدة الرئيسي	نسبة الاحتياطي الإلزامي	قرارات أخرى
01 أبريل 2010		خفض من 8% إلى 6%	
13 أبريل 2011			- إدراج شهادات الإيداع ضمن الضمانات المقبولة في عمليات السياسة النقدية. - ملائمة فترات طلب العروض مع فترات الاحتياطي الإلزامي. - إخراج الحسابات على الدفتر من قاعدة حساب الاحتياطي الإلزامي.
20 شتنبر 2011			إدخال عمليات الاستحفاظ لأجل أطول.
27 مارس 2012	خفض من 3,25% إلى 3,0%		إدراج السندات الممثلة للديون الخاصة على المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة ضمن الضمانات المقبولة في عمليات السياسة النقدية.
26 شتنبر 2012		خفض من 6% إلى 4%	
13 دجنبر 2012			- تنفيذ أول عملية إقراض مضمون بسندات خاصة موجهة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة. - تخفيف معايير قبول شهادات الإيداع.
11 دجنبر 2013			إحداث برنامج جديد لزيادة تشجيع التمويل البنكي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة
19 دجنبر 2013			إلغاء الفائدة على الاحتياطي الإلزامي
25 مارس 2014		خفض من 4% إلى 2%	
23 شتنبر 2014	خفض من 3% إلى 2,75%		
16 دجنبر 2014	خفض من 2,75% إلى 2,50%		
يوليوز 2015			اعتماد قاعدة جديدة لتوزيع التسبيقات لمدة 7 أيام

إطار 1.2.2 : تقييم توقعات التضخم

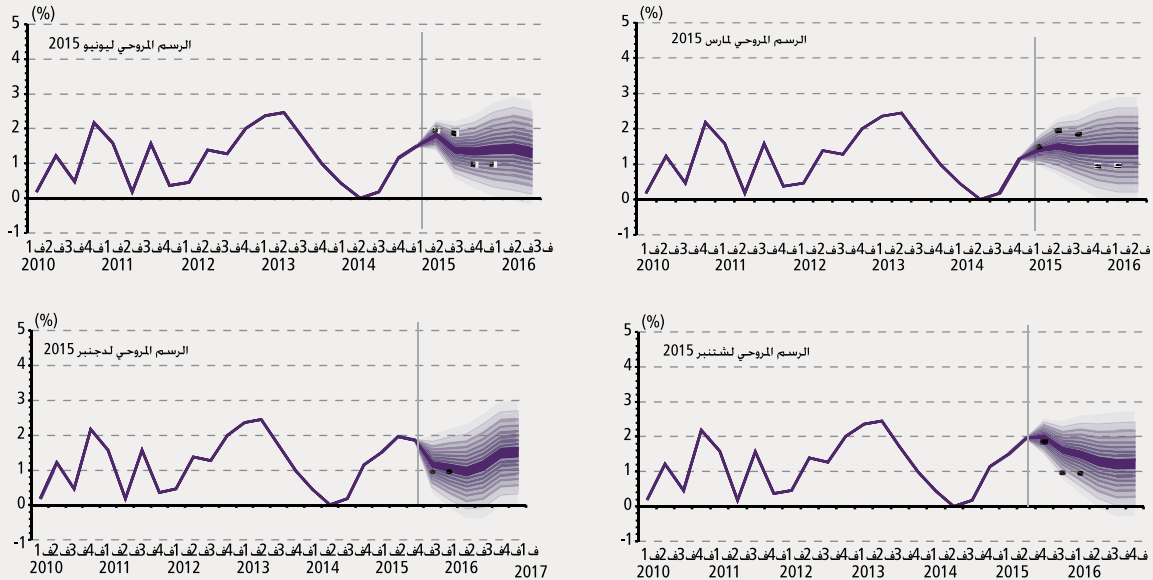
يتم تقييم جودة التوقعات الفصلية الخاصة بالتضخم بناء على الفارق المطلق بين نسبة التضخم المسجلة فعلياً في فصل معين ومتوسط التوقعات الخاصة بهذا الفصل كما تم نشرها في تقارير السياسة النقدية الستة الأخيرة. وفي ما يخص الفصول الأربعة من سنة 2015، فقد بلغ الفارق المطلق 0,3 نقطة مئوية مقابل 1,2 نقطة في 2014 و0,4 نقطة في 2013.

رسم بياني 1.1.2.2: الفارق المطلق بين نسب التضخم المتوقعة ونسب التضخم الفعلية (بالنقط المئوية)



ويتم تقييم جودة التوقعات أيضاً من خلال قياس عدد المرات التي كانت فيها نسبة التضخم المسجلة فعلياً داخل نطاق الثقة المحدد في 90%. وبالنسبة للفصول الأربعة من سنة 2015، فقد جاءت جميع النسب المسجلة داخل هذا النطاق.

رسم بياني 2.1.2.2: الرسوم المروحية لسنة 2015



* تشير النقط الموجودة على الرسم البياني المروحي إلى نسب التضخم الفعلية خلال كل فصل من سنة 2015.

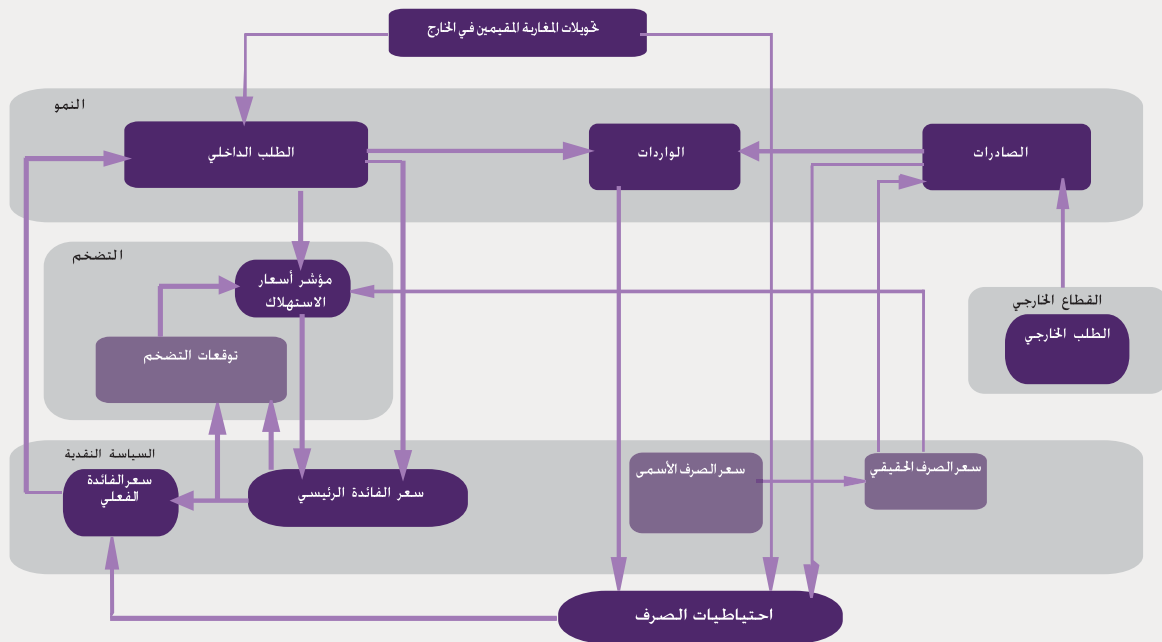
إطار 2.2.2 : منظومة بنك المغرب الجديدة الخاصة بالتوقع

في إطار التحضير للانتقال المنتظر للاقتصاد المغربي نحو نظام صرف أكثر مرونة ونظام لاستهداف التضخم، أطلق بنك المغرب في سنة 2013 مشروعاً لمراجعة منظومته الخاصة بالتوقعات.

وتعتمد المنظومة الجديدة التي بدأ الاشتغال بها في نهاية 2015 على هندسة مدمجة تعمل على ضمان جانس أفضل بين التوقعات. وتتمحور حول نموذج مركزي للسياسة النقدية، يتم إغناؤه وتتميمه بعدة نماذج جانبية.

ويرتكز النموذج المركزي، وهو من النوع النصف البنوي، في ذات الآن على الأسس النظرية لنماذج التوازن العام وعلى التلاؤم مع المعطيات التي تميز النماذج التجريبية. ويتعلق الأمر بأداة مرنة وتفاعلية تمكن في نفس الوقت من إدماج التوقعات على المدى القصير للنماذج الجانبية وكذا آراء الخبراء من أجل إعداد التوقعات على المدى المتوسط (في أفق سنتين).

بنية النموذج المركزي للتوقعات



يتكون هذا النموذج من أربعة محاور مترابطة:

- **النمو:** يركز على بيانات تفصيلية للطلب (الاستهلاك النهائي للأسر والإدارات العمومية، الاستثمار، الصادرات والواردات) مما يمكن من الإحاطة بالدينامية الخاصة بكل مكون؛
- **التضخم:** من أجل تحديد طبيعة الضغوط التضخمية، يتم التمييز بين التضخم الأساسي، وتضخم المواد المقننة، والمحروقات وزيوت التشحيم والمنتجات الغذائية المتقلبة الأسعار؛
- **القطاع الخارجي:** يتضمن هذه المحور إلى جانب الطلب الخارجي الموجه للمغرب متغيرات عديدة أخرى، خاصة أسعار الفائدة والتضخم في البلدان الشريكة، وسعر صرف الأورو/الدولار وكذا الأسعار الدولية للسلع الأساسية؛
- **السياسة النقدية:** يوفر هذا المحور المنسجم مع النظام الحالي للسياسة النقدية إمكانية التعديل للانتقال نحو نظام صرف أكثر مرونة، وتعتبر وظيفة رد فعل البنك المركزي داخلية في النموذج ويمكن من تحديد توجه سعر الفائدة انسجاما مع هدف استقرار الأسعار.

وفيما يتعلق بالنماذج الجانبية، فيتم استخدامها من أجل إغناء النموذج المركزي بالظروف الأولية (التوقعات على مدى فصل أو فصلين) وإعداد التوقعات المتوسطة المدى بالنسبة للمتغيرات التي لا تدرج ضمن النموذج المركزي. ويتعلق الأمر ببعض مجموعات المالية العمومية والحساب الخارجي والقطاع النقدي.

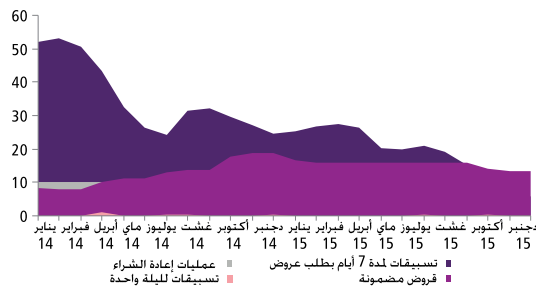
ويمكن هذه المنظومة، إضافة إلى وضع السيناريو المركزي للتوقع، من إعداد سيناريوهات بديلة تحاكي الصدمات التي قد تتعرض لها بعض المتغيرات الرئيسية، خاصة النمو والتضخم في البلدان الشريكة، والأسعار الدولية للسلع الأساسية، والسياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي، والإنتاج من الحبوب، وسعر الفائدة الرئيسي، الخ.

2.2.2 تنفيذ السياسة النقدية

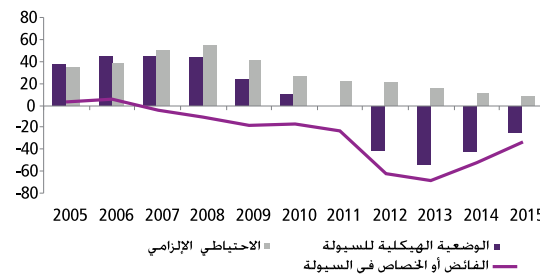
تحسنت وضعية السيولة البنكية بشكل ملموس في سنة 2015، حيث تراجعت حاجيات البنوك من السيولة¹ في المتوسط الأسبوعي، إلى 32,7 مليار درهم مقابل 52,3 مليار في 2014 و69,2 مليار في 2013. وعلاوة على انخفاض الاحتياطيات الإلزامية بما قيمته 1,4 مليار درهم، يعكس هذا التطور نمو صافي احتياطيات الصرف لدى بنك المغرب بمقدار 31,8 مليار والتي عوضت الأثر التقييدي لزيادة كمية النقد المتداول بمبلغ 11,3 مليار.

في ظل هذه الظروف، قام البنك بتعديل الحجم الكلي لتدخلاته، إذ خفضه من 54,7 مليار في 2014 إلى 34,6 مليار في 2015 كمتوسط أسبوعي. وبالتالي، تقلص مبلغ التسبيقات لمدة 7 أيام من 35,6 مليار إلى 19 مليار، فيما تم رفع مبلغ القروض المضمونة لمدة سنة الممنوحة في إطار برنامج دعم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة من 12,8 مليار إلى 15,5 مليار. إلى جانب ذلك، بلغ الحجم المتوسط للتسبيقات لمدة 24 ساعة 1,9 مليار لكل عملية.

الرسم بياني 2.2.2: تدخلات بنك المغرب
(متوسط نهاية الأسبوع بملايير الدراهم)



الرسم بياني 1.2.2: الوضعية الهيكلية للسيولة* ومبلغ الاحتياطي الإلزامي (متوسط نهاية الأسبوع بملايير الدراهم)

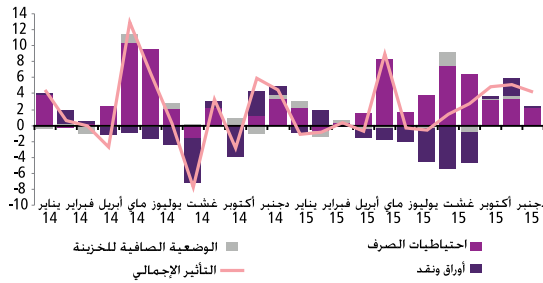


* الوضعية الهيكلية للسيولة = حاجيات البنوك من السيولة + الاحتياطيات الإلزامية.

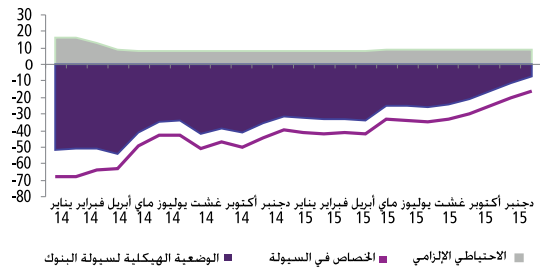
1 حاجيات البنوك من السيولة = احتياطيات الصرف لبنك المغرب - الوضعية الصافية للخزينة - كمية النقد المتداول + عوامل أخرى - الاحتياطيات الإلزامية.

ويشير تحليل حاجيات البنوك من السيولة خلال السنة إلى أنها ظلت شبه مستقرة خلال الأشهر الأربعة الأولى من السنة قبل أن تعرف تقلصا ملموسا في ماي مع تحصيل قرض من المكتب الشريف للفوسفات بمبلغ مليار دولار. وما بين يونيو ويوليوز، تفاقم عجز السيولة البنكية بشكل طفيف، نتيجة ارتفاع كمية النقد المتداول. وخلال ما تبقى من السنة، أخذت الحاجيات من السيولة تتراجع تدريجيا لتصل إلى 16 مليار في دجنبر، مما يعكس على الخصوص استمرار تزايد احتياطات الصرف.

رسم بياني 4.2.2: مساهمة العوامل المستقلة في التغير الشهري للوضعية الهيكلية للسيولة البنكية بملايير الدراهم (متوسط نهاية الأسبوع)

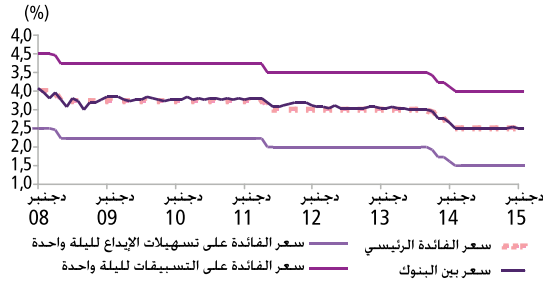


رسم بياني 3.2.2: وضعية السيولة ومبلغ الاحتياطي الإلزامي (متوسط نهاية الأسبوع بملايير الدراهم)

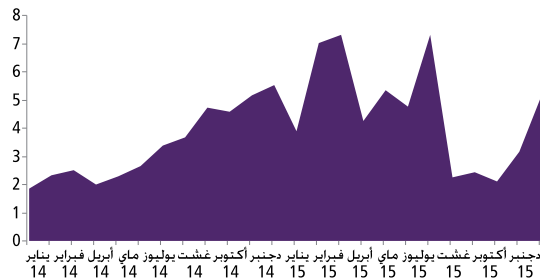


وحيث أنه يعكس التلاؤم المستمر لتدخلات البنك مع حاجيات البنوك من السيولة، فقد ظل المتوسط المرجح لسعر الفائدة بين البنوك منسجما مع سعر الفائدة الرئيسي، حيث بلغ 2,51% في المتوسط. مع ارتفاع في الحجم اليومي للمعاملات من 3,5 مليار إلى 4,7 مليار درهم.

رسم بياني 6.2.2: تطور سعر الفائدة المرجح في السوق ما بين البنوك (متوسط شهري)



رسم بياني 5.2.2: تطور متوسط الحجم اليومي للعمليات في السوق ما بين البنوك (بملايير الدراهم)



3.2.2 إغناء وتعزيز الإحصائيات النقدية

في إطار العمل على ملائمة منهجية الإحصائيات النقدية مع المعايير الدولية، شرع بنك المغرب في 2015 في إنجاز المرحلة الثالثة من هذه العملية والمتمثلة بالخصوص في إعادة تقييم الأصول المالية للشركات المالية بسعر السوق. هكذا ومنذ ذلك الحين، أصبحت الأصول المالية للبنك المركزي تُقيم بسعر السوق. وشملت هذه المراجعة السندات

التي يحوزها البنك، لاسيما تلك التي يصدرها غير المقيمين، وطريقة تقييم الأصول والخصوم المالية الأخرى لبنك المغرب المطابقة تماما للمعايير الدولية في المحاسبة.

وبموازاة ذلك، نُقِّحت طريقة حساب الاحتياطيات الدولية الصافية بقدر أكبر، من خلال استثناء قاعدة حساب الأصول الخارجية المحررة بالعملات غير القابلة للتحويل والسندات التي لا تنتمي لفئة الاستثمار. في هذا الإطار، تمت مراجعة منهجية إعداد الإحصائيات النقدية وإعادة تشكيل السلسلات التاريخية إلى غاية سنة 2012.

وبعد أن تم توسيع نطاق تغطية الإحصائيات النقدية ليشمل شركات التأمين وإعادة التأمين، ومؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة ومؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها ما عدا البنوك¹، تواصلت الأشغال من أجل إدماج صناديق التقاعد التابعة للقطاع المالي، لاسيما الصندوق المهني المغربي للتقاعد والصندوق الوطني للتقاعد والتأمين. وفي هذا السياق، تم إعداد بيانات تصريحية جديدة وفقا لمتطلبات دليل الإحصائيات النقدية لصندوق النقد الدولي، خاصة من حيث تقسيم الوحدات المؤسساتية إلى قطاعات وتصنيف الأصول المالية.

3.2 تدبير احتياطيات الصرف

في سياق دولي يتميز باستمرار السياسات النقدية جد التلينية وبنسب ربحية سلبية بمنطقة الأورو، واصل البنك تحسين عائد احتياطيات الصرف من خلال تدبيرها بشكل حذر مع الحرص على ملائمة طريقة التدبير هذه باستمرار في إطار الاحترام الدائم للمتطلبات الصارمة من حيث السلامة والسيولة.

فقد مكنت الاستراتيجية المعتمدة في 2015 من تحسين نتيجة تدبير احتياطيات الصرف، نظرا بالخصوص لارتفاع الاحتياطيات الدولية الصافية، وتمديد مدة استحقاق التوظيفات وكذا تزايد حصة الأصول بالدولار على إثر تغيير سلة تسعير الدرهم.

4.2 الإشراف البنكي

تميزت سنة 2015 بإصدار القانون البنكي الجديد، الذي تمكن مقتضياته من تعزيز الإطار التنظيمي للنظام البنكي، مع تشجيع ممارسة أنشطة جديدة وبرز فاعلين ماليين جدد وخدمات مالية جديدة. ومن أجل تنفيذه، عمل بنك المغرب طيلة هذه السنة على إعداد النصوص التنظيمية التي تحدد كفاءات تطبيقه. كما قام باتخاذ مجموعة من التدابير من أجل تأطير بعض المخاطر.

¹ صندوق الإيداع والتدبير، والبنوك الحرة، وشركات التمويل، وجمعيات القروض الصغرى.

وعلى صعيد المراقبة الاحترازية الدقيقة، ظل بنك المغرب متنبها لتأثيرات الظرفية الاقتصادية على حسيبة البنوك. وواصل بالخصوص مراقبته عن كثب لمخاطر الائتمان ومخاطر التركيز الائتماني والمخاطر العابرة للحدود.

علاوة على ذلك، شهدت هذه السنة أيضا إنجاز مهمة لتقييم النظام المالي بصفة مشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، همت بالخصوص تقنين ومراقبة النظام البنكي ومتانته وتدبير الأزمات البنكية.

1.4.2 تعزيز الإطار القانوني والاحترازي

خلال سنة 2015، همت الأشغال المتعلقة بالتقنين إعداد المناشير التطبيقية للقانون البنكي وتنفيذ الإصلاحات المقررة على إثر مهمة تقييم النظام المالي.

فبالخصوص المناشير التطبيقية للقانون البنكي، اعتمد بنك المغرب وأصدر بالجريدة الرسمية المنشور المتعلق بالمعلومات والوثائق اللازمة لدراسة طلبات الاعتماد. كما أعد، بالتعاون مع القطاع البنكي، مشاريع مناشير تتعلق بالقواعد المنظمة للمتصرفين المستقلين، ومساهمات البنوك، وكيفيات معالجة البنوك لشكايات الزبناء وطرق اشتغال منظومة الوساطة البنكية. كما قام بإتمام مشاريع المناشير التي حدد البنود الدنيا لاتفاقية الحساب المبرمة بين البنوك وزبائنهم.

وفي إطار الاستعداد لانطلاق أنشطة المالية التشاركية، عمل بنك المغرب على إعداد النصوص التي حدد الخصائص التقنية للمنتجات التشاركية. كما حدد، بموازاة ذلك، مضمون الملف النموذجي لطلب الاعتماد الخاص بممارسة هذا النشاط، وفتح المجال رسميا لإيداع الطلبات. وقد تم أيضا تدارس المعايير التي ستؤطر ممارسة البنوك التقليدية لهذا النشاط من خلال نوافذ، وذلك باتفاق مع مهنيي القطاع البنكي، بغية تشجيع التطور المتوازن والسليم للسوق.

كما بادر البنك بتعديل بعض التدابير الاحترازية بالنظر إلى تطور الأنشطة البنكية. هكذا، ستختلف معالجة وضعيات تسنيد البنوك، برسم متطلباتها من الأموال الذاتية، حسب التصنيف والمؤسسة المصدرة.

ولمواجهة تزايد المخاطر المرتبطة بالجريمة الإلكترونية، اتخذ بنك المغرب تدابير تهدف إلى وضع الأسس لإطار أدنى خاص بالبنوك من أجل تخفيف هذه المخاطر. ويتم حاليا إتمام التعليمة الأولى المنظمة لاختبارات الاختراق التي ستنجزها البنوك.

وانصب أحد الأوراش التنظيمية الأولى التي تلت مهمة تقييم النظام المالي مراجعة قواعد تصنيف الديون بغية تحديد معالجة ملائمة للقروض التي تكون موضوع اتفاقيات إعادة الهيكلة ما بين البنوك وزبائنهم. وبموازاة ذلك، تم الشروع في برنامج الإصلاحات من أجل الحد من مخاطر التركيز الائتماني الذي تواجهه البنوك، حسب الطرف المقابل

ومجموعة الأطراف المقابلة. وفي هذا السياق، تم إنهاء مشروع تعليمية تنص على الحد الأدنى من المعلومات الواجب توفرها في إطار دراسة ملفات القروض المقدمة للمقاولات التابعة للمجموعات التي تفوق مديونيتها المالية 500 مليون درهم. ويلزم هذا النص مؤسسات الائتمان بالتوفر على حسابات مجمعة لمجموعات المدينين وعلى المعلومات الشاملة حول ديونها البنكية وديون السوق.

2.4.2 أنشطة المراقبة

قام بنك المغرب، خلال سنة 2015، بمراقبة المؤسسات الخاضعة التي يصل عددها إلى 84، من خلال عمليات مراقبة ميدانية وأخرى عن بعد.

وعلى مستوى المراقبة الميدانية، أجز بنك المغرب 16 مهمة، من بينها 5 مهام ذات طابع هام، ومهمتان لفحص وتتبع التوصيات و9 مهام موضوعاتية. وهمت الاستقصاءات الموضوعاتية المنجزة لدى 7 بنوك دراسة ملاءمة تغطية محفظة الديون بالمؤونات، ونظام الحكامة وتقييم ممارسات اختبارات الضغط. وشملت المراجعات الميدانية أيضا تقييم منظومات اليقظة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذا أنظمة قياس مخاطر سعر الفائدة والسيولة. وقد تم إنجاز استقصاء من أجل تقييم النماذج الداخلية المستعملة من طرف إحدى البنوك لقياس وتغطية مخاطر السوق.

وبالنسبة للمراقبة عن بعد، فقد ركزت على تتبع نوعية خطر مؤسسات الائتمان عن كثب. وانعكس هذا التقييم على مستوى التصنيف الداخلي لهذه المؤسسات من طرف بنك المغرب حسب منهجية التنقيط الداخلي "SANEC" التي تمت مراجعتها خلال هذه السنة لضمان تغطية أفضل للنطاق الموسع للمخاطر التي تتعرض لها البنوك (خطر البلد، والمخاطر العابرة للحدود). وقد تم تركيز الاهتمام بالخصوص على مراقبة مخاطر الائتمان والتركز الائتماني وتتبع المخاطر العابرة للحدود ومنظومات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وفي مجال المراقبة العابرة للحدود، شارك بنك المغرب في مهمتين للمراقبة الميدانية أجزتهما السلطات التنظيمية للبلد المستقبل لدى البنوك التابعة للبنوك المغربية بالخارج. وتم إنجاز المهمة الأولى مع اللجنة البنكية لإفريقيا الوسطى لدى مؤسستين بنكيتين، توجد أولاهما في الغابون والثانية في الكامرون.

وبموازاة ذلك، قام بنك المغرب بالتوقيع على اتفاقيتين جديدتين مع السلطات التنظيمية البنكية في كل من مدغشقر وجيبوتي حول التعاون وتبادل المعلومات في مجال المراقبة البنكية. وتواصل التعاون بين بنك المغرب ونظرائه الأجانب لاسيما السلطة الفرنسية للمراقبة الاحترازية وحل الأزمات، واللجان البنكية لكل من الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا

والمجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط إفريقيا، والبنكين المركزيين لتونس ومدغشقر. من خلال عقد اجتماعات للإشراف على المجموعات البنكية المغربية العابرة للحدود. وخلال هذه الاجتماعات، تدارست السلطات التنظيمية الوضعية المالية والاحترازية لهذه المجموعات، واستراتيجيتها وتسيير مخاطرها.

3.4.2 حماية مستهلكي الخدمات البنكية

شملت أنشطة البنك في مجال حماية مستهلكي الخدمات البنكية معالجة شكايات زبناء مؤسسات الائتمان وتتبع نشاط المركز المغربي للوساطة البنكية ومواكبة مؤسسات الائتمان في تنفيذ الإطار القانوني والتنظيمي لحماية المستهلكين.

في سنة 2015، تلقى البنك 513 شكاية من زبناء مؤسسات الائتمان. وتمحورت هذه الشكايات حول المشاكل المرتبطة بتسيير الحسابات (39%) وشروط الإقراض (28%) ووسائل الأداء (18%). وتمت تسوية حوالي 70% من ملفات الشكايات المعالجة في سنة 2015 لفائدة المشتكين. بالإضافة إلى ذلك، قام البنك بمعالجة 2012 طلب معلومات حول الحسابات تقدمت بها السلطات القضائية و322 طلب بحث عن حسابات لفائدة الورثة.

وفيما يتعلق بمركز الوساطة البنكية، فقد شهد خلال السنة الثانية من دخوله حيز التنفيذ نموا تدريجيا لنشاطه سواء في إطار المكون الأول منه المسمى "مؤسساتي"، والذي يتم اللجوء إليه بشكل طوعي ومجاني بالنسبة للنزاعات التي تعادل قيمة مبلغها أو تقل عن مليون درهم، أو المكون الثاني، المسمى "تعاقد"، والذي يتم اللجوء إليه بمقابل. بالنسبة للنزاعات التي يفوق مبلغها مليون درهم، وبالنسبة للمكون الأول، قام مركز الوساطة بمعالجة 216 ملفا اعتبرها مقبولة، فيما تلقى بالنسبة للمكون الثاني، الذي تم إنشاؤه حديثا، 5 ملفات، وتعلقت طلبات الوساطة التي تمت معالجتها سنة 2015 بالاعتراض على التقييدات المحاسبية (29%) وإغلاق الحسابات (29%) وخصيل الديون المتعلقة ببعض الحالات الاجتماعية (9%) وتسليم الوثائق (9%).

وقام البنك أيضا في 2015 بمواكبة القطاع البنكي في الاستعداد لمراعاة أحكام القانون رقم 08-31 المتعلق بحماية المستهلك، والذي تم خلال هذه السنة نشر النصوص التطبيقية له ذات الصلة بقسم "الاستدانة" وتحديد موعد دخولها حيز التنفيذ في أبريل 2016. كما عمد أيضا إلى إعداد المناشير التطبيقية لأحكام القانون البنكي الجديد، والخاصة بطرق معالجة شكايات الزبناء من لدن مؤسسات الائتمان، واتفاقية الحساب وتسيير منظومة الوساطة البنكية.

وعلى مستوى تنظيمه الداخلي، قام البنك بتقوية التزامه بحماية الزبناء من خلال إحداث وظيفتي "حماية الزبناء" و"مراقبة ممارسات السوق" داخل مديرية الإشراف البنكي.

4.4.2 تقييم النظام البنكي من لدن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

خلال سنة 2015، خضع النظام المالي لعملية تقييم مشتركة من لدن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إطار برنامج تقييم الاستقرار المالي. وسجلت هذه البعثة التقدم المحرز من طرف النظام البنكي منذ التقييم الأخير الذي أجرته سنة 2007 وأشادت بمتانتها بالنظر إلى اختبارات الضغط. وقامت أيضا بتدارس مجموع الأنشطة والإصلاحات المنجزة من لدن السلطات المالية الخاصة بتنظيم ومراقبة القطاع البنكي، والإدماج المالي، والمراقبة الماكرو احترازية، والإشراف على أنظمة الأداء وتدابير الأزمات.

وأكدت البعثة قدرة البنوك المغربية على مواجهة سيناريوهات اختبارات الضغط الصارمة، من خلال تمارين أجرتها كل من البنوك تحت مسمى "من الأسفل إلى الأعلى" وصندوق النقد الدولي تحت مسمى "من الأعلى إلى الأسفل". واعتمدت هذه الاختبارات على "سيناريو مرجعي" و"سيناريو غير موثقي" صارم بشكل كبير من أجل تقييم قدرة البنوك على الصمود في وجه مخاطر الائتمان، والسيولة، والتمركز، والسوق ومخاطر انتقال العدوى.

وبناء على عينة من 8 بنوك تمثل 90% من أصول القطاع البنكي، أظهرت نتائج اختبارات الضغط على العموم قدرة هذه البنوك على الصمود في حالة حدوث تدهور حاد في المناخ الاقتصادي. كما أبانت هذه الاختبارات أنه بالإمكان التحكم في هشاشة البنوك إزاء مخاطر السيولة وأن تأثير العدوى العابرة للحدود يظل ضعيفا. ومن ناحية أخرى، خلصت هذه الاختبارات إلى أن تمركز القروض يظل أحد المخاطر الكبرى التي يتعرض لها النظام البنكي.

وبنهاية تقييم عملية الإشراف البنكي مقارنة بالمبادئ 29 للجنة بازل، في نسختها لسنة 2012، اعتبرت البعثة أن المغرب يتموقع على مستوى أفضل الممارسات وأن نظام التقنين ذا مستوى عال، حيث سلطت الضوء على الإصلاحات القانونية الكبرى التي تم تنفيذها من خلال اعتماد القانون البنكي والقوانين الجديدة للوقاية من المخاطر البنكية وإدارتها وتلك المتعلقة بالاستقرار المالي. وأصدرت بموازاة ذلك توصيات تتعلق على الخصوص بمعايير تصنيف القروض بغية الإحاطة بشكل أفضل بالديون المعاد جدولتها وتشجيع السلطات على اتخاذ تدابير لتقليص مخاطر تمركز القروض. وتمت صياغة توصيات إضافية من أجل تعزيز المراقبة العابرة للحدود وملاءمة تنظيم ووسائل الإشراف مع تطور النظام البنكي والمخاطر. وتم إعداد خطة طريق من أجل تنفيذ توصيات البعثة.

4.4.2 الإدماج المالي

خلال سنة 2015، واصل بنك المغرب جهوده الرامية إلى تحسين الولوج إلى الخدمات البنكية واستخدامها، خاصة من خلال الحوار الدائم مع الفاعلين، والمساهمة في تطبيق الاستراتيجية الوطنية للتربية المالية، وإعداد إطار قانوني مشجع لتطوير خدمات بنكية جديدة والدفع قدما بوسائل الأداء الإلكترونية. بموازاة ذلك، استمر البنك في العمل على تحسين شروط تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة.

وعلى صعيد الإدماج المالي، ساهمت الأنشطة المنجزة، بالتنسيق مع المهنيين البنكيين، في تحقيق تطور كبير في نسبة استفادة الساكنة من الخدمات البنكية التي تعززت مجددا هذه السنة لتصل إلى 68%. وارتفع عدد الحسابات المفتوحة لدى البنوك بشكل ملموس ليصل في المجموع إلى 23 مليون حساب، أي أكثر من 1,7 مليون حساب إضافي. وعرفت شبكة البنوك بدورها إحداث 224 وكالة ليصل العدد الإجمالي إلى 6139 وكالة بنكية و6529 شباك آلي بنكي. وتزايد عدد المستفيدين من القروض الصغرى بنسبة 3% ليصلوا إلى 886.000 زبون.

وفيما يتعلق بالتربية المالية، نظم البنك في مارس 2015، تحت رعاية المؤسسة المغربية للتربية المالية وبالتعاون مع شركائها، النسخة الرابعة من أسبوع المالية لفائدة الأطفال والشباب. وفي هذا الصدد، تم تنظيم زيارات إلى وكالات ومتحف بنك المغرب، ودار السكة، وبورصة الدار البيضاء، والوكالات البنكية وشركات التأمين لفائدة حوالي 100.000 من اطفال وشباب المدارس والإعداديات المتراوحة أعمارهم ما بين 8 و17 سنة.

بموازاة ذلك، شرع البنك بشراكة مع الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات في إعداد دراسة من أجل وضع استراتيجية جديدة لتطوير وسائل الأداء الإلكترونية بهدف إحداث قاعدة وطنية للأداءات عبر الهواتف النقالة، منخفضة التكلفة، وموجهة للاستعمال من طرف التجار، والأسر، وموزعي البنى التحتية ومقدمي الأداءات المعتمدين.

وبغية تحقيق المزيد من التقدم على صعيد الإدماج المالي، يتم التفكير بشكل شمولي في إعداد استراتيجية وطنية تجمع بين الفاعلين العموميين والخواص المعنيين ويؤطرها نظام حكامه خاص. وستستفيد هذه العملية من نتائج دراسة أخرى " Global FINDEX " التي ستتكلف بتجميع المعطيات من جانب الطلب ومن شأن نتائجها أن تكون حاسمة في تحديد محاور وأهداف هذه الاستراتيجية.

ولقيت هذه المبادرات تشجيعا من البنك الدولي خلال زيارة بعثته لتقييم النظام المالي في 2015، والتي غطت مجال الإدماج المالي. فإلى جانب الإشادة بالتقدم المحرز، سجلت البعثة استمرار وجود بعض التحديات فيما يخص الولوج إلى الخدمات المالية واستخدامها. وتتعلق هذه التحديات بقضايا مرتبطة بالعراقيل التي تحد من الإدماج المالي للساكنة ذات الدخل الضعيف، وتطوير المؤسسات المالية غير البنكية، بما في ذلك مؤسسات القروض الصغرى والإجراءات الإضافية لتقليص تكلفة خدمات الأداء وتخويل الأموال وتعزيز وسائل الأداء الإلكترونية. ووضع بنك المغرب، بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية، خارطة طريق من أجل دراسة هذه التوصيات والتكفل بتنفيذها.

وعلى مستوى تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة، فإن صندوق الدعم المالي، المحدث بمبادرة من البنك من أجل ضمان التمويل المشترك مع البنوك للمقاولات الصغرى والمتوسطة القابلة للحياة، ولكن التي تعاني من صعوبات مؤقتة بالنظر إلى الظرفية الاقتصادية، قد قدم منذ بدء العمل به غلafa تمويليا بلغ 1,2 مليار درهم استفادت منه 183 مقالة. وتنشط المقاولات المستفيدة في قطاعات الصناعة (43%)، والتجارة (28%)، والبناء والأشغال العمومية (23%) والخدمات (6%).

وفي سنة 2015، استمر بنك المغرب في العمل، بالتنسيق مع شركائه العموميين والخواص، من أجل إخراج المرصد الوطني للمقاولات الصغرى والمتوسطة إلى حيز الوجود. وشملت هذه الجهود إحداث هيئات للحكاممة وإنشاء أول قاعدة معطيات مركزية لتجميع معلومات حول المقاولات انطلاقاً من قواعد المعطيات المتوفرة لدى مختلف الشركاء.

5.2 المراقبة الاحترازية الكلية

واصل البنك في سنة 2015 تعزيز وتوسعة منظومة تحليل المراقبة الاحترازية الكلية. وقد تم إثراء هذه المنظومة على الخصوص من خلال القيام بتحليلات تتعلق بآليات انتقال العدوى بين البنوك المغربية وفروعها في الخارج وكذا الترابطات بين البنوك ومقاولات التأمين. إلى جانب ذلك، وتعاون وثيق مع السلطة المكلفة بمراقبة قطاع التأمينات والاحتياط الاجتماعي، تم استكمال الإطار التحليلي لتغطية المخاطر الخاصة بأنظمة التقاعد.

من ناحية أخرى، وبشراكة مع صندوق النقد الدولي، أعطى البنك خلال الفصل الرابع من 2015 الانطلاقة لمشروع يهدف إلى تطوير نموذج لسياسة احترازية كلية. وسيمثل هذا النموذج أداة دعم للتحليلات الاحترازية الكلية ولتقييم تأثيرات الأدوات الاحترازية الكلية أو التدابير التي قد تقررها السلطات بشأن النظام البنكي أو حول تمويل الاقتصاد.

وفيما يتعلق بالأشغال العادية لهيئات الحكامة، عقدت لجنة تنسيق ومراقبة المخاطر النظامية، المحدثة بموجب القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات الاعتبارية في حكمها، اجتماعاتها مرتين في 2015 وركزت بالخصوص على مخاطر النظام المالي مع الاعتماد بالخصوص على خارطة المخاطر النظامية التي تشمل قطاعات البنوك، والتأمينات، وسوق الرساميل وغطت للمرة الأولى أنظمة التقاعد. وتدارست أيضاً مؤشرات متانة المؤسسات ذات الأهمية النظامية.

وعكفت اللجنة أيضاً على دراسة نتائج البعثة الثالثة لتقييم استقرار النظام المالي. وفي هذا الصدد، جاء تقرير البعثة إيجابياً فيما يتعلق بتعزيز آلية تدبير الأزمات أخذاً بالاعتبار التقدم المحرز على مستوى الإطار القانوني الذي ينص على أدوات وآليات قانونية موسعة وكذا الإطار التعاقدى والتنسيقي بين السلطات المشرفة على النظام المالي. وتركزت التوصيات حول وضع إطار لحل الأزمات البنكية طبقاً للمعايير التي وضعها مجلس الاستقرار المالي في أعقاب الأزمة المالية الدولية الأخيرة، والمتمثلة في تزويد السلطات بالوسائل القانونية التي تمكنها من معالجة الصعوبات البنكية وفقاً لمبدأ أقل تكلفة، مع تفادي اللجوء إلى الدعم العمومي قدر الإمكان.

بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت هذه اللجنة التقرير الثاني حول الاستقرار المالي الصادر سنة 2015 بالتعاون مع السلطات المكلفة بمراقبة التأمينات وسوق الرساميل. ويحلل هذا التقرير التطورات الماكرو اقتصادية على الصعيد

الوطني والدولي. واستدانة الوحدات غير المالية، ومثانة المؤسسات المالية وكذا تطور أسواق الرساميل والبنيات التحتية للسوق.

بدورها، عقدت لجنة الاستقرار المالي التابعة لبنك المغرب اجتماعاتها نصف السنوية قبل اجتماعات لجنة تنسيق ومراقبة المخاطر النظامية وركزت بشكل أساسي على مراجعة المؤشرات الاحترازية الكلية المكونة لخارطة المخاطر النظامية وتداعياتها على الاستقرار المالي ونتائج اختبارات الضغط المتعلقة بالمؤسسات المالية.

واتسمت أخيرا سنة 2015 بتعزيز التنسيق مع السلطات التنظيمية الأخرى من خلال على الخصوص التطبيق الفعلي لمقتضيات إطار تبادل المعطيات الذي تم اعتماده سنة 2014 من لدن هذه الهيئات والمحدد للمعلومات الواجب تبادلها في الأوقات العادية وكذا في حال الأزمات. ومن أجل تحقيق تبادل أفضل لهذه المعطيات، أعطى بنك المغرب انطلاقة الأشغال لتطوير قاعدة معلوماتية مؤمنة لتبادلها.

6.2 أنظمة ووسائل الأداء

1.6.2 مراقبة أنظمة ووسائل الأداء

فيما يتعلق بمراقبة وسائل الأداء الكتابية، شرع بنك المغرب في وضع النصوص التطبيقية للقانون البنكي الجديد رقم 12-103، خاصة المناشير الخاصة بمؤسسات الأداء وشروط ممارسة خدمات الأداء. وسيتمكن هذا الإطار القانوني الجديد من التنفيذ الفعلي للتوجهات الاستراتيجية للبنك ذات الصلة بانفتاح سوق الأداءات الإلكترونية والرفع من ديناميته.

بموازاة ذلك، ساهم بنك المغرب في أشغال اللجنة الوزارية المكلفة بتعديل النصوص المنظمة لوسائل الأداء. وتهدف هذه الإصلاحات المدرجة بمبادرة من البنك إلى تشجيع استخدام وسائل الأداء الكتابية، خاصة البطاقات البنكية، على نحو يمكن من تقليص هيمنة العملة الائتمانية على الأداءات وكذا تعزيز مصداقية وسائل الأداء الأخرى من خلال تبني قواعد وقائية وزجرية.

في مجال مراقبة البنيات التحتية للأسواق المالية، غطت بعثة تقييم القطاع المالي (FSAP) من جهة ثلاث بنيات تحتية ذات أهمية نظامية، وهي النظام المغربي للأداءات الإجمالية، والوديع المركزي ونظام الأداء -التسليم للسندات، وكذا مشروع تشغيل غرفة المقاصة المقابلة المركزية، ومن جهة أخرى، مهام السلطات التنظيمية فيما يتعلق بمراقبة هذه البنيات التحتية.

من ناحية أخرى، وعلى صعيد السياسة العمومية التي يقوم بها، وأمام وضعية احتكار تنافسي مع المبادئ الأساسية لأنظمة أداء فعالة وقابلة للاستمرار، مبنية على الشفافية والولوج الحر والمنافسة في التعامل مع الفاعلين، اتخذ بنك المغرب الإجراءات الضرورية لتحرير نشاط توجيه التراخيص ومقاصة التدفقات النقدية الإلكترونية، هكذا، ومنذ ماي 2014، قام البنك بإصدار "المتطلبات الدنيا لإدارة محول داخلي مكلف بتوجيه التراخيص ومقاصة التدفقات النقدية" وملف طلب الترخيص الذي ينبغي ملؤه من طرف المرشحين الراغبين في ممارسة هذا النشاط.

كما قام بنك المغرب بإحداث لجنة مكلفة بدراسة طلبات ترخيص مدبري أنظمة الأداء من أجل إبداء الرأي حول طلبات الترخيص لممارسة نشاط مدبر أنظمة الأداء مع السهر على التقيد الصارم بالمنافسة والعدالة في معالجة طلبات ترخيص مجموع الفاعلين الراغبين في ممارسة هذا النشاط.

ومع الانتهاء من الدراسة المعمقة للعروض من طرف اللجنة التقنية حسب المنهجية الموافق عليها من لجنة التراخيص، قام بنك المغرب سنة 2015 بمنح الترخيص لثلاث فاعلين لممارسة نشاط توجيه التراخيص، ومعالجة ومقاصة التدفقات النقدية بغية تزويد سوق الأداءات المغربي بالبنيات التحتية المؤمنة، والمقاومة والمتاحة بشكل كبير، والتي تخول للمتدخلين، سواء جهات الإصدار أو المشتريين، حرية العمل مع المحول الذي يختارونه.

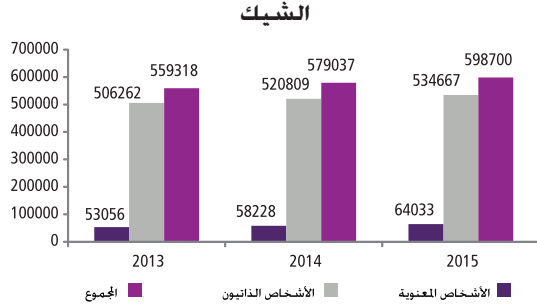
2.6.2 المصالح المركزية للمعلومات

تميز نشاط المصالح المركزية للمعلومات خلال سنة 2015 بدخول مصلحتين مركزيتين حيز الخدمة، وهما المصلحة المركزية لعوارض الأداء المتعلقة بالكمبيالة الموحدة والمصلحة المركزية للحسابات البنكية.

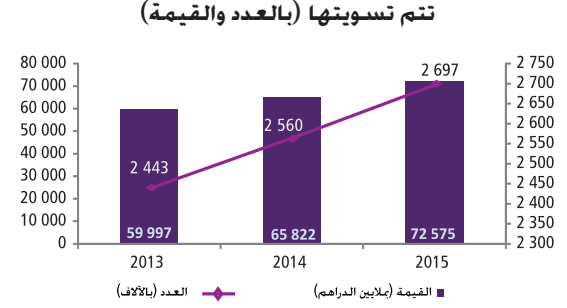
على مستوى المصلحة المركزية لعوارض الأداء المتعلقة بالشيك، بلغ مجموع عوارض الأداء التي لم تتم تسويتها بعد مع نهاية 2015، 2,7 مليون حالة، بمبلغ جاري يتجاوز 72,5 مليار درهم، أي بارتفاع بنسبة 5,4% من حيث العدد و3,10% من حيث القيمة. ويظهر توزيع المبلغ الجاري المشار إليه حسب فئة الزبائن هيمنة الأشخاص الطبيعيين، بحصة تصل إلى 80%، مقابل 20% بالنسبة للأشخاص المعنويين.

بدوره، انتقل عدد الممنوعين من إصدار الشيكات إلى 598.700 شخص، مرتفعاً بنسبة 3,4% مقارنة بسنة 2014. وتظل نسبة الأشخاص الطبيعيين هي الغالبة ضمن هذا المجموع حيث تصل إلى 89,3%.

رسم بياني 2.6.2 : توزيع عدد الأشخاص الممنوعين من إصدار



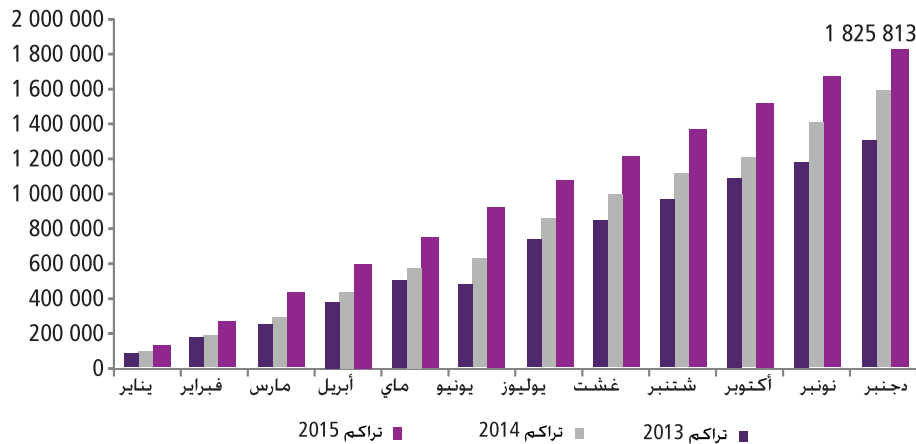
رسم بياني 1.6.2 : التطور السنوي لعوارض الأداء التي لم



وبالنسبة لآلية الإنصات والمساعدة الموضوعة رهن إشارة العموم، فقد مكنت من معالجة 2701 طلب سنة 2015، منها 89,7% على مستوى وكالات بنك المغرب، أي بنمو بنسبة 11,5% مقارنة بالسنة الفارطة. ومكنت دراسة هذه التظلمات من تصحيح 196 حالة منع خاطئة، والاستجابة لـ 2452 طلب ولوج لمعلومات شخصية ومعالجة 53 طلب متعلق بأنواع أخرى من الشكايات، بما فيها عدم تسوية عارض الأداء من طرف البنك (49,1%) وأخطاء في المعطيات الخاصة بالمعلومات (22,6%).

وفيما يتعلق بالمصالح المركزية للمخاطر، واصل نشاط مكتب القروض سنة 2015 منحاه التصاعدي، مسجلا نموا سواء من حيث عدد العقود المحملة في قاعدة المعطيات كما من حيث استشارات تقارير الملاحة قبل منح القروض. هكذا، بلغ عدد العقود النشطة المحملة مع متم 2015 ما يعادل 4,3 مليون عقد، بمبلغ جاري يصل إلى 753,4 مليار درهم، مرتفعا بنسبة 12,7%. بدوره، بلغ سنة 2015 عدد الاستشارات 1,8 مليون استشارة، مرتفعا بنسبة 17% مقارنة بسنة 2014، ليصل بذلك العدد التراكمي للاستشارات منذ بدء الخدمة سنة 2009 إلى 7 مليون استشارة.

رسم بياني 3.6.2 : الحجم السنوي لاستشارات مكتب القروض



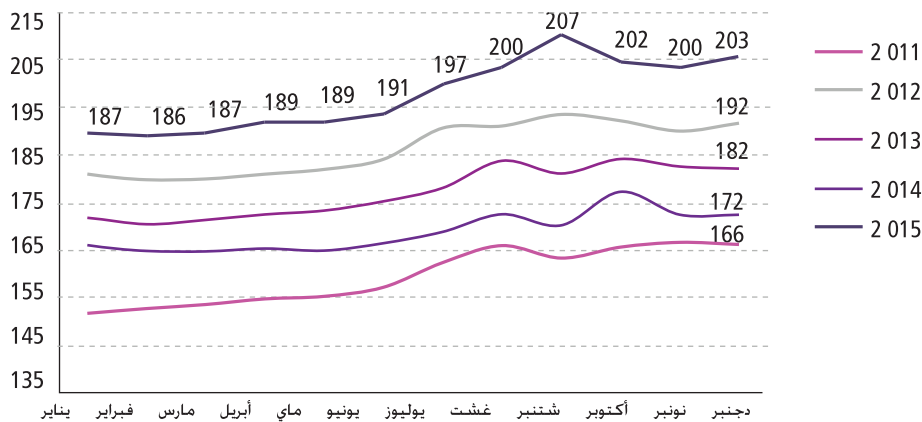
وتميزت سنة 2015 أيضا بفتح باب المنافسة من خلال منح ثاني اعتماد لمكتب القروض إلى فاعل دولي وذلك من أجل تحسين جودة الخدمات المقدمة وتنويعها.

7.2 العملة الائتمانية

1.7.2 التداول النقدي

خلال سنة 2015، بلغت القيمة المتوسطة السنوية للتداول النقدي 194,9 مليار درهم، مرتفعة بنسبة 6% مقارنة بسنة 2014. وبنهاية دجنبر 2015، بلغ هذا التداول النقدي 202,9 مليار درهم، شكلت فيه الأوراق البنكية 98,6%. وبدوره، ارتفع العدد السنوي المتوسط للأوراق المتداولة بنسبة 5% ليصل إلى 1,4 مليار ورقة.

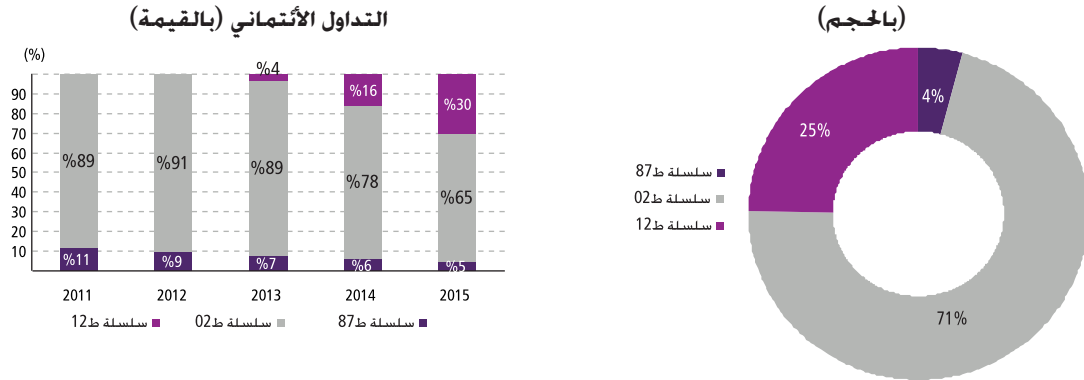
رسم بياني 1.7.2 : تطور التداول الائتماني بالقيمة (بملايير الدراهم)



أما بالنسبة لبنية الأوراق البنكية المتداولة، فقد ظلت فئة 200 درهم هي الأكثر تداولاً بحصة تصل إلى 50%. وشكلت الأوراق من فئة 100 درهم و20 درهما على التوالي 38% و8%، فيما لم تتجاوز حصة الأوراق من فئة 50 درهما 4%.

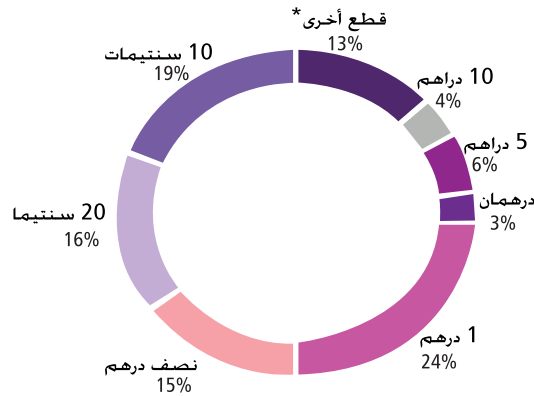
وتجدر الإشارة إلى أن الأوراق البنكية من السلسلة الجديدة، التي طرحت للتداول في سنة 2013، شكلت أكثر من 25% من العدد الكلي للأوراق المتداولة، فيما شكلت سلسلة 1987 نسبة 4% فقط. بينما استأثرت الأوراق البنكية من سلسلة 2002 بالحصة الكبرى من الأوراق البنكية المتداولة مع نهاية دجنبر 2015 بنسبة تصل إلى 71%.

رسم بياني 2.7.2 : بنية الأوراق البنكية المتداولة سنة 2015



وبلغت القيمة المتوسطة السنوية لتداول القطع النقدية في سنة 2015 ما يعادل 2,7 مليار درهم. من 2,4 مليار وحدة. مكونة حسب الأهمية من فئة 1 درهم، و10 سنتيمات، و20 سنتيما ونصف درهم، والتي مجتمعة بلغت 75% من عدد القطع النقدية المتداولة. وبنهاية دجنبر 2015، بلغت قيمة القطع النقدية المتداولة 2,8 مليار درهم، مرتفعة بنسبة 4,7% مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة.

رسم بياني 4.7.2 : بنية القطع النقدية المتداولة سنة 2015

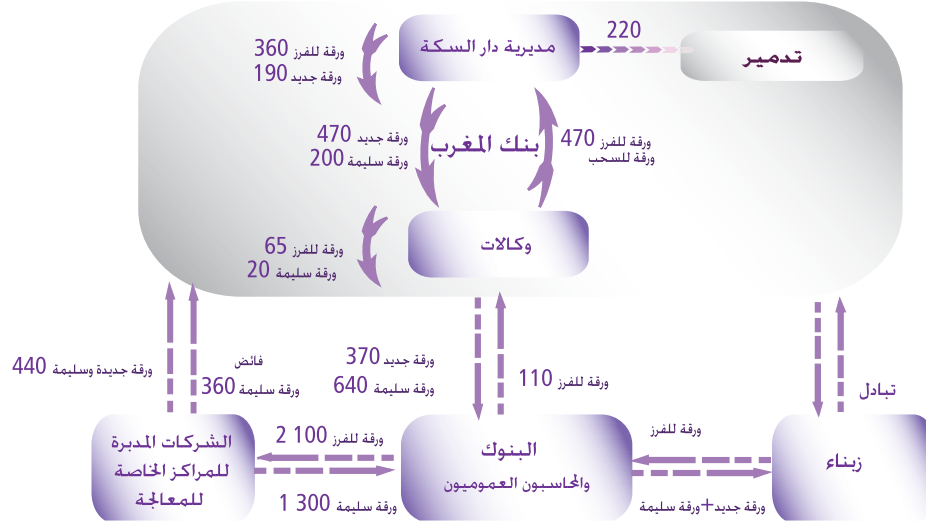


* أخرى: تضم فئات 1 سنتيم و5 سنتيمات والقطع النقدية التذكارية وتلك الواجب سحبها

2.7.2 تزويد الاقتصاد بالأوراق البنكية

يلخص المخطط أدناه التدفقات الرئيسية للأوراق البنكية التي قام بها مختلف الفاعلون في المجال الائتماني سنة 2015:

الدورة النقدية للأوراق البنكية المغربية بملايين الأوراق في سنة 2015 (بملايين الأوراق)



بلغ الطلب الإجمالي للاقتصاد من الأوراق البنكية 2,3 مليار وحدة. وقامت شبابيك بنك المغرب بتلبية 44% من هذا الطلب مقابل 60% سنة 2011. وتتكون الأوراق البنكية المقدمة من 370 مليون ورقة بنكية جديدة، و280 مليون ورقة سليمة مقدمة من طرف بنك المغرب و360 مليون ورقة سليمة مقدمة من المراكز الخاصة لمعالجة العملة الائتمانية.

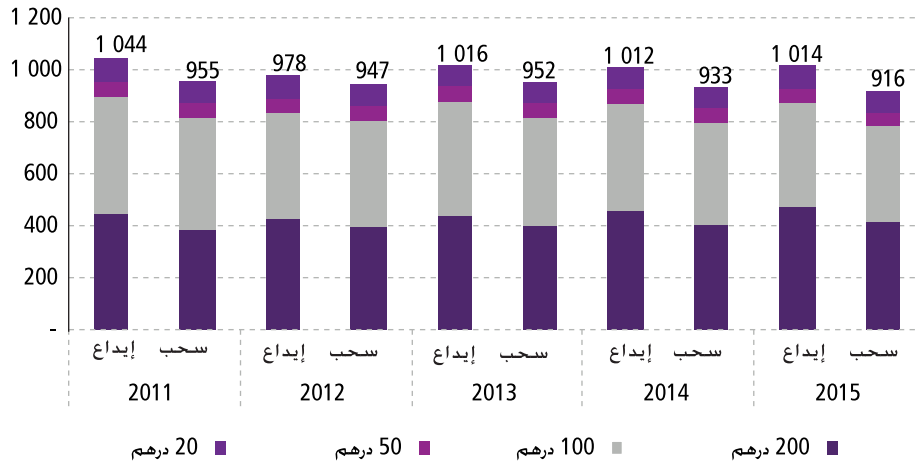
جدول 1.7.2 : تطور بنية الطلب الإجمالي على الأوراق البنكية (بملايين الوحدات)

2015	2014	2013	2012	2011	المساهمة مع احتساب جميع الفئات النقدي
1 300	1 105	944	925	671	أوراق سليمة تمت معالجتها مباشرة من لدن مراكز الفرز الخاصة
360	336	335	336	186	أوراق سليمة تمت معالجتها بشكل غير مباشر من لدن مراكز الفرز الخاصة (شبابيك بنك المغرب)
370	365	384	358	423	أوراق بنكية جديدة مسلمة من بنك المغرب
280	311	297	283	434	أوراق سليمة منتجة ومسلمة من بنك المغرب
2 310	2 117	1 960	1 902	1 714	الطلب الإجمالي

وقامت المراكز الخاصة لمعالجة العملة الائتمانية بتلبية الطلب المتبقي حيث أعادت تدوير 1,3 مليار ورقة بنكية بشكل مباشر لدى البنوك وحققت فائضا في إنتاج الأوراق البنكية السليمة بلغ 360 مليون ورقة تم إيداعها في شبابيك بنك المغرب.

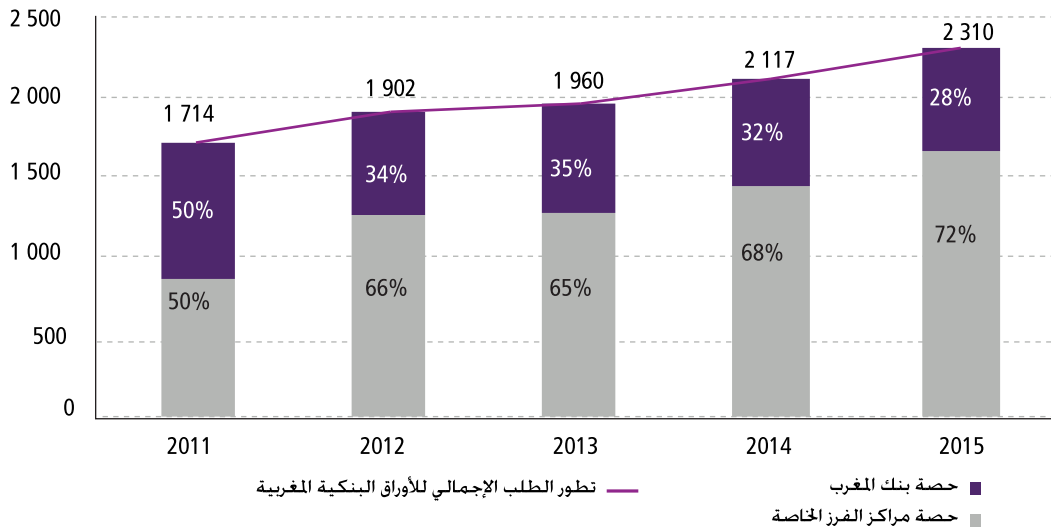
وفي حين سجل الطلب الإجمالي على الأوراق البنكية نموا سنويا متوسطا بنسبة 8% منذ 2011، ظلت الأوراق البنكية الصادرة عن شبابيك بنك المغرب شبه مستقرة سواء من حيث عدد أو فئة هذه الأوراق.

رسم بياني 5.7.2 : تطور سحب وإيداعات الأوراق البنكية بشبابيك بنك المغرب (بملايين الأوراق)



وتمشيا مع التوقعات المحددة بالنسبة للسنة قيد الدرس، بلغ عدد الأوراق البنكية المسحوبة من شبابيك بنك المغرب 1 مليار ورقة، شكلت في أغلبها من الأوراق من فئة 200 درهم و100 درهم.

رسم بياني 6.7.2 : الطلب الإجمالي على الأوراق البنكية (بالملايين)



ولتلبية الطلب المتزايد على الأوراق البنكية مع الاحتفاظ بمستوى مخزون تشغيلي ملائم، قام بنك المغرب بطباعة 511 مليون ورقة بنكية مغربية وبمعالجة 430 مليون ورقة، مما مكن من استعادة 209 مليون ورقة سليمة.

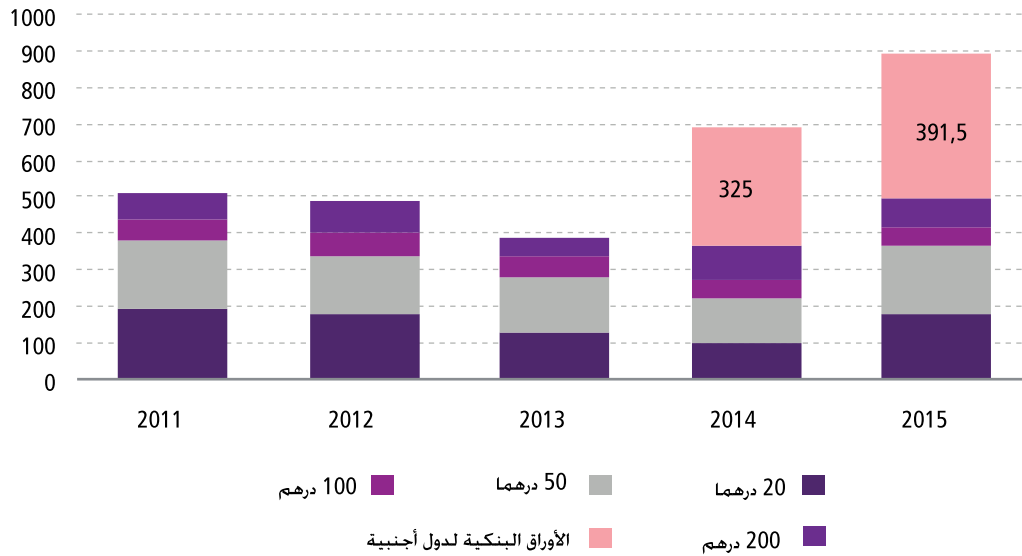
من ناحيتها، قامت المراكز الخاصة بمعالجة 2,1 مليار ورقة بنكية متداولة استخلصت منها 1,7 مليار ورقة سليمة.

1.2.7.2 إنتاج الأوراق البنكية الجديدة

بعد المنحى التنافسي المسجل خلال السنوات الخمس الأخيرة، سجل حجم الأوراق البنكية الجديدة المنتجة نمواً بنسبة 39% ما بين 2014 و2015 ليصل إلى 511 مليون ورقة بنكية جديدة.

علاوة على ذلك، وانسجاماً مع الأهداف الاستراتيجية للبنك، تم استغلال خطوط الإنتاج لطباعة 391,5 مليون ورقة بنكية لفائدة بلدان أجنبية. وبالتالي، بلغ مجموع الأوراق البنكية الصادرة عن بنك المغرب 903 مليون ورقة، بزيادة بنسبة 30% مقارنة بسنة 2014.

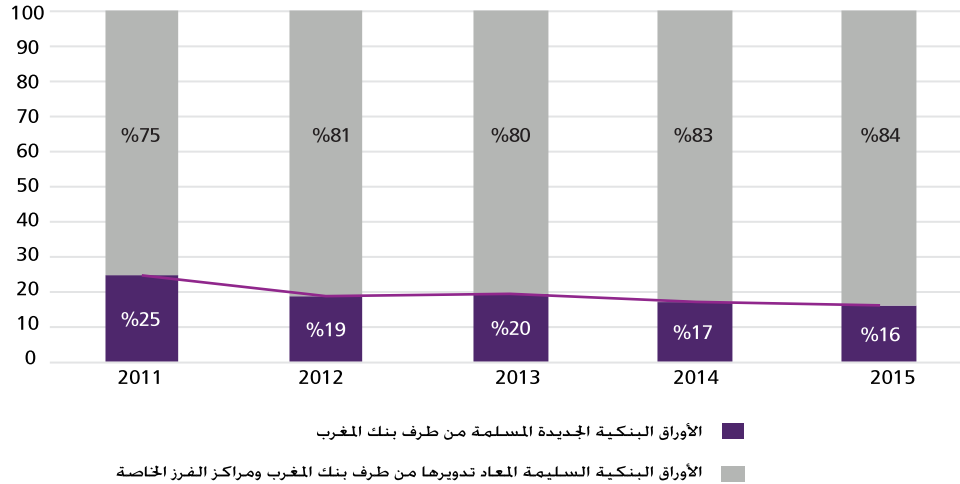
رسم بياني 7.2.2 : إنتاج الأوراق البنكية الجديدة (بملايين الأوراق)



2.2.7.2 جودة الأوراق البنكية المتداولة

رغم الانخفاض الهام في حصة الأوراق البنكية الجديدة المطروحة للتداول ضمن الحجم الإجمالي للأوراق البنكية المقدمة للاقتصاد الذي تدنى من 25% سنة 2011 إلى 16% في 2015، إلا أنه تم الحفاظ على جودة الأوراق البنكية المتداولة. وقد ساهم في تحقيق هذا المعطى العديد من آليات المراقبة، خاصة تلك المرتبطة بتقييم جودة الأوراق البنكية المعالجة من طرف بنك المغرب والمراكز الخاصة للمعالجة، وقياس مدة حياة الأوراق البنكية والتحليلات المنجزة على مستوى مختبر دار السكة.

رسم بياني 8.7.2 : تطور حصة الأوراق البنكية الجديدة التي طرحها بنك المغرب ضمن الطلب الإجمالي



وتعزى النتائج المرضية المحصل عليها بشكل مباشر من جهة، إلى التدابير التي اتخذها بنك المغرب والهادفة إلى تعزيز مقاومة الأوراق البنكية لعوارض التداول من خلال استخدام تقنيات جديدة، و من جهة أخرى، إلى تطبيق سياسة الورقة البنكية النظيفة «Clean Note Policy» التي مكنت من تحكم أفضل في المخاطر والتكاليف المتعلقة بتدبير وجودة التداول النقدي. وبالفعل، فقد بلغ حجم الأوراق البنكية الخاضعة للمعالجة النوعية في سنة 2015 ما يعادل مرتين الحجم السنوي المتوسط المتداول. وسهرت المراكز الخاصة لمعالجة العملة النقدية على معالجة 84% من الحجم المعالج سنويا.

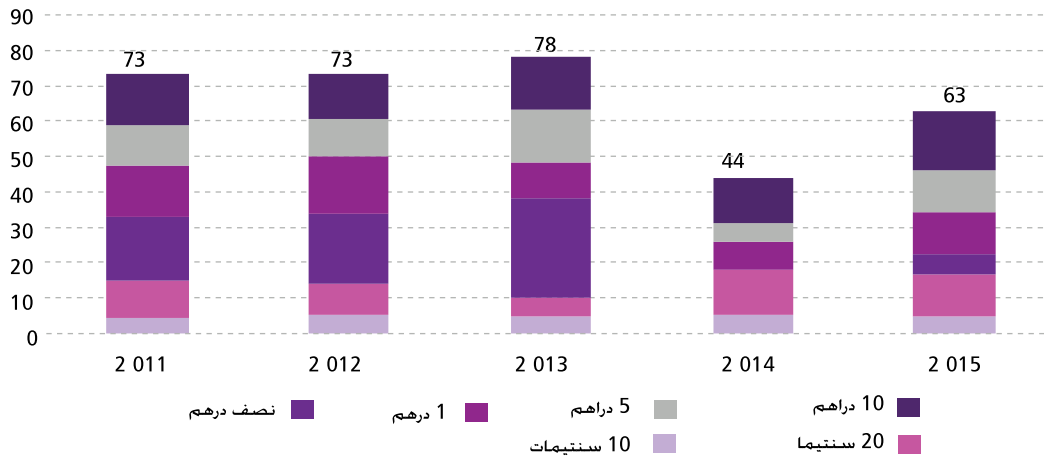
ومن أجل مواكبة تفويض المعالجة النوعية وإعادة تدوير الأوراق البنكية إلى القطاع الخاص، يقوم بنك المغرب بانتظام بعمليات مراقبة في عين المكان وعلى مستندات المراكز الخاصة لمعالجة العملة الائتمانية وكذا البنوك. وفي سنة 2015، تم إنجاز 215 مهمة مراقبة في عين المكان للوكالات البنكية و 44 مهمة مراقبة للمراكز الخاصة للمعالجة، مما أفضى إلى تبني إجراءات مواكبة فيما يتعلق بالتكوين، والتطوير التقني أو إعداد المساطر بهدف الرقي بنشاط إعادة تدوير العملة الائتمانية إلى أفضل الممارسات على الصعيد الدولي.

3.7.2 تزويد الاقتصاد بالقطع النقدية

في سنة 2015، تم إنتاج 63 مليون قطعة نقدية، بارتفاع بنسبة 43% مقارنة بسنة 2014، بموازاة ذلك، بلغت السحوبات من شبابيك بنك المغرب 103 مليون قطعة نقدية، مسجلة نموا بنسبة 11% مقارنة بسنة 2014. أما فيما يتعلق بالإيداعات، فقد عرفت انخفاضا كبيرا بنسبة 75% منذ سنة 2011، حيث بلغت 11 مليون قطعة. بعد أن سجلت نموا طفيفا بنسبة 5% ما بين 2011 و 2012. وساهم عاملان أساسيان في هذا التراجع الكبير في إيداعات القطع النقدية لدى شبابيك بنك المغرب: من جهة، ارتفاع الطلب على القطع النقدية ما دفع بالمراكز

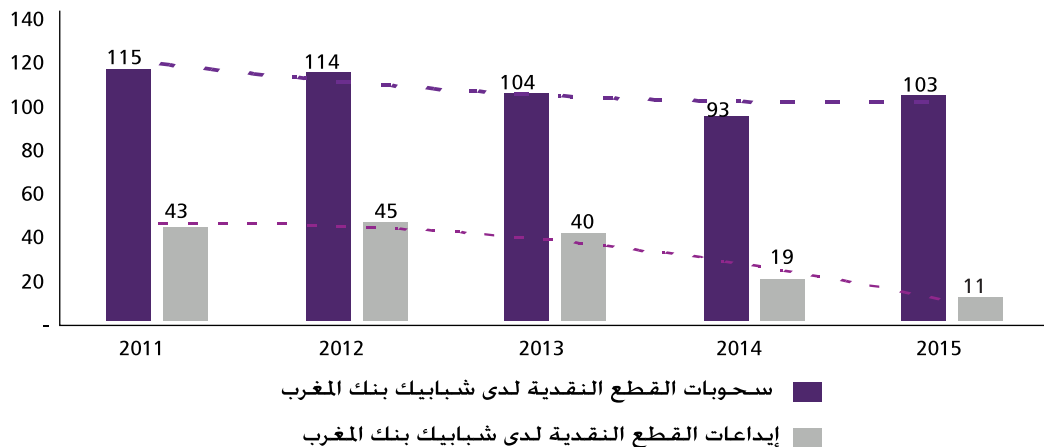
الخاصة للمعالجة إلى القيام مباشرة بإعادة تدوير القطع النقدية لفائدة زبائنها. ومن جهة أخرى. تقليص عدد العمليات النقدية لدى شبابيك بنك المغرب. مما حدا بالشركات المدبرة للمراكز الخاصة للمعالجة إلى تقاسم مخزونها من القطع النقدية مع المراكز المنتشرة في مختلف مناطق المملكة.

رسم بياني 9.7.2 : إنتاج القطع النقدية (بملايين الوحدات)



ولم تسجل تغيرات كبرى على مستوى البنيات حسب فئات القطع النقدية سواء ما يتعلق بالإيداعات أو السحوبات لدى شبابيك بنك المغرب خلال السنوات الخمس الأخيرة. وبالفعل، ظلت القطع النقدية من فئة 10 دراهم، و5 دراهم، ودرهمين، و1 درهم تستأثر بحصة الأسد ضمن الإيداعات حيث شكلت، بحصص متساوية تقريبا، مجموع الإيداعات. وعلى مستوى السحوبات، شكلت القطع النقدية من فئة 1 درهم، و5 دراهم، ونصف درهم، و10 سنتيمات و20 سنتيما 85% من مجموع القطع المقدمة في شبابيك بنك المغرب.

رسم بياني 10.7.2 : السحوبات والإيداعات من شبابيك بنك المغرب (بملايين القطع النقدية)



4.7.2 مكافحة التزوير

فيما يتعلق بمحاربة التزوير، ظلت نسبة تزوير الأوراق البنكية المغربية دون العتبة التي حددها بنك المغرب في 20 ورقة بنكية مزورة من كل مليون ورقة متداولة، حيث استقرت في 8 ورقات من كل مليون ورقة. وتظل هذه النسبة أيضا أقل مما هو ملاحظ على الصعيد الدولي (27 ورقة بنكية من كل مليون ورقة بالنسبة للاتحاد الأوروبي، و39 ورقة بنكية من كل مليون في المملكة المتحدة، و61 ورقة في المكسيك، إلخ.)؛ وذلك على الخصوص بفضل التدابير التي اتخذها بنك المغرب في إطار سياسة الورقة البنكية النظيفة «Clean Note Policy» وكذا جهود السلطات المغربية في محاربة تزيف العملة.

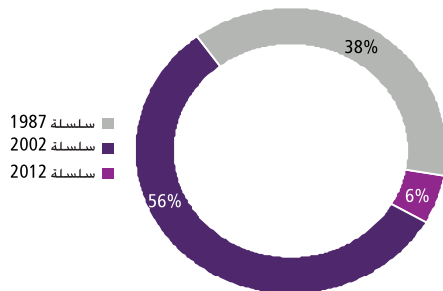
إطار 1.4.7.2 : دور سياسة الورقة البنكية النظيفة لبنك المغرب في محاربة تزيف العملة

نصت سياسة الورقة البنكية النظيفة «Clean Note Policy» على العديد من الإجراءات من أجل مكافحة تزيف العملة، منها على الخصوص:

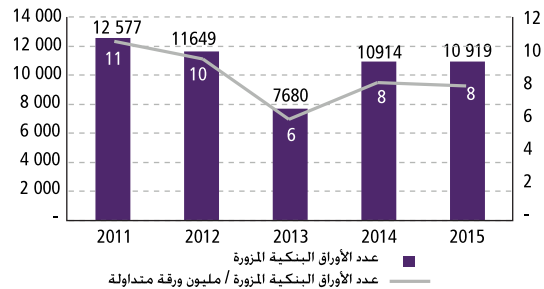
- إصدار سلسلة جديدة من الأوراق البنكية المغربية تتضمن عناصر سلامة فعالة؛
- سن قوانين تفرض، من ناحية، على المراكز الخاصة للمعالجة القيام بشكل آلي بالتحقق والمعالجة النوعية للأوراق البنكية قبل إعادة تدويرها، وعلى البنوك التجارية، من ناحية أخرى، القيام بالتحقق من الأوراق البنكية منذ استلامها من لدن الزبناء؛
- وضع آليات مراقبة منتظمة لأنشطة المراكز الخاصة للمعالجة والبنوك تتضمن على وجه الخصوص اختبارات لقدرة المعدات المستخدمة في التحقق من صحة الأوراق البنكية.

في سنة 2015، تم إحصاء 10 919 ورقة بنكية مزورة، أو ما يعادل 1,3 مليون درهم، مما يؤثر على استقرار في الحجم والقيمة مقارنة بسنة 2014.

رسم بياني 12.7.2 : توزيع الأوراق البنكية المزورة حسب السلسلة في 2015



رسم بياني 11.7.2 : تطور التزوير



شكلت الورقة من فئة 200 درهم لوحدها 44% من العدد الكلي للأوراق البنكية المزورة. تليها فئة 100 درهم ثم 20 درهما بحصص تصل على التوالي إلى 26% و29%. فيما لم تشكل الورقة البنكية من فئة 50 درهما إلا 1% من الحجم الذي تم رصدده. ومن ناحية أخرى، تنبغي الإشارة إلى أن عمليات تزوير الأوراق البنكية المغربية تظل بدائية وتعتمد على استخدام الطابعات وآلات النسخ بالألوان.

جدول 2.7.2 : أبرز أرقام التداول النقدي في 2015

التغير / دجنبر 2014			
↗	20.4%	مليون ورقة بنكية منتجة لفائدة بلدان أجنبية	391,5
↗	6.9%	مليار ورقة بنكية متداولة (202,9 مليار درهم) بنهاية 2015	1,4
↗	4.3%	مليار قطعة نقدية متداولة (2,9 مليار درهم) بنهاية 2015	2,6
↗	4.9%	مليار ورقة بنكية متداولة (194,8 مليار) في المتوسط سنة 2015	1,4
↗	3.8%	مليار قطعة نقدية متداولة (2,8 مليار درهم) في المتوسط سنة 2015	2,5
→	-	مليار ورقة بنكية مسلمة في الشبابيك	1
↘	-1.8%	مليون ورقة مودعة في الشبابيك	916
↗	10.7%	مليون ورقة بنكية مسلمة في الشبابيك	103
↘	-42%	مليون قطعة مودعة في الشبابيك	11
↗	38.8%	مليون ورقة بنكية مغربية جديدة تم إنتاجها	511
↘	-18.8%	مليون ورقة بنكية معالجة (مديرية دار السكة وفروع بنك المغرب)	430
↗	3.4%	مليون ورقة بنكية سليمة تم إنتاجها (مديرية دار السكة وفروع بنك المغرب)	209
↗	4.1%	مليار ورقة بنكية تمت معالجتها من طرف مراكز الفرز الخاصة	2,1
↗	14.4%	مليار ورقة بنكية سليمة تم إنتاجها من لدن مراكز الفرز الخاصة	1,7
→	-	ورقة بنكية مزورة تم رصددها (1,3 مليون درهم، متوسط القيمة: 121 درهم)	10 919

8.2 الموارد وبيئة العمل والإشعاع

1.8.2 أنظمة المعلومات

تميزت سنة 2015 بإعطاء الانطلاقة أو الإيجاز الفعلي للعديد من المشاريع الهيكلية الهادفة إلى تحديث وترشيد الإطار التشغيلي لممارسة أنشطة البنك وتنفيذ عدة أورش متعلقة على الخصوص بالبنية التحتية التقنية.

وفي إطار المشاريع الهيكلية، تمثلت أبرز الإنجازات في بدء العمل بالحصّة 1 من مشروع ع.م.س.ب (العوامل المستقلة للسيولة البنكية). وإحداث أنماط جديدة لرفع التقارير التي ينص عليها القانون في قاعدة وحدات النظام المالي المغربي (BASFIM)، وتشغيل مركزيات المعلومات، لا سيما بدء العمل بمركزية التخلف عن أداء الكمبيالات الموحدة وتنفيذ حل معلوماتي للإشراف على وسائل الأداء.

وفيما يتعلق بالبنيات التحتية وسلامة النظام المعلوماتي على وجه الخصوص، قام البنك بإحداث مركز تشغيلي للسلامة المعلوماتية (SOCI) يهدف إلى ضمان تدبير وقائي ومتجاوب للسلامة المعلوماتية في مواجهة المخاطر المتنامية للجرائم الإلكترونية وتنوع الهجمات الإلكترونية وتعددتها.

2.8.2 المعلومات المالية ومراقبة التدبير

واصل البنك جهوده الرامية إلى تعزيز شفافيته المالية. فبالإضافة إلى التقدم المحرز خلال السنوات السابقة فيما يتعلق بإثراء محتوى تقاريره المالية، قام البنك سنة 2015 بإعداد دراسة معمقة لتقييم مدى ملائمة تبني المرجعيات الدولية في مجال إنتاج وتوفير المعلومات المالية. وخلصت النتائج المحصل عليها إلى أهمية حفاظ البنك على الإطار المحاسبي الحالي مع إدراج المعلومات المتعلقة بالمخاطر المالية.

وفيما يتعلق بآلية مراقبة التدبير، قام البنك بمراجعة التسميات الخاصة بميزانية التسيير وترتيب خطوط الاستثمار على نحو يمكن على الخصوص من إعادة تجميع بنود الميزانية وفقا لمجموعات نفقات تكون أكثر انسجاما ومن تقييم أفضل لاستخدام الموارد حسب طبيعة التحملات.

بموازاة ذلك، عمل البنك على تقوية حكمة الصناديق الاجتماعية وتعزيز شفافيته. وبالفعل، قام صندوق التعاضدية بإحداث إطار حكمة ملائم ومنسجم مع أفضل الممارسات، مما أدى إلى توسعة صلاحيات أجهزة صناديق تقاعد مستخدمي بنك المغرب لتشمل تغطية هذا النظام أيضا وتبني ميثاق جديد لإدارة الصناديق الاجتماعية. ويتضمن هذا الميثاق مختلف القوانين المعمول بها قبل هذا التاريخ، ويحدد أدوار وصلاحيات أجهزة الحكامة، ويضع مبادئ التدبير التقني والمالي ويحدد كفاءات التنظيم والتسيير. وقد صادق مجلس البنك على هذه الوثيقة خلال اجتماعه في دجنبر 2014، كما وافق على التعديلات المقترحة على قوانين نظام التقاعد والتغطية الصحية بالبنك، والهادفة إلى ضمان توفر أرضية قانونية لتطبيق ذلك الميثاق وإلى تحقيق التجانس بين مختلف الأحكام الواردة في النظامين.

من حيث الإدارة التقنية، تم تطوير نماذج اكتوارية لحساب التزام المجموعة المغلقة وإسقاطات المجموعة المفتوحة كما تمت نمذجة منحني الاستهلاك الصحي وفق مقارنة مبنية على المستفيد. وبذلك، تم حساب الالتزام اتجاه المرضى برسم سنة 2015 طبقا للمعايير الاكتوارية.

3.8.2 المطابقة القانونية

1.3.8.2 المنظومة الداخلية لحماية المعطيات الشخصية

خلال سنة 2015، استمر البنك في التطبيق الكلي لعملية المراقبة القبلية لدى مطابقة مجموع الحلول المعلوماتية التي تم اقتناؤها للمتطلبات القانونية والتنظيمية المتعلقة بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي من خلال أجهزة داخلية للبنك مكلفة بالنظر في مدى مطابقة هذه المشاريع.

وتتمثل هذه المراقبة في الدراسة القبلية لدى مطابقة عمليات معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، التي ينبغي على البنك القيام بها في إطار ممارسته لمهامه وأنشطته، للتشريعات الجاري بها العمل والقيام، عند الاقتضاء، بملاء المعلومات المطلوبة لدى اللجنة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية.

هكذا وفي إطار مشروع تحديث البوابات المؤسسية للبنك، تم إعداد ميثاق أنترنت يحدد مبادئ حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي التي تبناها البنك.

بموازاة ذلك، واصل البنك تطوير شروط تطبيق عمليات معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، من خلال تنفيذ خطط عمل تصحيحية / وقائية لمطابقة هذه الشروط والقيام بأنشطة تحسيسية وتكوينية للفاعلين الداخليين المعنيين.

وتم التصديق على نشاط تدبير المطابقة للمتطلبات القانونية والتنظيمية المتعلقة بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي في إطار نظام تدبير سلامة المعلومات إيزو 27001.

من ناحية أخرى، وفي إطار مواكبة القطاع البنكي في مجال المطابقة مع المتطلبات القانونية الخاصة بحماية المعطيات الشخصية، خصصت أشغال اللجنة الدائمة المختلطة المكونة من ممثلين عن بنك المغرب، واللجنة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية، والتجمع المهني لبنوك المغرب والجمعية المهنية لشركات التمويل، لدراسة وإيجاد حلول لبعض الصعوبات المرتبطة بتنفيذ توصيات اللجنة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية فيما يتعلق بتدبير الزبناء والموردين.

وفي هذا الصدد، تم إنشاء ثلاث مجموعات عمل وتكليفها على التوالي بمناقشة الجوانب الرئيسية التي ستمكن من إعداد مشاريع تتعلق بما يلي:

- التوصية المتعلقة بمعالجة المعطيات الشخصية للموردين؛
- القواعد الملزمة للشركة (BCR) الضرورية لعمليات تحويل المعطيات الشخصية إلى بلدان لا تتوفر على تشريعات ماثلة للقوانين المغربية في مجال حماية المعطيات الشخصية؛
- البند النموذجي المتعلق بالبحث عن زبناء تجاريين.

2.3.8.2 مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

في إطار الجهود المبذولة لتطوير فعالية المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، شارك البنك بشكل فعال في جميع مجموعات العمل المكونة لتنفيذ القرارات المتخذة، خاصة تلك المتعلقة بتعديل القانون الخاص بمكافحة غسل الأموال بغية مطابقتها مع التوصيات الجديدة لمجموعة العمل المالي. وفي إطار الإعداد للدورة الجديدة من عمليات التقييم المشتركة التي تقوم بها مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،

وفي سياق مواكبة القطاع البنكي في عملية تعزيز قواعد الحيلة والحذر، قام البنك سنة 2015، بمشاركة مع السلطات المكلفة بتطبيق القانون، بتنظيم ورشة عمل حول «قواعد الحيلة والحذر الواجب التحلي بها عند التحقق من هوية الزبناء البنكيين» لفائدة المكلفين بالمطابقة وبالزبناء. وتطرق الموضوع الرئيسي التي تمت معالجتها خلال هذا الاجتماع إلى ما يلي:

- الكيفيات العملية لرصد كل استخدام غير قانوني لوثائق الهوية (البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، بطاقات التسجيل والإقامة للأجانب المقيمين وجوازات السفر بالنسبة للأجانب غير المقيمين)؛
- قواعد الحيلة والحذر الواجب اتباعها عند رصد تزوير أو استخدام وثيقة مزورة بالنسبة لوثائق الهوية؛
- تطور معايير مجموعة العمل المالي ذات الصلة بالإطار المعياري الوطني والكيفيات العملية لتطبيقها من خلال دراسة التعرف على هوية الزبناء البنكيين.

إطار 1.8.2: إصدار القانون رقم 14-86 بتاريخ 20 ماي 2015 القاضي بتغيير وتتميم بعض مقتضيات القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية المتعلقة بمكافحة الإرهاب

تمحورت المقتضيات الرئيسية المدرجة في القانون رقم 14-86 حول ما يلي:

- التجريم، بوصف جرائم إرهابية:
 - عملية الانضمام أو محاولة الانضمام إلى كيانات أو تنظيمات أو عصابات أو جماعات إرهابية أيا كانت طبيعتها أو أهدافها أو مقراتها. حتى وإن كانت الأعمال الإرهابية لا تستهدف المغرب؛
 - تلقي تدريبات أو دورات تدريبية. أيا كانت مدتها أو مقرها. من أجل ارتكاب أعمال إرهابية في المغرب أو في الخارج؛
 - استقطاب أشخاص من أجل الانضمام إلى منظمات إرهابية بهدف ارتكاب أو محاولة ارتكاب أعمال إرهابية في المغرب أو في الخارج.
- تطبيق نفس العقوبات المنصوص عليها بشأن ارتكاب أعمال إرهابية بالنسبة للإشادة بالإرهاب والترويج له؛
- تشديد العقوبات؛
- متابعة أي مغربي أو أجنبي قام بعمل إرهابي أمام المحاكم المغربية. سواء كان هذا العمل يستهدف أو لا يستهدف مصالح المملكة. عدا في حالة أثبت المعني بالأمر بأنه قد عوقب عن نفس الفعل بحكم قضائي حاز قوة الشيء المقضي به وقضى عقوبته أو أن الجريمة قد طالها التقادم.

4.8.2 تدبير الموارد البشرية

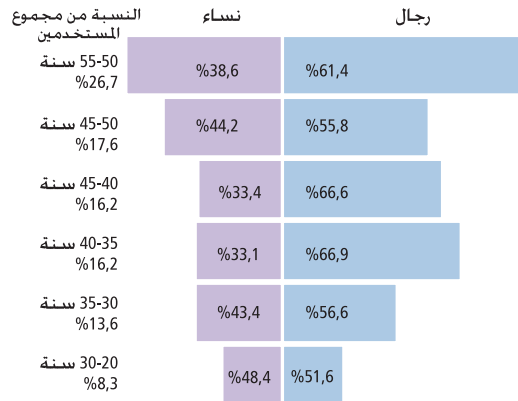
يوصل البنك وضع رأسماله البشري في قلب أولوياته. حيث تركز سياسته في مجال تدبير الموارد البشرية على تطوير وتثمين العنصر البشري وعلى التحسين المستمر لظروف العمل والمزايا الممنوحة للمستخدمين.

وبنهاية 2015، بلغ عدد العاملين بالبنك 2280 مستخدما. 60% منهم يعملون في المهن الأساسية، بنسبة تأطير للفرق بلغت 20%. وسجل عدد العاملين في البنك انخفاضا بحوالي 2% مقارنة بسنة 2014 و18% منذ سنة 2005. وهو تطور ينسجم مع سياسة الترشيد والتخصص التي ينفذها البنك.

وتميزت السنوات الأخيرة بالارتفاع المتواصل في نسبة النساء ضمن العدد الإجمالي للمستخدمين حيث انتقلت من 34% في 2005 إلى 39% في 2015. ويعكس هذا التوجه المقاربة الشاملة التي يتبناها البنك في المساواة بين المرأة والرجل في بيئة العمل. والتي تغطي العديد من المجالات مثل المساواة في الفرص في تدبير الموارد البشرية.

والاختلاط. والتصدي للاعتقادات والتصورات الجاهزة والتوفيق بين الحياة الشخصية والمهنية. ويندرج التزام البنك من أجل المناصفة بين الرجال والنساء في إطار رغبته في أن يصبح نموذجاً يحتذى كمشغل مرجعي.

رسم بياني 1.8.2 : توزيع المستخدمين حسب الجنس والسن



وحيث أن التكوين يشكل ركنا أساسيا في مسلسل التطوير المهني، فإنه يتم سنويا ملائمة وإغناء هذا العرض من الدورات التكوينية لمواكبة تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية للبنك على نحو أفضل. وأسفرت حصيلة التكوين لسنة 2015 عن تغطية مجموع العمليات التي يقوم بها البنك مع أفضلية للمهن الأساسية بنسبة تصل إلى 54%. وتم تسجيل ما يفوق 2342 مشاركة، استفاد منها 49% من العاملين بالبنك، وتطرقت إلى مواضيع تهم بالخصوص محاور المخطط الاستراتيجي 2013-2015 وهي تعزيز المهام الأساسية للبنك، وحكمة البنك، والإدماج المالي وتحديث وملاءمة الموارد. كما تم تنظيم العديد من الدورات التكوينية الهادفة إلى تطوير أقطاب كفاءات متخصصة، خاصة دورة «الاقتصاديين»، و«مهام البنك»، و«المشتريات» و«مدبري شبكة الوكالات». وفي المجموع، شارك أكثر من 200 إطار في مختلف هذه الدورات.

من ناحية أخرى، واصل البنك تموقعه كمركز للتكوين على الصعيد الجهوي والدولي. وفي هذا الإطار، تم تنظيم 5 ندوات دولية بشراكة مع البنك المركزي الألماني، وبنك فرنسا وصندوق النقد الدولي. وتميزت هذه الدورات بحضور عدة أطر من البنوك المركزية الأجنبية والمديريات والأقسام المعنية في بنك المغرب.

وفيما يتعلق بالتوظيف، واصل البنك سياسته المرتكزة على تشجيع الحركة الانتقالية الداخلية من أجل الاستجابة لحاجياته من الكفاءات. وبالفعل، تميزت سنة 2015 بتنفيذ ما يفوق 130 حركة انتقالية، غطت 67% من احتياجات البنك من الموارد البشرية. ومكنت هذه العملية، من ناحية، من الاستجابة بشكل أكبر للحاجيات من العاملين، ومن ناحية أخرى، من الإسهام في التطوير المهني للمستخدمين الذين عبروا عن رغبتهم في العمل في وحدات أخرى أو مهن جديدة.

وعلى غرار السنوات السابقة، عكف البنك في 2015 على تطوير الممارسات الجيدة للمسؤولين الإداريين وتعزيز روح التعاون ما بين الوحدات وداخلها. ويشكل هذان المشروعان، بما ينطويان عليه من حمولة سلوكية قوية، رافعتين لتطوير الأداء سواء الفردي أو الجماعي. وفيما يتعلق بتطوير الممارسات الإدارية الجيدة، تم عقد حوالي أربعين دورة تكوينية واجتماع تحسيسي لفائدة زهاء 400 مسؤولي من مسؤولي القرب، وفيما يتعلق بتعزيز التعاون فيما بين الوحدات وداخلها، تم تنفيذ عدد من الأنشطة التحسيسية، وإعداد كتيب تحت عنوان «فلنتحدث عن التعاون في العمل» وتوزيعه على كافة المستخدمين من أجل توعيتهم بسلوكياتهم اليومية وتشجيع التطوير المستمر لروح التعاون. كما تم خلال السنة إعداد ميثاق عن التعاون في العمل وذلك بهدف بلورة قاعدة مرجعية مشتركة في مجال التعاون، والتي يتوجب على مجموع مستخدمي البنك التقيد بها في إطار علاقاتهم المهنية.

وتميزت سنة 2015 أيضا بتعزيز البعد التوقعي في مجال تدبير الموارد البشرية وذلك من خلال إحداث ميثاق للتدبير التوقعي للوظائف والكفاءات تستعرض المبادئ العامة وتحدد الأدوار والمسؤوليات المنوطة بكل الفاعلين.

ومن أجل توفير مناخ عمل يمزج بين الرفاهية والفعالية في الأداء، يقوم البنك بتحسين المزايا والمنافع الممنوحة لمستخدميه سنة تلو أخرى. في إطار الحوار المتواصل مع الشركاء الاجتماعيين. ففي سنة 2015، تم إثراء هذه المنافع الاجتماعية بإحداث نظام اختياري للتقاعد التكميلي وافتتاح مركز الاصطيفات الجديد في أكادير وتشبيد قاعة رياضية في المركب الاجتماعي والرياضي لسلا.

5.8.2 بيئة العمل

من أجل النهوض بظروف العمل، تم تعزيز صيانة المعدات التقنية بالنسبة لمجموع وحدات ومقرات البنك. وتهدف هذه العملية بالأساس إلى كسب رضا المستخدمين وتوحيد جودة الخدمة المقدمة. وارتكازا على تجاربه السابقة في مجال تهيئة مقرات العمل، قام البنك أيضا بإعطاء الانطلاقة لأشغال تهيئة مقر طنجة، مع إخلاء هذا المقر والقيام بكراء مقر آخر وتهيئته بغية الحفاظ على إطار وظروف عمل ملائمة.

وعلى مستوى ترشيد الموارد، تركزت الأشغال على توحيد المعدات النقدية لشبكة وكالات ومقرات البنك حسب فضاء النشاط. هكذا، تم تقليص عدد الآلات النقدية من 1400 إلى 860 آلة، مما أدى أيضا إلى تقليص تكلفة الصيانة النسبية بواقع 35% مع ضمان تشغيلها الدائم بنسبة 99%. وفي المجال الطاقوي، مكنت الاستثمارات المنجزة في إطار التشغيل الآلي للمنشآت من تخفيض استهلاك الطاقة الكهربائية بنسبة 6%. إلى جانب ذلك، مكنت الجهود المبذولة من أجل ترشيد حركية عربات النقل من تخفيض نسبة الكيلومترات المقطوعة بواقع 13%. وبالتالي تقليص حجم استهلاك الوقود بنسبة 8%. وانعكس ترشيد الموارد في الأخير من خلال رفع سن التأمين على الحياة من 65 إلى 68 سنة دون دفع أقساط إضافية بالإضافة إلى ترشيد أقساط تأمينات البنك بواقع 9%.

وفيما يتعلق بالسلامة البدنية، تميزت سنة 2015 بتعزيز المنظومات التقنية، والتنظيمية والبشرية المتعلقة بالسلامة وزيادة تدابير الإشراف والمراقبة الداخلية. وتم إنجاز عدد من أنشطة التعاون والتنسيق مع السلطات المكلفة بحماية ومراقبة هذه المواقع. هكذا، تم توقيع اتفاقية إطار للشراكة مع المديرية العامة للوقاية المدنية من أجل وضع إطار تعاون في مجال الوقاية والتصدي للمخاطر التي من شأنها تهديد الأشخاص. والمنشآت وممتلكات بنك المغرب. بموازة ذلك، استمر البنك في الاستفادة من إجراءات تعزيز الأمن الخارجي الذي تتكلف به المديرية العامة للأمن الوطني والدرك الملكي. وكذا منظومة «حذر» المنتشرة على الصعيد الوطني.

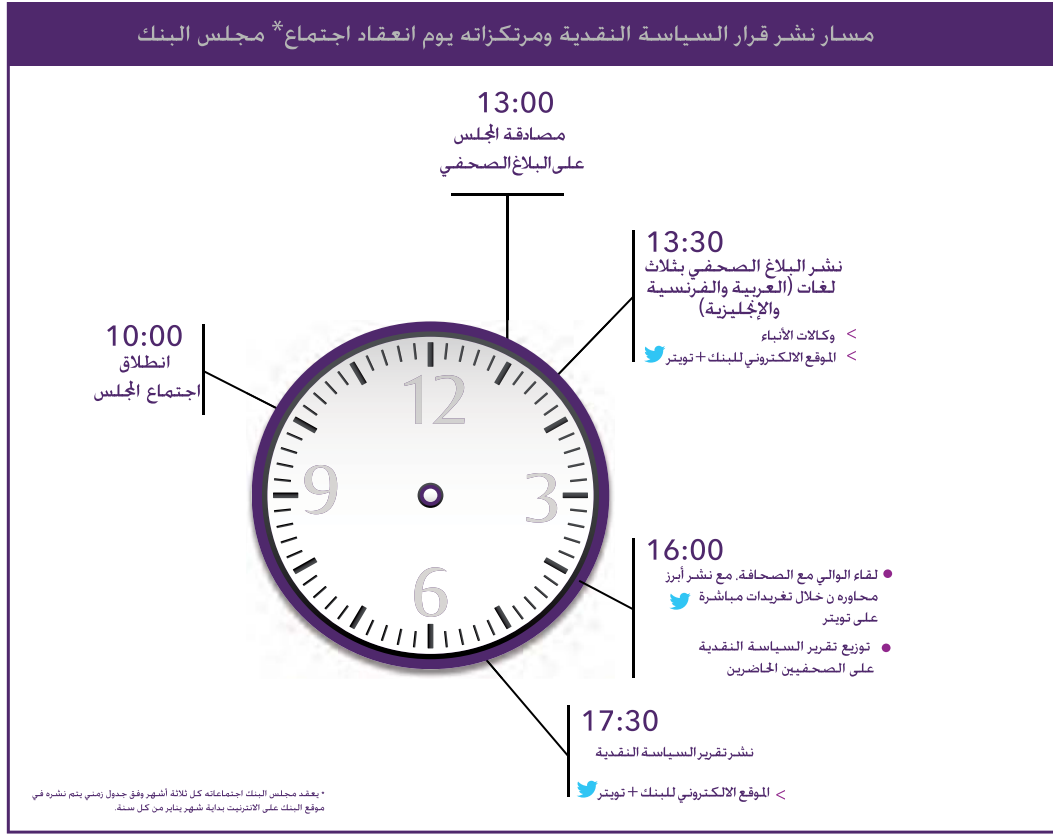
6.8.2 التواصل

واصل البنك في 2015 جهوده الرامية إلى تقوية سياسته التواصلية مع مختلف فئات الجمهور بغية تقديم شرح مبسط لمهامه وقراراته خاصة فيما يتعلق بالسياسة النقدية. وأعد لهذه الغاية حزمة موسعة من أدوات التواصل. خاصة من خلال تعزيز تواصله عبر الشبكات الاجتماعية وإيلاء عناية خاصة للتحاور مع الصحافة الوطنية والدولية. كما قام البنك بالرفع من وتيرة أنشطته التواصلية مع مستخدميه من خلال مواكبة المشاريع والقرارات التي يتخذها بألية إخبارية داخلية منتظمة.

1.6.8.2 التواصل حول قرارات السياسة النقدية

أصبحت الآن العملية التواصلية التي تلي الاجتماع الفصلي لمجلس البنك منظمة بشكل جيد وتستخدم قنوات اتصال متعددة، على نحو يمكنها من بلوغ جمهور أكبر. هكذا، يتم نشر البيان الصحفي، الذي يسلط الضوء على قرارات السياسة النقدية التي اتخذها مجلس البنك، مباشرة بعد نهاية اجتماع هذا المجلس وذلك باللغات العربية، والفرنسية والإنجليزية، وتعميمه على الوكالات الصحفية وكذا من خلال البوابة الإلكترونية للبنك وحسابه على تويتر. كما أن اللقاء الصحفي الذي يلي اجتماع المجلس قد أصبح اليوم موعدا بارزا ضمن الساحة الإعلامية. وبنهاية هذا اللقاء، يتم تسليم تقرير السياسة النقدية إلى الصحفيين في نسخته الفرنسية. كما يتم نشر هذا التقرير في نفس اليوم على البوابة الإلكترونية للبنك مع تدوينه على تويتر.

وفي أعقاب هذه العملية التواصلية، يتم بانتظام عقد لقاء مع المدراء العامين للبنوك من أجل تقديم شروحات حول قرار السياسة النقدية والأسس التي تم الارتكاز عليها عند اتخاذها.



من ناحية أخرى، ومن أجل ضمان إيصال أفضل لرسائل البنك، قام هذا الأخير بتنظيم لقاء مع الصحفيين حول موضوع «تقديم، وقراءة وتفسير الإحصائيات النقدية». وقدمت خلال هذا اللقاء نظرة موجزة حول المبادئ المنهجية التي يركز عليها إعداد الإحصائيات النقدية وكذا شروحات حول المجمعات النقدية والائتمانية وكذا مصادر الإنشاء النقدي بصفة عامة.

وتميزت سنة 2015 بالرفع من وتيرة التواصل عبر الشبكات الاجتماعية، حيث أصبح حساب تويتر الذي يضم أكثر من 2400 منخرط بنهاية 2015 وسيلة لا محيد عنها في التواصل الإعلامي للبنك الموجه لشريحة واسعة من الجمهور. كما قام البنك بإحداث حساب للمتحف على الفيسبوك من شأنه أيضا الترويج لهذا الفضاء الثقافي ولبرمجته.

2.6.8.2 التواصل التريوي

تتركز أنشطة البنك أيضا على التعريف بمهامه، ولهذه الغاية، تم إعداد العديد من الدعامات البيداغوجية التي ستدرج ضمن الفضاء البيداغوجي على البوابة الإلكترونية للبنك المتوقع إطلاقها في سنة 2016 أو سيتم نشرها

وطباعتها في إطار ورشات عمل تريبوية. ويتعلق الأمر على الخصوص بكتيبات مصورة حول مهام البنك وتأثيرها على المواطن. ومطويات حول عناصر السلامة التي ختوبها الأوراق البنكية أو حتى شريط فيديو حول استقرار الأسعار بالفرنسية والعربية الدارجة.



3.6.8.2 تواصل موجه نحو مستخدمي البنك

واصل البنك سنة 2015 جهوده التواصلية على المستوى الداخلي من خلال مواكبة مشاريعه وقراراته بمنظومة إعلامية قوية. ومن ناحية أخرى، تم تعديل الخط التحريري للمجلة الداخلية «تواصل» من خلال تسليط الضوء بشكل أكبر على تهمين العنصر البشري.

والتأم مختلف أطر المؤسسة هذه السنة بمناسبة لقاء الأطر الذي انعقد في يناير 2016 وعرف مشاركة أكثر من 900 إطار. ومكن هذا اللقاء من تدارس حصيلة إنجازات المؤسسة في إطار المخطط الاستراتيجي 2013-2015 وعرض رؤية وتوجهات المخطط الاستراتيجي 2016-2018. وتم القيام باستقصاء لدى المشاركين في هذا اللقاء لقياس درجة الرضى وتلقي إجابات بلغت نسبتها 50%. وأعرب جل المشاركين عن رضاهم حول مختلف الجوانب التنظيمية والموضوعاتية واللوجستية لهذا الحدث. وبالمقارنة مع اللقاءات التي تم تنظيمها في السنوات السابقة، أشار المشاركون إلى تسجيلهم لتحسن ملموس تمثل على الخصوص في العروض التي تم إثرائها بمواضيع الساعة، والبعد الفني الذي ما فتأ حضوره يتزايد على هامش الحدث وكذا استخدام الأدوات الرقمية خلال الجزء المتعلق بالمناقشات.

7.8.2 متحف بنك المغرب

تميزت البرمجة الثقافية لسنة 2015 بتنظيم دورتين فنيتين خصصتا على التوالي للفن المعاصر وللفنانات المغربيات، ومن خلال معارض مؤقتة وورشات عمل موضوعاتية، استطاع الجمهور الواسع الاطلاع من خلال هاتين الدورتين على روائع الأعمال الفنية التي يحتفظ بها البنك. وتجسدت ورشات العمل الموضوعاتية المنظمة على هامش المعارض المؤقتة في عقد 19 جلسة عمل، ليتكرس بذلك موقع متحف بنك المغرب كأداة تربوية استفاد منها أكثر من 509 طفل يتابعون دراستهم في التعليم العمومي والخاص ونحو 70 طفلا من أسرة مستخدمي البنك.

وبموازاة هذه الدورات، نظم المتحف سنة 2015 عدة أيام للأبواب المفتوحة:

- أسبوع الأبواب المفتوحة للتربية المالية؛
- أيام الأبواب المفتوحة بمناسبة النسخة الأولى من أيام التراث الرباط-سلا في أبريل 2015؛
- أسبوع الأبواب المفتوحة على هامش اليوم الدولي للمتاحف؛
- الأبواب المفتوحة في إطار النسخة العاشرة لليلة الأروقة.

وتميزت السنة أيضا بتنفيذ استراتيجية للشراكات والشبكات من أجل الترويج بشكل أكبر للمتحف، وتعزيز إحساس الساكنة بامتلاكها له إلى جانب ضمان وفاء الجمهور. وفي إطار شراكة استراتيجية مع المدارس التعليمية، تم الانخراط في سياسة قرب واستقبال للتلاميذ مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين للرباط-سلا-زمور-زعير، ومن ناحية أخرى، تم إبرام شراكة مع المجلس الجهوي للسياحة في أفق بناء شبكة فعالة لدى مهنيي السياحة، وتمثلت استراتيجية الشراكات التي طورها المتحف أيضا من خلال الجانب المتعلق بتسليف وتداول المجموعات الفنية والنقدية، حيث تلقى المتحف طلبات في هذا الشأن على الصعيد الوطني من متحف محمد السادس للفن المعاصر ومؤسسة أونا (ONA)، وعلى الصعيد الدولي من متحف الفنون الجميلة لمونتريال.

ومن أجل تعزيز حضوره في الساحة، قام المتحف مؤخرا في الداخلة بتنظيم معرض متنقل «الجزء الثاني من حكم المغفور له صاحب الجلالة الملك محمد الخامس: 1939-1955» وتنشيط ورشات عمل تربوية حول تاريخ النقود المغربية في المعرض الدولي للثقافات المنظم من طرف بلدية مدينة مدريد.

8.8.2 العلاقات الدولية

شارك البنك في العديد من التظاهرات الدولية في سنة 2015، من بينها:

- اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي المنظمة على التوالي شهر أبريل في واشنطن وشهر أكتوبر في ليما بالبيرو؛

- الاجتماع السنوي الثاني والعشرون لمحافظة البنوك المركزية للبلدان الفرانكوفونية الذي نظمه البنك المركزي الفرنسي، من 13 إلى 15 ماي بجزر الأنتيل الفرنسية في المارتينيك، حول موضوع «البنك المركزي والمخاطر». وخلال هذا الملتقى، قدم بنك المغرب مداخلته حول « اتخاذ المخاطر الاقتصادية والسياسة النقدية: نموذج الاقتصادات الصاعدة والنامية»؛
 - الاجتماع التاسع والثلاثون لمحافظة البنوك المركزية والمؤسسات النقدية العربية، المنظم بتاريخ 13 شتنبر في القاهرة؛
 - المؤتمر الرفيع المستوى لشراكة دوفيل لمجموعة الدول الصناعية السبع المنعقد في 28 أبريل في برلين حول موضوع « إدماج مالي مسؤول من أجل الإدماج الاجتماعي والاستقرار»، والتي قدمت خلالها مؤسستنا استراتيجية في مجال الإدماج المالي؛
 - الندوة الحادية عشرة للبنك المركزي الأوروبي حول البنوك المركزية، من 6 إلى 10 يوليوز في فرانكفورت حول موضوع « إعداد وتطبيق السياسة النقدية في منطقة الأورو».
- وفيما يتعلق بالزيارات الدراسية، تم تنظيم عدة أنشطة تعاون لفائدة مسؤولين وأطر في البنك المركزي لدول غرب إفريقيا وبنك دول وسط إفريقيا، واللجنة البنكية للاتحاد النقدي لغرب إفريقيا وكذا البنوك المركزية للأردن، وموريتانيا، وبوروندي، وغينيا، والسودان وتونس. وفي المجموع، استفاد 54 إطارا يمثلون 21 جنسية إفريقية وعربية من 17 زيارة دراسية. وغطت هذه الزيارات قضايا مثل الاستقرار المالي، والإشراف البنكي، ونشاط القروض الصغرى وتمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة، والتشريعات وطرق الإشراف ذات الصلة بنشاط القرض الإيجاري، وتدبير المخاطر، والسيولة واحتياطات الصرف، والافتحاض، والتخطيط الاستراتيجي، ونظام تدبير الجودة، والتواصل.

الجزء 3

التقرير المالي للبنك

الأرقام الواردة في هذا الجزء من التقرير مقربة لأقرب ألف درهم. وبالتالي، فإن المجاميع والمجاميع الفرعية قد لا تكون دائماً مطابقة للأرقام المكونة لها. أخذت المعطيات الماكرو اقتصادية من مختلف الإصدارات الاقتصادية والنقدية والمالية.

3-1 نظرة موجزة على الوضعية المالية لسنة 2015⁽¹⁾

أبرز أحداث السنة
• مواصلة تعزيز احتياطات الصرف الدولية الصافية ⁽²⁾ التي بلغت 224,6 مليار درهم. حيث تزايدت بنسبة 23,5% مقارنة بسنة 2014. ارتباطا على الخصوص بالتراجع الملموس للعجز التجاري وتحسن الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
• تقلص عجز السيولة البنكية بما يناهز 24,1 مليار درهم في المتوسط. ارتباطا بالأثر التوسعي للموجودات بالعملات الأجنبية، مما جعل البنك يخفض مبلغ السيولة التي يضخها.
• استمرار تطبيق بنك المغرب لسياسة نقدية تيسيرية.
• تخين ترجيحات سلة تسعير الدرهم في أبريل 2015. إلى 60% أورو و40% دولار مقابل 80% أورو و20% دولار في السابق. لتعكس بشكل أفضل بنية المبادلات الخارجية. وملاءمة تشكيلة موجودات البنك من العملات الأجنبية مع الترجيحات الجديدة بغية ضمان حيادية خطر الصرف.
• اتخاذ البنك المركزي الأوروبي لتدابير تهم التلين الإضافي للسياسة النقدية من خلال إطلاق برنامج لشراء الأصول. يمتد على سنتين. وتخفيض سعر الفائدة المطبق على تسهيلة الإيداع إلى 0,30-%. مع الإبقاء على سعر فائدته الرئيسي دون تغيير في 0,05%.
• بداية إعادة السياسة النقدية للمفدرالي الأمريكي إلى مسارها العادي بشكل تدريجي من خلال رفع أولي. في دجنبر 2015. لسعر الفائدة الرئيسي بواقع 25 نقطة أساس إلى ما بين 0,25% و0,50%.
• تدهور ظروف الاستثمار بمنطقة الأورو. حيث بلغت نسب مردودية السندات التي تقل مدتها عن 5 سنوات مستوى سلبيا.

جدول 3-1-1: أرقام رئيسية	2015	2014	التغير %
بآلاف الدراهم			
مجموع الحصيلة	259 700 786	238 270 950	9%
استخدام الأموال الذاتية	57%	60%	-5%
مجموع العائدات	4 141 195	3 989 547	4%
مجموع التكاليف (بما في ذلك الضريبة على الشركات)	3 590 715	3 177 645	13%
النتيجة الصافية	550 481	811 902	-32%
متوسط جاري تدخلات بنك المغرب	35 164 514	55 622 784	-37%
معامل الاستغلال	63%	55%	14%

3-1-1-1 الحصيلة

جدول 3-1-2: الحصيلة حسب العمليات

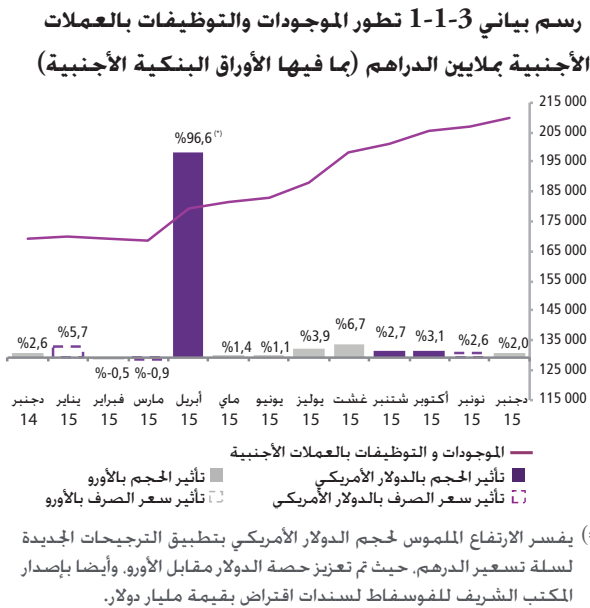
بآلاف الدراهم	2015	2014	التغير %
منها			
التداول النقدي	205 884 204	191 457 660	8%
عمليات مع الخارج (منها)	-203 000 047	-163 714 498	24%
موجودات وتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية	217 681 494	177 271 038	23%
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	7 663 483	7 417 983	3%
حساب إعادة تقييم احتياطات الصرف	9 158 425	9 566 096	-4%
عمليات مع الدولة (منها)	3 809 894	2 849 650	34%
الحساب الجاري للخرزينة العامة	3 276 541	2 117 412	55%
الوضعية الصافية لمؤسسات الائتمان	-9 685 821	-32 479 412	-70%
ديون على مؤسسات الائتمان المغربية	23 261 213	42 232 212	-45%
ودائع والتزامات تجاه البنوك المغربية	13 575 392	9 752 800	39%

خصوم-أصول

⁽¹⁾ تم التطرق بمزيد من التفصيل، لتغير بنود الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف، وذلك في الإيضاحات المتعلقة بالقوائم التركيبية. وبغرض التحليل، تم تجميع بعض بنود الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف، في هذا الجزء من التقرير.

⁽²⁾ تمثل احتياطات الصرف الصافية من التزامات البنك بالعملات الأجنبية على المدى القصير تجاه غير المقيمين.

مع متم السنة المالية 2015، بلغ مجموع حصيلة بنك المغرب 259 700 786 ألف درهم، مرتفعاً بنسبة 9% مقارنة بالسنة الماضية. ويعزى هذا التغير، على مستوى الأصول، بالأساس إلى التأثير المزدوج لتطور الموجودات والتوظيفات بالعملات الأجنبية وإلى تدني التسبيقات الممنوحة للبنوك في إطار التقنين النقدي. وعلى مستوى الخصوم، يفسر هذا التغير بتنامي كل من الأوراق البنكية والقطاع النقدية المتداولة وودائع البنوك المغربية. وسجل حجم النقد المتداول، الذي يعتبر البند الأكثر أهمية من جانب الخصوم بنسبة قدرها 79% بنهاية سنة 2015، ارتفاعاً بنسبة 8% في متم السنة مقابل 5% في 2014، ليصل إلى 205 884 204 ألف درهم. ويعكس هذا التسارع ارتفاع الطلب على الأوراق البنكية خلال 2015، حيث بلغت نسبة النمو الاقتصادي خلال هذه السنة 4,5% مقابل 2,4% في 2014.



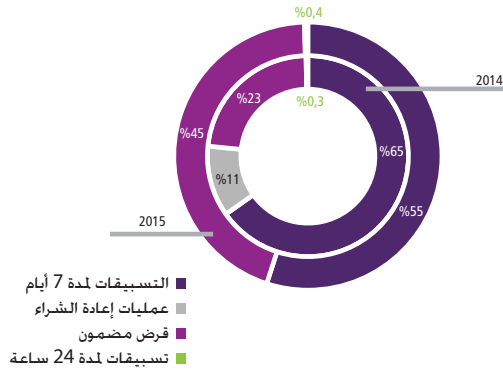
وفي سنة 2015، واصلت العمليات مع الخارج منحها التصاعدي المبتدئ منذ 2013، حيث وصلت إلى 203 000 047 ألف درهم، بزيادة سنوية قدرها 24%. ويعزى هذا التطور بدرجة كبيرة إلى ارتفاع الموجودات والتوظيفات بالعملات الأجنبية، المكون الرئيسي لهذا المجموع، بنسبة 24% إلى 210 208 009 ألف درهم، وذلك بموازاة تعزيز احتياطات الصرف الدولية الصافية. وهو ما يرجع إلى التقلص الملحوظ للعجز التجاري بنسبة 18,6% المرتبط بانخفاض الفاتورة الطاقية والغذائية إلى جانب الدينامية القوية لصادرات الفوسفات وقطاع السيارات على الخصوص.

وتجدر الإشارة إلى أن الافتراضات السنوية الدولية للمكتب الشريف للفوسفات في أبريل 2015 بمبلغ 1 مليار دولار، ساهمت هي الأخرى، وإن بدرجة أقل، في ارتفاع مستوى الموجودات بالعملات الأجنبية، علاوة على ذلك، انتقلت القيمة الصافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى 31 مليار درهم، متزايدة بنسبة 3%.

وبالمقابل وخلال سنة 2015، عرفت الموجودات والتوظيفات بالذهب، وهي مكون آخر للعمليات مع الخارج، انخفاضاً بمبلغ 218 974 ألف درهم أو 3% مقابل نموها بنسبة 11% في 2014، نظراً بالخصوص، لتدني سعر أوقية الذهب بنسبة 11% إلى 1 062,25 دولار أمريكي، على أساس سنوي.

من جانب آخر، بلغت العمليات مع الدولة، في نهاية 2015، 3 809 894 ألف درهم، متزايدة بنسبة 34% مقارنة بالسنة الماضية، نتيجة لارتفاع موجودات الحساب الجاري للخرزينة بمبلغ 1 159 129 ألف درهم (+55%).

رسم بياني 3-1-2: بنية متوسط جاري القروض الممنوحة للبنوك



وأدى تعزيز احتياطات الصرف إلى مواصلة تقلص عجز السيولة البنكية خلال 2015، حيث ظل محدودا في 16,5 مليار درهم، مقابل 40,6 مليار درهم في السنة السابقة، في المتوسط الأسبوعي. وبنهاية دجنبر 2015، انكمش إعادة تمويل البنوك، على أساس سنوي، بنسبة 45% ليصل إلى 23 016 982 ألف درهم.

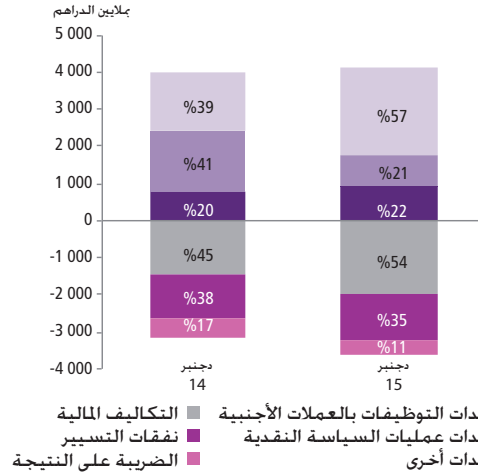
هكذا، وأخذا بعين الاعتبار أيضا ارتفاع ودائع البنوك بنسبة 39% إلى 13 575 392 ألف درهم، تراجعت الوضعية الصافية لمؤسسات الائتمان بنسبة 70% إلى 9 685 821 ألف درهم.

3-1-2 النتيجة

جدول 3-1-3: النتيجة الصافية للسنة المالية

بآلاف الدراهم	2015	2014	التغير %
نتيجة عمليات تدبير احتياطات الصرف	1 044 607	775 119	35%
نتيجة عمليات السياسة النقدية	880 414	1 633 494	-46%
نتيجة العمليات الأخرى	691 814	558 311	24%
نتيجة الأنشطة	2 616 835	2 966 925	-12%
التكاليف العامة للاستغلال	-1 658 233	-1 642 263	1%
النتيجة الإجمالية للاستغلال	958 601	1 324 662	-28%
نتيجة غير جارية	-13 786	34 325	-100%
ضريبة على النتيجة	-394 335	-547 085	-28%
نتيجة صافية	550 481	811 902	-32%

رسم بياني 3-1-3: بنية العائدات والتكاليف



في سياق يتسم بتعزيز احتياطات الصرف، وبقاء نسب ربحية سندات الاقتراض في مستويات ضعيفة، إن لم نقل سلبية، بمنطقة الأورو واستمرار تقلص عجز السيولة، تراجعت نتيجة البنك الصافية بنسبة 32% لتصل إلى 550 481 ألف درهم. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى التراجع الذي شهدته نتيجة عمليات إعداد وتنفيذ السياسة النقدية (753 080 - ألف درهم) والذي اعتدل بفضل الارتفاع المتزامن لنتيجة عمليات تدبير احتياطات الصرف (269 488 + ألف درهم) وتلك الخاصة بعمليات البنك الأخرى (133 503 + ألف درهم).

وعلى عكس السنوات المالية السابقة التي اتخذت فيها نتيجة عمليات تدبير احتياطات الصرف منحى تنازليا، بلغت هذه النتيجة، في نهاية سنة 2015، 1 044 607 ألف درهم، أي بزيادة قدرها 35% مقارنة بسنة 2014. هكذا، ارتفعت مساهمتها في تكوين نتيجة الأنشطة حيث انتقلت من 26% إلى 40% من سنة إلى أخرى.

ويعزى تحقيق هذا الأداء إلى عاملين رئيسيين: من جهة، ارتفاع التوظيفات في سندات الاقتراض، خاصة في فئة الاستثمار، بفعل تعزيز الموجودات الخارجية بالعملات الأجنبية، ومن جهة أخرى، تحسن شروط التوظيفات بالدولار الذي استفاد منه البنك أكثر مع رفع نسبة الأصول المحررة بهذه العملة من 20% إلى 40% ابتداء من أبريل 2015. وفي هذا السياق، عرف مبلغ عائدات عمليات تدبير احتياطات الصرف ارتفاعا بأزيد من النصف (53%) إلى 2 369 724 ألف درهم، منها 1 932 865 ألف درهم برسم الفوائد عن سندات الاقتراض (58%+). وارتفع متوسط نسب ربحية التوظيفات بالعملات الأجنبية بخمس نقط أساس لينتقل، من سنة إلى أخرى، من 0,47% إلى 0,52%.

أما في ما يتصل بالتكاليف المرتبطة بهذه العمليات، فقد ارتفعت بنسبة 71% إلى 1 325 118 ألف درهم، نتيجة بالخصوص، للتوزيع الزمني للمكافآت عن سندات الاستثمار والذي كان أكثر أهمية في 2015 مقارنة بسنة 2014 (426 758 + ألف درهم) بفعل اقتناء سندات بفوائد مرتفعة خلال السنتين المذكورتين.

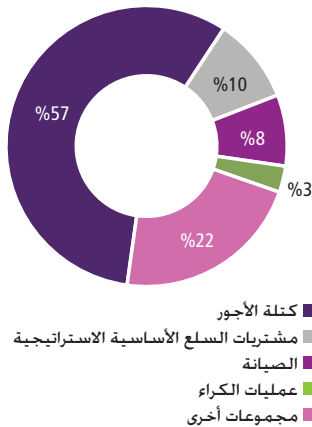
منذ إلغاء الفائدة على الاحتياطي النقدي، في دجنبر 2013، أصبحت نتيجة عمليات السياسة النقدية لا تمثل سوى الفوائد المحصلة برسم تدخلات البنك في السوق النقدية. وفي 2015، سجلت هذه النتيجة انخفاضا جديدا، بنسبة 46% (-19% في 2014) لتصل إلى 880 414 ألف درهم. ويعزى هذا التطور إلى تقليص البنك لمتوسط حجم السيولة التي يمنحها للبنوك من 55 622 784 ألف درهم إلى 35 164 514 ألف درهم، في سياق يتميز بتراجع عجز السيولة.

وعلى الخصوص، تراجعت الفوائد المحصلة برسم التسبيقات لمدة 7 أيام بما يفوق النصف إلى 483 306 ألف درهم، ارتباطا بتدني متوسط مبلغها الجاري إلى 19 332 232 ألف درهم في 2015 مقابل 36 266 079 ألف درهم في 2014، وهو ما يفسر بشكل كبير تزايد حدة انخفاض هذه النتيجة بين سنتي 2014 و2015.

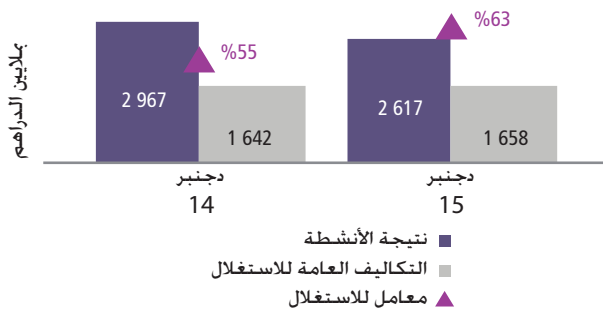
وعرفت نتيجة باقي العمليات، التي تشمل أساسا العمولات المحصلة برسم الخدمات المقدمة للزبائن ومبيعات دار السكة، ارتفاعا بنسبة 24% لتصل إلى 691 814 ألف درهم. وتزايدت مبيعات الوثائق المؤمنة والأوراق البنكية الأجنبية الموجهة للسوق الأجنبي على التوالي بنسبة 14% و18%. ليصل مجموع المداخل إلى ما يناهز 208 480 ألف درهم.

أما التكاليف العامة للاستغلال، والمكونة من التكاليف الخاصة بالموظفين، ومشتريات المواد والأدوات، والمصاريف العامة والمخصصات الصافية للاستخدامات والمؤونات، فقد سجلت نموا متحكما فيه بلغت نسبته 1% لتصل إلى 1 658 233 ألف درهم.

رسم بياني 3-1-5: بنية إجازات الميزانية حسب مجموعة الوسائل



رسم بياني 3-1-4: معامل الاستغلال



2-3 القوائم التركيبية

1-2-3 الحصيلة (الأصول)

جدول 1-2-3 : الأصول في 31 دجنبر 2015

2014	2015	إيضاحات	بآلاف الدراهم
7 692 458	7 473 485	1	موجودات وتوظيفات بالذهب
169 578 580	210 208 009	2	موجودات وتوظيفات بالعملات الأجنبية
11 979 318	13 386 160		موجودات وتوظيفات لدى البنوك الأجنبية
153 507 463	193 157 881		سندات خزينة أجنبية ومثيلاتها
4 091 798	3 663 968		موجودات أخرى بالعملات الأجنبية
8 821 380	9 168 578	3	موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية
1 107 835	1 168 843		اكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
7 417 983	7 663 483		موجودات من حقوق السحب الخاصة
295 561	336 252		اكتتاب لدى صندوق النقد العربي
-	-		مساعادات مالية للدولة
-	-		تسبيقات تعاقدية
-	-		تسبيقات برسم تسهيلات الصندوق
-	-		مساعادات مالية أخرى
42 232 212	23 261 213	4	ديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية
-	-		قيم مستحقة
41 852 088	23 016 982		تسبيقات للبنوك
380 124	244 231		ديون أخرى
-	-		سندات الخزينة - عمليات السوق المفتوحة
6 653 282	6 453 419	5	أصول أخرى
3 293 037	3 136 081	6	قيم ثابتة
238 270 950	259 700 786		مجموع الأصول

2-2-3-2 الحصة (الخصوم)

جدول 2-2-3 : الخصوم في 31 دجنبر 2015

2014	2015	إيضاحات	بآلاف الدراهم
191 457 660	205 884 204	7	أوراق بنكية وقطع نقدية متداولة
188 703 752	202 940 760		- أوراق بنكية متداولة
2 753 909	2 943 444		- قطع نقدية متداولة
5 260 598	6 767 584	8	التزامات بالذهب والعملات الأجنبية
-	-		- التزامات بالذهب
5 260 598	6 767 584		- التزامات بالعملات الأجنبية
196 194	217 586	9	التزامات بالدرهم القابل للتحويل
190 971	208 220		- التزامات تجاه المؤسسات المالية الدولية
5 222	9 366		- التزامات أخرى
16 947 983	23 165 311	10	ودائع والتزامات بالدرهم
2 117 412	3 276 541		الحساب الجاري للخرزينة العامة
9 752 800	13 575 392		ودائع والتزامات بالدرهم تجاه البنوك المغربية
9 752 800	13 575 392		- حسابات جارية
-	-		- حسابات استرجاع السيولة
-	-		- حسابات تسهيلات الودائع
2 461 356	2 571 885		- ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية
2 616 415	3 741 493		- حسابات أخرى
10 707 436	9 876 385	11	خصوم أخرى
7 355 033	7 706 430	3	مخصصات حقوق السحب الخاصة
5 534 143	5 532 805	12	رساميل ذاتية ومثيلاتها (منها)
500 000	500 000		- رأس المال
5 001 340	5 001 340		- احتياطات
24 164	25 066		- مرهل من جديد
811 902	550 481		نتيجة صافية للسنة المالية
238 270 950	259 700 786		مجموع الخصوم

3-2-3 خارج الحصيلة

جدول 3-2-3 : خارج الحصيلة في 31 دجنبر 2015

بآلاف الدراهم	إيضاحات	2015	2014
عمليات الصرف بالناجز		-	-
العملات المتوقعة تسليمها بالناجز		-	-
الدراهم المتوقعة خصيلها بالناجز		-	-
عمليات الصرف لأجل		-	-
العملات المتوقعة خصيلها لأجل		-	-
العملات المتوقعة تسليمها لأجل		-	-
عمليات الصرف - الودائع بالعملات الأجنبية	13	5 820 953	1 971 243
عمليات الصرف عمليات المفاضلة	13		
العملات الأجنبية المتوقعة خصيلها		80 714	307 325
العملات الأجنبية المتوقعة تسليمها		80 669	306 441
تعديل العملات خارج الحصيلة		-	-
التزامات على المنتجات المالية المشتقة		-	-
التزامات على السندات	14		
سندات محصلة على التسبيقات الممنوحة		17 604 798	22 546 127
سندات محصلة على التسبيقات المتوقعة منحها		15 425 600	11 225 200
ضمانات أخرى محصلة على التسبيقات الممنوحة		6 633 500	19 541 768
تسبيقات من المتوقعة منحها		-	23 002 063
سندات أجنبية متوقعة خصيلها		12 868 068	1 096 900
سندات أجنبية متوقعة تسليمها		8 460 222	1 799 438
التزامات أخرى	15		
ضمانات محصلة على الصفقات		53 158	49 786
التزامات بالضمانات المحصلة برسم القروض الممنوحة للموظفين		736 090	835 443
التزامات بالتمويل ممنوحة للموظفين		39 673	63 665
التزامات أخرى ممنوحة		1 000	1 000

4-2-3 حساب العائدات والتكاليف

جدول 4-2-3 : حساب العائدات والتكاليف في 31 دجنبر 2015

2014	2015	إيضاحات	بآلاف الدراهم
3 989 547	4 141 195		العائدات
1 266 372	1 981 270	16	فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية
1 633 494	880 708	17	فوائد محصلة على الديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها
8 439	9 977	18	فوائد محصلة أخرى
481 431	613 598	19	عمولات محصلة
70 025	115 263	20	عائدات مالية أخرى
200 264	205 819	21	مبيعات السلع والخدمات المنتجة
40 422	37 326	22	عائدات مختلفة
-	-		عمليات سحبيات على الاستخدامات
232 348	293 809	23	مؤونات مسترجعة
56 752	3 426	24	عائدات غير جارية
3 177 645	3 590 715		التكاليف
7 380	5 316	25	فوائد ممنوحة على الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية
170 102	166 054	26	فوائد ممنوحة على الودائع والالتزامات بالدرهم
13 115	17 104	27	عمولات ممنوحة
475 480	958 008	28	تكاليف مالية أخرى
720 808	726 640	29	تكاليف خاصة بالموظفين
187 389	208 112	30	شراء المواد والأدوات
301 768	307 245	31	تكاليف خارجية أخرى
737 440	795 989	32	مخصصات للاستخدامات والمؤونات
17 077	11 911	33	تكاليف غير جارية
547 085	394 335	34	ضريبة على النتيجة
811 902	550 481		نتيجة صافية

3-2-5 القواعد المحاسبية الرئيسية وطرق التقييم

3-2-5-1 الإطار القانوني

يتم إعداد القوائم التركيبية لبنك المغرب وتقديمها طبقا للمخطط المحاسبي للبنك الذي صادق عليه المجلس الوطني للمحاسبة في ماي 2007.

ويطبق البنك الأحكام المحاسبية المنصوص عليها في المعيار المحاسبي العام بالنسبة لكل ما هو مشترك مع المقاولات في ما يخص تقييم الخزون والأصول الثابتة المجسدة وغيرها. في حين يطبق تقييمات محددة بالنسبة لجميع عملياته الخاصة.

وتتضمن القوائم التركيبية، كما هي واردة في المادة 55 من القانون رقم 03-76 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، الحصيلة وخارج الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف وبيان المعلومات التكميلية.

3-2-5-2 طرق التقييم

عمليات الصرف

يقصد بعمليات الصرف عمليات بيع وشراء العملات بالناجز ولأجل، سواء كانت للحساب الخاص لبنك المغرب أو في إطار الوساطة مع البنوك. وتُدرج هذه العمليات في الحسابات الموافقة في خارج الحصيلة عند تاريخ الالتزام. ثم تُسجل في حسابات الحصيلة بتاريخ احتساب القيمة أو تسليم السيولة.

الموجودات والالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

يتم تحويل الموجودات والالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية إلى الدرهم وفق أسعار الصرف المعمول بها عند اختتام السنة.

وتسجل الأرباح والخسائر المترتبة عن هذه العملية في حساب إعادة تقييم احتياطات الصرف المدرجة في خصوم حصيلة البنك، وذلك طبقا لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب والمبرمة بتاريخ 29 دجنبر 2006 بين بنك المغرب والدولة. وتحدد هذه الاتفاقية الحد الأدنى لهذا الحساب في 2,5% من الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب، وهو المستوى الذي يجب أن يبقى عليه رصيد هذا الحساب، كما تضع آلية لوضع مخصصات أو للاقتطاع منه في حالة وجود نقص أو فائض عن الحد الأدنى المطلوب. ولا يترتب عن آلية إعادة التقييم هذه أي أثر ضريبي.

يتم تحويل العائدات والتكاليف بالعملات الأجنبية حسب سعر الصرف المطبق في تاريخ العملية.

السندات

تُصنف السندات التي يشتريها البنك في إطار تدبير احتياطات الصرف، حسب الغرض من حيازتها. ضمن فئة محفظة المعاملات أو التوظيف أو الاستثمار.

محفظة المعاملات: تتكون من السندات المشتراة منذ البداية بغرض إعادة بيعها في أجل قصير لا يتجاوز ستة أشهر. ويتم تقييدها حسب سعر شرائها. مع احتساب المصاريف. وعند الاقتضاء، الفوائد المستحقة. وتدرج فوائض ونواقص القيمة الناجمة عن التقييم الشهري لهذه السندات حسب سعر السوق في حسابات النتائج الموافقة.

حتى متم سنة 2015، لا يملك بنك المغرب في محفظته أي سند معاملات.

محفظة التوظيف: تتكون من السندات غير تلك المصنفة كسندات معاملات أو استثمارات. ويشتريها البنك بغرض الاحتفاظ بها لمدة تتجاوز ستة أشهر دون نية حيازتها إلى غاية حلول أجل استحقاقها. ويتم تقييدها في الحسابات وفق القواعد التالية :

- تسجل الإدراجات في المحفظة على مستوى الحصلة حسب سعر الشراء. دون احتساب مصاريف الشراء. وعند الاقتضاء، دون احتساب الفوائد المستحقة غير المؤداة ؛
- لا يتم استخدام الفوارق بين سعر شراء السندات وسعر تسديدها (تخفيض أو مكافأة) طيلة مدة حيازة هذه السندات ؛

• ينتج عن نواقص القيمة غير المحققة الناجمة عن الفارق بين القيمة المحاسبية لهذه السندات وقيمتها في السوق تكوين مؤونات لنقصان القيمة بشكل أسبوعي. بالمقابل، لا تُدرج في الحسابات فوائض القيمة غير المحققة.

ويجدر التذكير أنه بدءاً من شهر أكتوبر 2008، أحدث البنك فئة فرعية لسندات التوظيف الخاصة به. وذلك قصد إدراج سندات التوظيف ذات الفوائد المحتسبة مسبقاً. ويتم تقييد هذه السندات حسب سعر شرائها. مع احتساب الفوائد. ويتم توزيع الفوائد المحتسبة مسبقاً طيلة مدة السندات وتقييدها في حسابات العائدات عند نهاية كل شهر.

محفظة الاستثمار: تتكون من السندات المشتراة بغرض حيازتها إلى غاية حلول أجل استحقاقها. ويتم تقييدها محاسبياً حسب القواعد التالية:

- يتم تقييدها حسب سعر شرائها. دون احتساب المصاريف وعند الاقتضاء، دون احتساب الفوائد المستحقة غير المؤداة ؛

• لا يتم تقييد فوائض القيمة المتعلقة بهذه السندات ؛

• لا يتم تقييد نواقص القيمة إلا عندما يفترض البنك أن السند المتراجعة قيمته قد يتم إعادة بيعه خلال السنة المالية المقبلة وعند احتمال تخلف جهة الإصدار عن الأداء.

• يتم استخدام الفوارق بين سعر شراء السندات وقيمة تسديدها (تخفيض أو مكافأة) بشكل ثابت طيلة المدة المتبقية للسندات.

إلى حدود 31 دجنبر 2015، لم يتم تسجيل أي مؤونة لهذه المحفظة.

موجودات أخرى بالعملة الأجنبية

يتوفر البنك على محفظة سندات محررة بالدولار الأمريكي يتم تفويض تدبيرها للبنك الدولي في إطار عقود التوكيل.

وتُقَيّد هذه السندات حسب قيمتها السوقية. ففي البداية، يتم تقييدها حسب سعر الشراء، وتقيّد فوائض ونواقص القيمة مع نهاية كل شهر في حسابات العائدات والتكاليف الموافقة، وذلك بناء على قيم بيع هذه السندات في نهاية الشهر. بعد افتتاحها والإبلاغ بها قانوناً من طرف الوكلاء المفوضين بالتدبير.

الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة

تقيد الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة حسب كلفة شرائها. وتدرج في جانب الأصول بقيمة صافية مكونة من كلفة شرائها، ناقص الاستخدامات المتراكمة.

ويتم استخدام الأصول الثابتة، بما في ذلك النفقات الكمالية بطريقة ثابتة حسب مدة استعمالها المحتملة مع تطبيق نسبة الاستخدام المعمول بها.

وتتمثل آجال الاستخدام المعتمدة، حسب طبيعة كل أصل ثابت، في ما يلي:

جدول 3-2-5 : آجال استخدام الأصول الثابتة

20 سنة	المباني
5 سنوات	الاستصلاح والتهيئة والتجهيز
10 سنوات	معدات دار السكة
5 سنوات	معدات المكاتب والمعدات والبرامج المعلوماتية والعربات والمعدات الأخرى
10 سنوات	أثاث مكتبي

الأصول الثابتة المالية

تقيد سندات المساهمة في المؤسسات المالية المغربية والأجنبية في جانب الأصول بقيمتها الصافية المكونة من كلفة الشراء ناقص المؤونات المكونة في تاريخ حصر الحسابات. أما المساهمات الأجنبية، فيتم تحويل قيمتها إلى الدرهم بالسعر التاريخي للعملة الأجنبية.

ويتم تقييم المؤونات عن نقصان قيمة هذه السندات غير المتداولة في البورصة مع نهاية السنة المالية وفق طريقة الأصول الصافية المحاسبية على أساس القوائم التركيبية الأخيرة المتاحة.

المخزونات

تتكون المخزونات مما يلي :

- المواد واللوازم القابلة للاستهلاك؛
- المواد الأولية الخاصة بصناعة الأوراق البنكية والقطع النقدية (الأوراق والمداد والقوالب)؛
- المنتجات المصنعة والموجودة في طور التصنيع (الوثائق المؤمنة والأوراق البنكية الموجهة للتصدير)؛
- والقطع النقدية التذكارية.

وتُقيد المواد والأدوات القابلة للاستهلاك في الحصيلة بثمن الشراء، مع اقتطاع، عند الضرورة، المؤونة المكونة برسم تدني قيمتها في تاريخ حصر الحسابات.

وتدرج المواد الأولية في الحصيلة حسب تكلفتها، التي تتكون من سعر الشراء مع إضافة المصاريف المرتبطة باستلام هذه المواد، وعند الضرورة، اقتطاع المؤونات المكونة برسم تدني قيمتها.

وتقيد المنتجات المصنعة والموجودة في طور التصنيع في الحصيلة بتكلفة إنتاجها، مع اقتطاع المؤونة المكونة برسم تدني قيمتها، عند الاقتضاء.

3-5-2-3 منظومة تدبير المخاطر المالية

وصف المخاطر

تتجلى المخاطر المالية التي يتعرض لها البنك في إطار تدبير احتياطات الصرف في ما يلي:

• خطر الائتمان. ويقصد به:

- من جهة، خطر عدم الأداء (خطر الطرف المقابل)، ويقصد به خطر الخسارة الاقتصادية الناجمة عن عجز الطرف المقابل عن الوفاء بالتزاماته.

- ومن جهة أخرى، خطر تدني الجدارة الائتمانية، ويعني خطر تخفيض التصنيف من طرف إحدى وكالات التصنيف أو مجموعة منها.

• **خطر السوق.** ويقصد به خطر التعرض للخسارة نتيجة تطور غير ملائم لعوامل السوق. ويشمل هذا الخطر، من ضمن ما يشمل، المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار الفائدة أو أسعار الصرف.

• **وخطر السيولة** الذي يمثل احتمال عدم القدرة على الوفاء بالتزامات، حتى من خلال تعبئة الأصول أو على الأقل بخسارة هامة في الرأسمال.

في هذا الإطار، تحدد توجيهات عامة لسياسة التوظيف إطار تدبير المخاطر التي يتعرض لها البنك وتبين قواعدها، هكذا، تنص التعليمات المتعلقة بتدبير احتياطات الصرف بشكل رسمي على الأهداف من حيازة وتدبير احتياطات الصرف، ومبادئ التوظيف، وتوزيع احتياطات الصرف والتوظيفات بالعملات الأجنبية، إلى جانب كل ما يتصل بالاستثمار. إضافة إلى ذلك، يحدد إطار تدبير المخاطر معايير القبول بالنسبة للجهات الإصدار والأطراف المقابلة، وقواعد تركز المخاطر وكذا الحدود التي يجب احترامها وأجال استحقاق التوظيف المسموح بها.

إطار الحكامة

يرتكز تنفيذ منظومة تدبير المخاطر على إطار حكمة يتمحور حول ثلاث لجان رئيسية:

• **اللجنة النقدية والمالية:** تصادق على استراتيجية تدبير احتياطات الصرف، وعلى التوجيهات الخاصة بالاستثمار والتخصيص الاستراتيجي للأصول. كما تصادق على الحدود الخولة للأطراف المقابلة البنكية.

• **لجنة الاستثمار:** تتمثل اختصاصاتها الرئيسية في تنفيذ سياسة التوظيف التي حددها مجلس البنك، وفي تقديم اقتراح للجنة النقدية والمالية بشأن استراتيجية التدبير وتتبع تطبيقها.

• **لجنة المخاطر:** تقدم اقتراحات بشأن التخصيص الاستراتيجي للأصول والمؤشرات المرجعية وكذا التعليمات الصادرة حول الاستثمار، كما تصادق على قائمة الجهات المصدرة والأطراف المقابلة والحدود الخاصة بها، وتتولى أيضا دراسة الانحرافات مقارنة بقواعد التدبير وتقتراح التدابير والإجراءات الواجب اتخاذها.

ومن الناحية التشغيلية، تخضع جميع تعرضات البنك بالعملات الأجنبية لمراقبة وإشراف يوميًا، بغية تحقيق المطابقة مع أحكام التعليمات المتعلقة بالاستثمار. ويتم إنجاز التتبع من خلال أنظمة معلومات البنك التي تمكن من مركزة جميع الوضعيات والتحقق من مطابقتها للقواعد المفروضة.

في هذا الإطار، يتم إعداد دراسات وتقارير وموافاة الأطراف المعنية بها من أجل إخبارها باستمرار بتعرضات البنك في الأسواق المالية الدولية.

ويتم توجيه إشعار بشأن عدم احترام القواعد بغية أخذ القرار بخصوص التدابير الواجب اتخاذها، كما يتم تسجيل هذه المخالفة في التقرير الموجه للجنة النقدية والمالية.

هكذا، يسهر البنك على تتبع المخاطر وعمليات المراقبة من خلال:

- **التقرير الشهري الخاص بالمخاطر والأداء:** يوجه هذا التقرير للجنة النقدية والمالية، ويعطي نظرة شاملة حول التعرضات من حيث خطر السوق والائتمان؛
- **التقرير الخاص بالمخاطر والأداء:** يتم إعداده يوميًا، ويقدم بطريقة موجزة، التعرضات حسب شريحة الاحتياطيات وحسب جهات الإصدار وكذا مؤشرات المخاطر والأداء (القيمة المعرضة للخطر، ومدة الاستحقاق وخطر الصرف)؛
- **التقرير الخاص بتتبع التعليمات المتعلقة بالاستثمار:** يمكن من إنجاز مراقبة يومية لاحترام الحدود الواردة في التعليمات المتعلقة بالاستثمار. ويتضمن أيضا مراقبة احترام التخصيص الاستراتيجي المعتمد وحدود المدة حسب شريحة الاحتياطيات؛
- **التقرير المتعلق بتتبع تفويض التدبير:** يتم إعداده أسبوعيًا، ويتضمن المؤشرات الرئيسية للمخاطر والأداء وكذا تتبع قواعد التدبير التي يجب على المفوض احترامها.
- **جدول مؤشرات خاص بتتبع خطر الائتمان:** يمكن من تتبع خطر الائتمان لدى الدول ذات السيادة والأطراف المقابلة البنكية من خلال بعض المؤشرات من أجل تقييم أفضل جودة أصول الحفظة والأطراف المقابلة للبنك.

تدبير المخاطر المالية

خطر الائتمان

يتم تدبير خطر الطرف المقابل البنكي من خلال وضع حدود للائتمان توافق التعرض الأقصى الذي تتم مراجعته كل ستة أشهر. ويتم تتبع ومراقبة التعرضات يوميًا.

وبغية إنجاز تقييم أفضل لخطر الائتمان بالنسبة لطرف مقابل بنكي ما، أو جهة إصدار، أو على صعيد احتياطيات الصرف، ينص الإطار التشغيلي على مؤشر موزع لقياس هذا الخطر يوافق التصنيف الخاص بخطر الائتمان.

وتتمثل المقاربة في اعتماد تصنيفات وكالات التصنيف الثلاث الرئيسية (S&P و Moody's و Fitch)، التي تخصص لها نقط مشفرة بنظام لمعادلة النقطة /التصنيف بالنسبة لكل مستوى من التصنيف. هكذا، يتم حساب متوسط النقطة الذي يمكن من تقييم الخطر سواء أحياداً أو إجمالاً.

مخاطر السوق

يتم قياس تعرض البنك لمخاطر السوق من خلال مجموعة من المؤشرات كتلك المتعلقة بمدة الاستحقاق الفعلية للمحافظ والحساسية إزاء التغيرات في أسعار الفائدة وكذا إكراهات التدبير من حيث التعرض التي تم وضعها.

4-5-2-3 إيضاحات حول بنود الحصيلة

إيضاح رقم 1: الموجودات والتوظيفات بالذهب

جدول 3-2-6: الموجودات والتوظيفات بالذهب

2014	2015	
10 844	10 522	ثمن أوقية ذهب بالدرهم ⁽¹⁾
709 368	710 250	الكمية بأوقية الذهب
7 692 458	7 473 485	القيمة السوقية ⁽²⁾
22	22	مخزون الذهب (بالطن)

⁽¹⁾ سعر الذهب بالدولار الأمريكي/بالدرهم المغربي.

⁽²⁾ بآلاف الدراهم.

يتضمن هذا البند مقابل القيمة بالدرهم للموجودات بالذهب المودعة بالمغرب لدى ودعاء أجنيين. وكذا تلك المتعلقة بالتوظيفات بالذهب مع أطراف مقابلة أجنبية. ومنذ نهاية سنة 2006، بدأ تقييم هذه الموجودات وفق سعر السوق. وتدرج الأرباح والخسائر الناجمة عن هذه العملية في حساب إعادة تقييم احتياطات الصرف، وذلك وفقاً لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب والتي تم إبرامها بين بنك المغرب والدولة.

وبنهاية السنة المالية 2015، تراجع مقابل قيمة الموجودات والتوظيفات بالذهب بنسبة 3%، نتيجة لتدني قيمة سعر أوقية الذهب بنسبة 11% إلى 1 062,25 دولار أمريكي، والذي اعتدل أثره بفضل ارتفاع سعر الدولار الذي تزايد بنسبة 10% إلى 9,91 درهم.

إيضاح رقم 2: الموجودات والتوظيفات بالعملة الأجنبية

بموجب المادة 8 من القانون الأساسي لبنك المغرب، يحتفظ بنك المغرب ويدبر احتياطات الصرف المكونة من الموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة والعملة الأجنبية. ويتضمن هذا البند مقابل القيمة بالدرهم للموجودات من العملات الأجنبية القابلة للتحويل. وتتم حيازة هذه الأخيرة على الخصوص في شكل ودائع تحت الطلب وودائع لأجل وسندات أجنبية.

جدول 3-2-7 : التوزيع حسب نوع التوظيفات

بالآلاف الدراهم	2015	الحصة	2014	الحصة
حسابات تحت الطلب	976 853	%1	1 456 732	%1
حسابات لأجل	7 745 835	%4	7 891 395	%5
سندات التوظيف ⁽¹⁾	72 760 557	%34	117 587 160	%69
سندات الاستثمار	120 397 324	%57	35 920 303	%21
موجودات وتوظيفات أخرى ⁽²⁾	8 327 440	%4	6 722 989	%4
المجموع	210 208 009	%100	169 578 580	%100

(1) بما في ذلك مخصصات انخفاض قيمة السندات

(2) تتضمن الفوائد المستحقة وتفويضات التدبير والأوراق البنكية الأجنبية.

سجلت الموجودات والتوظيفات بالعملة الأجنبية، التي تشكل البند الأكثر أهمية من جانب الأصول بالنظر إلى تزايد حصتها في الحصيلة إلى 81% عوض 71%. ارتفاع مبلغها بنسبة 24% لتصل إلى 210 208 009 ألف درهم مقابل 169 578 580 ألف درهم بنهاية سنة 2014. وذلك بموازاة تعزيز احتياطات الصرف.

ولمواجهة هذا التطور ونظرا لتباين السياسات النقدية لكل من البنك المركزي الأوروبي والفدرالي الأمريكي. نصت استراتيجية تدبير الموجودات بالعملة الأجنبية التي توصي بالسلامة أولا، ثم السيولة وأخير المردودية. والمصادق عليها من طرف المجلس في دجنبر 2014، على رفع محفظة الاستثمارات مع تمديد مدة استحقاق التوظيفات وكذا تقليص تأثير أسعار الفائدة السلبية بمنطقة الأورو إلى حده الأدنى. وهو ما نتج عنه نمو قوي لمحفظة «الاستثمار» التي وصلت إلى 120 397 324 ألف درهم وانخفاضا بما يناهز 75% من متوسط جاري التوظيفات النقدية بالأورو.

جدول 3-2-8 : التوزيع حسب المدة المتبقية^(*)

2015	2014
%23	%55
%77	%45
%100	%100

(*) المحافظ التي يتم تدبيرها داخليا.

يتضمن هذا البند مقابل القيمة بالدرهم للموجودات بالذهب المودعة بالمغرب لدى ودعاء أجنيين. وكذا تلك المتعلقة بالتوظيفات بالذهب مع أطراف مقابلة أجنبية. ومنذ نهاية سنة 2006، بدأ تقييم هذه الموجودات وفق سعر السوق. وتدرج الأرباح والخسائر الناجمة عن هذه العملية في حساب إعادة تقييم احتياطات الصرف.

وذلك وفقا لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب والتي تم إبرامها بين بنك المغرب والدولة.

وفي ما يتصل بتوزيعها حسب العملات الأجنبية، تظهر ملائمة بنية الموجودات والتوظيفات مع الترتيبات الجديدة لسلسلة تسعيرة الدرهم المحددة في أبريل 2015 من خلال تعزيز وضعية الدولار مقابل الأورو.

إيضاح رقم 3: موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية

عرف هذا البند، الذي يتضمن الوضعيات لدى صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي، نمواً بنسبة 4% ليصل إلى 9 168 578 ألف درهم، ارتباطاً على الخصوص بتزايد مقابل قيمة الموجودات من حقوق السحب الخاصة، بفعل ارتفاع سعر الدولار (+10%).

الوضعيات لدى صندوق النقد الدولي

في الأصول

جدول 3-2-9: الوضعيات لدى صندوق النقد الدولي			
التغير %	2014	2015	بآلاف الدراهم
			الأصول
6%	1 107 835	1 168 843	الاكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
3%	7 417 983	7 663 483	الموجودات من حقوق السحب الخاصة
4%	8 525 819	8 832 326	المجموع
			الخصوم
5%	7 355 033	7 706 430	مخصصات حقوق السحب الخاصة
9%	184 833	201 747	حسابات رقم 1 و2
5%	7 539 866	7 908 177	المجموع

• الاكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد

الدولي: يمثل الجزء (14,5%) الذي يتحمله بنك المغرب من حصة المغرب في رأسمال صندوق النقد الدولي. ويشمل:

• الجزء القابل للتصرف: 70,46 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة (967 216 ألف درهم) كمساهمة لبنك المغرب بالعملة الأجنبية. ويحتسب هذا المبلغ، الذي يمكن للمغرب استعماله عند الحاجة، ضمن احتياطات الصرف لبنك المغرب

• الشريحة المعبأة: التي تبلغ 14,70 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة (201 626 ألف درهم) وتمثل اكتتاب بنك المغرب بالعملة الوطنية المودع في «الحساب رقم 1» لصندوق النقد الدولي لدى مؤسستنا.

• الموجودات من حقوق السحب الخاصة: تمثل مقابل قيمة موجودات بنك المغرب لدى صندوق النقد الدولي. وتسجل في الجانب المدين عمليات شراء حقوق السحب الخاصة من طرف البنك والفوائد الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي. أما في الجانب الدائن، فيتم تسجيل أداء العمولات على مخصصات حقوق السحب الخاصة على أساس فصلي وتسديدات اقتراضات المغرب. وقد تعززت هذه الموجودات بشكل كبير في سنة 2014، بفضل اقتناء 320 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة بغية استعادة وضعية محايدة تجاه صندوق النقد الدولي. وبنهاية 2015، ارتفع مقابل قيمة الموجودات من حقوق السحب الخاصة بنسبة 3% بفعل ارتفاع سعر الدولار. وتدنّت حقوق السحب الخاصة بمقدار 7 933 858 لتصل إلى 558 293 300 وحدة من حقوق السحب الخاصة نتيجة بالخصوص لأداء البنك، في غشت 2015، لعمولة الالتزام المتعلقة بخطط الوقاية والسيولة الممنوح من طرف صندوق النقد الدولي، بمبلغ 7 940 700 وحدة من حقوق السحب الخاصة (أي ما يعادل 109 536 ألف درهم).

ويوجد، على مستوى خصوم الحصيلة، بند مخصصات حقوق السحب الخاصة الذي يوافق قيمة التخصيصات الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي للمغرب بالدرهم بصفته دولة عضو. وفي سنة 2009، سُجل في الجانب الدائن لهذا الحساب مبلغ 5,7 مليار درهم. تمثل حصة المغرب من التخصيصات العامة والخاصة (475,8 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة) الممنوحة من قبل صندوق النقد الدولي لفائدة الدول الأعضاء. ويدفع البنك لصندوق النقد الدولي عمولات فصلية على هذه التخصيصات. وبنهاية 2015، ظلت هذه الأخيرة في نفس مستواها المسجل في السنة السابقة، أي 561,42 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة. ويعزى ارتفاع مقابل قيمتها بالدرهم إلى تزايد سعر الدولار، كما هو محدد أعلاه.

الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي

يمثل هذا الحساب الجزء الذي يتحمله البنك من الاكتتاب المدفوع في رأسمال صندوق النقد العربي. وتصل مساهمة المغرب في هذه المؤسسة إلى 37,19 مليون دينار عربي، موزعة بين بنك المغرب والخزينة العامة على النحو التالي:

- 200 ألف دينار عربي محررة بالعملة الوطنية، ومودعة في حساب صندوق النقد العربي لدى بنك المغرب. ويبلغ الجزء الذي يتحمله البنك 150 ألف دينار عربي (5 895 ألف درهم)؛
 - 17,56 مليون دينار عربي مكتتبة بالعملة الأجنبية، منها 8,17 مليون دينار عربي مدفوعة من طرف البنك (336 252 ألف درهم).
- وتجدر الإشارة إلى أن بنك المغرب قد عمل، في شهر أبريل 2015، على أداء الشريحة الثانية (0,65 مليون دينار عربي) برسم مساهمته في زيادة رأسمال صندوق النقد العربي، والتي من المفترض أن يتم تحريرها من طرف الدول الأعضاء خلال الفترة الخماسية 2014-2018.
- 19,44 مليون دينار عربي، منها 9,11 مليون مكتتبة من طرف بنك المغرب برسم عمليات الزيادة في رأسمال صندوق النقد العربي عن طريق إدماج الاحتياطات، والتي تمت في سنة 2005 (5,88 مليون دينار عربي) وفي سنة 2013 (3,23 مليون دينار عربي).

إيضاح رقم 4: ديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية

يشمل هذا البند عمليات إعادة تمويل مؤسسات الائتمان في إطار تطبيق السياسة النقدية وفقا للمادة 6 من القانون الأساسي لبنك المغرب.

جدول 3-2-10 : بنية الديون على مؤسسات الائتمان

التغير %	2014	2015	بآلاف الدراهم
-59%	23 002 088	9 516 982	عمليات إعادة الشراء
-70%	23 002 088	7 000 831	التسبيقات لمدة 7 أيام
-	-	2 516 151	التسبيقات لمدة 24 ساعة
-	-	-	عمليات إعادة الشراء
-28%	18 850 000	13 500 000	القروض المضمونة
-45%	41 852 088	23 016 982	المجموع

وفي سنة 2015، قلص بنك المغرب مبلغ تدخلاته في السوق النقدية، ارتباطا بالتراجع الملموس للحاجة إلى السيولة مقارنة بسنة 2014. هكذا، انتقل مبلغ إعادة تمويل البنوك في نهاية السنة من 41 852 088 ألف درهم إلى 23 016 982 ألف درهم، منها 59% برسم القروض المضمونة.

وعلى الخصوص، ومن أجل تغطية عجز الخزائن البنكية، قام بنك المغرب، طيلة سنة 2015، بتدخلات في السوق النقدية عن طريق:

- عمليات رئيسية من خلال التسبيقات لمدة 7 أيام بناء على طلبات العروض بسعر الفائدة الرئيسي، وتعدّ الأداة الرئيسية لتطبيق السياسة النقدية، ومع نهاية السنة، بلغت هذه التسبيقات 7 000 831 ألف درهم. وأفبرز خليل تطور متوسط حجم التسبيقات الممنوحة في السنة التوجهات التالية:

- ارتفاع بمبلغ 1 234 260 ألف درهم في الفصل الأول من 2015 مقارنة بالمستوى المسجل في دجنبر 2014، بفعل الأثر التضيقى لعمليات الخزينة؛

- انكماش بمبلغ 4 298 920 ألف درهم، ما بين الفصل الأول والفصل الثاني من سنة 2015، الذي تميز بإصدار سندي دولي للمكتب الشريف للفوسفاط بليار دولار؛

- انخفاض ثاني بمبلغ 3 435 848 ألف درهم في الفصل الثالث من سنة 2015، نتيجة بالخصوص لتسارع وتيرة بيع الأوراق البنكية الأجنبية من طرف البنوك لبنك المغرب خلال فترة العطلة الصيفية ؛

- وأخيرا، انخفاض ملموس بمبلغ 8 977 877 ألف درهم ما بين الفصلين الأخيرين، بفعل التأثير المزدوج لتراجع حجم النقد المتداول وتعزيز الموجودات بالعملات الأجنبية.

- قروض مضمونة بمبلغ إجمالي قدره 13 500 000 ألف درهم، برسم التجديد الجزئي للعمليات الأربع التي تم إطلاقها في 2014، والتي حان أجل استحقاقها خلال 2015، وتنخرط هذه العمليات في إطار برنامج دعم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، الذي تم وضعه في دجنبر 2013، وتمديده لسنتين على الأقل، ابتداء من دجنبر 2015، وتمنح وفق متوسط سعر الفائدة الرئيسي خلال الفترة قيد الدراسة.

- وتسبيقات ظرفية لمدة 24 ساعة، يتم منحها بسعر الفائدة الرئيسي زائد 100 نقطة أساس. وقد بلغت في نهاية السنة 2 516 151 ألف درهم.

يحق للبنك أيضا، في إطار التنظيم النقدي، اللجوء إلى عمليات مبادلة العملات، التي تُصنف ضمن العمليات الطويلة الأمد، والتدخل في السوق الثانوية لسندات الخزينة.

إيضاح رقم 5: أصول أخرى

يشمل بند الأصول الأخرى، من ضمن ما يشملها، حسابات التحصيل وحسابات التسوية التي تتكون على الخصوص من تكاليف موزعة على عدة سنوات وتكاليف محتسبة مسبقا وعائدات منتظرة وكذا كل المبالغ المدينة الموجودة قيد التسوية. وبنهاية سنة 2015، سجل هذا البند تراجعا طفيفا بنسبة 3% إلى 6 453 419 ألف درهم.

إيضاح رقم 6: القيم الثابتة

جدول 3-2-11 : القيم الثابتة

بـآلاف الدراهم	2015	2014	التغير %
قروض ثابتة	712 422	660 152	8%
سندات المساهمة	103 322	73 016	42%
أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة	6 181 211	6 063 447	2%
الأصول الثابتة الإجمالية	6 996 955	6 796 615	3%
الاستخدامات والخصصات	3 860 874	3 503 578	10%
الأصول الثابتة الصافية	3 136 081	3 293 037	-5%

بنهاية السنة المالية قيد الدراسة، بلغت القيمة الصافية للأصول الثابتة للبنك 3 136 081 ألف درهم، أي -5% مقارنة بالسنة الماضية، إثر تقييد مخصصات الاستخدامات المتعلقة بسنة 2015 بمبلغ 354 611 ألف درهم.

سندات المساهمة

في 2015، شارك البنك في عملية رفع الرأسمال المنجزة من طرف هيئة القطب المالي للدار البيضاء، والمصادق عليها من قبل الجمع العام الاستثنائي المنعقد في 18 مارس 2015، بمبلغ 30 000 ألف درهم، لتصل بذلك القيمة الإجمالية لمساهمته في رأسمال هذه الهيئة إلى 50 000 ألف درهم.

كما قام البنك، خلال هذه السنة، بدفع 59 ألف درهم برسم حصته في رأسمال الشركة المغربية لتدبير صناديق ضمان الودائع البنكية. وتم إحداث هذه الشركة سنة 2015، تطبيقا لمقتضيات المادة 132 من القانون البنكي الجديد عدد 12-103، الذي ينص في المادة 135 « يكون رأس مال الشركة المسيرة في ملكية بنك المغرب ومؤسسات الائتمان المنخرطة في الصناديق المسيرة من طرف الشركة المذكورة. » وتتمثل مهمتها في تدبير صناديق ضمان الودائع البنكية والمساهمة في تسوية صعوبات مؤسسات الائتمان.

جدول 3-2-12 : سندات المساهمة

بآلاف الدراهم	2015	2014	التغير %
السندات المملوكة في المؤسسات المغربية (منها)	56 824	26 765	>100%
دار الضمان	1 265	1 265	-
الوديع المركزي (ماروك لير)	4 000	4 000	-
هيئة القطب المالي للدار البيضاء	50 000	20 000	>100%
الشركة المغربية لتدبير صناديق ضمان الودائع البنكية	59	-	-
السندات المملوكة في المؤسسات المالية الأجنبية	46 499	46 252	1%
يوباك كيراساو Ubac Curaçao	23 228	23 228	-
سويفت Swift	519	519	-
صندوق النقد العربي	5 895	5 648	4%
برنامج تمويل التجارة العربية	16 856	16 856	-
إجمالي سندات المساهمة	103 322	73 016	42%

أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة

جدول 3-2-13 : أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة

بآلاف الدراهم	المبلغ الاجمالي 2014	الزيادة	الانخفاض	المبلغ الاجمالي 2015
المباني	2 305 538	143 440	-	2 448 978
الأراضي	232 601	-	-	232 601
الاشغال والمباني طور الإنجاز	144 773	8 190	136 755	16 208
الاستصلاح والتهيئة والتجهيز	222 497	12 123	12	234 608
الأثاث، المعدات، العربات والتجهيزات ذات الطابع الاجتماعي	2 360 230	57 229	11 195	2 406 264
الأصول الثابتة غير المجسدة	551 979	87 454	46 426	593 006
أصول أخرى	245 829	4 356	639	249 546
المجموع	6 063 447	312 792	195 028	6 181 211

عند متم سنة 2015، بلغ إجمالي المبلغ الجاري لاستثمارات البنك من الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة 6 181 211 ألف درهم، متزايدا بما قدره 117 764 ألف درهم مقارنة بسنة 2014. ووصل مبلغ الاستثمارات إلى 129 610 ألف درهم، يوزع بالأساس على النحو التالي:

- 34% تتعلق بالاستثمارات التي تنخرط في إطار مشروع البنية التحتية والنظام المعلوماتي، وتهم على الخصوص التخزين الموحد، وإصلاح التطبيق الخاص بقاعة التداول «المكتب الأمامي والخلفي» وكذا شراء خوادم الحاسوب والتراخيص؛

- 21% للاستثمارات المرتبطة بمشاريع الاستغلال وغير الاستغلال. وتهم على الخصوص، تجهيز مركز الاصطياف بمدينة أكادير، وأشغال تهيئة الإدارة المركزية وتوسيع قاعة الطباعة بدار السكة؛
- 19% للاستثمارات المتعلقة بالأشغال والتجهيزات المتكررة. لاسيما اقتناء المعدات المعلوماتية
- ونسبة 8% مخصصة أساسا لتعزيز أنظمة السلامة المعلوماتية.

إيضاح رقم 7: أوراق بنكية وقطع نقدية متداولة

يمارس بنك المغرب، حسب المادة 5 من قانونه الأساسي، امتياز إصدار الأوراق البنكية والقطع النقدية. ويساوي مبلغ هذا البند الفارق بين الأوراق البنكية والقطع النقدية التي أصدرها البنك وتلك الموجودة في صناديق وكالاته.

وفي نهاية 2015، ارتفع التداول النقدي بنسبة 8% إلى 204 884 205 ألف درهم. نظرا لتزايد الطلب على الأوراق النقدية خلال هذه السنة. وعلى أساس شهري، سجل التداول النقدي، وفق توجهه الموسمي، مستويات قياسية، خاصة خلال الفصلين الثالث والرابع من السنة، تزامنا مع العطلة الصيفية وشهر رمضان والأعياد الدينية.

إيضاح رقم 8: الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

تتضمن هذه الالتزامات على الخصوص ودائع البنوك الأجنبية بالعملات. ويعزى ارتفاعها بنسبة 29% إلى 584 767 6 ألف درهم إلى تزايد التزامات البنك بالعملات الأجنبية.

إيضاح رقم 9: الالتزامات بالدرهم القابل للتحويل

جدول 3-2-14: التزامات بالدرهم القابل للتحويل			
بـألف الدرهم	2015	2014	النغير %
التزامات تجاه المؤسسات المالية الدولية	208 220	190 971	9%
التزامات تجاه البنوك الأجنبية	2 723	5 242	-48%
الحسابات العادية للمؤسسات المالية الدولية	205 497	185 730	11%
التزامات أخرى	9 366	5 222	79%
المجموع	217 586	196 194	11%

يتضمن هذا البند التزامات البنك بالدرهم القابل للتحويل تجاه البنوك الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير) وغير المقيمين.

ويشكل «الحساب رقم 1» لصندوق النقد الدولي المكون الأساسي لهذا البند. وبنهاية سنة 2015، بلغت الموجودات في هذا الحساب وكذا في «الحساب رقم 2» لصندوق النقد الدولي، والتي يتم تعديلها سنويا لتأخذ في الاعتبار تطور الدرهم مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة، 201 747 ألف درهم.

إيضاح رقم 10: الودائع والالتزامات بالدرهم

يتضمن هذا البند أساسا :

- الحساب الجاري للخرينة العمومية الذي يحسبه بنك المغرب بموجب المادة 12 من قانونه الأساسي. وتؤدي عنه نسب الفائدة حسب الشروط التالية، طبقا للاتفاقية الموقعة بين وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب بتاريخ 28 يوليوز 2009 :

جدول 3-2-15 : لودائع والالتزامات بالدرهم

بآلاف الدراهم	2015	2014	التغير %
الحساب الجاري للخرينة العامة	3 276 541	2 117 412	55%
الحسابات الجارية للبنوك المغربية	13 575 392	9 752 800	39%
عمليات سحب السيولة	-	-	-
تسهيلات الإيداع	-	-	-
ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية	2 571 885	2 461 356	4%
حسابات أخرى	3 741 493	2 616 415	43%
المجموع	23 165 311	16 947 983	37%

- بالنسبة للشريحة التي تقل عن أو تعادل ملياري درهم، يؤدي عنها سعر الفائدة الخاص بالتسبيقات لمدة 7 أيام ناقص خمسين نقطة أساس؛
- أما الشريحة التي تفوق ملياري درهم ولا تتعدى 3 ملايين درهم، فيطبق عليها سعر الفائدة الخاص بالتسبيقات لمدة 7 أيام ناقص مائة نقطة أساس؛
- ولا يؤدي أي سعر فائدة عن الشريحة التي تتجاوز 3 ملايين درهم.

- حسابات البنوك المغربية المخصصة بشكل رئيسي للوفاء بالتزاماتها برسم الاحتياطي النقدي، المحدث وفق المادة 25 من القانون الأساسي المذكور، والذي يعادل حده الأدنى الإلزامي 2% من مستحقات البنوك ويجب التقيد به في المتوسط خلال فترة الملاحظة.
- ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية، بما فيها حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والذي تؤدي عنه نسبة فائدة تعادل تلك الخاصة بالتسبيقات لمدة 7 أيام، ناقص خمسين نقطة أساس؛

وفي سياق وفرة السيولة، قد يتضمن هذا البند أيضا :

- عمليات سحب السيولة لمدة 7 أيام على شكل ودائع بدون ضمانات بناء على طلبات عروض بسعر فائدة رئيسي ناقص خمسين نقطة أساس.
- وتسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة التي تمكن البنوك، بمبادرة منها، من توظيف فائض الخزينة. ويؤدي عن هذه الودائع سعر الفائدة الرئيسي ناقص مائة نقطة أساس.

ويفسر تزايد هذا البند بنسبة 37% إلى 23 165 311 ألف درهم، أساسا، بنمو رصيد حساب الخزينة بنسبة 55% إلى 3 276 541 ألف درهم وتزايد موجودات البنوك المغربية بنسبة 39% إلى 13 575 392 ألف درهم.

إيضاح رقم 11: خصوم أخرى

من أبرز مكونات الخصوم الأخرى:

جدول 3-2-16 : خصوم أخرى

بآلاف الدراهم	2015	2014	التغير %
عمليات أخرى على السندات	1 086	1 086	-
دائنون مختلفون	384 904	845 256	-54%
حسابات التسوية	178 917	202 326	-12%
المستوجبات بعد التحصيل	19 128	7 157	>100%
مؤونات عن المخاطر والتكاليف	133 926	85 516	57%
حساب إعادة تقييم احتياطات الصرف	9 158 425	9 566 096	-4%
المجموع	9 876 385	10 707 436	-8%

• دائنون مختلفون. ويشمل هذا البند بالأساس الاقتطاعات برسم الضرائب والرسوم. والمبالغ الأخرى المستحقة للدولة والغير والمساهمات الموجودة قيد التسوية في الهيئات وصناديق الاحتياط الخاصة بالتغطية الاجتماعية. ويعزى انخفاض هذا البند بنسبة 54%، على الخصوص، إلى أداء البنك لمبلغ 333 608 ألف درهم لفائدة صندوق التعاضدية برسم مساهمة المشغل الخاصة. على شكل تحويل سنوي بمبلغ 83 402 ألف درهم خلال الفترة 2008-2011.

- حسابات التسوية، التي تتكون على الخصوص من العمليات التي تتم بين فروع البنك، والتكاليف المستحقة الدفع والعائدات المحتسبة مسبقا، وكذا كل المبالغ الدائنة الموجودة قيد التسوية.
- المستوجبات بعد التحصيل بما فيها الحسابات التي تشكل مقابلات القيم المسلمة للتحصيل.
- المؤونات عن المخاطر والتكاليف التي تمكن من تقييد وجود خسائر وتكاليف مرتبطة بعمليات تم الشروع فيها خلال السنة المالية والتي من المحتمل تحقيقها. في سنة 2015، بلغت هذه المؤونات 133 926 ألف درهم. إثر تخصيص البنك لمبلغ تكميلي قدره 50 000 ألف درهم لتغطية التزامات الصناديق الاجتماعية، مواصلا بذلك سياسة التمويل التدريجي للشريحة غير المغطاة من الالتزامات الخاصة بالتقاعد، والتي انتقلت من 136 مليون درهم إلى 166 مليون درهم في 2015.
- حساب إعادة تقييم احتياطات الصرف، الذي تقييد فيه تغيرات مقابلات القيمة الناتجة عن تقييم الموجودات والالتزامات بالذهب وبالعملات الأجنبية. على أساس متوسط أسعار الصرف في نهاية السنة. وذلك طبقا لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب، والمبرمة ما بين بنك المغرب ووزارة الاقتصاد والمالية. وتحدد هذه الاتفاقية كيفية تطبيق المادة 24 من القانون الأساسي للبنك المتعلقة بالتقييم الدوري للموجودات من الذهب والعملات الأجنبية. وتنص هذه الاتفاقية أيضا أنه في حالة عدم كفاية الرصيد الأدنى المطلوب، يتم تكوين احتياطي لخسائر الصرف يقتطع من الربح الصافي. ولا يمكن إدراج الرصيد الدائن لهذا الحساب ضمن عائدات السنة أو توزيعه أو تخصيصه لأي استعمال آخر.

إيضاح رقم 12: رساميل ذاتية ومثيلاتها

بموجب المادة 2 من القانون الأساسي لبنك المغرب، يحدد رأسمال البنك في 500 000 ألف درهم؛ يَكُونُ الرأسمال بكامله في حوزة الدولة، يمكن أن يَزَادَ في رأسمال البنك بمقرر يصدره مجلس البنك، بعد الإنصات إلى مندوب الحكومة، مع مراعاة الموافقة على ذلك بمقتضى نص تنظيمي.

ومن جهته، تم تشكيل الصندوق العام للاحتياطيات، وفقا للمادة 56 من القانون الأساسي لبنك المغرب، باقتطاع نسبة 10% من الربح الصافي إلى حين وصوله إلى مبلغ الرأسمال.

جدول 3-2-17 : رساميل ذاتية

2014	2015	بآلاف الدراهم
500 000	500 000	الرأسمال
5 001 340	5 001 340	الاحتياطيات
500 000	500 000	الصندوق العام للاحتياطيات
4 501 340	4 501 340	صندوق الاحتياطيات الخاصة
8 639	6 398	رساميل ذاتية أخرى
24 164	25 066	مرحل من جديد
5 534 143	5 532 805	المجموع

3-2-5-5 إيضاحات حول بنود خارج الحصيلة

يسك البنك في دفاتره محاسبة خاصة بالالتزامات خارج الحصيلة، تتضمن الالتزامات التي يمنحها البنك أو يتلقاها، وتكون حسابات خارج الحصيلة مدينة إذا ما نفذ الالتزام مع نهاية الأجل أو في حالة تحققه من خلال حركة مدينة في الحصيلة، وتكون دائنة في حالة العكس.

ويتضمن بيان التزامات خارج الحصيلة الالتزامات بالعملات الأجنبية والالتزامات الخاصة بالسندات والالتزامات الأخرى.

إيضاح رقم 13: عمليات الصرف

جدول 3-2-18 : عمليات الصرف

2014	2015	بآلاف الدراهم
1 971 243	5 820 953	عمليات الصرف - الودائع بالعملات الأجنبية
		عمليات الصرف - عمليات المفاضلة
307 325	80 714	عملات أجنبية متوقع خصيلها
306 441	80 669	عملات أجنبية متوقع تسليمها

إيضاح رقم 14: التزامات على السندات

تقيد في هذا البند بالأساس السندات التي توصل بها بنك المغرب كضمانة عن مختلف التسبيقات الممنوحة للبنوك (سندات الدين الصادرة أو المضمونة من طرف الدولة، وسندات الدين القابلة للتداول، والديون الخاصة، إلخ).

جدول 3-2-19 : التزامات على السندات

بآلاف الدراهم	2015	2014
سندات محصلة على التسبيقات الممنوحة	17 604 798	22 546 127
سندات محصلة على التسبيقات المتوقع منحها	15 425 600	11 225 200
ضمانات أخرى محصلة على التسبيقات الممنوحة	6 633 500	19 541 768
تسبيقات من المتوقع منحها	-	23 002 063
سندات أجنبية متوقع خصيلها	12 868 068	1 096 900
سندات أجنبية متوقع تسليمها	8 460 222	1 799 438

إيضاح رقم 15: التزامات أخرى

جدول 3-2-20 : التزامات أخرى

بآلاف الدراهم	2015	2014
ضمانات محصلة على الصفقات	53 158	49 786
التزامات بالضمانات المحصلة برسم القروض الممنوحة للموظفين	736 090	835 443
التزامات بالتمويل ممنوحة للموظفين	39 673	63 665
التزامات أخرى ممنوحة	1 000	1 000

3-2-5-6 إيضاحات حول بنود حساب العائدات والتكاليف

إيضاح رقم 16: فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية

يرتبط هذا البند بشكل كبير بمستويات احتياطات الصرف وأسعار الفائدة، ويشمل الفوائد التي تفرزها عمليات التوظيف في الذهب، وحقوق السحب الخاصة والعملات الأجنبية، التي يقوم بها البنك في إطار مهمة تدبير احتياطات الصرف الموكولة إليه بموجب قانونه الأساسي:

- التوظيفات في سوق السندات (محافظ الاستثمار والتوظيف)؛
- التوظيفات في السوق النقدية الدولية (محفظه الخزينة)؛
- الموجودات من حقوق السحب الخاصة وشريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي ؛
- قروض سندات الخزينة الأجنبية؛
- وقروض الذهب.

سجلت الفوائد التي أفرزتها توظيفات احتياطيات الصرف بنهاية سنة 2015 ارتفاعاً قوياً بنسبة 56% لتصل إلى 1 981 270 ألف درهم. واضعة حداً لمنحائها التنازلي الملاحظ منذ عدة سنوات. ويعزى هذا التطور، بدرجة كبيرة، إلى ارتفاع مداخيل التوظيفات في سندات الاقتراض التي بلغت 1 932 865 ألف درهم (+58%). بفضل تزايد المبالغ الجارية للتوظيفات والظروف الملائمة على مستوى أسعار الفائدة بالدولار. وقد استفاد البنك بشكل كبير من هذه الظروف بفعل تعزيز حصة الدولار داخل الموجودات بالعملات الأجنبية.

ويتضح من خلال التفكيك التحليلي لمداخيل التوظيفات في سندات الاقتراض حسب المحافظ ما يلي:

- ارتفاع هام لفوائد محفظة «الاستثمار» بأزيد من الضعف (107%) إلى 1 142 886 ألف درهم. ارتباطاً باستمرار تعزيز حجم هذه المحفظة خلال 2015. حسب توصيات استراتيجية تدبير احتياطيات الصرف
- وتنامي الفوائد التي تفرزها محفظة «التوظيف» بنسبة 18%. إلى 789 978 ألف درهم. نتيجة بالأساس لتحسن متوسط سعر فائدتها.

وفي القسم النقدي، تدنت الفوائد التي أفرزتها عمليات التوظيف بنسبة 9% نتيجة لتخفيض البنك لمتوسط مبلغها الجاري من أجل تقليص تأثير أسعار الفائدة السلبية بمنطقة الأورو إلى حده الأدنى.

وواصل البنك خلال سنة 2015 تعزيز عمليات إقراض الذهب بالنظر إلى جاذبية أسعار الفائدة على الودائع، حيث ارتفعت الفوائد الخاصة بها بنسبة 82% إلى 23 560 ألف درهم.

جدول 3-21 : فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية

بآلاف الدراهم	2015	2014	التغير %
الفوائد المحصلة			
التوظيفات بالذهب	23 560	12 931	82%
سندات الخزينة الأجنبية ومثيلاتها	1 932 865	1 224 427	58%
موجودات وتوظيفات لدى البنوك الأجنبية (*)	14 657	16 506	-11%
ديون على صندوق النقد الدولي	4 079	6 434	-37%
فوائد أخرى	6 109	6 074	1%
المجموع	1 981 270	1 266 372	56%

(*) يشمل الفوائد المؤداة عن التوظيفات النقدية وتلك المحصلة برسم الحسابات الجارية لدى البنوك الأجنبية.

إيضاح رقم 17: فوائد محصلة على الديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية

يتضمن هذا البند الفوائد المحصلة من طرف البنك على التسبيقات الممنوحة لمؤسسات الائتمان في إطار تطبيق السياسة النقدية (انظر الإيضاح رقم 4 من الحويلة بالنسبة لشروط أداء الفوائد).

جدول 2-2-22 : الفوائد المحصلة عن التسبيقات الممنوحة لمؤسسات الائتمان				وقد شهدت هذه الفوائد. للسنة الثانية على التوالي، انخفاضاً بلغ 46% (23%- في 2014) لتصل إلى 880 708 ألف درهم. ارتباطاً بتقليص البنك لمتوسط حجم السيولة التي يضخها. من سنة إلى أخرى. من 55 622 784 ألف درهم إلى 35 164 514 ألف درهم. نظراً لتحسن الخزائن البنكية.	
بآلاف الدراهم	2015	2014	التغير %		
فوائد محصلة (منها)					
تسبيقات لمدة 7 أيام	483 306	1 066 828	-55%		
عمليات إعادة الشراء	-	189 039	-100%		
تسبيقات لمدة 24 ساعة	5 072	6 588	-23%		
قروض مضمونة	392 036	371 040	6%		
المجموع	880 708	1 633 494	-46%		

وحسب الأداة الرئيسية. سجلت هذه الفوائد :

- تراجعاً بمبلغ 583 522 ألف درهم (-55%) برسم التسبيقات لمدة 7 أيام. على إثر تدني متوسط مبلغها الجاري بنسبة 47% (19 332 232 ألف درهم في 2015 مقابل 36 266 079 ألف درهم في 2014)؛
- ارتفاعاً طفيفاً بمبلغ 20 996 ألف درهم في إطار عمليات القروض المضمونة التي فاق متوسط مبلغها الجاري في 2015 المتوسط المسجل في السنة الماضية. أي 15 687 361 ألف درهم مقابل 12 848 056 ألف درهم
- و تراجعاً بمبلغ 189 039 ألف درهم (100%-) برسم عمليات إعادة الشراء. التي لم يلجأ إليها البنك خلال سنة 2015. في إطار إعداد وتطبيق سياسته النقدية.

إيضاح رقم 18: فوائد محصلة أخرى

يضم هذا البند بالأساس الفوائد المستحقة للبنك برسم القروض الممنوحة لمستخدمي البنك. وقد بلغت هذه الفوائد بنهاية السنة 9 977 ألف درهم. أي بزيادة قدرها 18% مقارنة بمستواها المسجل في 2014.

إيضاح رقم 19: عمولات محصلة

يقوم البنك باقتطاع عمولات عن العمليات البنكية التي ينجزها لفائدة زبائنه والمتمثلة على الخصوص في عمليات الصرف ومركزة عمليات المزايدة على سندات الخزينة.

جدول 3-2-23 : عمولات محصلة

بآلاف الدراهم	2015	2014	التغير %
عمولات عن عمليات الصرف	523 655	418 501	25%
تدبير سندات الخزينة	70 386	53 954	30%
عمولات أخرى	19 558	8 975	>100%
المجموع	613 598	481 431	27%

وفي سنة 2015، ارتفعت هذه العمولات بنسبة 27%، ارتباطا بتنامي العمولات على عمليات الصرف بنسبة 25% وتلك التي اقتطعها البنك برسم مَرَكزة عمليات المزايدة بنسبة 30%، نتيجة للجوء الهام للخزينة، خلال هذه السنة، إلى السوق الأولية لتمويل عجزها. هكذا، بلغت التمويلات الإجمالية 126,1 مليار درهم، أي بزيادة 60% مقارنة بسنة 2014 التي لم تتجاوز فيها هذه الأخيرة 80 مليار درهم.

إيضاح رقم 20: عائدات مالية أخرى

ارتفعت العائدات المالية الأخرى، والمكونة أساسا من فوائض القيمة التي أفرزتها العمليات الخاصة بالعملات الأجنبية، بنسبة 65% لتصل إلى 115 263 ألف درهم، ارتباطا بما يلي :

جدول 3-2-24 : عائدات مالية أخرى

بآلاف الدراهم	2015	2014	التغير %
فوائض القيمة عن تفويت سندات التوظيف	43 709	23 801	84%
توزيع التخفيضات عن السندات الأجنبية	33 918	11 854	>100%
فوائض القيمة عن تفويضات التدبير	31 219	27 465	14%
عائدات أخرى	6 417	6 906	-7%
المجموع	115 263	70 025	65%

- تنامي فوائض القيمة المحققة من عمليات تفويت سندات التوظيف، التي همت خلال سنة 2015 بالأساس السندات بالأورو، بمبلغ 19 908 ألف درهم، وذلك في إطار تطبيق الترجيحات الجديدة لسلة تسعير الدرهم.
- ارتفاع توزيع التخفيضات بمبلغ 22 065 ألف درهم، مع أخذ بعين الاعتبار طبيعة سندات الاستثمار المكونة للمحفظة.

إيضاح رقم 21: مبيعات السلع والخدمات المنتجة

يتضمن هذا البند عائدات بيع مختلف السلع التي أنتجها البنك والتي تهتم بالخصوص الوثائق المؤمنة، بما فيها جواز السفر البيومتري، ويتم تحديد أسعار بيع هذه السلع استنادا إلى معطيات النظام التحليلي للبنك، وتسجل في هذا البند كذلك، تغيرات مخزونات المنتجات المصنعة وتلك الموجودة في طور التصنيع والقطع النقدية التذكارية.

وبنهاية سنة 2015، بلغ رصيد هذا البند 205 819 ألف درهم، مسجلا ارتفاعا طفيفا بمبلغ 5 555 ألف درهم (+3%). وأفرزت مبيعات الوثائق المؤمنة (تشكل جوازات السفر البيومترية 90% منها) والأوراق البنكية الموجهة للخارج ما قدره 161 721 ألف درهم (+14%) و46 758 ألف درهم (+18%) على التوالي. وبالمقابل، تدنت

مخزونات المنتجات المصنعة وتلك الموجودة في طور التصنيع على العموم بمبلغ 11 185 ألف درهم مقابل ارتفاعها بواقع 9 416 ألف درهم في 2014.

إيضاح رقم 22: عائدات مختلفة

من أهم ما يتضمنه بند العائدات المختلفة مساهمة البنوك في النظام المغربي للأدوات الإجمالية. وقد عرف هذا البند تراجعاً طفيفاً بمبلغ 3 095 ألف درهم في 2015 ليصل إلى 37 326 ألف درهم.

إيضاح رقم 23: مؤونات مسترجعة

خلال 2015، بلغت عمليات استرجاع المؤونات 293 809 ألف درهم وهمت بالخصوص تلك التي تم تكوينها برسم تدني قيمة سندات التوظيفات الأجنبية (انظر الجدول 3-2-30 في الإيضاح رقم 32 في حساب العائدات والتكاليف).

إيضاح رقم 24: عائدات غير جارية

يتضمن هذا البند العائدات الاستثنائية غير المتكررة والتي تكتسي أهمية سواء كقيمة مطلقة أو كقيمة نسبية. وفي سنة 2015، بلغت العائدات غير الجارية 3 426 ألف درهم فقط مقابل 56 752 ألف درهم في 2014. حيث سجل هذا البند خلال هذه السنة (2014) عائداً استثنائياً بمبلغ 53 341 ألف درهم توافق رصيد أحد حسابات الخصوم بالعملات الأجنبية المتقادم.

إيضاح رقم 25: فوائد ممنوحة على الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

تراجعت هذه الفوائد بنسبة 28% لتصل إلى 5 316 ألف درهم. نتيجة على الخصوص لتدني العملات التي يدفعها البنك فصلياً على مخصصات حقوق السحب الخاصة الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي للمغرب بصفته بلداً عضواً (انظر الإيضاح رقم 3 في الحويلة). على إثر انخفاض أسعار الفائدة المطبقة على حقوق السحب الخاصة.

إيضاح رقم 26: فوائد ممنوحة على الودائع والالتزامات بالدرهم

يشمل هذا البند الفوائد الممنوحة من طرف البنك، خاصة على موجودات حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والحساب الجاري للخرينة العامة (بالنسبة لشروط أداء الفوائد. انظر الإيضاح رقم 10 في الحويلة).

وكان هذا البند يتضمن أيضاً الفوائد عن الاحتياطي النقدي التي ألغيت ابتداء من 19 دجنبر 2013.

يمكن لهذا البند أن يتضمن أيضا. في حالة وفرة السيولة. الفوائد التي يمنحها البنك في إطار عمليات امتصاص السيولة. وتسهيلات الإيداع وعمليات مبادلة الدرهم بالعملات الأجنبية.

وباعتبار متوسط مبلغ جاري بفائدة شبه مستقر			
جدول 3-2-25 : فوائد منوطة على الالتزامات بالدرهم			
بآلاف الدراهم	2015	2014	التغير %
فوائد منوطة	-	-	-
حسابات الاحتياطي النقدي	151 625	145 607	4%
حسابات أخرى (منها)	52 003	67 119	23%-
الحساب الجاري للخرينة العامة	166 054	170 102	2%-
المجموع			

(1%-). من سنة إلى أخرى. بلغت الفوائد الممنوحة للخرينة 52 003 ألف درهم (23%-). بفعل تخفيض سعر الفائدة الرئيسي مرتين في 2014.

إيضاح رقم 27: عمولات منوطة

تؤدي هذه العمولات مقابل الخدمات المالية المقدمة للبنك. وقد بلغت 17 104 ألف درهم في 2015. وتشمل. من بين ما تشمل. تكاليف حفظ تفويضات التدبير (3 311 ألف درهم). وتكاليف حفظ السندات المغربية (907 2 ألف درهم) والسندات الأجنبية (922 9 ألف درهم) التي تزايدت بنسبة 67%. نتيجة لارتفاع التوظيفات في سندات الاقتراض.

إيضاح رقم 28: تكاليف مالية أخرى

جدول 3-2-26 : تكاليف مالية أخرى			
بآلاف الدراهم	2015	2014	التغير %
نواقص القيمة الخاصة	381 256	339 465	12%
بتفويت سندات التوظيف	546 955	120 197	>100%
التوزيع الزمني للمكافآت على السندات الأجنبية	18 186	11 145	63%
نواقص القيمة على تفويضات التدبير	11 612	4 674	>100%
تكاليف أخرى	958 008	475 480	>100%
المجموع			

يغطي هذا البند الخسائر التي سُجلت على العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية. منها على الخصوص. نواقص القيمة عن تفويت سندات التوظيف (نظرا لطبيعة السندات التي تكون المحفظة) والتوزيع الزمني لمكافآت سندات الاستثمار.

وبلغت هذه التكاليف 958 008 ألف درهم (101%+) ارتباطا بتزايد التوزيعات الزمنية للمكافآت والناجئة عن اقتناء سندات بعائدات اسمية تفوق تلك المطبقة في السوق خلال 2014 و2015.

إيضاح رقم 29: تكاليف خاصة بالموظفين

يتضمن هذا البند أساسا أجور ورواتب مستخدمي البنك، والتعويضات والمكافآت المدفوعة لهم، وكذا مساهمات المُشغِّل الأساسية والتكميلية في صندوق التقاعد الخاص بمستخدمي بنك المغرب والمساهمات في صندوق التعاضدية، إلى جانب مختلف أقساط التأمين للمستخدمين وتكاليف التكوين المهني.

جدول 27-2-3: تكاليف خاصة بالموظفين

بآلاف الدراهم	2015	2014	التغير %
رواتب المستخدمين والتحملات الاجتماعية	705 680	699 217	1%
تكاليف التكوين	6 046	6 934	-13%
خملات أخرى	14 914	14 657	2%
المجموع	726 640	720 808	1%

وبلغت تكاليف الموظفين 726 640 ألف درهم، حيث سجلت تزايدا محدودا في 1% مقارنة بسنة 2014. وهو ما يعزى بالأساس للارتفاع المتحكم فيه لكثلة الأجور، تماشيا مع الهدف المحدد من طرف البنك منذ خمس سنوات والمتمثل في الحد من نمو هذا البند في حوالي 3%.

إيضاح رقم 30: شراء المواد والأدوات

تستخدم المواد الأولية (الأوراق والمداد والقوالب النقدية والشرائح الإلكترونية والمعادن النفيسة) في صناعة الأوراق البنكية والقطع النقدية، والوثائق المؤمنة، والقطع النقدية التذكارية. وتفيد في هذا البند أيضا، تغيرات مخزون المواد الأولية واللوازم وكذا التخفيضات والتنزيلات والتعويضات الممنوحة للبنك من طرف مورديه على المشتريات التي يقوم بها.

ويعزى تزايد هذا البند بنسبة 11% إلى 208 112 ألف درهم إلى التأثير المزدوج لكل من :

جدول 28-2-3: شراء المواد والأدوات

بآلاف الدراهم	2015	2014	التغير %
مشتريات المواد الأولية	157 924	146 306	8%
مشتريات المواد والأدوات القابلة للاستهلاك	26 684	22 397	19%
مشتريات أخرى	23 503	18 685	26%
المجموع	208 112	187 389	11%

- ارتفاع تغير مخزون المواد الأولية واللوازم إلى 34 781 ألف درهم مقابل انخفاضه بمبلغ 56 161 ألف درهم في السنة الماضية، ارتباطا بتدني مستوى هذه المخزونات في 2015
- وتراجع تكاليف شراء المواد والأدوات بنسبة 29%، نتيجة بالخصوص لتأجيل تنفيذ بعض الصفقات المتعلقة بالمواد الأولية الخاصة بإنتاج العملة الوطنية والوثائق المؤمنة إلى سنة 2016.

إيضاح رقم 31: تكاليف خارجية أخرى

في هذا البند، يتم تسجيل المصاريف العامة والنفقات الجارية للبنك والتي تتعلق على الخصوص بصيانة العتاد المعلوماتي وصيانة العقارات وبالإيجار واستهلاك الماء والكهرباء، وكذا الهبات والدعومات ومختلف الضرائب والرسوم. ويفسر ارتفاع هذه التكاليف في 2015 بنسبة 2% إلى 307 245 ألف درهم، بالأساس، بتزايد تكاليف صيانة أنظمة المعلومات وتعميم العقود الخاصة بتفويض صيانة المباني على مستوى جميع مقرات البنك لمتعهدين خارجيين.

إيضاح رقم 32: مخصصات للاستخدامات والمؤونات

مخصصات للاستخدامات

جدول 3-2-29 : مخصصات للاستخدامات

2014	2015	بآلاف الدراهم
369 766	354 611	مخصصات عن استخدامات الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة
116 859	115 255	المباني ^(*)
174 581	173 630	الأثاث والمعدات
43	48	أصول ثابتة أخرى مجسدة
78 283	65 678	أصول ثابتة غير مجسدة
5 905	5 490	مخصصات عن استخدامات التكاليف الأخرى مرحلة على عدة سنوات
8 550	10 844	مخصصات عن استخدامات السنوات السابقة
384 220	370 944	المجموع

^(*) بما في ذلك أشغال الاستصلاح والتهيئة والتجهيز.

مخصصات للمؤونات

جدول 3-2-30 : المؤونات

المبلغ الجاري 2015/12/31	تغيرات أخرى	عمليات استعادة	المخصصات	المبلغ الجاري 2014/12/31	بآلاف الدراهم
					مؤونات عن نقصان القيمة
421 711	-46	276 563	353 903	344 418	سندات الخزينة الأجنبية ومثيلاتها
8 915		6 509	8 915	6 509	قيم ومخزونات مختلفة
9 300			3 300	6 000	سندات مساهمة مغربية
					سندات مساهمة أجنبية
3 238		515	295	3 458	مؤونات أخرى
					مؤونات عن المخاطر والتحملات المسجلة ضمن الخوصم
133 538		10 222	58 632	85 128	مؤونات عن المخاطر والتحملات
389				389	مؤونات أخرى
		293 809	425 044		المجموع

بالنسبة لشروط تشكيل واستعادة المؤونات، انظر جزء «طرق التقييم» والإيضاح رقم 11 للحصيلة.

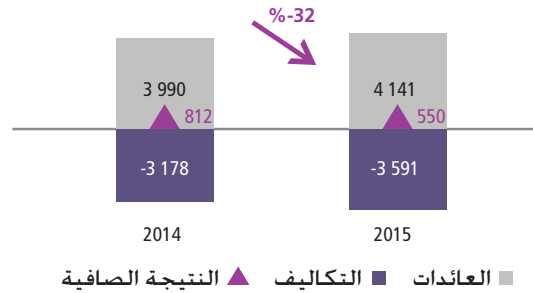
إيضاح رقم 33: تكاليف غير جارية

بلغ مجموع التكاليف غير الجارية 11 911 ألف درهم، وتتضمن بالأساس مبلغ المساهمة الاجتماعية للتضامن المترتبة عن الأرباح، والتي يتم حسابها على أساس 2% من النتيجة الصافية للبنك برسم سنة 2015 (11 234 ألف درهم).

إيضاح رقم 34: الضريبة على النتيجة

تم تحديد سعر الضريبة في 37% طبقا للمادة 19 من المدونة العامة للضرائب؛ وهو مستوى نسبة الضريبة القانونية المفروضة على مؤسسات الائتمان.

رسم بياني 1-2-3: تطور العائدات والتكاليف والنتيجة الصافية (بملايين الدراهم)



3-3 التقرير العام لمراقب الحسابات

(تعتبر هذه الترجمة ترجمة حرة للنص الأصلي بالفرنسية عرضها الإيجاز فقط)

بنك المغرب
التقرير العام لمراقب الحسابات عن السنة المالية
من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2015

طبقاً للمهمة الموكلة إلينا من طرف مجلس البنك، قمنا بمراجعة وتدقيق القوائم التركيبية لبنك المغرب للسنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2015 و المرفقة بهذا التقرير و التي تتضمن الحصيلة و حساب العائدات و التكاليف و قائمة المعلومات التكميلية المتعلقة بالسنة المالية المنتهية بهذا التاريخ، و طبقاً لهذه القوائم التركيبية تم تسجيل مبلغ للرساميل الذاتية والرساميل المماثلة قدره 532 805 S ألف درهم مغربي و ربح صافي بمبلغ 550 481 ألف درهم مغربي خلال السنة المالية 2015.

مسؤولية إدارة البنك :

تعتبر إدارة البنك مسؤولة عن الإعداد و العرض السليم لهذه القوائم التركيبية وذلك طبقاً للمعايير المحاسبية الجاري بها العمل في المغرب. و تشمل هذه المسؤولية تهيئة و إقامة و متابعة أنظمة الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد و عرض قوائم تركيبية لا تحتوي على أي خلل ملموس، و كذلك حصر تقديرات محاسبية معقولة مع اعتبار الظرفية.

مسؤولية مراقب الحسابات :

تقتصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي حول هذه القوائم التركيبية استناداً إلى ما قمنا به من تدقيق للحسابات. و قد قمنا بتدقيق الحسابات وفقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها في المغرب. و تتطلب منا هذه المعايير الاحترام للقوانين الأخلاقية و التخطيط و الإنجاز لعملية التدقيق للحصول على قناعة معقولة بأن القوائم المالية لا تحتوي على أي خلل ملموس.

و يشمل هذا التدقيق القيام بإجراءات من أجل الحصول على وثائق ذات مصداقية و مؤيدة للمبالغ و المعلومات المعروضة في القوائم التركيبية. و تبقى لمراقب الحسابات حرية اختيار الإجراءات المناسبة و تقييم مخاطر احتواء القوائم على اختلالات ملموسة. و لتقييم هذه المخاطر، يأخذ المراقب بعين الاعتبار أنظمة الرقابة الداخلية الجاري بها العمل داخل البنك و المتعلقة بإعداد و عرض القوائم التركيبية و ذلك بغرض تحديد إجراءات المراجعة الملزمة، و دون إبداء رأي حول فعاليتها. كما تشمل المراجعة تقييماً لمدى ملائمة المعايير المحاسبية المتبعة و كذا لمدى ملائمة التقديرات التي استندت إليها إدارة البنك، بالإضافة إلى تقييم كيفية عرض القوائم التركيبية بصفة عامة.

ونحن نعتقد بأن العناصر الإثباتية التي تم تجميعها كافية وتشكل أساساً لرأينا.

إبداء الرأي حول القوائم التركيبية :

نقر أن القوائم التركيبية المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه هي قوائم منتظمة وصريحة تعطي صورة صادقة، من جميع الجوانب الملموسة، لنتيجة عمليات البنك خلال السنة المالية المنتهية و كذلك عن الوضعية المالية والذمة المالية لبنك المغرب في 31 دجنبر 2015 و ذلك طبقاً للمعايير المحاسبية المتفق عليها بالمغرب.

ودون إعادة النظر في الرأي المعبر عنه أعلاه، نحيطكم علماً بأنه تم اعتماد المبادئ المفصلة في القائمة (A1) من قائمة المعلومات التكميلية، قصد تقييم الممتلكات والتعهدات من الذهب والعملات الأجنبية.

التحقيقات و المعلومات الخاصة:

و قد تحققتنا من مطابقة المعلومات التي يتضمنها التقرير السنوي للبنك مع القوائم التركيبية.

الدار البيضاء، في 22 مارس 2016

مراقب الحسابات

Mazars Audit et Conseil

MAZARS AUDIT ET CONSEIL
101, Bd. Abdelmoumen
20 360 CASABLANCA
Tél. : 0522 423 423 (L.G.)
Fax : 0522 423 409

السيد كمال مقداد
شريك مسير

4-3 مصادقة مجلس البنك

طبقا للمادة 55 من القانون رقم 03-76 المتعلق بالنظام الأساسي لبنك المغرب، يعرض الوالي القوائم التركيبية على المجلس من أجل المصادقة عليها.

وخلال اجتماعه المنعقد في 22 مارس 2016، وبعد اطلاعه على رأي مراقب الحسابات حول دقة القوائم التركيبية ومطابقتها للمعلومات الواردة في تقرير تسيير البنك، صادق مجلس البنك على القوائم التركيبية وعلى توزيع النتيجة الصافية لسنة 2015.

الملحقات الإحصائية



جدول م 1 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

(المبالغ بملايير الدراهم)

التغير %		*2015	2014	2013	
2015 2014	2014 2013				
الاقتصاد العالمي					
النمو الاقتصادي (بالنسبة المئوية)					
-	-	3,1	3,4	3,3	العالم
-	-	1,6	0,9	0,3-	منطقة الأورو
-	-	2,4	2,4	1,5	الولايات المتحدة الأمريكية
-	-	2,2	2,9	2,2	بريطانيا
-	-	3,8-	0,1	3,0	البرازيل
-	-	6,9	7,3	7,7	الصين
التضخم (بالنسبة المئوية)					
-	-	2,8	3,2	3,7	العالم
-	-	0,0	0,4	1,3	منطقة الأورو
-	-	0,1	1,6	1,5	الولايات المتحدة الأمريكية
-	-	0,1	1,5	2,6	بريطانيا
-	-	9,0	6,3	6,2	البرازيل
-	-	1,4	2,0	2,6	الصين
البطالة (بالنسبة المئوية)					
-	-	10,9	11,6	12,0	منطقة الأورو
-	-	5,3	6,2	7,4	الولايات المتحدة الأمريكية
-	-	5,4	6,2	7,6	بريطانيا
-	-	6,8	4,8	5,4	البرازيل
-	-	4,1	4,1	4,1	الصين
الاقتصاد الوطني					
الحسابات الوطنية					
12,8	2,2-	123,4	109,5	111,9	القيمة المضافة الفلاحية بالأسعار الثابتة
6,3	2,9	982,2	923,7	897,9	الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية
16,8	11,7-	115,7	99,1	112,2	القيمة المضافة الفلاحية بالأسعار المتسلسلة
3,1	3,4	752,5	729,9	706,2	القيمة المضافة غير الفلاحية بالأسعار الجارية
0,8-	0,0	105,9	106,7	106,8	الدخل الوطني الإجمالي المتاح\الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
3,5-	0,7	57,8	59,9	59,5	نفقات الاستهلاك النهائي للأسر\الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
2,7	0,9-	281,5	274,0	276,5	التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت
7,2	2,1-	28,3	26,4	27,0	الادخار الوطني الإجمالي\الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
3,4-	3,7-	28,7	29,7	30,8	نسبة الاستثمار (التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت\الناتج الداخلي الإجمالي) (بالنسبة المئوية)
8,1	2,1-	26,7	24,7	25,3	نسبة الادخار إلى العائد الوطني الإجمالي (بالنسبة المئوية)

(*) أرقام مؤقتة.

جدول م 1 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية (تابع)

(المبالغ بملايير الدراهم)

التغير %		*2015	2014	2013	
2015 2014	2014 2013				
					الاقتصاد الوطني
					معدل البطالة (%)
					الأسعار
					مؤشر أسعار الاستهلاك
1,6	0,4	115,2	113,4	112,9	
2,6	1,2-	123,3	120,2	121,7	مؤشر المواد الغذائية
1,3	1,1	114,2	112,7	111,4	مؤشر التضخم الأساسي
					الحسابات الخارجية
					الصادرات الإجمالية (فوب)
7,1	8,8	215,1	200,8	184,6	
5,6-	1,8	366,4	388,1	381,3	الواردات الإجمالية (كاف)
-	-	15,40-	20,27-	22,09-	الميزان التجاري \ الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
-	-	5,95	6,42	6,41	مداخيل الأسفار \ الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
-	-	6,23	6,49	6,44	التحويلات الجارية \ الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
-	-	1,92-	5,67-	-	رصيد الحساب الجاري \ الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
-	-	1,29	5,04	-	رصيد حساب الرأسمال \ الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
					المالية العمومية (1)
-	-	4,35-	4,95-	5,09-	رصيد الميزانية \ الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
-	-	49,48	48,23	47,27	المبلغ الجاري للدين الداخلي للخرزينة \ الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
-	-	30,63	30,10	26,14	المبلغ الجاري للدين الخارجي العام \ الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
					النقد والظروف النقدية
7,0	5,0	706,9	660,6	628,9	المجموع م 1
5,2	6,6	1148,0	1090,9	1023,2	الكتلة النقدية م 3
23,5	21,1	224,6	181,9	150,3	الاحتياطيات الدولية الصافية
-	-	5,73	6,00	6,52	أسعار الفائدة المدينة (2)
-	-	3,70	3,78	3,79	أسعار الفائدة على الودائع (2)
-	-	2,25	2,50	3,00	سعر الفائدة الرئيسي (2)
-	-	2,51	2,95	3,06	أسعار الفائدة بين البنوك (2)

(1) بدون احتساب موارد الخصخصة.

(2) المعدل المتوسط المرجح

(*) أرقام مؤقتة.

جدول م 1.2 تغيرات الناتج الداخلي الإجمالي من حيث الحجم (الأساس 2007)

(الأسعار المتسلسلة)

(التغيرات بالنسبة المئوية)

*2015	2014	2013	2012	2011	
4,5	2,6	4,5	3,0	5,2	الناتج الداخلي الإجمالي
13,0	2,3-	17,8	7,8-	6,7	القطاع الأولي
12,8	2,2-	17,2	9,1-	5,7	الفلاحة
15,2	4,0-	26,8	9,7	24,8	الصيد البحري
2,8	3,1	0,6	0,8	6,3	القطاع الثانوي
5,1-	3,4	1,2-	2,1-	5,0	الصناعات الاستخراجية
4,3	3,5	0,7-	1,8	6,8	الصناعات التحويلية
6,0	0,4-	14,9	6,7-	8,3	الماء والكهرباء
0,8	2,6	1,6	2,2	4,9	البناء والأشغال العمومية
1,2	2,3	1,9	6,3	6,2	القطاع الثالثي ⁽¹⁾
1,8	1,7	2,0-	4,1	7,4	التجارة
3,2-	2,2	4,7	2,6	1,1-	الفنادق و المطاعم
2,4	3,7	1,0	2,4	7,0	المواصلات
3,7	5,3	2,9	29,5	9,5	البريد و الاتصالات
2,2-	2,5	0,2	4,2	8,6	خدمات مالية و تأمينات
0,4	2,7	3,7	5,1	9,9	الإدارات العمومية و الضمان الاجتماعي
0,5	1,4	5,0	7,1	1,6	تربية، صحة و خدمات اجتماعية
3,2	2,4	1,5	4,5	5,6	العقار و الكراء و الخدمات المقدمة للمقاولات و خدمات لفائدة الشركات
4,7	0,2	2,9	3,0	2,1	خدمات أخرى غير مالية
3,2	1,9	3,7	2,7	6,3	القيمة المضافة بسعر الأساس
15,8	9,7	14,6	6,8	3,8-	ضرائب على المنتجات الصافية من الدعم

(1) باعتبار الخدمات غير التجارية المقدمة من طرف الإدارات العمومية.

(*) أرقام مؤقتة.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 2.2 الناتج الداخلي الإجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي

(بملايين الدراهم)

(بالأسعار الجارية)

*2015	2014	2013	2012	2011	
982.223	923.696	897.923	847.881	820.077	الناتج الداخلي الإجمالي
125.685	107.802	120.228	104.540	107.594	القطاع الأولي
115.728	99.084	112.195	97.582	100.251	الزراعة
9.957	8.718	8.033	6.958	7.343	الصيد البحري
253.717	244.091	234.973	223.903	218.240	القطاع الثانوي
21.887	22.626	30.027	33.420	31.650	الصناعات الاستخراجية
156.499	151.750	139.296	129.146	127.057	الصناعات التحويلية
20.462	16.272	15.269	12.657	13.930	الماء والكهرباء
54.869	53.443	50.381	48.680	45.603	البناء والأشغال العمومية
488.776	477.135	463.212	453.370	429.475	القطاع الثالثي ⁽¹⁾
78.750	77.151	75.832	77.133	72.022	التجارة
20.689	20.995	19.728	18.326	17.438	الفنادق والمطاعم
35.412	32.417	30.524	29.453	27.901	المواصلات
21.556	22.234	23.017	26.373	28.109	البريد والاتصالات
13.906	13.017	12.541	12.069	11.637	خدمات أخرى غير مالية
868.178	829.028	818.413	781.813	755.309	القيمة المضافة بسعر الأساس

(1) باعتبار الخدمات غير التجارية المقدمة من طرف الإدارات العمومية.

(*) أرقام مؤقتة.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 3.2 حساب السلع والخدمات

(بملايين الدراهم)		(بالأسعار الجارية)					
% التغير		*2015	2014	2013	2012	2011	
2015 2014	2014 2013						
2,9	2,6	1.395.591	1.356.396	1.322.128	1.273.478	1.219.674	الموارد
6,3	2,9	982.223	923.696	897.923	847.881	820.077	الناتج الداخلي الإجمالي
4,5-	2,0	413.368	432.700	424.205	425.597	399.597	واردات السلع والخدمات
2,9	2,6	1.395.591	1.356.396	1.322.128	1.273.478	1.219.674	الاستعمالات
2,6	3,6	567.535	553.287	533.903	508.124	484.614	نفقات الاستهلاك النهائي للأسر
2,7	3,1	188.720	183.841	178.309	168.190	153.360	نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية
10,5	16,1	5.439	4.923	4.242	4.083	3.734	الاستهلاك النهائي للمؤسسات غير الربحية
2,7	0,9-	281.492	274.028	276.496	276.390	258.285	التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت
32,9-	33,5-	15.559	23.188	34.860	20.530	35.114	التغير في المخزونات
6,2	7,8	336.846	317.129	294.318	296.161	284.567	صادرات السلع والخدمات

(*) أرقام مؤقتة.

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 4.2 الدخل الوطني الإجمالي المتاح وتخصيصه

(بملايين الدراهم)		(بالأسعار الجارية)					
% التغير		*2015	2014	2013	2012	2011	
2015 2014	2014 2013						
6,3	2,9	982.223	923.696	897.923	847.881	820.077	الناتج الداخلي الإجمالي
15,3-	77,0	18.358-	21.664-	12.243-	17.119-	13.833-	الدخل و التحويلات الخارجية الصافية
6,9	1,8	963.865	902.032	885.680	830.762	806.244	الدخل الوطني الإجمالي
9,5-	15,0	75.944	83.885	72.948	65.907	64.260	التحويلات الجارية المتأتية من الخارج
5,5	2,8	1.039.809	985.917	958.628	896.669	870.504	الدخل الوطني الإجمالي المتاح
2,6	3,6	761.694	742.051	716.454	680.397	641.708	نفقات الاستهلاك النهائي للأسر
2,6	3,6	567.535	553.287	533.903	508.124	484.614	الإدارات العمومية
2,7	3,1	188.720	183.841	178.309	168.190	153.360	المؤسسات غير الربحية
10,5	16,1	5.439	4.923	4.242	4.083	3.734	التوفير الوطني الإجمالي
14,0	0,7	278.115	243.866	242.174	216.272	228.796	

(*) أرقام مؤقتة.

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 5.2 الاستثمار و التوفير

(بملايين الدراهم)		(بالأسعار الجارية)					
% التغير		*2015	2014	2013	2012	2011	
2015	2014						
2014	2013						
14	0,7	278.124	243.885	242.173	216.273	228.794	الموارد
14	0,7	278.115	243.866	242.174	216.272	228.796	التوفير الوطني الإجمالي
52,6-	2.000-	9	19	1-	1	2-	تحويلات صافية بالرساميل المتلقاة
14	1	278.124	243.885	242.173	216.273	228.794	الاستعمالات
2,7	0,9-	281.492	274.028	276.496	276.390	258.285	التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت
32,9-	33,5-	15.559	23.188	34.860	20.530	35.114	التغير في المخزونات
64,5-	22,9-	18.927-	53.331-	69.183-	80.647-	64.605-	قدرة\ حاجيات التمويل

(*) أرقام مؤقتة.
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 6.2 الفلاحة

(المساحة بالآلاف هكتار / الإنتاج بالآلاف قنطار)

الموسم الفلاحي 2015 - 2014			الموسم الفلاحي 2014 - 2013			
المردود	الإنتاج	المساحة	المردود	الإنتاج	المساحة	
21,3	114,6	5.372	14,8	67,5	4.571	الحبوب الرئيسية
24,5	56,6	2.309	17,8	37,1	2.081	القمح الطري
24,1	24,1	999	15,6	14,1	905	القمح الصلب
16,4	33,9	2.064	10,3	16,4	1.585	الشعير
غير متوفر	3,5	غير متوفر	غير متوفر	3,2	غير متوفر	القطاني
غير متوفر	76,4	غير متوفر	غير متوفر	77,6	غير متوفر	زراعات الخضر

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.

جدول م 7.2 الصيد البحري

(بآلاف الأطنان)

	**2015	*2014
الصيد الساحلي	1.289	1.287
استهلاك المنتجات الطرية	380	325
التحويل	908	954
المصبرات	193	206
دقيق وزيت السمك	147	342
التجميد	568	407

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.

جدول م 8.2 إنتاج الطاقة

(بملايين كيلواط الساعة)

التغير % 2015 2014	**2015	*2014	2013	2012	
7,0	29.440	27.519	26.485	26.214	الإنتاج المحلي الصافي ⁽¹⁾
4,4	25.048	23.988	22.483	23.812	الطاقة الحرارية
12,2	2.282	2.033	2.990	1.816	الطاقة المائية
34,6	2.380	1.768	1.215	728	الطاقة الريحية
17,2 -	4.974	6.010	5.400	4.841	الواردات

(1) يتم حساب الفارق بين الإنتاج المحلي الصافي ومجموع الإنتاج حسب المصدر عن طريق مقاصة مساهمة الأطراف الوطنية الأخرى من جهة، والطاقة الكهربائية التي تستعملها محطات تحويل الطاقة عن طريق الضخ وملحقات محطات الضخ التابعة لشبكات توزيع الطاقة ذات الجهد العالي والجهد العالي جدا، من جهة أخرى.

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

جدول م 9.2 تكرير النفط

(بملايين الأطنان)

التغير % 2015 2014	**2015	*2014	2013	2012	
53,2-	2,9	6,1	6,6	6,9	الإنتاج
53,1-	2,5	5,3	5,4	6,1	المبيعات المحلية

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

جدول م 10.2 مؤشرات الإنتاج الصناعي

(الأساس 100:2010)

التغير %		2015	2014	2013	
2015 2014	2014 2013				
					الصناعات الغذائية
3,8	4,7	116,0	111,8	106,8	منتجات الصناعات الغذائية
1,1	1,0	111,5	110,3	109,2	صناعات التبغ
					صناعات النسيج والجلد
0,3	2,9	96,9	96,6	93,9	صناعات النسيج
1,5	1,6	104,4	102,9	101,3	الملابس والفرو
3,3-	2,3	91,0	94,1	92,0	الجلد ومعدات الأسفار والأحذية
					صناعات كيميائية وشبه كيميائية
0,1-	0,7	87,4	87,5	86,9	نجارة الخشب وصناعة مواد من الخشب
0,5	1,4-	96,5	96,0	97,4	صناعة الورق والورق المقوى
7,9	6,8	125,0	115,9	108,5	نشر، طباعة أو استنساخ
42,9-	7,0-	57,8	101,3	108,9	تكويك، تكرير البترول وصناعات نووية
5,3	2,8	115,9	110,1	107,1	مواد كيميائية
2,7-	1,1-	107,0	110,0	111,2	مواد من المطاط والبلاستيك
0,1	2,4-	96,7	96,6	99,2	مواد معدنية غير فلزية أخرى
					صناعات ميكانيكية ومعدنية
2,2-	2,0-	100,2	102,5	104,6	المواد المعدنية
3,5	0,9	115,3	111,4	110,4	تحويل المواد المعدنية
2,5-	2,8	96,1	98,6	95,9	الآلات والتجهيزات
9,2	4,2-	113,4	103,8	108,4	منتجات صناعة السيارات
4,9	4,3	129,6	123,5	118,4	معدات نقل أخرى
8,3-	3,2	88,8	96,8	93,8	الأثاث وصناعات مختلفة
					صناعات كهربائية وإلكترونية
3,0	2,3	97,3	94,5	92,4	الآلات والأجهزة الكهربائية
2,9-	4,5	114,1	117,5	112,4	تجهيزات الراديو، التلفزة والاتصال
1,0-	6,5	172,5	174,3	163,7	أجهزة الطب، الدقة، النظر وصناعة الساعات
0,4	1,3	106,6	106,2	104,8	مجموع الصناعات

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

جدول م 11.2 السياحة

التغير % 2015 2014	2015	2014	2013	
1,0-	10.176.762	10.282.944	10.046.264	مجموع السياح الوافدين
5,3-	5.151.704	5.437.453	5.323.333	السياح الأجانب
7,0-	3.825.869	4.115.396	3.994.226	دول الاتحاد الأوروبي
13,0-	1.563.568	1.798.190	1.782.056	فرنسا
8,3-	626.896	683.761	682.834	إسبانيا
12,2	286.328	255.124	237.852	ألمانيا
5,9	504.475	476.550	403.325	المملكة المتحدة
10,3-	227.961	254.209	234.912	إيطاليا
8,5-	297.133	324.605	313.234	دول أخرى غير الاتحاد الأوروبي
9,7	333.008	303.550	294.618	أمريكا
8,5	181.468	167.267	160.033	الولايات المتحدة
13,1	82.837	73.251	70.923	كندا
15,9	25.684	22.157	25.639	البرازيل
11,8	198.229	177.233	164.534	الشرق الأوسط ⁽¹⁾
8,6-	195.214	213.675	270.227	المغرب العربي
3,5	162.834	157.289	144.540	دول إفريقية أخرى
5,7-	105.125	111.479	108.311	آسيا
0,2	34.292	34.226	33.643	بلدان أخرى
3,7	5.025.058	4.845.491	4.722.931	المغاربة المقيمون بالخارج

(1) بما فيها مصر.
المصدر: وزارة السياحة.

جدول م 1.3 مؤشرات الشغل والبطالة

(السكان بالآلاف والمعدلات بالنسب المئوية)

المستوى الوطني		الوسط القروي			الوسط الحضري		
تغير مطلق (2) 2015 2014	2015	2014	تغير مطلق (2) 2015 2014	2015	2014	2015	2014
364	24.965	24.601	69	9.702	9.633	15.263	14.968
14	11.827	11.813	5-	5.501	5.506	6.326	6.307
33	10.679	10.646	4	5.277	5.273	5.402	5.373
19-	1.148	1.167	9-	224	233	924	934
0,6-	47,4	48,0	0,5-	56,7	57,2	41,4	42,1
0,2-	9,7	9,9	0,1-	4,1	4,2	14,6	14,8
0,3-	9,4	9,7	0,3-	5,1	5,4	12,6	12,8
0,1	10,5	10,4	0,3	2,1	1,8	21,7	21,9
0,7	20,8	20,1	0,4	9,3	8,9	39,0	38,1
0,0	13,9	13,9	0,1	4,6	4,5	21,1	20,9
0,6-	5,5	6,1	0,4-	2,3	2,7	7,6	8,4
0,0	3,0	3,0	0,2-	1,3	1,5	4,5	4,4
0,6-	4,1	4,7	0,4-	2,3	2,7	7,3	8,1
0,1	17,3	17,2	0,5	10,5	10,0	19,5	19,5

(1) نسبة السكان النشيطين البالغين 15 سنة فما فوق على السكان البالغين 15 سنة فما فوق.

(2) تحسب تغيرات المعدلات بالنسب المئوية.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 2.3 تطور التشغيل حسب فروع النشاط الاقتصادي⁽¹⁾

(بالآلاف)

التغيرات		السنوات		
بالنسبة المئوية	مطلق	2015	2014	
0,3	33+	10.679	10.646	المجموع
0,8-	32-	4.162	4.194	الزراعة، الغابة والصيد البحري
1,3	15	1.191	1.176	الصناعات (بما فيها الصناعة التقليدية)
1,8	18	1.006	988	البناء والأشغال العمومية
0,7	32	4.307	4.275	الخدمات
0,0	0	13	13	نشاطات غير محددة بوضوح

(1) يهتم تشغيل الأشخاص، البالغين 15 سنة فما فوق.
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 1.4 التضم

(الأساس :100 :2006)

سلع وخدمات مختلفة	المطاعم والفنادق	التعليم	الترفيه والثقافة	التواصل	النقل	الصحة	الأثاث والمعدات المنزلية وأدوات الصيانة اليومية للمساكن	السكن، الماء، الغاز، محروقات أخرى	الملابس والأحذية	المشروبات التبغ والمنشطات	المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	التضم	السنوات
2,1	1,7	4,1	0,7 -	5,4 -	0,1 -	0,3	0,8	0,5	1,6	0,0	1,4	0,9	2011
1,4	2,0	3,8	0,5	19,6 -	3,2	0,7	0,1	0,5	2,1	0,2	2,4	1,3	2012
1,3	3,2	5,5	0,4	9,2 -	3,2	0,9	0,2	1,1	1,6	5,4	2,2	1,9	2013
1,2	2,5	3,4	0,9 -	4,6 -	2,6	0,2 -	0,8	2,5	2,1	1,7	1,2 -	0,4	2014
0,6	2,3	2,9	0,3	0,2	3,2 -	0,3 -	0,3	3,3	0,6	4,0	2,6	1,6	2015
0,4	1,9	3,2	0,4 -	0,0	2,8 -	1,2 -	0,7	4,9	0,8	1,5	2,1	1,6	يناير 2015
0,6	2,0	3,2	0,0	0,0	3,8 -	1,2 -	0,6	5,0	0,7	1,7	1,7	1,3	فبراير
0,7	1,8	3,2	0,2 -	0,0	2,1 -	1,3 -	0,3	5,0	0,4	1,7	2,1	1,6	مارس
0,7	2,2	3,2	0,1 -	0,0	3,1 -	1,7 -	0,4	4,9	0,5	1,6	2,5	1,7	أبريل
0,8	2,3	3,2	0,4	0,0	1,9 -	1,7 -	0,2	4,8	0,8	1,6	3,1	2,0	ماي
0,7	2,7	3,2	0,4	0,2	2,0 -	1,0	0,1	4,9	0,7	5,4	2,3	2,0	يونيو
0,7	2,4	3,2	0,5	0,2	2,7 -	0,6	0,1	4,9	0,6	5,4	3,7	2,4	يوليوز
0,7	2,6	3,2	0,5	0,2	3,2 -	0,6	0,1	1,7	0,8	5,5	3,3	1,7	غشت
0,6	2,3	2,2	0,6	0,2	4,7 -	0,5	0,1	1,1	0,7	5,5	3,7	1,6	شتبر
0,4	2,4	2,1	0,6	0,2	5,0 -	0,5	0,2	1,1	0,5	5,5	3,4	1,4	أكتوبر
0,3	2,4	2,1	0,6	0,2	4,5 -	0,4	0,3	1,2	0,8	5,5	1,9	0,9	نوفمبر
0,3	2,7	2,1	0,5	0,0	2,9 -	0,5	0,4	1,1	0,8	5,4	1,0	0,6	دجنبر

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 2.4 التضخم الأساسي

(الأساس 100: 2006)

سلع وخدمات مختلفة	المطاعم والفنادق	التعليم	الثقافة والترفيه	التواصل	النقل ⁽¹⁾	الصحة ⁽¹⁾	الأثاث والمعدات المنزلية وأدوات الصيانة اليومية للمساكن	المسكن، الماء، الغاز ومحروقات ⁽¹⁾ أخرى	الملابس والأحذية	التضخم الأساسي	التضخم الأساسي	السنوات
1,7	2,4	4,1	0,7 -	1,1 -	0,3	0,0	0,8	0,8	0,5	-0,6	0,4	2010
2,1	1,7	4,1	0,7 -	5,4 -	0,3 -	0,3	0,8	1,0	1,6	3,3	1,8	2011
1,4	2,0	3,8	0,5	19,6 -	0,9	2,0	0,1	1,0	2,1	2,2	0,8	2012
1,3	3,2	5,5	0,4	9,2 -	1,2	0,9	0,2	2,2	1,6	1,6	1,5	2013
1,2	2,5	3,4	0,9 -	4,6 -	0,9	2,6	0,8	1,7	2,1	1,0	1,2	2014
113,7	121,2	138,5	96,4	59,5	106,5	109,2	108,5	112,1	112,8	121,5	113,7	يناير 2015
113,9	121,3	138,5	96,4	59,5	106,7	109,0	108,5	112,2	112,7	121,5	113,7	فبراير
114,0	121,5	138,5	96,2	59,5	106,7	109,1	108,5	112,3	112,4	121,7	113,7	مارس
114,0	121,9	138,5	96,3	59,5	106,6	109,2	108,6	112,5	112,3	121,9	113,8	أبريل
114,2	122,1	138,5	96,8	59,5	106,7	109,3	108,5	112,6	112,4	122,1	114,2	ماي
114,2	122,7	138,5	96,8	59,6	106,7	109,3	108,5	112,7	112,4	122,2	114,5	يونيو
114,2	122,7	138,5	96,8	59,6	106,7	109,1	108,5	112,7	112,9	122,3	114,7	يوليو
114,2	123,1	138,5	96,8	59,6	106,9	109,1	108,6	112,9	113,2	122,1	114,6	أغسطس
114,1	123,1	141,2	96,9	59,6	106,9	109,6	108,6	113,1	113,2	122,1	114,3	سبتمبر
114,1	123,3	141,4	96,9	59,6	107,1	109,7	108,7	113,1	113,2	122,3	114,3	أكتوبر
114,0	123,6	141,4	96,9	59,6	107,0	110,3	108,8	113,3	113,6	122,3	114,5	نوفمبر
114,0	124,0	141,4	96,9	59,5	106,8	110,7	108,8	113,3	114,0	122,3	114,5	ديسمبر

(1) دون احتساب المواد والخدمات المقتناة.
المصدر: محسوب على أساس معطيات المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 3.4 تغيرات مؤشر أسعار السلع التجارية وغير التجارية (على أساس سنوي)

السنوات	أسعار السلع التجارية	أسعار السلع غير التجارية
2011	2,5	1,0
2012	2,0	0,5 -
2013	1,2	1,7
2014	1,4	0,9
2015	1,4	1,3
يناير 2015	1,6	1,1
فبراير	1,6	1,1
مارس	1,6	1,2
أبريل	1,6	1,3
ماي	1,8	1,4
يونيو	1,6	1,4
يوليوز	1,6	1,3
غشت	1,6	1,4
شتنبر	1,6	1,1
أكتوبر	1,5	1,4
نونبر	0,4	1,3
دجنبر	0,4	1,3

المصدر : محسوب على أساس معطيات المندوبية السامية للتخطيط

جدول م 4.4 مؤشرات أسعار الإنتاج الصناعي

(الأساس 100: 2010)				المتوسط السنوي 2015		2015				المتوسط السنوي 2014		صناعة النسيج صناعة الأثاث صناعات تحويلية أخرى صناعات وسائل النقل الأخرى صناعة السيارات صناعة الآلات وتجهيزات غير مصنفة في موضع آخر صنع الأجهزة الكهربائية تجارة الخشب وصنع منتجات من الخشب والفلين عدا الأثاث وصناعة منتجات من القصب والحفاء صنع تجهيزات معلوماتية ومنتجات إلكترونية وبصرية صنع منتجات معدنية باستثناء الآلات والمعدات التعدين صنع منتجات أخرى غير معدنية صناعة كيماوية صناعة صيدلانية تكرير وتكرير البترول صناعة الملابس الطباعة ونسخ التسجيلات صنع الورق والورق المقوى صنع منتجات من المطاط والبلاستيك صناعة الجلد والأحذية باستثناء الملابس الجلدية الصناعات الغذائية صنع منتجات التبغ صناعة المشروبات المقاييس العام
% التغير		المتوسط السنوي 2015	الفصل الرابع	الفصل الثالث	الفصل الثاني	الفصل الأول	الفصل الأول					
2015	2014											
2,8-	0,5	100,2	99,7	99,5	100,3	101,3	103,1					
1,8	1,4	105,6	106,9	106,4	105,5	103,8	103,7					
5,3-	5,2-	101,9	101,9	101,9	101,9	101,9	107,6					
0,0	0,2-	100,4	100,4	100,4	100,4	100,4	100,4					
1,3	0,3-	99,9	100,3	100,3	99,4	99,4	98,6					
0,0	1,3	103,0	103,0	103,0	103,0	103,0	103,0					
0,1	2,4-	105,1	105,0	106,1	104,4	105,1	105,0					
0,0	2,5	114,1	115,2	113,1	113,4	114,7	114,1					
0,3	0,9	101,1	101,1	101,1	101,1	101,1	100,8					
2,9-	1,3-	99,0	98,5	98,8	99,1	99,5	102,0					
1,6-	0,2-	104,0	102,2	103,2	105,3	105,4	105,7					
0,2	1,5	107,5	107,4	107,1	107,7	107,6	107,3					
0,3-	11,7-	111,3	110,7	111,6	111,6	111,5	111,6					
2,8-	1,6-	95,6	94,9	94,9	96,0	96,6	98,4					
35,8-	8,1-	78,3	67,3	78,4	89,5	77,8	122,0					
2,8	1,1	106,1	105,3	106,0	106,8	106,2	103,2					
0,0	0,3	103,5	103,5	103,5	103,5	103,5	103,5					
0,4-	1,0	100,2	100,0	100,2	100,3	100,4	100,6					
2,4	2,4	111,4	111,5	111,4	111,4	111,1	108,8					
0,0	0,9	108,0	108,1	108,0	107,9	108,0	108,0					
0,7-	0,7-	107,8	107,7	107,2	107,7	108,5	108,6					
5,2	2,1	114,3	117,0	117,0	112,6	110,4	108,6					
0,1	1,0	116,6	116,6	116,6	116,6	116,6	116,5					
4,6-	2,8-	103,6	102,2	103,5	104,9	103,7	108,5					

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 1.5 الواردات حسب أبرز المنتجات

البنية ب % 2015		التغير				**2015		*2014		مجموع الواردات
القيمة	الوزن	القيمة		الوزن		القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	
		%	مطلق	%	مطلق					
100	100	5,6-	21.715-	2,8-	1.359-	366.365	47.488	388.080	48.847	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ
9,7	18,4	14,5-	6.064-	20,2-	2.201-	35.685	8.720	41.749	10.922	القمح
2,3	6,8	32,6-	4.144-	37,7-	1.946-	8.551	3.215	12.696	5.161	كسب ومخلفات أخرى للصناعات الغذائية
1,0	2,8	22,2-	1.032-	16,5-	261-	3.622	1.321	4.654	1.582	الذرة
1,1	4,4	1,7-	73-	0,6-	13-	4.174	2.081	4.247	2.094	السكر
0,9	1,9	16,7	481	19,6	151	3.362	923	2.882	772	الشاي
0,5	0,1	20,8	330	9,2	5	1.921	64	1.591	59	مواد غذائية أخرى
3,8	2,3	10,4-	1.626-	11,0-	138-	14.053	1.115	15.680	1.253	الطاقة وزيوت التشحيم
18,1	44,0	28,6-	26.523-	1,1-	232-	66.255	20.906	92.777	21.138	زيوت النفط الخام
3,0	5,7	61,3-	17.351-	44,4-	2.145-	10.937	2.690	28.288	4.834	الغازات وزيوت الوقود
7,1	12,0	18,0-	5.693-	25,7	1.168	25.884	5.706	31.577	4.538	غاز البترول ومحروقات أخرى
3,6	7,2	31,5-	-0,46-	2,9	95	13.169	3.433	19.215	3.338	الفحم وفحم الكوك ووقود صلبة مماثلة
1,6	16,5	2,6-	161-	1,6-	124-	6.018	7.815	6.179	7.938	الطاقة الكهربائية
0,8	0,0	3,8-	119-	-	0	3.016	0	3.135	0	المواد الطاقية الأخرى
2,0	2,7	64,9	2.847	157,7	772	7.231	1.262	4.384	490	المواد الخام من أصل نباتي وحيواني
3,1	3,8	3,3-	393-	2,3	41	11.440	1.798	11.834	1.757	زيوت الصوجا الخام أو مكرونة
0,9	0,9	0,7-	22-	2,6	11	3.260	448	3.281	437	الخشب الخام
0,8	1,6	3,7-	105-	3,8	27	2.766	746	2.871	719	المنتجات الفرعية الحيوانية غير الصالحة للأكل
0,3	0,3	77,9	536	5.814,2	130	1.225	132	689	2	القطن
0,2	0,0	7,7	45	15,0	2	622	15	577	13	مواد أخرى من أصل نباتي وحيواني
0,1	0,1	33,5-	209-	30,2-	11-	415	26	624	37	المواد الخام من أصل معدني
0,9	0,9	16,8-	639-	21,5-	118-	3.153	431	3.792	550	الكبريت الخام غير مكرر
2,5	11,7	12,5	1.029	7,1	369	9.233	5.545	8.204	5.175	خرابطة ونفايات وبقايا النحاس والصلب والحديد والفولاذ
1,8	9,5	15,1	863	3,4	149	6.564	4.526	5.701	4.377	ومعادن أخرى
0,4	1,2	11,8	160	38,3	161	1.511	582	1.351	421	خيوط النسيج
0,2	0,1	3,2-	19-	1,2	0	567	35	586	35	الرمال والكوارتز والكاولين وأنواع أخرى من الطين
0,0	0,4	3,5	6	7,9	12	167	167	161	155	المطاط الصناعي
0,0	0,0	19,5	17	16,7	1	106	5	89	4	مواد أخرى ذات أصل معدني
0,1	0,5	0,8	3	25,3	46	319	230	316	183	

(الوزن بألاف الأطنان؛ القيمة بملايين الدراهم)

جدول م 1.5 الواردات حسب أبرز المنتجات (تابع)

(الوزن بآلاف الأطنان، القيمة بملايين الدراهم)

البنية ب % 2015		التغير				**2015		*2014	
القيمة	الوزن	القيمة		الوزن		القيمة	الوزن	القيمة	الوزن
		%	مطلق	%	مطلق				
23,5	18,1	4,9	4,051	8,3	661	86,270	8,606	82,219	7,944
3,3	1,6	4,9	568	11,2	76	12,174	755	11,606	679
2,5	3,3	10,3	852	0,9-	14-	9,097	1,586	8,245	1,601
1,5	1,1	7,2	365	4,8	24	5,439	523	5,074	499
1,0	1,2	18,8-	824-	15,8-	107-	3,564	570	4,389	677
1,0	2,0	34,4	916	64,3	374	3,581	954	2,665	581
0,9	0,1	0,3	9	2,9	2	3,452	58	3,443	57
1,0	1,7	6,1	201	2,1	17	3,521	824	3,320	808
0,9	0,9	21,2	593	34,6	105	3,391	409	2,798	304
0,6	0,0	3,9-	88-	22,9-	0	2,182	1	2,270	1
0,7	0,2	18,8	415	7,6	7	2,627	104	2,212	97
0,7	1,6	14,5	333	15,6	100	2,626	738	2,293	639
9,4	4,4	2,1	711	3,9	79	34,616	2,083	33,905	2,004
0,6	0,1	6,1	125	1,1	0	2,166	38	2,042	37
0,3	0,0	2,7	31	4,0-	1-	1,170	18	1,140	18
0,3	0,0	10,5	95	6,2	1	993	20	898	19
0,0	0,0	14,8-	1-	62,2-	0	3	0	4	0
23,2	1,6	6,3	5,000	0,4-	3-	84,959	773	79,959	776
2,4	0,2	29,6	2,043	23,2	19	8,950	103	6,907	84
1,6	0,1	6,5	365	7,4	4	6,001	65	5,636	60
1,9	0,1	3,7-	277-	8,7	2	7,138	30	7,415	27
2,2	0,1	30,2	1,889	26,0	10	8,140	49	6,251	39
1,2	0,1	0,1	4	18,2-	9-	4,315	40	4,310	49
0,8	0,1	41,7-	2,087-	48,2-	41-	2,912	44	4,999	85

أصناف المنتجات
المواد البلاستيكية
المواد الكيميائية
الورق والورق المقوى
أسلاك وقضبان وقطع مجنبة من الحديد أو الفولاذ غير السبيكة
منتجات نصف مصنعة من الحديد أو الفولاذ غير السبيكة
أسلاك وقضبان وقطع مجنبة من النحاس
الأمونياك
الصفائح الحديدية أو الفولاذية غير السبيكة
المركبات الإلكترونية
توابع الأنابيب والبنائيات المعدنية
الأسمدة الطبيعية والكيميائية
مواد أخرى

مواد التجهيز الفلاحي
أدوات الحرث والجرارات الآلية
الآلات والأدوات الفلاحية
منتجات مصنعة أخرى للتجهيز الفلاحي

مواد التجهيز الصناعي
سيارات صناعية
آلات وأجهزة مختلفة
آلات لقطع التيار الكهربائي
أسلاك وحبال كهربائية
مولدات ومحركات كهربائية
قطع الغيار الخاصة بالعربات الصناعية

جدول م 1.5 الواردات حسب أبرز المنتجات (تابع)

(الوزن بآلاف الأطنان، القيمة بملايين الدراهم)

البنية ب % 2015		التغير				**2015		*2014		
القيمة	الوزن	القيمة		الوزن		القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	
		%	مطلق	%	مطلق					
0,7	0,0	29,9-	1.076-	47,7-	4-	2.516	4	3.592	8	آلات أوتوماتيكية لمعالجة المعلومات، وأجزاؤها
0,5	0,0	24,8-	576-	21,2-	4-	1.747	16	2.322	21	مضخات وضواغط
0,7	0,1	0,9	22	5,4	3	2.514	52	2.492	50	أغطية إطارات العجلات
0,2	0,0	17,0-	167-	9,8-	2-	819	16	986	18	آلات الفرز أو السحق أو الطحن أو التجميع
0,9	0,0	28,5	707	10,9	0	3.187	2	2.479	2	أجزاء الطائرات وعربات أخرى جوية أو فضائية
10,0	0,7	12,7	4.152	5,2	18	36.722	351	32.570	334	منتجات مصنعة أخرى للتجهيز الصناعي
19,2	2,3	1,8	1.229	0,6	6	70.266	1.103	69.037	1.097	منتجات سلع استهلاكية
2,9	0,2	7,2	724	10,2	9	10.800	92	10.077	83	السيارات السياحية
1,2	0,1	18,1	681	14,0	9	4.439	69	3.758	61	قطع الغيار للسيارات السياحية
1,5	0,0	5,7	296	3,7	0	5.485	8	5.189	8	الأدوية
1,6	0,1	2,8-	167-	1,7	1	5.825	47	5.992	46	أنسجة وخيوط مصنوعة من الألياف الاصطناعية
1,1	0,1	0,2-	8-	3,5	2	3.872	50	3.880	48	منسوجات الملابس الداخلية
1,1	0,2	1,4-	59-	3,7-	3-	4.035	84	4.094	87	منتجات أخرى من مواد بلاستيكية
0,7	0,1	3,1-	84-	1,4-	0	2.635	24	2.719	24	الأثاث من القطن والألياف
0,7	0,0	12,7-	359-	18,8-	3-	2.471	12	2.830	15	أجهزة الاستقبال للمواصلات اللاسلكية
0,8	0,2	7,7	205	3,4	3	2.859	87	2.654	84	كراسي وأثاث وأفرشة ومنتجات للإضاءة (الاستهلاك)
7,6	1,3	0,0	2-	1,6-	10-	27.844	630	27.846	640	منتجات مصنعة أخرى للتجهيز للاستهلاك
0,0	0,0	65,2-	169-	53,3-	0	90	0	260	0	الذهب الصناعي

(*) أرقام مراجعة

(**) أرقام مؤقتة

المصدر: مكتب الصرف.

جدول م 2.5 الصادرات حسب أبرز المنتجات

البنية ب % 2015		التغير				**2015		*2014		مجموع الصادرات
القيمة	الوزن	القيمة		الوزن		القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	
		%	مطلق	%	مطلق					
100,0	100,0	7,1	14.303	4,4	1.121-	215.111	24.626	200.808	25.747	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ
18,5	11,4	11,6	4.130	5,8	153	39.886	2.803	35.755	2.649	تحضير وتصدير الأسماك
3,0	0,7	3,5	214	3,4	6	6.349	169	6.135	163	الرخويات والقشريات والمحارات
3,5	0,5	21,6	1337	21,5	22	7.534	122	6.197	101	الطماطم الطرية
2,0	1,7	5,8	233	14,0-	68-	4.273	417	4.040	485	الحوامض
1,6	2,3	12,2	384	7,7	40	3.529	559	3.146	519	مصبغات الخضس والفواكه
1,6	1,5	11,8	358	2,2	8	3.389	371	3.031	363	مواد غذائية أخرى
6,9	4,7	12,2	1605	14,3	146	14.811	1.164	13.206	1.018	الطاقة وزيوت التشحيم
1,5	2,2	51,5-	3.371-	41,3-	380-	3.177	540	6.549	920	زيوت النفط وزيوت التشحيم
1,4	1,9	43,4-	2.242-	24,5-	151-	2.927	467	5.168	618	الغازات وزيت الوقود
0,1	0,1	86,2-	898-	84,7-	184-	144	33	1.041	217	البارافين ومنتجات أخرى مشتقة من البترول
0,0	0,1	71,0-	223-	62,7-	52-	91	31	314	82	بنزين النفط
0,0	0,0	55,8-	14-	40,7-	1-	11	2	25	3	مواد طاقية أخرى
0,0	0,0	6.310,8	5	72.404,5	7	5	7	0	0	المواد الخام من أصل حيواني و نباتي
2,2	1,1	37,4	1.302	27,5	57	4.783	264	3.481	207	نباتات وأجزاء النباتات
0,3	0,2	17,4	111	3,9	2	750	40	638	39	شحوم وزيوت السمك
0,5	0,2	51,6	337	32,5	13	989	53	652	40	زيت الزيتون الخام أو المكررة
0,4	0,1	104,5	438	53,6	12	856	34	419	22	المنتجات الفرعية الحيوانية غير القابلة للأكل
0,1	0,0	9,8	21	2,1-	0	237	1	216	1	زيوت نباتية أخرى خامة أو مكررة
0,2	0,1	77,8	219	68,4	11	501	26	282	15	مواد أخرى من أصل حيواني و نباتي
0,2	0,0	69,6	154	748,9	9	375	10	221	1	المواد الخام من أصل معدني
0,5	0,4	2,1	22	12,9	11	1.075	100	1.053	89	الفوسفات
7,4	46,3	13,5	1901	2,1-	245-	15.935	11.398	14.034	11.644	خرلة النفايات وبقايا مشتقة النحاس والصلب والحديد
4,6	34,6	21,7	1776	2,4-	213-	9.979	8.525	8.203	8.738	ومعادن أخرى
0,8	0,4	9,6-	185-	32,4-	42-	1.743	87	1.928	129	كبريت الباريوم
0,6	4,3	3,3	38	8,8-	103-	1.189	1.067	1.151	1.170	النحاس
0,5	0,5	25,4	211	42,9	37	1.041	123	830	86	الرصاص
0,3	0,2	2,0	11	2,7	1	573	49	562	48	مواد أخرى من أصل معدني
0,7	6,3	3,7	51	5,0	74	1.411	1.547	1.360	1.473	

(الوزن بالآلاف الأطنان: القيمة بملايين الدراهم)

جدول م 2.5 الصادرات حسب أبرز المنتجات (تابع)

(الوزن بآلاف الأطنان: القيمة بملايين الدراهم)

البنية ب 2015 %		التغير				**2015		*2014		أنصاف المنتجات
القيمة	الوزن	القيمة		الوزن		القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	
		%	مطلق	%	مطلق					
23,1	35,7	2,4	1.149	8,5-	818-	49,615	8.795	48.467	9.613	مشتقات الفوسفات
16,0	25,9	14,1	4.250	7,4-	508-	34.325	6.387	30.074	6.895	المركبات الإلكترونية
1,8	0,0	7,2-	303	13,6-	0	3.895	2	4.198	2	مخلفات البترول والمواد المرتبطة بها
0,5	0,9	68,3-	2.441-	55,1-	278-	1.133	227	3.574	505	الفضة الخامة ومواد نصف مصنعة من الفضة
0,5	0,0	6,5	62	12,9	0	1.015	0	952	0	منتجات مسطحة من حديد أو صلب، وغير سبيكة
0,2	0,2	3,5	16	8,1	4	471	60	455	55	أنصاف منتجات أخرى
4,1	8,6	4,7-	436-	1,7-	37-	8.777	2.119	9.213	2.156	مواد التجهيز الفلاحي
0,0	0,0	5,4	3	16,0-	0	63	1	60	1	مواد مصنعة أخرى للتجهيز الفلاحي
0,0	0,0	17,1-	2-	52,3-	0	8	0	10	0	أدوات وآلات فلاحية
0,0	0,0	42,8	1	7,0-	0	3	0	2	0	أدوات الحرث والجرارات الآلية
0,0	0,0	8,2	4	5,2	0	52	0	48	0	مواد التجهيز الصناعي
17,5	1,0	11,4	3.859	11,9	25	37.734	236	33.875	211	أسلاك وحبال كهربائية
10,3	0,6	19,8	3.674	14,6	17	22.229	138	18.555	120	أجهزة قطع أو ربط الذرات الكهربائية
2,2	0,1	3,4	170-	13,2	2	4.810	13	4.980	12	أجزاء الطائرات وعربات أخرى جوية أو فضائية
1,7	0,0	13,7	434	24,2	0	3.609	2	3.175	1	عربات صناعية
0,7	0,1	10,9-	184-	17,6-	4-	1.510	19	1.694	22	محركات نفثية ومحركات مروحية وأجزائها
0,0	0,0	1,7	1	40,9	0	31	0	30	0	مواد مصنعة أخرى للتجهيز الصناعي
2,6	0,3	1,9	104	17,4	10	5.545	65	5.441	55	سلع استهلاكية
29,3	2,4	9,1	5.233	17,4	87	62.988	589	57.755	502	الملابس الجاهزة
9,3	0,2	0,3-	65	4,1	2	20.087	61	20.151	59	سيارات سياحية
10,5	1,1	26,6	4.743	30,1	62	22.593	267	17.850	205	الملابس الداخلية
3,2	0,2	5,6-	414	4,7-	2-	6.965	44	7.379	46	الأحذية
1,0	0,0	3,3	70	3,0	0	2.228	12	2.157	11	أغطية ومفروشات ومواد نسجية أخرى مصنعة
1,2	0,0	22,2	450	25,8	2	2.477	11	2.028	9	مواد مصنعة أخرى موجهة للاستهلاك
4,0	0,8	5,5	448	13,3	23	8.638	194	8.190	171	الذهب الصناعي
0,4	0,0	11,7	97	20,9-	0	929	0	832	0	

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: مكتب الصرف.

جدول م 3.5 التوزيع الجغرافي للمبادلات

(بملايين الدراهم)

الأرصدة		الصادرات بدون احتساب التكلفة والتأمين والشحن		الواردات باعتبار التكلفة والتأمين والشحن		
**2015	*2014	**2015	*2014	**2015	*2014	
149.970-	187.272-	216.395	200.808	366.365	388.080	مجموع المبادلات
84.876-	102.603-	148.456	135.872	233.332	238.475	أوروبا
55.758-	71.326-	137.430	127.175	193.188	198.501	الاتحاد الأوروبي
2.733-	10.788-	43.660	41.404	46.393	52.192	فرنسا
2.197-	7.871-	48.782	43.894	50.979	51.765	إسبانيا
10.505-	10.706-	9.522	8.593	20.027	19.299	إيطاليا
15.703-	14.386-	5.564	5.722	21.267	20.108	ألمانيا
1.988-	983-	6.006	5.998	7.994	6.981	بريطانيا
132-	2.289-	6.652	5.557	6.784	7.846	هولندا
2.406-	4.568-	3.620	3.666	6.026	8.234	الاتحاد الاقتصادي لبلجيكا واللوكسمبورغ
29.118-	31.277-	11.026	8.697	40.144	39.974	دول أوروبية أخرى
14.167-	14.578-	1.649	1.757	15.816	16.335	روسيا
8.832-	9.503-	6.658	4.593	15.491	14.096	تركيا
45.980-	58.710-	24.922	23.292	70.902	82.002	آسيا
18.692-	34.820-	6.281	4.396	24.973	39.216	دول الشرق الأوسط
8.492-	20.160-	1.198	921	9.689	21.082	العربية السعودية
27.288-	23.890-	18.641	18.896	45.929	42.786	دول آسيوية أخرى
28.389-	27.223-	2.375	2.273	30.764	29.496	الصين
3.534-	7.127-	107	83	3.641	7.210	العراق
1.190-	1.069-	1.605	1.830	2.795	2.899	اليابان
4.656	3.014	8.558	7.274	3.902	4.260	الهند
23.283-	24.725-	18.157	19.657	41.440	44.382	أمريكا
16.168-	19.782-	7.612	7.188	23.780	26.970	الولايات المتحدة الأمريكية
1.870-	1.574-	2.009	1.349	3.879	2.923	كندا
396	4.565	6.491	9.164	6.095	4.599	البرازيل
5.641-	7.934-	2.045	1.956	7.686	9.890	دول أخرى
4.055	1.310-	23.908	20.802	19.853	22.112	إفريقيا
4.345-	8.555-	5.238	4.531	9.583	13.086	دول اتحاد المغرب العربي
5.772-	9.394-	1.922	1.770	7.694	11.164	الجزائر
782-	845-	1.066	885	1.848	1.730	تونس
632	121	667	306	35	185	ليبيا
1.577	1.563	1.583	1.570	6	7	موريتانيا
8.400	7.245	18.670	16.271	10.270	9.026	دول أخرى
114	76	952	1.185	838	1.109	أوقيانوسيا ومناطق أخرى

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: مكتب الصرف.

جدول م 4.5 ميزان الأداءات

(بملايين الدراهم)

2015			
الأرصدة	النفقات	المداخيل	
			حساب المعاملات الجارية
77.144,7 -	396.991,2	319.846,5	السلع والخدمات
139.233,4 -	319.685,7	180.452,3	السلع
139.602,3 -	319.602,3	180.000,0	البضائع العامة
135,3	-	135,3	صافي صادرات التجارة
233,6	83,4	317,0	الذهب غير النقدي
62.088,7	77.305,5	139.394,2	الخدمات
12.146,0	48,0	12.194,0	خدمات تصنيع مدخلات مادية في حوزة الأغيار
1.479,6	830,0	2.309,6	خدمات الصيانة والإصلاح (غير مدرجة في بنود أخرى)
2.611,8 -	29.511,0	26.899,2	النقل
12.239,3 -	20.199,7	7.960,4	النقل البحري
7.784,1	7.154,1	14.938,2	النقل الجوي
1.932,7	2.001,1	3.933,8	نقل آخر
89,3 -	156,1	66,8	خدمات البريد والإرساليات
44.940,5	13.670,9	58.611,4	الأسفار
1.487,7	1.149,8	2.637,5	أسفار مهنية
43.452,8	12.521,1	55.973,9	أسفار شخصية
562,2 -	5.901,0	5.338,8	بنايات
461,2	663,9	1.125,1	خدمات التأمين والتقاعد
798,3 -	1.418,1	619,8	خدمات مالية
901,2 -	933,6	32,4	تكاليف استعمال الملكية الفكرية (غير مدرجة في بنود أخرى)
12.142,0	1.854,4	13.996,4	خدمات الاتصال والمعلومات
276,7 -	13.070,2	12.793,5	خدمات أخرى للمقاولات
370,8	322,9	693,7	خدمات شخصية وثقافية وترفيهية
4 301,2 -	9.081,5	4.780,3	سلع وخدمات للإدارات العمومية (غير مدرجة في بنود أخرى)
18.412,5 -	23.519,9	5.107,4	مدخول أولي
18 874,9 -	23.484,7	4.609,8	مداخيل الاستثمارات
11.164,0 -	13.873,8	2.709,8	استثمارات مباشرة
3.821,9 -	3.823,5	1,6	استثمارات المحفظة
5.656,7 -	5.787,4	130,7	استثمارات أخرى
1.767,7	-	1.767,7	الأصول الاحتياطية
462,4	35,2	497,6	مداخيل أولية أخرى
76.727,6	4.204,4	80.932,0	مداخيل ثانوية
4.518,2	732,7	5.250,9	عمومية
72.209,4	3.471,7	75.681,1	خاصة
6,1	-	6,1	حساب الرأسمال
18.823,5 -			القدرة على (+) / الحاجة إلى (-) التمويل

المصدر : مكتب الصرف.

جدول م 4.5 ميزان الأداءات

(بملايين الدراهم)

2015			
الرصيد	صافي زيادة الالتزامات	صافي مقتنيات الأصول	
			الحساب المالي
24.541,0-	30.878,0	6.337,0	الاستثمارات المباشرة
14.285,0-	21.010,0	6.725,0	أسهم وحصص صناديق التوظيف الجماعي في القيم المنقولة
10.256,0-	9.868,0	388,0-	أدوات الدين
12.895,0-	11.431,0	1.464,0-	استثمارات المحفظة
539,3	1.900,3-	2.439,6-	مشتقات مالية
17.107,2	16.958,8	148,4-	استثمارات أخرى
290,2	0,0	290,2	مساهمات أخرى
6.500,8	3.299,6-	3.201,2	العملة الائتمانية والودائع
14.900,0-	14.900,0	0,0	السلفات
8.998,2-	5.358,4	3.639,8-	القروض التجارية والتسيقات
42.378,7	0,0	42.378,7	الأصول الاحتياطية
12.703,8-	57.367,5	44.663,7	مجموع تغيرات الأصول/الالتزامات
12.703,8-			القدرة على (+)/ الحاجة إلى (-) التمويل
6.119,7			صافي مجموع حالات الخطأ والسهو

المصدر : مكتب الصرف.

جدول م 5.5 وضع الاستثمار الدولي الإجمالي

(بملايين الدراهم)

*2015			2014			
الرصيد	الخصوم	الأصول	الرصيد	الخصوم	الأصول	
471.601,0-	520.669,4	49.068,4	425.043,2-	462.903,9	37.860,7	الاستثمارات المباشرة
402.896,8-	444.065,0	41.168,2	400.054,5-	434.486,7	34.432,2	سندات المساهمة وحصص صناديق التوظيف الجماعي
402.896,8-	444.065,0	41.168,2	400.054,5-	434.486,7	34.432,2	المستثمرون المباشرون في مقاولات الاستثمار المباشر
68.704,2-	76.604,4	7.900,2	24.988,7-	28.417,2	3.428,5	أدوات الدين
34.352,1-	38.302,2	3.950,1	24.988,7-	28.417,2	3.428,5	ديون المستثمر المباشر على مؤسسات الاستثمار المباشر
93.190,2-	102.753,4	9.563,2	84.881,0-	95.797,1	10.916,1	استثمارات المحفظة
16.151,7-	25.698,0	9.546,3	17.460,1-	28.282,4	10.822,3	سندات المساهمة وحصص صناديق التوظيف الجماعي
4.935,7-	10.779,9	5.844,2	9.827,6-	10.876,7	1.049,1	مؤسسات الإيداع غير البنك المركزي
11.216,0-	14.918,1	3.702,1	7.632,5-	17.405,7	9.773,2	قطاعات أخرى
2.129,2	1.412,9	3.542,1	972,3	1.281,8	2.254,1	شركات مالية أخرى
13.345,2-	13.505,2	160,0	8.604,8-	16.123,9	7.519,1	شركات غير مالية، أسر ومؤسسات غير ربحية في خدمة الأسر
77.038,5-	77.055,4	16,9	67.420,9-	67.514,7	93,8	سندات الدين
2.971,4-	2.971,4	0,0	2.618,9-	2.712,7	93,8	مؤسسات الإيداع غير البنك المركزي
46.188,0-	46.188,0	0,0	47.072,0-	47.072,0	0,0	الإدارات العمومية
27.879,1-	27.896,0	16,9	17.730,0-	17.730,0	0,0	قطاعات أخرى
16,9	0,0	16,9	0,0	0,0	0,0	شركات مالية أخرى
27.896,0-	27.896,0	0,0	17.730,0-	17.730,0	0,0	شركات غير مالية، أسر ومؤسسات غير ربحية في خدمة الأسر
645,2	502,4	1.147,6	327,9-	1.214,2	886,3	مشتقات مالية (غير الاحتياطي) وخيارات الأسهم
296.002,2-	351.996,8	55.994,6	285.498,0-	335.861,9	50.363,9	الممنوحة للموظفين
						استثمارات أخرى
1.285,5	0,0	1.285,5	988,1	0,0	988,1	سندات مساهمة أخرى
11.819,3-	44.156,2	32.336,9	23.314,6-	47.544,4	24.229,8	العملة الائتمانية والودائع
2.586,4-	3.359,8	773,4	3.738,7-	3.738,7	0,0	البنك المركزي
11.244,7-	40.796,4	29.551,7	20.545,7-	43.805,7	23.260,0	مؤسسات الإيداع غير البنك المركزي
2.011,8	0,0	2.011,8	969,8	0,0	969,8	قطاعات أخرى
990,6	0,0	990,6	5,0	0,0	5,0	شركات مالية أخرى
1.021,2	0,0	1.021,2	964,8	0,0	964,8	شركات غير مالية، أسر ومؤسسات غير ربحية في خدمة الأسر
247.752,0-	248.126,2	374,2	228.719,5-	228.988,5	269,0	سلفات
4.297,3-	4.671,5	374,2	4.652,4-	4.921,4	269,0	مؤسسات الإيداع غير البنك المركزي
94.976,0-	94.976,0	0,0	94.380,0-	94.380,0	0,0	الإدارات العمومية
148.478,7-	148.478,7	0,0	129.687,1-	129.687,1	0,0	قطاعات أخرى
1.152,7-	1.152,7	0,0	723,5-	723,5	0,0	شركات مالية أخرى
147.326,0-	147.326,0	0,0	128.963,6-	128.963,6	0,0	شركات غير مالية، أسر ومؤسسات غير ربحية في خدمة الأسر
30.010,0-	52.008,0	21.998,0	27.097,0-	51.974,0	24.877,0	قروض تجارية وتسبيقات
30.010,0-	52.008,0	21.998,0	27.097,0-	51.974,0	24.877,0	قطاعات أخرى
30.010,0-	52.008,0	21.998,0	27.097,0-	51.974,0	24.877,0	شركات مالية أخرى
7.706,4-	7.706,4	0,0	7.355,0-	7.355,0	0,0	شركات غير مالية، أسر ومؤسسات غير ربحية في خدمة الأسر
227.913,5	0,0	227.913,5	184.515,0	0,0	184.515,0	حقوق السحب الخاصة (المخصصات)
7.473,5	0,0	7.473,5	7.692,0	0,0	7.692,0	الأصول الاحتياطية
7.556,1	0,0	7.556,1	7.316,0	0,0	7.316,0	الذهب النقدي
967,2	0,0	967,2	923,0	0,0	923,0	حقوق السحب الخاصة
211.916,7	0,0	211.916,7	168.584,0	0,0	168.584,0	شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
632.234,7-	975.922,0	343.687,3	611.235,1-	895.777,1	284.542,0	أصول احتياطية أخرى
632.234,7-	975.922,0	343.687,3	611.235,1-	895.777,1	284.542,0	مجموع الأصول/الخصوم

(*) أرقام مؤقتة.
المصدر : مكتب الصرف.

جدول م 1.6 وضعية موارد وتحملات الخزينة

(بملايين الدراهم)

تغير نسبة الإنجاز	يناير-دجنبر 2015**		يناير-دجنبر 2014*		
	نسبة تنفيذ قانون المالية	الإنجاز	نسبة تنفيذ قانون المالية	الإنجاز	
0,5-	97,3	233.716	101,2	234.944	الموارد العادية ⁽¹⁾
3,8	98,5	205.788	96,8	198.186	الموارد الجبائية
4,1	98,8	80.760	100,6	77.593	الضرائب المباشرة
0,3-	106,1	7.715	100,2	7.738	الرسوم الجمركية
3,5	95,9	100.637	92,5	97.276	الضرائب غير المباشرة ⁽²⁾
7,0	112,1	16.676	106,3	15.579	رسوم التسجيل والتنبر
25,6-	88	24.981	136,8	33.587	الموارد غير الجبائية
8,4-	94,1	8.956	90,2	9.781	الاحتكارات
32,7-	85	16.025	173,7	23.806	مداخل أخرى
7,1-	98,2	2.947	105,1	3.171	موارد بعض الحسابات الخصوصية
1,4-	98,2	282.091	100,8	286.030	التحملات
3,5-	94	223.547	96,5	231.723	النفقات العادية
4,9	97,2	159.700	97,2	152.259	التسيير
1,1	97,3	102.669	97,9	101.505	نفقات الموظفين
12,4	96,9	57.031	95,8	50.754	خدمات و سلع أخرى
10,1	102,7	27.289	103,6	24.788	فوائد الدين
10,7	102,3	23.304	102,3	21.052	الداخلي
6,7	105,3	3.985	111,6	3.736	الخارجي
57,2-	61	13.977	93,3	32.648	دعم الاسعار
2,5	93,8	22.581	89,9	22.028	التحويلات للجماعات الترابية
		10.169		3.221	الرصيد العادي
7,8	118,9	58.544	124,2	54.307	نفقات الاستثمار
4,3	112,6	5.630	105,8	5.396	رصيد الحسابات الخصوصية
		42.745-		45.690-	رصيد الميزانية
		6.873-		2.091-	تغير متأخرات الأداء
		49.618-		47.781-	الحاجة أو الفائض إلى التمويل
		49.618+		47.781+	التمويل الصافي
	54			9.293	التمويل الخارجي
	8.422			17.685	الاقتراضات الخارجية
	8.369-			8.392-	الاستخدامات
	49.522			36.442	التمويل الداخلي
	43			2046	الخصوصية

(1) بدون احتساب موارد الخصوصية.

(2) بما فيها مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المسدد للجماعات الترابية.

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

جدول م 2.6 بيان تطور الموارد العادية للخرينة

(بملايين الدراهم)

التغير %	يناير-دجنبر 2015**	يناير-دجنبر 2014*	
3,8	205.788	198.186	الموارد الجبائية
4,1	80.760	77.593	الضرائب المباشرة
0,4-	41.319	41.480	الضريبة على الشركات
8,4	36.848	33.985	الضريبة على الدخل
21,9	2.593	2.128	ضرائب مباشرة أخرى
0,3-	7.715	7.738	الرسوم الجمركية
3,5	100.637	97.276	الضرائب غير المباشرة
2,5	75.271	73.427	الضريبة على القيمة المضافة
9,3	29.501	26.999	على المعاملات الداخلية
1,4-	45.770	46.428	عند الاستيراد
6,4	25.366	23.849	الرسوم الداخلية على الاستهلاك
10,0	15.312	13.918	المنتجات الطاقية
1,3	8.587	8.478	التبغ
1,0	1.467	1.453	رسوم أخرى
7,0	16.676	15.579	التسجيل والتنبر
25,6-	24.981	33.587	الموارد غير الجبائية
8,4-	8.956	9.781	الاحتكارات
32,7-	16.025	23.806	موارد أخرى
7,1-	2.947	3.171	موارد بعض الحسابات الخصوصية
0,5-	233.716	234.944	مجموع الموارد العادية ⁽¹⁾

(1) بدون احتساب موارد الخصوصية.

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

جدول م 3.6 تقديرات الميزانية العمومية

(بملايين الدراهم)

قانون المالية 2015	قانون المالية 2014	قانون المالية 2013	
240.197	232.231	234.685	الموارد العادية ⁽¹⁾
208.819	204.686	203.486	الموارد الجبائية
81.750	77.167	77.546	الضرائب المباشرة
7.272	7.721	9.099	الرسوم الجمركية
104.927	105.142	103.004	الضرائب غير المباشرة ⁽²⁾
14.870	14.655	13.837	رسوم التسجيل والتنبر
28.378	24.545	27.999	الموارد غير الجبائية
9.517	10.841	12.600	الاحتكارات والاستغلالات
18.861	13.704	15.399	مداخل أخرى
3.000	3.000	3.200	موارد بعض الحسابات الخصوصية
287.154	283.891	282.204	التحملات
237.919	240.150	234.733	النفقات العادية
164.374	156.703	148.262	التسيير
105.509	103.700	98.000	نفقات الموظفين
26.560	23.935	22.399	فوائد الدين العمومي
22.776	20.587	18.772	الداخلي
3.784	3.347	3.627	الخارجي
22.900	35.000	40.000	دعم الأسعار
24.084	24.512	24.072	التحويلات للجماعات الترابية
2.279	7.919-	48-	الرصيد العادي
49.235	43.741	47.471	نفقات الاستثمار
5.000	5.100	4.000	رصيد الحسابات الخصوصية للخزينة
41.957-	46.561-	43.519	رصيد الميزانية
0-	7.984-	10.000	تغير متأخرات الأداء
41.957-	54.545-	33.519-	الحاجيات التمويلية
49.445	54.545	33.519	التمويل الصافي
21.589	21.794	23.609	التمويل الخارجي
25.989	26.112	28.117	الاقتراضات الخارجية
4.400-	4.318-	4.508-	الاستخدامات
20.368	32.751	9.910	التمويل الداخلي
0	0	0	الخصوصية

(1) بدون احتساب موارد الخصوصية.

(2) بما فيها مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المسدد للجماعات الترابية.
المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية.

جدول م 1.7 سعر الصرف التحويلي لأهم العملات الأجنبية المسعرة من طرف بنك المغرب بالدرهم

المتوسط السنوي	2015												2014		نهاية الفترة
	دجنبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أغشت	يوليوز	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	يناير	دجنبر	المتوسط السنوي	
10,821	10,747	10,628	10,809	10,866	10,878	10,818	10,856	10,784	10,855	10,670	10,768	10,786	10,937	11,143	شراء 1 أورو
	10,812	10,692	10,874	10,931	10,943	10,883	10,921	10,849	10,920	10,734	10,832	10,851	11,002		بيع
9,796	9,8760	10,0440	9,7883	9,7084	9,6909	9,7753	9,7228	9,8235	9,7233	9,9262	9,5917	9,5298	9,0154	8,449	شراء 1 دولار الولايات المتحدة الأمريكية
	9,9354	10,1040	9,8471	9,7668	9,7491	9,8341	9,7812	9,8825	9,7820	9,9859	9,6494	9,5871	9,0695		بيع
87,126		87,948			87,346			87,765		87,447			87,314	86,685	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (*)
101,650		102,678			101,832			100,640		101,450			101,841	101,738	سعر الصرف الفعلي الاسمي (*)

(*) معطيات فصلية

جدول م 2.7 تطور نشاط سوق الصرف

(بملايين الدراهم)

المتوسط السنوي 2015	2015												المتوسط السنوي 2014	
	ديجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	يناير		
عمليات الصرف بالناجز														
شراء/بيع العملات مقابل العملات مع مراسليها بالخارج	104.708,0	81.855,9	62.821,5	94.941,0	99.384,1	69.519,6	118.326,5	143.615,2	196.627,8	143.333,8	130.028,3	63.838,7	52.203,9	38.385,5
شراء/بيع العملات مقابل الدرهم بين البنوك	11.181,4	19.677,3	10.785,5	10.039,7	8.457,0	8.305,1	12.632,9	9.441,0	10.148,2	8.769,1	12.237,5	10.373,6	13.309,6	10.996,8
توظيفات العملات بالخارج	8.867,3	11.283,9	10.707,5	11.284,2	9.978,1	7.437,1	8.121,6	7.247,3	6.380,9	8.195,9	9.971,5	7.146,4	8.652,8	6.965,8
بيع بنك المغرب للعملات لفائدة البنوك	238,3	1.856,5	0,9	0,5	2,0	2,8	330,6	3,8	7,4	0,0	324,4	0,0	330,4	1.321,5
عمليات الصرف الآجلة														
شراء العملات لأجل لحساب زبناء البنوك (تغطية الواردات)	5.671,1	6.405,7	5.420,4	7.177,6	5.155,9	5.365,2	6.084,9	5.870,8	6.407,7	4.228,0	7.190,4	3.421,3	5.325,7	5.745,9
بيع العملات لأجل لحساب زبناء البنوك (تغطية الصادرات)	2.734,3	3.172,1	4.481,1	2.653,9	1.747,3	2.699,0	2.292,6	2.247,0	2.484,3	3.270,2	3.046,8	2.021,5	2.696,0	2.684,1

جدول م 3.7 تطور السيولة البنكية

(بملايين الدراهم)

	التغير الشهري 2015 ⁽¹⁾											ديجنبر التغيرات 2014
	ديجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	يناير
الأوراق والقطع النقدية	66- 2.223-	269	3.739	5.340	4.187	1.964	1.345	1.072	201	1.878-	804	1.044-
الوضعية الصافية للخرينة ⁽²⁾	16 213	102	898-	1.749	312-	26-	376-	470-	239	674-	798	494
الموجودات الصافية من احتياطات الصرف لدى بنك المغرب	2.191 3.419	3.307	6.486	7.524	3.841	1.629	8.350	1.576	349	742-	2.200	3.336
عناصر أخرى	1.871 708-	1.234	930	2.471-	26	53	2.345	693-	77-	1.345-	3.374-	- 472-
الوضعية البنوية لسيولة البنوك ⁽³⁾	4.144 5.147	4.912	2.779	1.463	632-	307-	8.973	658-	310	883-	1.179-	4.403
الاحتياطي النقدي	36- 52-	37	31-	92	216	57	40	17-	21	26	53	26
الفاصل أو الحاجة إلى السيولة	4.180 5.199	4.875	2.810	1.371	848-	364-	8.933	641-	290	908-	1.232-	4.376
تدخلات بنك المغرب في السوق النقدية	2.750- 5.860-	3.390-	3.750-	2.540-	1.790	450-	6.050-	1.250-	750	980	2.180-	3.400-
تسهيلات بمبادرة من بنك المغرب	2.750- 5.400-	3.850-	3.750-	2.000-	1.250	450-	6.050-	1.250-	750	980	1.830-	3.750-
تسبيقات لمدة ٧ أيام على طلبات العروض	2.750- 4.900-	1.850	3.750-	2.000-	1.250	450-	6.050-	1.250-	750	1.550	450	2.250-
تسهيلات بمبادرة من البنوك	0 460-	460	0	540-	540	0	0	0	0	0	350-	350

(1) تحسب على أساس متوسط المبالغ الجارية عند نهاية الأسبوع.

(2) تحسب الولاية الصافية للخرينة من خلال الفارق بين مجموع التسبيقات لقائمة الخرين وأرباح الخرين وعمليات السوق المفتوحة التي يحرزها بنك المغرب من جهة، ومجموع حسابات الخرين و صندوة الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى. وهي تتأثر أساسا بالتغيرات المسجلة على مستوى حساب كل من الخرين وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(3) تمكس الولاية البنوية لسيولة البنوك التأثير الصافي للمعامل المستقلة على خزائن البنوك وتحسب كما يلي: الولاية البنوية لسيولة البنوك = الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب + الولاية الصافية للخرينة + عناصر أخرى - النقد المتداول.

جدول م 4.7 سعر الفائدة في السوق النقدية في 2015

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية المتوسط الشهري)

سعر الفائدة في السوق ما بين البنوك		معدل تدخلات بنك المغرب				
نهاية الشهر	المتوسط الشهري	تسهيلات الإيداع	تسبيقات لمدة 24 ساعة	سحب السيولة	تسبيقات لمدة 7 أيام (طلبات العروض)	
2,54	2,51	1,50	3,50	2,00	2,50	يناير
2,52	2,51	1,50	3,50	2,00	2,50	فبراير
2,51	2,51	1,50	3,50	2,00	2,50	مارس
2,52	2,50	1,50	3,50	2,00	2,50	أبريل
2,50	2,52	1,50	3,50	2,00	2,50	ماي
2,50	2,50	1,50	3,50	2,00	2,50	يونيو
2,52	2,51	1,50	3,50	2,00	2,50	يوليو
2,50	2,51	1,50	3,50	2,00	2,50	غشت
2,56	2,50	1,50	3,50	2,00	2,50	شتنبر
2,52	2,51	1,50	3,50	2,00	2,50	أكتوبر
2,50	2,53	1,50	3,50	2,00	2,50	نونبر
2,54	2,51	1,50	3,50	2,00	2,50	دجنبر

جدول م 5.7 أسعار الفائدة المطبقة على الودائع

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

2015		2014		
يوليو - دجنبر	يناير - يونيو	يوليو - دجنبر	يناير - يونيو	
				ودائع لدى البنوك
معدل حر	معدل حر	معدل حر	معدل حر	حساب تحت الطلب
2,12	2,43	3,01	3,62	حسابات على الدفاتر ⁽¹⁾
معدل حر	معدل حر	معدل حر	معدل حر	حسابات أخرى
1,48	1,70	2,53	2,53	الحسابات على دفاتر صندوق التوفير الوطني ⁽²⁾

(1) ابتداء من يناير 2005، أصبح معدل فائدة الودائع في الحسابات على الدفاتر لدى البنوك يساوي المعدل المتوسط المرجح لأذونات الخزينة لمدة 52 أسبوع، المصدرة بالمزايدة خلال الستة أشهر الفارطة، يسقط منها 50 نقطة أساسية.

(2) يساوي سعر الفائدة على الودائع في حسابات الادخار لصندوق التوفير الوطني سعر الفائدة على سندات الخزينة لمدة 52 أسبوعا، الصادرة بالمناقصة، ناقص 50 نقطة أساس ومضروب في 0.7

جدول م 6.7 سعر الفائدة المدينة في 2015

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية المتوسط الشهري)

لأجل 6 و 12 شهرا	لأجل 12 شهرا	لأجل 6 أشهر	
3,78	3,89	3,65	يناير
3,77	3,83	3,70	فبراير
3,73	3,84	3,58	مارس
3,68	3,89	3,50	أبريل
3,69	3,80	3,57	ماي
3,75	3,80	3,72	يونيو
3,70	3,82	3,54	يوليو
3,68	3,78	3,58	غشت
3,61	3,63	3,57	شتنبر
3,59	3,71	3,46	أكتوبر
3,59	3,69	3,47	نونبر
3,79	3,94	3,44	دجنبر

جدول م 7.7 السعر المتوسط المرجح لأذونات الخزينة بالمزايدة

(المعدلات السنوية بالنسبة المعدل الشهري)

أجل									
سنة 30	سنة 20	سنة 15	سنوات 10	سنوات 5	سنتان	أسبوعا 52	أسبوعا 26	أسبوعا 13	
-	-	5,94	5,64	4,93	4,26	3,79	3,55	3,35	يناير 2014
-	-	5,93	5,53	4,58	4,07	3,67	3,45	3,30	فبراير
-	5,96	5,75	5,21	4,36	3,77	3,44	3,34	3,25	مارس
-	-	5,36	-	4,04	3,47	3,27	3,20	3,10	أبريل
-	5,72	4,93	4,54	3,87	3,23	3,29	3,15	3,08	ماي
-	5,60	-	4,39	3,82	-	3,20	3,09	3,06	يونيو
-	-	-	-	3,82	-	3,14	-	3,03	يوليو
-	5,57	-	-	3,80	-	-	-	3,03	أغسطس
-	5,56	-	-	3,79	-	3,14	-	2,85	سبتمبر
5,69	-	4,49	-	3,50	3,14	2,93	2,85	2,79	أكتوبر
-	4,60	4,22	3,86	3,26	2,99	2,83	2,78	2,75	نوفمبر
-	-	4,20	3,64	3,23	2,93	2,74	2,75	2,50	ديسمبر
5,00	4,35	3,95	3,39	3,00	2,61	2,55	2,49	2,49	يناير 2015
4,94	4,05	3,83	3,21	2,94	2,57	2,49	-	2,43	فبراير
5,00	-	-	-	3,00	-	2,54	2,50	2,53	مارس
5,00	-	-	-	3,29	-	2,70	-	2,60	أبريل
5,01	-	4,08	-	3,27	2,91	2,70	2,60	2,53	ماي
-	-	4,05	3,66	3,17	2,81	2,60	2,51	2,48	يونيو
5,00	4,45	4,05	3,17	3,14	2,67	2,56	-	2,50	يوليو
5,01	4,43	4,05	3,60	3,17	2,76	2,60	-	2,53	أغسطس
-	-	4,07	4,07	3,20	2,80	2,63	-	2,51	سبتمبر
4,99	4,42	-	3,61	3,16	2,81	2,61	-	2,50	أكتوبر
5,00	4,41	4,06	3,61	3,15	2,79	2,61	2,55	2,50	نوفمبر
-	-	4,03	-	3,12	2,80	2,57	-	2,51	ديسمبر

جدول م 8.7 معدلات إصدار سندات الدين القابلة للتداول

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

2015	2014	
		شهادات الإيداع
0	3,60 إلى 4,05	أقل من 32 يوم
2,85 إلى 2,52	3,75 إلى 2,95	من 32 إلى 92 يوم
3,5 إلى 2,60	4,10 إلى 2,95	من 93 إلى 182 يوم
4,20 إلى 2,70	4,70 إلى 3,10	من 183 إلى 365 يوم
3,75 إلى 2,95	4,50 إلى 3,00	من 366 يوم إلى سنتين
3,28 إلى 3,10	4,28 إلى 3,54	من أزيد من سنتين إلى 3 سنوات
3,80 إلى 3,48	5,53 إلى 3,70	من أزيد من 3 إلى 5 سنوات
3,50 إلى 3,02	-	من أزيد من 5 إلى 10 سنوات
		سندات شركات التمويل
3,57 إلى 3,31	4,16 إلى 3,53	من أكثر من سنتين إلى 3 سنوات
4,89 إلى 3,44	4,90 إلى 3,68	من أكثر من 3 إلى 5 سنوات
-	-	من أكثر من 5 إلى 10 سنوات
		أوراق الخزينة
4,80 إلى 3,00	6,50 إلى 3,10	أقل من 32 يوم
5,75 إلى 2,90	6,50 إلى 3,65	من 32 إلى 92 يوم
5,75 إلى 2,90	6,50 إلى 3,40	من 93 إلى 182 يوم
5,75 إلى 4,00	5,95 إلى 3,99	من 183 إلى 365 يوم
-	3,10	من 366 يوم إلى سنتين
-	-	من أكثر من سنتين إلى 3 سنوات
-	-	من أكثر من 3 إلى 5 سنوات
-	-	من أكثر من 5 إلى 10 سنوات

(-) بدون إصدار.

جدول م 9.7 معدلات الفائدة⁽¹⁾ المطبقة على السندات الصادرة في سوق سندات الاقتراض

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

2015	2014	
5	5,87	أقل من 3 سنوات
5,67 - 3,97	6,38 - 4,00	5 سنوات
4,42 - 3,40	5,40 - 4,16	7 سنوات
-	5,55 - 4,76	8 سنوات
5,30 - 3,23	5,64 - 3,55	10 سنوات
4,97 - 4,45	6,17 - 4,32	15 سنة
5,34 - 4,80	6,58 - 6,45	20 سنة
4,99 - 4,89	-	25 سنة

(1) أدنى وأقصى معدل.

(-) بدون إصدار.

المصدر: ماروك لير.

جدول م 10.7 أسعار الفائدة المدينة

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

الفترة	مارس 14	يونيو 14	سبتمبر 14	دجنبر 14	مارس 15	يونيو 15	سبتمبر 15	دجنبر 15
السعر	5,96	5,98	6,03	6,03	5,81	5,93	5,67	5,49
المعدل العام								
حسب الغرض الاقتصادي								
تسهيلات الخزينة	5,87	5,96	5,97	6,08	5,77	5,95	5,65	5,48
قروض التجهيز	6,08	5,44	6,01	5,42	5,11	5,04	5,35	4,76
قروض العقار	6,01	5,94	5,94	6,05	5,98	5,92	5,68	5,76
قروض الاستهلاك	7,41	7,35	7,37	7,17	7,27	7,18	7,08	7,12
حسب الوحدات								
الشركات	8,47	7,80	8,21	8,36	8,42	8,43	8,33	8,45
الخواص	6,37	6,31	6,34	6,20	6,28	6,14	6,11	6,14
المقاولون الأفراد	5,89	5,91	5,97	5,98	5,72	5,83	5,60	5,42

جدول م 11.7 المعدل الأقصى لنسب الفائدة الاتفاقية لمؤسسات الائتمان⁽¹⁾

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

الفترة	أبريل 2012 – مارس 2013	أبريل 2013 – مارس 2014	أبريل 2014 – مارس 2015	أبريل 2015 – مارس 2016
السعر	14,19	14,30	14,39	14,38
المعدل الأقصى للفوائد الاتفاقية				

(1) تحتسب النسبة القصوى لأسعار الفائدة التعاقدية للفترة الممتدة من أكتوبر 2006 إلى مارس 2007، على أساس أسعار الفائدة المطبقة على القروض الاستهلاكية في 2005، زائد 200 نقطة أساس. وإبتداء من سنة 2007، تتم مراجعتها سنوياً في فاتح أبريل من كل سنة، اعتباراً للتغير المسجل خلال السنة السابقة لأسعار الفائدة على الودائع لمدة 6 أشهر وسنة واحدة.

جدول م 1.8 المؤشرات الرئيسية النقدية

(بملايير الدرامم)

	2015	2014	على أساس سنوي (%)	2015												2014	
				جانفي	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نوفمبر	دجنبر	يناير	فبراير
المجموع م 1	7,0	5,0	2,7	706,9	682,3	679,8	685,3	681,9	676,7	669,0	659,1	652,4	652,0	645,9	647,4	660,6	660,6
المجموع م 2	6,9	5,5	3,6	845,3	820,1	817,2	821,7	817,2	811,6	803,1	792,3	785,4	784,6	777,8	778,5	790,6	790,6
المجموع م 3	5,7	6,2	3,1	1.148,0	1.122,1	1.115,8	1.114,2	1.117,0	1.106,9	1.110,6	1.082,2	1.080,5	1.074,2	1.069,3	1.063,8	1.086,2	1.086,2
مجمعات التوظيفات السائلة	13,7	17,5	7,2	545,2	527,7	524,7	525,5	515,7	524,7	504,2	489,6	497,3	490,4	488,7	479,9	479,4	479,4
التداول الائتماني	7,4	4,7	4,7	192,6	191,7	193,2	197,1	190,8	188,2	181,8	181,5	179,9	178,4	178,8	179,3	179,4	179,4
الودائع البنكية ذات الطابع النقدي ⁽¹⁾																	
الودائع تحت الطلب لدى البنوك	7,0	4,4	4,0	465,3	442,1	439,5	440,7	440,8	439,8	439,1	427,0	422,5	424,5	418,5	423,6	435,0	435,0
ودائع لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك	7,4	4,4	4,2	171,0	168,2	167,6	165,1	166,1	165,0	166,4	162,7	165,2	155,1	156,1	155,4	159,3	159,3
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	1,5	0,4	4,2	62,5	61,0	57,1	60,4	61,0	60,2	67,3	55,1	55,8	60,2	62,4	56,3	61,5	61,5
الاحتياطيات الدولية الصافية	23,5	22,4	3,5	224,6	220,8	218,8	213,6	210,4	199,7	195,9	194,3	191,6	182,5	183,1	183,7	181,9	181,9
الديون الصافية على الإدارة المركزية	3,0	3,7-	19,0	148,0	156,0	153,5	157,5	154,2	152,5	152,2	154,6	153,0	152,7	147,7	146,9	143,7	143,7
ديون على الاقتصاد	1,6	3,7	3,4	904,2	885,1	882,9	883,9	882,4	893,2	898,5	867,7	868,2	879,1	877,7	876,9	890,2	890,2
ديون مؤسسات الإيداع الأخرى	2,0	2,5	3,8	791,3	772,9	770,5	772,9	770,7	779,7	783,8	759,5	759,8	771,1	766,6	765,5	775,7	775,7
قروض بنكية	2,8	2,2	3,9	785,0	764,9	761,7	764,5	762,6	770,3	776,7	752,2	753,9	758,3	753,7	755,2	763,4	763,4
حسب الغرض الاقتصادي																	
قروض العقار	1,7	2,7	4,8	240,9	241,7	241,0	240,6	241,1	240,7	240,0	239,3	238,8	239,7	238,6	238,3	236,8	236,8
تسهيلات الخزينة ⁽²⁾	4,9-	3,1	5,6-	171,8	169,9	169,7	173,5	175,0	178,5	180,5	168,8	173,0	172,1	173,6	176,5	180,7	180,7
قروض التجهيز	0,1	4,6	1,5	146,0	144,2	142,5	142,7	141,8	142,9	144,0	142,8	142,7	145,6	144,3	144,2	145,8	145,8
قروض للاستهلاك	4,9	9,2	1,9	46,3	46,3	46,3	46,2	46,1	46,0	45,8	45,6	45,2	44,8	44,5	44,1	44,1	44,1
ديون مختلفة على الزبناء	18,4	12,1-	16,2	122,6	105,4	105,0	104,2	102,4	106,6	110,9	101,1	100,1	103,6	100,1	100,0	103,5	103,5
ديون معقدة الأداء	9,3	20,2	23,8	57,4	57,4	57,2	57,3	56,3	55,6	55,6	54,6	54,0	52,4	52,6	52,1	52,5	52,5
حسب القطاع الاقتصادي																	
مؤسسات مالية أخرى	19,8	11,4-	19,3	111,3	97,7	96,7	95,4	94,2	99,2	104,0	91,7	91,5	94,1	89,8	89,1	93,0	93,0
قطاع عمومي ⁽³⁾	7,2	9,2	7,6	51,9	48,7	47,3	47,2	47,9	47,1	48,8	47,9	48,0	47,6	47,6	47,8	48,4	48,4
قطاع خاص	0,0	4,1	1,3	621,8	618,5	617,8	622,0	620,5	624,0	623,9	612,6	614,4	616,6	616,3	618,3	622,0	622,0

(1) مجموع الودائع المفتوحة من طرف حائزي النقود لدى النظام البنكي باستثناء الودائع المغننة وودائع الحسان.

(2) بما فيها الحسابات المدينة.

(3) باستثناء الإدارة المركزية.

جدول م 2.8 المجمعات النقدية

(بملايير الدرامم)

على أساس سنوي (%)	2015												2014			
	2015	2014	2013	دجنبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	
التداول الائتماني ⁽¹⁾	7,4	4,7	4,7	192,6	191,7	193,2	197,1	190,8	188,2	181,8	181,5	179,9	178,4	178,8	179,3	179,4
الأوراق البنكية والقطع النقدية المتداولة	7,5	5,2	5,6	205,9	203,4	204,6	210,2	203,1	200,5	193,6	191,8	191,5	189,2	188,5	189,3	191,5
الموجودات لدى البنوك	10,0	12,6	20,9	13,2	11,7	11,3	13,1	12,3	12,2	11,8	10,3	11,6	10,8	9,8	10,0	12,0
التقود الكتابية	6,9	5,2	2,0	514,3	490,6	486,6	488,2	491,1	488,5	487,3	477,6	472,6	473,6	467,1	468,1	481,2
الودائع تحت الطلب لدى بنك المغرب	48,6	0,9-	3,9-	2,7	3,0	3,5	3,8	4,2	4,3	3,9	4,1	4,4	5,0	4,2	3,1	1,8
الودائع تحت الطلب لدى البنوك	7,0	4,4	4,0	465,3	442,1	439,5	440,7	440,8	439,8	439,1	427,0	422,5	424,5	418,5	423,6	435,0
الودائع تحت الطلب لدى الخزينة	4,3	13,2	14,9-	46,2	45,5	43,6	43,7	46,2	44,4	44,3	46,4	45,7	44,1	44,5	41,4	44,4
المجموع م 1	7,0	5,0	2,7	706,9	682,3	679,8	685,3	681,9	676,7	669,0	659,1	652,4	652,0	645,9	647,4	660,6
التوظيفات تحت الطلب	6,4	8,1	8,1	138,4	137,8	137,4	136,4	135,3	134,9	134,1	133,2	133,0	132,6	131,9	131,1	130,0
الحسابات على الدفاتر لدى البنوك	6,4	8,1	8,1	138,4	137,8	137,4	136,4	135,3	134,9	134,1	133,2	133,0	132,6	131,9	131,1	130,0
المجموع م 2	6,9	5,5	3,6	845,3	820,1	817,2	821,7	817,2	811,6	803,1	792,3	785,4	784,6	777,8	778,5	790,6
أصول نقدية أخرى	2,4	8,1	1,8	302,7	302,0	298,6	292,6	299,9	295,3	307,4	290,0	295,0	289,6	291,5	285,3	295,6
حسابات لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك	7,4	4,4	4,2	171,0	168,2	167,6	165,1	166,1	165,0	166,4	162,7	165,2	155,1	156,1	155,4	159,3
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	1,5	0,4	4,2	62,5	61,0	57,1	60,4	61,0	60,2	67,3	55,1	55,8	60,2	62,4	56,3	61,5
ودائع بالعملة الأجنبية ⁽²⁾	12,3	51,5	8,7-	39,3	40,2	41,3	35,8	37,5	35,5	35,7	34,6	35,4	36,3	34,0	35,1	35,0
اتفاقيات إعادة الشراء	41,1-	-	38,8-	2,9	3,0	2,4	1,2	3,3	3,0	4,0	4,4	4,4	3,5	3,2	2,6	4,8
شهادات الإيداع التي تقل مدتها المتبقية أو تساوي سنتين	20,3-	20,8-	1,2-	18,5	18,6	19,5	20,1	20,4	20,9	22,3	22,8	23,5	22,4	23,3	23,4	23,2
ودائع لأجل لدى الخزينة	10,0	58,8	20,5	6,0	6,0	6,0	4,9	5,1	4,6	5,0	4,6	5,4	5,1	5,4	5,8	5,5
ودائع أخرى ⁽³⁾	58,9-	-	16,8-	2,6	4,9	4,7	5,1	6,4	6,1	6,8	5,6	5,3	6,9	7,1	6,7	6,3
المجموع م 3	5,7	6,2	3,1	1.148,0	1.122,1	1.115,8	1.114,2	1.117,0	1.106,9	1.110,6	1.082,2	1.080,5	1.074,2	1.069,3	1.063,8	1.086,2

(1) التداول الائتماني = الأوراق والقطع النقدية المتداولة - الموجودات لدى البنوك.

(2) ودائع تحت الطلب لأجل لدى البنوك.

(3) اقتراضات البنوك لدى المؤسسات المالية الأخرى.

جدول م 3.8 مجتمعات التوظيفات السائلة

	2015												2014			
	2015	2014	2013	على أساس سنوي (%)	ديجنبر	نونبر	أكتوبر	سنتمبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو		أبريل	مارس	فبراير
مجمع التوظيفات السائلة 1																
أذونات الخزينة القابلة للتداول	13,0	12,3	11,1	344,6	328,0	324,7	327,4	317,9	324,0	306,9	307,4	309,7	306,2	304,5	299,7	305,0
مؤسسات مالية أخرى	13,0	11,0	13,0	334,6	317,5	313,4	317,3	308,2	313,7	297,1	298,0	300,9	297,6	296,4	291,4	296,1
مؤسسات غير مالية	12,3	11,8	12,4	331,5	317,0	312,3	316,0	308,2	312,8	296,2	297,7	299,3	297,0	296,1	290,4	295,2
مؤسسات مالية أخرى	248,7	67,4-	-	3,1	0,5	1,1	1,2	0,1	1,0	0,9	0,4	1,6	0,6	0,4	1,0	0,9
سندات شركات التمويل	35,6	-	58,7-	7,0	7,5	7,9	7,1	6,9	7,0	6,8	5,9	5,3	5,1	4,7	4,8	5,2
مؤسسات مالية أخرى	35,6	-	58,7-	7,0	7,5	7,9	7,1	6,9	7,0	6,8	5,9	5,3	5,1	4,7	4,8	5,2
أوراق الخزينة	58,3-	66,8	20,6	1,2	1,7	1,9	2,1	1,6	2,2	2,1	2,3	2,3	2,5	2,5	2,6	2,8
مؤسسات مالية أخرى	61,5-	65,3	17,5	1,0	1,6	1,7	2,0	1,5	2,1	1,9	2,2	2,2	2,3	2,4	2,5	2,6
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي	82,6	28,7	23,6-	1,8	1,4	1,5	1,1	1,1	1,1	1,0	1,2	1,1	1,1	0,9	0,9	1,0
التعاقدية	41,3-	7,1	54,4-	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,3	0,3	0,3	0,2	0,3	0,3
مؤسسات مالية أخرى	232,0	94,8	32,9	1,5	0,7	0,8	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6	0,5	0,5	0,4	0,4	0,4
مؤسسات غير مالية	42,0-	5,6-	3,3	0,2	0,4	0,5	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,2	0,3	0,3
أفراد ومغاربة مقيمون بالخارج	17,8	31,2	0,1	170,3	167,9	168,3	166,1	165,7	167,8	164,8	149,9	155,5	151,2	151,0	147,9	144,5
مجمع التوظيفات السائلة 2																
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي	17,8	31,2	0,1	170,3	167,9	168,3	166,1	165,7	167,8	164,8	149,9	155,5	151,2	151,0	147,9	144,5
في سندات الاقتراض	17,7	36,2	2,6-	122,1	111,3	111,6	110,1	109,9	111,3	108,5	107,6	111,7	108,6	108,5	106,3	103,8
مؤسسات مالية أخرى	31,7	23,9	6,4	32,7	40,9	41,0	40,4	40,3	40,9	40,6	25,8	26,7	26,0	26,0	25,4	24,8
مؤسسات غير مالية	2,8-	14,6	7,5	15,4	15,7	15,7	15,5	15,5	15,7	15,7	16,5	17,1	16,6	16,6	16,2	15,9
أفراد ومغاربة مقيمون بالخارج	1,3	13,1	0,9	30,3	31,7	31,7	31,9	32,1	32,8	32,4	32,3	32,1	33,0	33,2	32,2	30,0
مجمع التوظيفات السائلة 3																
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي	1,3	13,1	0,9	30,3	31,7	31,7	31,9	32,1	32,8	32,4	32,3	32,1	33,0	33,2	32,2	30,0
في الأسهم والأسمهم وسندات	1,3	13,1	0,9	30,3	31,7	31,7	31,9	32,1	32,8	32,4	32,3	32,1	33,0	33,2	32,2	30,0
الاقتراض مع	0,7	4,2	1,1-	23,7	25,2	25,2	25,4	25,5	26,1	25,8	25,4	25,2	25,9	26,1	25,3	23,5
مؤسسات مالية أخرى	24,7	50,6	9,5-	1,2	1,1	1,1	1,1	1,1	1,1	1,1	1,0	1,0	1,0	1,0	1,0	0,9
مؤسسات غير مالية	0,4-	67,7	21,1	5,5	5,5	5,5	5,5	5,5	5,6	5,5	5,9	5,9	6,1	6,1	5,9	5,5
أفراد ومغاربة مقيمون بالخارج	13,7	17,5	7,2	545,2	527,7	524,7	525,5	515,7	524,7	504,2	489,6	497,3	490,4	488,7	479,9	479,4
مجمع التوظيفات السائلة	13,7	17,5	7,2	545,2	527,7	524,7	525,5	515,7	524,7	504,2	489,6	497,3	490,4	488,7	479,9	479,4

(بملايير الدراهم)

جدول م 4.8 مقابلات المجمع م3

(بملايير الدراهم)

على أساس سنوي (%)	2015												يناير	2014		
	2015	2014	2013	دجنبر	نونبر	أكتوبر	سنتمبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل			مارس	فبراير
1,6	3,7	3,4	904,2	885,1	882,9	883,9	882,4	893,2	898,5	867,7	868,2	879,1	877,7	876,9	890,2	ديون للاقتصاد
16,7	9,8-	10,6	0,9	0,9	1,4	1,5	1,3	1,3	1,3	1,2	1,2	0,8	0,8	0,8	0,8	بنك المغرب
1,6	3,7	3,4	903,2	884,1	881,5	882,4	881,1	891,9	897,3	866,5	867,0	878,3	876,9	876,0	889,4	مؤسسات الإيداع الأخرى
3,0	3,7-	19,0	148,0	156,0	153,5	157,5	154,2	152,5	152,2	154,6	153,0	152,7	147,7	146,9	143,7	الديون الصافية على الإدارة المركزية
-	-	76,8	1,2-	0,6-	1,0-	0,5-	0,7-	1,5-	1,5-	1,3-	0,7-	2,0-	0,6-	2,9-	0,1-	الديون الصافية المستحقة لبنك المغرب
3,7	3,1-	18,8	149,2	156,6	154,5	158,1	154,9	154,0	153,7	155,9	153,6	154,6	148,3	149,8	143,8	الديون الصافية المستحقة لمؤسسات الإيداع الأخرى
23,5	22,4	3,5	224,6	220,8	218,8	213,6	210,4	199,7	195,9	194,3	191,6	182,5	183,1	183,7	181,9	الاحتياطيات الدولية الصافية
2,3	5,1	2,0	169,2	168,9	167,0	168,1	168,1	168,5	164,7	164,7	166,0	166,5	167,1	172,2	165,5	موارد ذات طابع غير نقدي
2,9	2,7	5,6	127,7	126,7	127,4	125,4	125,2	123,8	122,6	124,8	126,6	125,5	125,5	127,1	124,0	رأسمال واحتياطيات
4,2-	2,3-	11,7-	15,2	15,9	16,9	16,6	16,3	15,9	16,3	16,5	16,4	16,0	16,7	16,9	15,9	بنك المغرب
4,0	3,5	8,9	112,4	110,7	110,5	108,8	108,9	107,9	106,2	108,4	110,2	109,5	108,8	110,2	108,1	مؤسسات الإيداع الأخرى
0,2	12,9	8,2-	41,5	42,2	39,6	42,7	42,9	44,6	42,1	39,9	39,4	41,0	41,6	45,1	41,4	التزامات غير نقدية لمؤسسات الإيداع
12,0-	7,0	5,1-	6,7	6,5	6,1	7,0	7,2	8,4	6,9	6,5	6,5	6,9	6,6	6,4	7,6	الودائع المستثناة من المجمع م 3
22,0-	11,8	7,1	7,2	7,2	6,9	6,9	6,8	8,3	8,3	8,3	8,2	8,5	8,3	9,3	9,3	اقتراضات
12,7	15,5	14,1-	27,3	28,2	26,3	28,5	28,6	27,5	26,5	24,6	24,1	25,2	26,3	29,1	24,3	سندات عدا الأسهم المستثناة من المجمع م 3
17,2-	7,6	6,2-	0,3	0,3	0,3	0,3	0,4	0,4	0,4	0,5	0,6	0,4	0,4	0,4	0,3	موارد أخرى
12,9	49,5	49,7	40,5	29,1	27,7	27,3	38,1	30,0	28,6	30,4	33,6	26,3	27,9	28,7	35,9	مقابلات أخرى للمجمع م 3
4,9	16,9	12,8	52,3	51,5	49,7	48,7	51,2	49,0	49,3	51,1	51,1	49,2	49,8	47,2	49,8	مقابلات الودائع لدى الخزينة
64,4	42,9-	-	13,5-	20,6-	22,2-	21,5-	16,3-	17,7-	22,4-	21,8-	18,5-	22,5-	16,0-	13,9-	8,2-	بنود صافية أخرى (1)
-	-	-	8,3	4,2	6,0	5,7	8,7	4,1	7,2	6,5	6,2	4,8	0,4-	1,1	0,1	الديون الصافية لمؤسسات الإيداع الأخرى على غير المقيمين
4,8	4,5	3,4-	7,8	7,8	7,9	7,8	7,8	7,8	7,7	7,7	7,8	7,8	7,7	7,6	7,4	مخصصات من حقوق السحب الخاصة والالتزامات أخرى
26,4-	64,0-	6,8-	1,2	1,8	2,0	2,2	2,3	2,3	2,3	2,3	2,6	2,6	2,2	1,9	1,6	أصول خارجية أخرى لبنك المغرب (2)
5,7	6,2	3,1	1.148,0	1.122,1	1.115,8	1.114,2	1.117,0	1.106,9	1.110,6	1.082,2	1.080,5	1.074,2	1.069,3	1.063,8	1.086,2	مجموع المقابلات (3)

(1) تتكون من تعديلات التجميع والميزان الصافي للعناصر المختلفة

(2) موجودات والتزامات خارجية لبنك المغرب مستثناة من الاحتياطيات الدولية الصافية

(3) موجودات المقابلات = صافي الاحتياطيات الدولية + الديون الصافية على الإدارة المركزية + الديون على الاقتصاص - الموارد غير النقدية + مقابلات أخرى للمجمع م3

جدول م 5.8 الاحتياطيات الدولية الصافية

(بملايير الدراهم)

على أساس سنوي (%)	2015										2014					
	2015	2014	2013	ديجنير	نوفمبر	أكتوبر	سنتمبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	
الاحتياطيات الدولية الصافية (1)	23,5	22,4	3,5	224,6	220,8	218,8	213,6	210,4	199,7	195,9	194,3	191,6	182,5	183,1	183,7	181,9
الاحتياطيات الرسمية الدولية (2)	22,8	19,5	5,9	227,9	224,9	223,1	217,9	214,8	204,9	200,8	199,3	197,0	186,1	186,9	187,8	185,6
الذهب النقدي	2,8-	10,8	30,2-	7,5	7,6	8,0	7,8	7,8	7,5	8,1	8,3	8,3	8,3	8,2	8,6	7,7
العملات الأجنبية	54,7	60,1	7,7-	4,0	5,0	6,2	7,1	11,0	5,3	2,7	2,7	5,3	8,5	6,5	4,8	2,6
الودائع والسندات المدرجة في الاحتياطيات الدولية (3)	24,5	17,0	9,5	208,0	203,7	200,3	194,6	187,6	183,5	181,3	179,6	174,7	160,7	163,7	166,0	167,1
الوضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي	4,8	4,4	3,2-	1,0	1,0	1,0	1,0	1,0	1,0	1,0	1,0	1,0	1,0	1,0	0,9	0,9
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	3,3	-	16,0-	7,6	7,6	7,5	7,5	7,5	7,6	7,7	7,7	7,7	7,7	7,6	7,5	7,3
التزامات أجنبية قصيرة الأجل بالعملة الأجنبية	10,4-	44,6-	-	3,3	4,1	4,4	4,3	4,4	5,3	4,8	5,0	5,3	3,6	3,8	4,2	3,7
أصول أجنبية أخرى	26,4-	64,0-	6,8-	1,2	1,8	2,0	2,2	2,3	2,3	2,3	2,3	2,6	2,6	2,2	1,9	1,6
التزامات أجنبية أخرى مخصصات من حقوق السحب الخاصة	4,8	4,5	3,4-	7,8	7,8	7,9	7,8	7,8	7,7	7,7	7,7	7,7	7,8	7,7	7,6	7,4
الديون الصافية لمؤسسات الإيداع الأخرى على غير المقيمين	4,8	4,4	3,2-	7,7	7,8	7,7	7,7	7,7	7,7	7,7	7,7	7,7	7,7	7,6	7,6	7,4
ديون على غير المقيمين	-	-	-	8,3	4,2	6,0	5,7	8,7	4,1	7,2	6,5	6,2	4,8	-0,4	1,1	0,1
ديون على غير المقيمين	21,7	11,6	0,1-	38,1	33,6	33,0	33,3	36,0	33,8	33,8	34,8	37,2	34,9	31,7	32,3	31,3
موجودات بالعملة الأجنبية	22,6-	14,4-	11,0	0,5	0,4	0,5	0,9	1,0	1,3	0,4	0,4	0,4	0,5	0,4	0,4	0,6
ودائع	49,2	3,5	5,2-	14,0	10,9	10,3	9,8	14,0	11,5	12,6	14,0	15,5	13,5	10,5	11,0	9,4
قروض	5,8	48,8	43,7	6,3	5,8	5,7	5,9	5,0	5,3	5,5	4,9	5,8	5,2	5,5	5,6	6,0
سندات ما عدا الأسهم	14,9	38,8-	80,7-	0,3	0,3	0,3	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,2	0,3	0,3
أسهم وسندات مساهمة أخرى	12,9	9,5	9,3	16,8	16,0	16,1	16,2	15,4	15,3	14,8	15,0	14,9	15,1	14,9	14,8	14,9
ديون أخرى	7,3	14,3-	5,3-	0,1	0,1	0,1	0,2	0,2	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1
التزامات إزاء غير المقيمين	4,6-	5,6	16,5	29,8	29,4	27,0	27,5	27,3	29,7	26,6	28,3	31,0	30,1	32,1	31,2	31,2
ودائع	2,3-	0,4-	9,6	22,8	21,1	19,4	20,0	19,7	22,1	19,0	20,0	23,1	21,9	24,2	23,4	23,4
قروض (4)	6,1-	-	1,7	3,5	4,0	3,3	3,3	3,2	3,3	3,3	3,7	3,7	3,7	3,7	3,5	3,7
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	71,9	78,0-	21,2-	0,3	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2
التزامات أخرى	20,9-	4,1	-	3,1	4,1	4,1	4,1	4,1	4,1	4,1	4,5	4,1	4,3	4,1	4,1	3,9

(1) موجودات الاحتياطيات الرسمية ناقص التزامات بنك المغرب القصيرة الأمد تجاه غير المقيمين

(2) الموجودات الخارجية المتاحة فوراً لبنك المغرب وتحت مراقبته الفعلية

(3) ابتداء من شهر ماي 2012، قام البنك بتوظيفات لدى البنوك الأجنبية بالعملة الأجنبية، وتم استثناء مبلغ هذه التوظيفات من الاحتياطيات الرسمية

(4) الاقتراضات المالية والديون الثانوية

جدول م 6.8 الديون الصافية على الإدارة المركزية

(بملايير الدرامم)

الدينون الصافية المستحقة لمؤسسات الإيداع على الإدارة المركزية	2015															2014
	على أساس سنوي (%)	2013	2014	2015	دجنبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أغشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	
الدينون الصافية المستحقة لبنك المغرب	3,0	3,7-	19,0	148,0	156,0	153,5	157,5	154,2	152,5	152,2	154,6	153,0	152,7	147,7	146,9	143,7
ديون قروض	5,2	16,1-	9,9	4,8	5,0	5,0	5,0	4,9	4,6	4,6	4,5	4,5	4,5	4,5	4,5	4,5
غيرها (1)	44,8	45,5-	-	0,8	1,0	1,0	1,0	0,9	0,6	0,6	0,5	0,5	0,5	0,5	0,5	0,5
التزامات حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	28,4	1,1	3,1	6,0	5,6	6,0	5,6	5,6	6,1	6,1	5,8	5,2	6,5	5,1	7,4	4,6
الحساب الجاري للخرزينة العمومية	18,2-	-	56,6	0,5	0,5	0,9	0,5	0,2	0,2	2,7	1,5	0,4	0,8	0,4	0,0	0,6
الدينون الصافية المستحقة لمؤسسات الإيداع الأخرى	54,7	4,3-	22,9-	3,3	3,0	2,9	3,2	3,5	3,5	1,4	2,2	2,7	3,6	2,4	4,4	2,1
ديون قروض	3,7	3,1-	18,8	149,2	156,6	154,5	158,1	154,9	154,0	153,7	155,9	153,6	154,6	148,3	149,8	143,8
سندات الخزينة	5,4	4,4-	19,9	165,3	178,4	172,1	173,8	171,5	169,5	173,2	167,9	168,5	165,8	162,2	166,2	156,9
البنوك	2,7-	11,8-	2,1	21,8	21,6	21,6	21,7	21,0	21,1	21,5	23,3	23,2	22,5	22,3	22,4	22,4
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي	7,6	4,3-	25,7	137,6	150,7	144,6	146,3	145,7	143,3	146,7	140,5	141,5	139,4	136,7	138,9	127,9
التقديرات	0,7	0,2-	22,9	116,3	126,5	123,9	122,7	124,0	123,2	124,9	122,2	123,4	121,2	120,2	122,8	115,5
ديون أخرى	72,6	30,8-	47,9	21,3	24,2	20,7	23,6	21,7	20,1	21,8	18,3	18,0	18,3	16,5	16,1	12,3
التزامات (2)	10,9-	28,0	10,9-	5,9	6,0	5,9	5,8	4,9	5,1	5,0	4,0	3,9	3,8	3,2	5,0	6,6
مقابلات الودائع لدى الخزينة	23,8	16,4-	30,9	16,2	21,8	17,6	15,7	16,6	15,5	19,5	12,0	14,9	11,1	13,9	16,5	13,1
	4,9	16,9	12,8-	52,3	51,5	49,7	48,7	51,2	49,0	49,3	51,1	51,1	49,2	49,8	47,2	49,8

(1) مبالغ مستحقة للدولة، لا سيما برسم الدفعة الخاصة بالخزينة على النتائج والخزينة على القيمة المضافة القابلة للاسترداد.

(2) مكرنة أساساً من الأموال المستحقة للدولة، وكذا من الصناديق الخصوصية لضمان التي تهدف إلى ضمان القروض الموزعة.

جدول م 7.8 ديون على الاقتصاد

(بملايير الدراهم)

	2015												2014			
	على أساس سنوي (%)	2015	2014	2013	ديجنبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو		أبريل	مارس	فبراير
ديون على الاقتصاد	1,6	3,7	3,4	904,2	885,1	882,9	883,9	882,4	893,2	898,5	867,7	868,2	879,1	877,7	876,9	890,2
ديون مستحقة لمؤسسات الإيداع الأخرى	1,6	3,7	3,4	903,2	884,1	881,5	882,4	881,1	891,9	897,3	866,5	867,0	878,3	876,9	876,0	889,4
قروض مؤسسات الإيداع الأخرى	2,0	2,5	3,8	791,3	772,9	770,5	772,9	770,7	779,7	783,8	759,5	759,8	771,1	766,6	765,5	775,7
قروض بنكية	2,8	2,2	3,9	785,0	764,9	761,7	764,5	762,6	770,3	776,7	752,2	753,9	758,3	753,7	755,2	763,4
حسب الغرض الاقتصادي																
تسهيلات الخزينة (1)	4,9-	3,1	5,6-	171,8	169,9	169,7	173,5	175,0	178,5	180,5	168,8	173,0	172,1	173,6	176,5	180,7
قروض التجهيز	0,1	4,6	1,5	146,0	144,2	142,5	142,7	141,8	142,9	144,0	142,8	142,7	145,6	144,3	144,2	145,8
قروض العقار	1,7	2,7	4,8	240,9	241,7	241,0	240,6	241,1	240,7	240,0	239,3	238,8	239,7	238,6	238,3	236,8
قروض السكن	5,5	6,2	6,3	179,5	178,4	177,3	176,7	176,2	175,6	175,1	174,3	173,3	172,5	171,4	170,5	170,1
قروض مقدمة للمتعثرين العقاريين	10,2-	5,6-	0,6	58,2	60,2	60,8	60,4	61,3	61,8	61,2	61,5	62,3	63,9	64,3	65,1	64,7
قروض الاستهلاك	4,9	9,2	1,9	46,3	46,3	46,3	46,2	46,1	46,0	45,8	45,6	45,2	44,8	44,5	44,1	44,1
ديون مختلفة على الزبناء	18,4	12,1-	16,2	122,6	105,4	105,0	104,2	102,4	106,6	110,9	101,1	100,1	103,6	100,1	100,0	103,5
ديون ملقاة الأداء	9,3	20,2	23,8	57,4	57,4	57,2	57,3	56,3	55,6	55,6	54,6	54,0	52,4	52,6	52,1	52,5
حسب القطاع الاقتصادي																
شركات مالية أخرى	19,8	11,4-	19,3	111,3	97,7	96,7	95,4	94,2	99,2	104,0	91,7	91,5	94,1	89,8	89,1	93,0
القطاع العام	7,2	9,2	7,6	51,9	48,7	47,3	47,2	47,9	47,1	48,8	47,9	48,0	47,6	47,6	47,8	48,4
إدارات محلية	6,6	7,7	6,4	14,1	13,6	13,5	13,4	13,4	13,3	13,2	12,8	12,7	13,4	13,3	13,2	13,3
شركات غير مالية عمومية	7,4	9,8	8,1	37,7	35,2	33,8	33,8	34,5	33,9	35,5	35,1	35,3	34,3	34,2	34,6	35,1
القطاع الخاص	0,0	4,1	1,3	621,8	618,5	617,8	622,0	620,5	624,0	623,9	612,6	614,4	616,6	616,3	618,3	622,0
شركات غير مالية خصوصية	3,2-	3,5	3,5-	334,6	333,4	333,8	338,2	337,6	341,5	342,6	332,3	335,0	338,9	338,9	341,3	345,8
قطاعات مقبلة أخرى	4,0	4,7	8,1	287,2	285,1	284,0	283,8	283,0	282,5	281,3	280,3	279,5	277,7	277,4	277,0	276,2
سندات	4,7-	13,2	0,1-	84,7	85,1	84,9	83,7	85,1	87,0	87,4	82,5	82,6	82,7	86,1	86,2	88,9
سندات باستثناء الأسهم	8,7-	2,3-	5,1-	18,8	20,0	19,3	19,0	19,0	19,2	19,3	20,0	20,1	21,0	21,8	21,2	20,6
البنوك	6,5	9,5-	6,2-	8,7	10,5	9,9	9,2	9,4	9,4	8,9	9,4	9,1	9,7	9,7	9,4	9,3
مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	10,6-	4,5	4,1-	10,1	9,5	9,4	9,7	9,6	9,8	10,5	10,6	10,9	11,3	12,0	11,8	11,3
أسهم وسندات مساهمة أخرى	3,5-	19,0	2,0	65,9	65,1	65,6	64,7	66,0	67,8	68,1	62,6	62,6	61,7	64,4	65,0	68,3
البنوك	3,9-	18,9	1,8	65,4	64,8	65,3	64,4	65,7	67,7	67,9	62,3	62,3	61,5	64,1	64,8	68,0
غيرها (2)	9,8	10,4	3,9	27,3	26,1	26,1	25,8	25,4	25,2	26,0	24,4	24,6	24,5	24,1	24,4	24,8
ديون مستحقة لبنك المغرب	16,7	9,8-	10,6	0,9	0,9	1,4	1,5	1,3	1,3	1,3	1,2	1,2	0,8	0,8	0,8	0,8
قروض	7,9	1,4	2,0	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7

(1) بما فيها الحسابات المدينة.

(2) تتكون أساساً من مقابيل الودائع لدى البريد بنك.

جدول م 8.8 التصنيف المتقاطع للقروض البنكية حسب الغرض الاقتصادي والقطاع المؤسسي⁽¹⁾

القروض البنكي	2015																2014											
	على أساس سنوي (%)																يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
	2015	2014	2013																									
الحسابات المدينة وتسهيلات الخزينة	2,8	2,2	3,9	785,0	764,9	761,7	764,5	762,6	770,3	776,7	752,2	753,9	758,3	753,7	755,2	763,4												
شركات مالية أخرى	4,9-	3,1-	5,6-	171,8	169,9	169,7	173,5	175,0	178,5	180,5	168,8	173,0	172,1	173,6	176,5	180,7												
شركات غير مالية أخرى	4,0-	22,5-	-	2,9	2,3	1,9	2,1	3,7	5,1	4,7	3,0	2,7	2,5	2,9	2,5	3,1												
شركات غير مالية خاصة	14,8	3,6-	4,3	8,7	8,3	7,8	7,3	6,7	6,2	8,2	7,5	8,0	5,9	7,6	7,3	7,6												
الأسر	6,4-	5,5	10,7-	140,8	140,5	141,2	145,4	146,3	149,3	149,9	140,1	143,7	144,8	144,6	147,1	150,5												
القروض للتجهيز	0,9-	6,4-	26,9	19,1	18,5	18,5	18,4	18,0	17,6	17,4	17,9	18,3	18,5	18,2	19,3	19,3												
الإدارات المحلية	0,1	4,6	1,5	146,0	144,2	142,5	142,7	141,8	142,9	144,0	142,8	142,7	145,6	144,3	144,2	145,8												
شركات مالية عمومية	6,6	7,7	6,4	14,1	13,6	13,5	13,4	13,4	13,3	13,2	12,8	12,7	13,4	13,3	13,2	13,3												
شركات غير مالية خاصة	2,5	36,4	1,8	26,2	26,2	25,1	25,1	26,0	25,9	25,5	25,2	24,9	26,1	25,0	25,0	25,6												
القروض للعقار ⁽²⁾	3,2-	1,6-	0,9-	91,1	91,4	91,2	91,6	89,8	91,1	92,2	92,4	92,3	93,5	93,1	93,1	94,1												
شركات غير مالية خاصة	1,7	2,7	4,8	240,9	241,7	241,0	240,6	241,1	240,7	240,0	239,3	238,8	239,7	238,6	238,3	236,8												
شركات غير مالية خاصة	2,1-	0,3	7,4	62,7	62,4	62,7	62,8	63,6	63,3	62,4	62,8	63,5	65,3	64,7	65,1	64,0												
الأسر	3,1	3,7	3,7	178,2	179,2	178,4	177,9	177,6	177,5	177,5	176,5	175,4	174,4	173,9	173,1	172,8												
القروض للسكن	5,4	6,0	5,1	159,7	158,6	157,7	157,1	156,7	156,2	155,8	155,1	154,2	153,5	152,6	151,9	151,5												
القروض الممنوحة للمعشّين العقاريين	12,2-	11,2-	3,2-	17,9	19,7	19,7	19,7	20,0	20,1	20,7	20,5	20,3	20,0	20,4	20,3	20,4												
القروض للاستهلاك	4,9	9,2	1,9	46,3	46,3	46,3	46,2	46,1	46,0	45,8	45,6	45,2	44,8	44,5	44,1	44,1												
ديون مختلفة على الزبناء	18,4	12,1-	16,2	122,6	105,4	105,0	104,2	102,4	106,6	110,9	101,1	100,1	103,6	100,1	100,0	103,5												
شركات مالية أخرى	20,7	11,2-	17,2	107,7	94,7	94,1	92,6	89,8	93,4	98,6	88,1	88,1	90,9	86,2	85,9	89,2												
شركات مالية عمومية	43,9	61,4-	38,3	3,0	0,8	1,1	1,5	2,0	1,9	2,0	2,0	2,0	2,4	1,7	2,4	2,1												
شركات غير مالية خاصة	18,4-	7,6-	15,5-	6,0	5,4	5,2	5,4	6,0	6,4	6,2	6,3	5,2	5,5	6,9	6,9	7,4												
ديون معلقة الأداء	9,3	20,2	23,8	57,4	57,4	57,2	57,3	56,3	55,6	55,6	54,6	54,0	52,4	52,6	52,1	52,5												
شركات مالية أخرى	1,3-	41,5	18,4	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7												
شركات غير مالية أخرى	14,6	25,1	14,8	33,6	33,1	33,0	32,4	31,3	31,0	31,3	30,1	29,7	29,2	29,0	28,5	29,3												
الأسر	2,8	13,6	36,4	23,2	23,6	23,5	24,1	24,2	23,9	23,5	23,3	23,1	22,5	22,9	22,9	22,5												

(1) قد تلاحظ بعض الفوارق بين مجموع بعض أصناف القروض وتوزيعها حسب القطاعات المؤسسية، وتعود هذه الفوارق إلى غياب معلومات مفصلة كملكية حول القروض الممنوحة من طرف البنوك لعائدة الشركات غير المالية العمومية والهيئات التابعة للإدارة المركزية.

(2) ابتداء من 2007، عرف نمو قروض الإنعاش العقاري زيادة في حده، نتيجة، جزئياً، لعمليات إعادة التصنيف التي قامت بها البنوك بطلب من بنك المغرب بغية إدراج التسهيلات الممنوحة للمنعشين العقاريين ضمن القروض للإنعاش بعد أن كانت مدرجة ضمن تسهيلات الخزينة.

(بملايير الدرامم)

جدول م 9.8 وضعية الشركات المالية الأخرى تجاه الإدارة المركزية

(بملايير الدرامم)

على أساس سنوي (%)			2015				2014				2013		2012
2015	2014	2013	دجنبر	شتنبر	يونيو	مارس	دجنبر	شتنبر	يونيو	مارس	دجنبر	يونيو	دجنبر
ديون الشركات المالية الأخرى على الإدارة المركزية													
16,0	20,0	13,7	205,6	193,1	183,5	186,6	177,3	161,8	164,0	163,0	147,7	138,2	129,9
السندات الصادرة عن الادارة المركزية والتي في حوزة الشركات المالية الأخرى													
2,3	4,1-	14,8	30,3	30,0	29,5	28,4	29,6	29,7	30,5	31,6	30,9	28,5	26,9
23,9	33,1	9,0	137,5	125,6	118,0	123,0	111,0	99,0	101,2	98,5	83,4	81,8	76,5
مؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية													
23,8	33,8	8,2	130,8	118,8	111,4	116,9	105,6	93,6	95,9	94,0	78,9	77,0	72,9
مؤسسات التوظيف الجماعي السندية													
23,7	34,1	43,3	5,2	5,4	5,2	4,9	4,2	4,0	4,1	3,1	3,1	2,5	2,2
مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وفي الأسهم وسندات الاقتراض													
2,9	20,8	36,3	19,2	19,2	18,2	18,4	18,7	15,3	15,3	15,4	15,5	12,7	11,3
مؤاولات التأمين وإعادة التأمين													
9,5	4,5-	19,7	12,4	12,4	12,4	11,4	11,4	11,9	11,9	11,9	11,9	9,9	9,9
صناديق التقاعد ⁽¹⁾													
9,7-	7,6	7,3	4,8	4,7	4,2	4,8	5,3	4,7	3,9	4,2	4,9	4,5	4,6
ديون أخرى ⁽²⁾													
5,4-	2,9	6,8	1,9	1,9	1,6	1,8	2,0	1,7	1,4	1,7	1,9	1,1	1,8
مقاولات التأمين ولعادة التأمين													
28,6-	24,8	70,0	1,0	0,9	0,7	1,3	1,4	1,3	0,9	0,8	1,1	1,5	0,7
صندوق الإيداع والتدبير													
1,2-	3,0	13,6-	1,8	1,9	1,8	1,7	1,9	1,6	1,6	1,7	1,8	1,9	2,1
شركات التمويل													
39,6	23,4-	95,8	0,1	0,1	0,1	0,0	0,1	0,1	0,0	0,0	0,1	0,0	0,0
البنوك الحرة													
التزامات الشركات المالية الأخرى على الإدارة المركزية													
0,3	11,3-	12,8	7,5	7,0	6,7	6,6	7,4	6,8	7,6	6,7	8,4	7,2	7,4
ودائع لدى صندوق الإيداع والتدبير													
4,2-	15,5-	32,7	2,4	2,3	2,4	2,3	2,5	2,6	3,2	2,5	3,0	2,9	2,3
التزامات أخرى ⁽³⁾													
2,6	8,9-	4,0	5,0	4,6	4,3	4,2	4,9	4,2	4,5	4,2	5,4	4,3	5,2
صندوق الإيداع والتدبير													
3,4	0,9-	0,9-	2,3	2,3	2,2	2,2	2,2	2,1	1,9	2,1	2,2	1,9	2,3
شركات التمويل													
0,1-	4,1	13,9	2,0	2,2	2,0	2,0	2,0	1,9	1,9	2,0	1,9	1,8	1,7
البنوك الحرة													
6,2	47,5-	2,4-	0,6	0,0	0,0	0,0	0,6	0,1	0,6	0,1	1,2	0,6	1,2

(1)التابعة للقطاع المالي، أي الصندوق المهني المغربي للتقاعد والصندوق الوطني للتقاعد والتأمين.

(2) مبالغ مستحقة على الدولة برسم التسبيقات على الحساب الخيرية على الأرباح والرسم على القيمة المضافة القابلين للاسترجاع

(3) مبالغ مستحقة على الدولة، وكذا على صندوق التضامن للتأمينات

جدول م 10.8 وضعية الشركات المالية الأخرى تجاه الأسر

(بملايير الدراهم)

	2015					2014					2013		2012
	2015	دجنبر	شتنبر	يونييو	مارس	دجنبر	شتنبر	يونييو	مارس	دجنبر	يونييو	دجنبر	
على أساس سنوي (%)	2014	2013											
ديون الشركات المالية الأخرى على الأسر	4,8	3,5-	1,8	58,7	57,3	56,7	57,3	56,0	56,4	60,2	59,1	58,0	57,0
الديون الممنوحة من طرف شركات التمويل	2,7	6,4-	0,4	46,9	45,5	45,6	45,4	45,7	45,6	49,5	48,7	48,8	48,6
القروض للاستهلاك	1,2	13,7-	0,5	26,9	26,6	26,4	26,2	26,6	26,9	30,7	30,4	30,8	30,6
القروض الإيجارية	5,0	5,5	1,1	10,6	10,3	10,0	10,0	10,1	9,9	9,9	9,4	9,6	9,5
الديون الممنوحة من طرف جمعيات القروض الصغرى	8,6	11,1	6,0	5,9	6,0	5,8	5,6	5,5	5,5	5,3	5,3	4,9	4,6
القروض الموجهة للقروض الصغرى	8,7	12,5	9,3	5,3	5,2	5,2	5,0	4,9	4,8	4,7	4,4	4,4	4,0
القروض للسكن	4,8	7,7	7,1-	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3
التسبيقات وحسابات التسوية لمقاوالت التأمين ⁽¹⁾	8,2	12,7	13,7	4,9	4,9	4,9	4,7	4,6	4,6	4,6	4,3	4,1	3,6
التسبيقات وحسابات التسوية لصناديق التقاعد	-	9,5	-	0,7	0,7	0,2	1,5	0,1	0,6	0,6	0,6	0,1	0,0
التزامات الشركات المالية الأخرى على الأسر	4,8	12,6	7,9	220,3	220,4	216,6	214,0	210,3	201,9	194,0	190,2	186,7	173,0
احتياطيات تقنية للتأمينات	7,0	5,8	4,7	119,7	119,7	116,6	114,2	111,9	111,1	110,2	108,0	105,8	101,0
تأمينات الحياة	6,6	7,8	4,9	63,0	63,0	61,4	60,2	59,1	57,9	56,7	55,8	54,8	52,3
عمليات التأمين غير تأمين الحياة	7,5	3,5	4,5	56,7	56,7	55,2	54,0	52,7	53,2	53,6	52,3	50,9	48,8
المؤنات التقنية لصناديق التقاعد ⁽²⁾	3,1	12,0	10,0	51,6	51,6	51,6	50,0	50,0	44,7	44,7	44,7	44,7	40,6
التقاعد	7,0	12,3	10,3	51,5	51,5	51,5	48,1	48,1	42,8	42,8	42,8	42,8	38,8
المعاشات	95,9-	4,2	4,4	0,1	0,1	0,1	1,9	1,9	1,8	1,8	1,8	1,7	1,7
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية	2,7-	24,2	9,7	21,0	21,3	21,6	23,0	21,6	21,8	20,0	18,6	17,4	15,9
مؤسسات التوظيف الجماعي السندية	2,8-	14,6	7,5	15,4	15,5	15,7	16,6	15,9	17,8	16,2	15,1	13,9	12,9
مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم	13,8-	45,1	28,1	3,0	3,2	3,3	3,8	3,5	2,6	2,4	2,4	2,4	1,9
مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وسندات الاقتراض	22,6	-	5,4	2,5	2,3	2,3	2,3	2,0	1,1	1,1	0,9	0,9	0,8
مؤسسات التوظيف الجماعي التعاقدية	42,0-	5,6-	3,3	0,2	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3
التزامات أخرى	4,8	41,7	21,2	28,0	27,9	26,9	26,8	26,8	24,4	19,2	18,9	18,9	15,6
ودائع الضمان لدى شركات التمويل	10,6	15,8	3,2	5,9	5,5	5,2	5,2	5,3	5,0	4,8	4,6	4,6	4,5
الودائع المقننة لدى صندوق الإيداع والتدبير ⁽³⁾	3,2	56,1	29,9	20,1	20,4	19,7	19,5	19,5	17,3	12,4	12,3	12,5	9,6

(1) تتكون بالخصوص من أموال الغير المودعة من طرف الموقوفين والمحامين وكذا الودائع برسم الأمانات

جدول م 11.8: وضعية الشركات المالية الأخرى تجاه الشركات غير المالية

(بملايير الدراهم)

على أساس سنوي (%)			2015				2014				2013	
2015	2014	2013	دجنبر	شتنبر	يونيو	مارس	دجنبر	شتنبر	يونيو	مارس	دجنبر	
3,3	3,6	1,8-	150,1	145,9	149,0	150,8	145,3	147,1	145,4	146,3	140,3	ديون الشركات المالية الأخرى على الشركات غير المالية الخاصة
3,1	3,1	1,2	70,8	66,1	68,0	67,8	68,7	67,2	68,5	66,4	66,6	القروض
1,2	4,3	0,3	51,1	49,7	50,4	49,6	50,5	49,5	49,0	49,4	48,4	شركات التمويل
6,2-	30,5	3,6-	5,6	5,5	6,0	5,6	6,0	6,3	5,5	5,8	4,6	قروض تحصيل الديون
2,2	0,3	0,4	41,6	40,5	40,6	40,3	40,7	39,2	39,6	39,9	40,5	القروض الإيجارية
13,6-	6,5-	2,4-	10,7	9,0	10,5	11,7	12,4	12,2	14,3	12,4	13,3	البنوك الحرة
11,5-	6,8	3,3	7,7	5,9	7,2	8,2	8,7	7,9	10,0	7,7	8,1	تسهيلات الخزينة
16,7-	14,5-	11,8-	2,8	2,9	2,9	3,1	3,4	3,9	3,8	4,2	3,9	قروض التجهيز
64,8	20,0	30,0	8,2	6,7	6,3	5,7	5,0	4,8	4,5	3,8	4,2	صندوق الإيداع والتدبير
79,4	3,5-	21,4	4,6	3,1	2,9	2,4	2,6	2,4	2,3	2,2	2,7	تسهيلات الخزينة
49,4	62,1	49,4	3,6	3,5	3,5	3,3	2,4	2,4	2,2	1,5	1,5	قروض التجهيز
2,8	3,7	5,2-	73,5	73,9	75,0	77,5	71,5	74,5	71,3	74,8	68,9	السندات التي في حوزة الشركات المالية الأخرى
0,3-	5,4-	3,1-	22,3	22,7	22,4	26,2	22,4	24,0	23,0	25,9	23,7	السندات باستثناء الأسهم
6,3	4,6-	0,4-	13,9	14,2	14,3	16,9	13,1	14,2	13,3	16,1	13,7	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية
4,7	7,9-	2,0	12,5	12,8	12,8	15,6	11,9	13,1	12,2	15,2	12,9	مؤسسات التوظيف الجماعي السندية
4,3	12,3-	19,2-	6,3	6,3	6,0	6,0	6,1	7,1	7,0	7,0	6,9	مقاولات التأمين وإعادة التأمين
5,9-	7,3-	0,8	1,5	1,6	1,6	1,6	1,6	1,6	1,5	1,7	1,8	صندوق الإيداع والتدبير
65,6-	39,4	-	0,6	0,6	0,6	1,6	1,6	1,1	1,1	1,1	1,1	صندوق التقاعد ⁽¹⁾
4,2	8,4	6,2-	51,1	51,2	52,6	51,3	49,1	50,5	48,4	48,9	45,3	الأسهم
9,9	1,9	13,8-	22,4	22,4	22,8	21,6	20,4	20,8	20,7	20,4	20,0	مقاولات التأمين وإعادة التأمين
8,4-	17,7	11,7-	11,4	11,9	12,8	13,4	12,4	12,6	11,6	11,8	10,5	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية
8,7-	16,3	5,5-	9,2	9,6	10,3	10,9	10,1	10,3	9,4	9,6	8,7	مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم
4,4-	28,9	11,8-	1,7	1,8	1,8	1,9	1,7	1,7	1,6	1,6	1,4	مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم
0,1	5,8	8,0	9,2	9,2	9,2	9,2	9,2	8,7	8,7	8,7	8,7	وسندات الاقتراض
17,3	11,7	36,7	7,5	6,8	6,9	6,8	6,4	6,4	5,9	6,0	5,7	صندوق التقاعد ⁽¹⁾
12,6	8,3	9,2	5,8	5,8	6,0	5,5	5,2	5,3	5,6	5,2	4,8	صندوق الإيداع والتدبير
15,1	6,4	13,0	4,3	4,3	4,4	4,1	3,7	4,0	4,3	3,9	3,5	ديون أخرى
6,2	13,4	0,2	1,6	1,6	1,6	1,5	1,5	1,3	1,3	1,3	1,3	حسابات تسوية مقاولات التأمين ⁽²⁾
5,3	13,4	16,0	18,6	18,7	18,2	18,3	17,7	17,7	18,6	17,2	15,6	حسابات التسوية لصناديق التقاعد
5,2	7,9	17,9	16,4	16,5	15,9	16,1	15,6	16,4	16,8	15,5	14,4	ديون الشركات المالية الأخرى على الشركات غير المالية العمومية
4,9	23,5	1,6	10,2	10,2	9,8	10,1	9,7	9,7	10,1	8,9	7,8	السندات باستثناء الأسهم
3,7	25,4	4,3	9,4	9,5	9,1	9,5	9,1	9,0	9,4	8,3	7,2	مؤسسات التوظيف الجماعي السندية غير النقدية
6,3	8,5-	63,8	4,7	4,7	4,5	4,5	4,4	4,9	4,9	4,8	4,8	مؤسسات التوظيف الجماعي السندية
25,8	26,2	5,0	43,9	51,5	49,9	35,4	34,9	32,5	32,9	29,8	27,7	مقاولات التأمين وإعادة التأمين
34,8	25,5	6,1	35,3	42,1	42,2	27,5	26,2	25,3	24,1	22,4	20,9	التزامات الشركات المالية الأخرى على الشركات غير المالية الخاصة
31,7	23,9	6,4	32,7	40,4	40,6	26,0	24,8	24,4	23,2	21,6	20,0	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية
22,2	26,6	9,4-	0,6	0,6	0,6	0,5	0,5	0,4	0,4	0,4	0,4	مؤسسات التوظيف الجماعي السندية
27,2	82,9	9,6-	0,6	0,5	0,5	0,5	0,5	0,3	0,3	0,3	0,3	مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم
232,0	94,8	32,9	1,5	0,6	0,6	0,5	0,4	0,2	0,2	0,2	0,2	وسندات الاقتراض
7,3	3,6	4,5	3,4	3,4	3,3	3,2	3,2	3,2	3,2	3,1	3,1	مؤسسات التوظيف الجماعي التعاقدية
6,6-	49,3	0,2-	5,1	5,9	4,2	4,6	5,4	3,9	5,6	4,1	3,6	احتياطات تقنية للتأمينات
0,9	38,1	6,0-	1,2	1,4	1,2	1,0	1,2	1,1	1,2	1,5	0,9	الودائع
71,0	11,3-	24,6	0,6	0,4	0,4	0,3	0,4	0,3	0,3	0,3	0,4	حسابات تحصيل الديون لدى شركات التمويل
17,5-	74,6	15,4	2,6	3,6	2,2	2,7	3,1	1,9	3,2	1,8	1,8	ودائع ضمان شركات التمويل
8,2	2,4	6,0	4,0	4,0	3,9	3,8	3,7	3,7	3,7	3,6	3,6	الودائع بالعملة لدى البنوك الحرة
7,3	3,6	4,5	3,4	3,4	3,3	3,2	3,2	3,2	3,2	3,1	3,1	التزامات الشركات المالية الأخرى نحو الشركات غير المالية العمومية
												احتياطات تقنية للتأمينات

(1) التابعة للقطاع المالي، أي الصندوق المهني المغربي للتقاعد والصندوق الوطني للتقاعد والتأمين

(2) مكونة أساساً من الأقساط الواجب تحصيلها أو غير المؤداة أو المشكوك في تحصيلها والتواصل المرجعة

جدول م 12.8 حساب الذمة المالية للشركات المالية الأخرى

(بملايير الدراهم)

على أساس سنوي (%)			2015				2014				2013	
2015	2014	2013	دجنبر	شتنبر	يونيو	مارس	دجنبر	شتنبر	يونيو	مارس	دجنبر	
3,2	1,5	0,4-	110,2	108,2	107,1	106,0	106,8	105,8	106,3	106,0	105,3	شركات التمويل
92,4	24,4-	19,3-	2,6	3,0	1,7	1,2	1,3	1,4	1,7	1,8	1,8	الأصول
1,8	1,8	0,0	101,1	98,6	99,2	98,2	99,3	97,9	98,8	98,6	97,6	الديون على مؤسسات الإيداع
50,3	3,8	4,5-	1,2	1,1	1,1	1,2	0,8	1,2	0,7	0,6	0,7	القروض
31,4-	29,5-	28,8	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,2	0,2	0,2	السندات
3,3	1,4-	1,8-	1,4	1,3	1,3	1,4	1,4	1,4	1,4	1,4	1,4	الديون على غير المقيمين
1,7	7,2	0,2	3,9	4,0	3,7	3,9	3,8	3,8	3,5	3,5	3,6	الأصول المستعقرة
3,2	1,5	0,4-	110,2	108,2	107,1	106,0	106,8	105,8	106,3	106,0	105,3	أصول أخرى
7,2	5,3-	8,8	57,8	53,4	53,4	53,6	53,9	53,3	55,9	56,6	56,9	الخصوم
9,9	16,4	1,0-	8,3	7,8	7,3	7,3	7,5	7,0	7,2	6,9	6,5	اقتراضات لدى مؤسسات الإيداع
2,7	4,1-	23,8-	17,2	17,0	17,0	17,1	16,8	15,6	15,7	16,2	17,5	الودائع
0,1-	4,1	13,9	2,0	2,2	2,0	2,0	2,0	1,9	1,9	2,0	1,9	سندات باستثناء الأصول
8,2	-	44,8-	0,4	0,4	0,3	0,3	0,3	0,4	0,2	0,2	0,1	التزامات تجاه الإدارة المركزية ⁽¹⁾
5,9	2,8	6,0	11,7	11,3	11,0	11,3	11,0	10,8	10,5	11,0	10,7	التزامات تجاه غير المقيمين
15,3-	30,3	2,4-	12,9	16,1	16,1	14,3	15,2	16,8	15,0	13,1	11,7	أصول وسندات غير مساهمة أخرى
												خصوم أخرى
7,1	12,3	5,3	7,1	7,2	7,0	6,7	6,7	6,5	6,3	6,2	5,9	جميعيات القروض الصغرى
0,9-	28,0	17,8	0,8	0,9	0,8	0,8	0,8	0,6	0,6	0,6	0,7	الأصول
8,6	11,1	6,0	5,9	6,0	5,8	5,6	5,5	5,5	5,3	5,3	4,9	العملة والودائع
9,5-	6,1-	39,4	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	القروض
18,4	8,4	51,8-	0,2	0,2	0,2	0,2	0,1	0,2	0,2	0,1	0,1	الأصول الثابتة
7,1	12,3	5,3	7,1	7,2	7,0	6,7	6,7	6,5	6,3	6,2	5,9	أصول أخرى
31,9	63,4	6,4-	1,0	1,0	0,8	0,7	0,7	0,5	0,4	0,5	0,5	الخصوم
5,1-	5,2	1,4	2,9	2,9	3,0	3,0	3,1	3,1	3,0	2,9	2,9	اقتراضات لدى غير المقيمين
11,2	8,6	14,8	2,3	2,3	2,2	2,1	2,1	2,1	2,0	2,0	1,9	اقتراضات لدى المقيمين
19,8	18,9	6,7	0,9	1,0	0,9	0,9	0,8	0,8	0,8	1,0	0,7	أسهم وسندات مساهمة أخرى
												خصوم أخرى
0,9-	9,1	7,2	41,0	37,9	40,1	42,4	41,4	39,1	43,7	39,4	38,0	البنوك الحرة
1,9	27,6	53,7	9,3	9,9	9,9	10,3	9,1	7,3	7,0	6,7	7,2	الأصول
5,5	10,6	6,6-	17,5	15,0	15,9	17,2	16,6	16,1	18,4	16,1	15,0	الديون على غير المقيمين
19,0-	6,5-	4,9	10,8	9,4	10,5	11,7	13,4	13,1	14,8	13,2	14,3	الديون على مؤسسات الإيداع
60,5	53,1	53,4	3,2	3,5	3,6	2,8	2,0	2,4	3,4	3,2	1,3	القروض
28,2	3,0-	6,9-	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	السندات
51,3-	59,8	5,0-	0,1	0,2	0,2	0,3	0,3	0,3	0,1	0,2	0,2	أصول ثابتة
0,9-	9,1	7,2	41,0	37,9	40,1	42,4	41,4	39,1	43,7	39,4	38,0	أصول أخرى
12,1-	7,5	7,7	17,1	12,3	15,5	19,0	19,5	18,8	20,6	18,5	18,1	الخصوم
14,2	2,5	10,4	19,9	19,8	21,2	19,1	17,4	17,2	18,0	17,1	17,0	التزامات تجاه غير المقيمين
18,5-	76,7	15,3	2,6	3,6	2,2	2,7	3,2	1,9	3,2	1,8	1,8	التزامات تجاه مؤسسات الإيداع
22,4	29,8	8,6	1,1	1,1	1,0	1,2	0,9	0,8	0,8	0,8	0,7	ودائع المقيمين بالعملة
25,6-	26,3	64,0-	0,3	1,2	0,2	0,4	0,4	0,3	1,1	1,2	0,4	أسهم وسندات مساهمة أخرى
												خصوم أخرى

(1) مكونة من المبالغ الواجب دفعها للدولة.

جدول م 13.8 تطور السوق ما بين البنوك

	2015												2014	
	المتوسط	دجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	المتوسط
متوسط المبلغ الجاري	10.598	12.634	9.024	10.380	7.683	8.623	10.552	8.172	9.228	11.123	13.953	12.748	13.061	7.010
متوسط الحجم المتبادل	4.658	5.234	3.242	2.180	2.511	2.336	7.385	4.820	5.432	4.339	7.379	7.086	3.952	3.465

جدول م 14.8 الاكتتابات في أذونات الخزينة بالمزايدة

	2015												مجموع 2014	آجال الاستحقاق
	الاجمعي	دجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	
مجموع الاكتتابات	148.523	6.174	25.573	5.824	11.589	14.651	13.444	10.600	16.784	8.680	9.314	13.990	11.900	110.169
مجموع الأمد القصير	36.571	1.164	2.666	380	3.300	803	500	3.280	4.283	7.030	6.917	3.248	3.000	14.000
13 أسبوعا	9.907	500	450	100	1.300	583	450	250	700	1.050	3.000	1.024	500	1.800
26 أسبوعا	4.514	0	984	0	0	0	0	730	750	0	1.450	0	600	2.950
52 أسبوعا	22.150	664	1.232	280	2.000	220	50	2.300	2.833	5.980	2.467	2.224	1.900	9.250
مجموع الأمد المتوسط	75.088	3.889	14.133	2.772	5.970	10.295	7.872	6.380	11.330	1.150	1.700	4.497	5.100	36.054
سنتان	31.902	2.789	4.296	720	4.820	4.290	1.200	3.980	4.010	0	0	2.697	3.100	15.010
5 سنوات	43.186	1.100	9.837	2.052	1.150	6.005	6.672	2.400	7.320	1.150	1.700	1.800	2.000	21.044
مجموع الأمد الطويل	36.864	1.121	8.774	2.672	2.319	3.553	5.072	940	1.171	500	697	6.245	3.800	60.115
10 سنوات	12.870	0	4.924	433	0	1.229	2.379	840	0	0	0	2.065	1.000	16.911
15 سنة	9.536	1.121	2.465	0	2.319	30	331	100	220	0	0	1.950	1.000	19.619
20 سنة	4.421	0	435	833	0	1.850	200	0	0	0	0	803	300	23.085
30 سنة	10.037	0	950	1.406	0	444	2.162	0	951	500	697	1.427	1.500	500

(بملايين الدراهم)

(بملايين الدراهم)

جدول م 1.9 المبلغ الجاري لأذونات الخزينة بالمزايدة

	2015						2014						آجال الاستحقاق
	المجموع	مكتتبون آخرون	مؤسسات التوظيف الجماعي	شركات التأمين والتأمين الاحتياط	صندوق الإيداع والتدبير (1)	البنوك	المجموع	مكتتبون آخرون	مؤسسات التوظيف الجماعي	شركات التأمين والتأمين الاحتياط	صندوق الإيداع والتدبير (1)	البنوك	
470.104	60.859	140.042	124.530	29.068	115.605	426.057	58.724	116.215	124.527	29.158	97.433	مجموع المبلغ الجاري	
27.483	2.345	11.492	2.889	636	10.121	14.871	408	4.862	2.046	0	7.555	الأمد القصير	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	45 يوما	
1.050	0	650	0	0	400	450	4	358	82	0	6	13 أسبوعا	
984	0	140	0	0	844	1.700	54	344	403	0	899	26 أسبوعا	
25.449	2.345	10.702	2.889	636	8.877	12.721	350	4.160	1.561	0	6.650	52 أسبوعا	
182.719	23.768	62.744	29.387	620	66.200	165.013	20.624	51.417	35.543	1.773	55.657	الأمد المتوسط	
59.040	9.366	19.787	5.225	92	24.569	69.791	7.953	16.632	11.474	592	33.140	سنتان	
123.679	14.402	42.957	24.162	528	41.631	95.222	12.671	34.784	24.069	1.181	22.517	5 سنوات	
259.902	34.747	65.806	92.255	27.811	39.284	246.173	37.692	59.937	86.938	27.385	34.221	الأمد الطويل	
87.533	15.241	33.194	21.104	4.306	13.688	96.422	21.040	28.616	29.216	4.931	12.619	10 سنوات	
110.092	11.730	21.595	37.479	22.135	17.152	101.931	9.534	22.314	35.559	21.085	13.439	15 سنة	
48.966	7.121	9.538	23.448	1.330	7.529	44.545	6.898	8.563	20.752	1.330	7.003	20 سنة	
13.312	655	1.479	10.224	40	914	3.275	220	443	1.411	40	1.161	30 سنة	

(1) باستثناء المبلغ الجاري لأذونات الخزينة بحوزة مؤسسات الاحتياط الاجتماعي التي يديرها صندوق الإيداع والتدبير.

جدول م 2.9 سندات الدين القابلة للتداول
(حسب فئات المكتتبين الأوائل)

	2015					2014					فئة السندات
	المجموع	مكتتبون آخرون	مؤسسات التوظيف الجماعي	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	مؤسسات الائتمان وصندوق الإيداع والتدبير	المجموع	مكتتبون آخرون	مؤسسات التوظيف الجماعي	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	مؤسسات الائتمان وصندوق الإيداع والتدبير	
57.915	2.456	44.083	1.755	9.621	73.410	5.351	51.194	2.786	14.080	المبلغ الجاري	
41.184	2.324	31.150	1.026	6.685	55.088	5.236	38.117	1.973	9.763	شهادات الإيداع	
14.460		10.939	704	2.817	13.486	-	9.190	712	3.584	سندات شركات التمويل	
2.271	133	1.994	25	120	4.836	115	3.888	100	734	أوراق الخزينة	
41.688	2.449	30.217	701	8.322	66.322	4.968	48.835	738	11.781	الإصدارات	
21.245	2.180	14.971	470	3.624	47.498	4.853	33.470	170	9.005	شهادات الإيداع	
4.979	-	3.753	106	1.120	7.502	-	5.882	448	1.172	سندات شركات التمويل	
15.464	270	11.492	125	3.578	11.322	115	9.484	120	1.604	أوراق الخزينة	

(بملايين الدراهم)

جدول م 3.9 سوق سندات الاقتراض

(بملايين الدراهم)

سنة 2015	2015				سنة 2014	
	فصل 4	فصل 3	فصل 2	فصل 1		
101.690	101.690	98.778	100.576	97.007	95.762	المبلغ الجاري
38.875	38.875	37.675	35.175	34.110	32.744	القطاع العمومي
9.029	9.029	7.829	6.829	6.903	5.903	البنوك
29.847	29.847	29.847	28.347	27.207	26.841	الشركات غير المالية
62.815	62.815	61.103	65.401	62.896	63.018	القطاع الخاص
23.200	23.200	22.200	22.200	19.400	19.400	البنوك
3.731	3.731	3.101	3.101	3.696	3.496	شركات مالية أخرى
35.884	35.884	35.803	40.101	39.801	40.123	الشركات غير المالية
15.142	3.745	4.197	4.400	2.800	16.684	الإصدارات
6.600	1.200	2.500	1.300	1.600	4.700	القطاع العمومي
3.200	1.200	1.000	0	1.000	2.000	الشركات المالية
3.400	0	1.500	1.300	600	2.700	الشركات غير المالية
8.542	2.545	1.697	3.100	1.200	11.984	القطاع الخاص
4.630	1.630	0	2.800	200	2.660	الشركات المالية
830	630	0	0	200	460	شركات مالية أخرى
3.912	915	1.697	300	1.000	9.324	الشركات غير المالية

جدول م 4.9 مؤشرات البورصة⁽¹⁾

التاريخ	مبلغ المعاملات (بملايين الدراهم)	الرسملة (بملايين الدراهم)	مؤشر «MASI»	مؤشر «MADEX»
2004 دجنبر	30.004,4	206.517	4.521,98	3.522,38
2005 دجنبر	48.041,3	252.326	5.539,13	4.358,87
2006 دجنبر	36.528,1	417.092	9.479,61	7.743,81
2007 دجنبر	137.479,4	586.328	12.694,97	10.464,34
2008 دجنبر	59.360,1	531.750	10.984,29	9.061,02
2009 دجنبر	36.791,2	508.893	10.443,81	8.464,47
2010 دجنبر	29.615,7	579.020	12.655,20	10.335,25
2011 دجنبر	18.885,8	516.222	11.027,65	9.011,57
2012 دجنبر	16.213,8	445.268	9.359,19	7.614,04
2013 دجنبر	18.278,6	451.113	9.114,14	7.418,05
2014 يناير	3.168,4	450.964	9.121,28	7.413,90
فبراير	2.312,8	467.145	9.442,36	7.686,07
مارس	2.906,7	469.184	9.519,21	7.758,36
أبريل	5.244,7	468.033	9.471,64	7.736,46
ماي	2.844,0	469.350	9.494,79	7.750,76
يونيو	3.082,2	456.461	9.226,63	7.511,99
يوليوز	2.667,7	459.827	9.331,09	7.624,15
غشت	3.538,5	469.544	9.544,69	7.802,72
شتنبر	2.340,8	497.008	10.080,80	8.253,63
أكتوبر	2.726,6	510.073	10.352,05	8.485,24
نونبر	5.549,3	493.898	9.975,71	8.158,63
دجنبر	13.429,6	484.448	9.620,11	7.842,76
2015 يناير	3.062,2	514.140	10.222,56	8.379,11
فبراير	3.674,0	527.097	10.460,62	8.577,13
مارس	4.826,8	517.947	10.269,75	8.428,42
أبريل	2.028,7	501.327	9.937,38	8.145,46
ماي	2.376,7	493.199	9.711,36	7.947,39
يونيو	3.622,3	486.715	9.578,34	7.837,34
يوليوز	5.398,8	496.267	9.740,01	7.983,10
غشت	1.288,6	476.594	9.345,70	7.642,40
شتنبر	1.048,9	458.429	9.114,29	7.445,70
أكتوبر	1.496,9	457.646	9.081,80	7.399,12
نونبر	2.980,8	458.357	9.093,21	7.421,15
دجنبر	20.286,6	453.316	8.925,71	7.255,21

(1) ابتداء من 3 يناير 2011، ومن أجل التقيد بالمعايير الدولية، قامت بورصة الدار البيضاء بإدخال تغيير على مستوى نشر أحجام المعاملات ويتم نشر هذه الأخيرة على أساس الشراء فقط عوض الشراء والبيع.
المصدر: بورصة القيم بالدار البيضاء.

جدول م 5.9 مؤشر أسعار الأصول العقارية

عدد الصفقات			مؤشر أسعار الأصول العقارية			
التغير بالنسبة المنوية 2015 2014	2015	2014	التغير بالنسبة المنوية 2015 2014	2015	2014	
2,7-	126.217	129.732	0,6	112,0	111,3	المجموع
3,5-	92.565	95.924	0,9	111,2	110,2	عقارات سكنية
3,2-	85.354	88.177	0,8	107,1	106,3	شقق
5,7-	5.251	5.567	1,1	129,2	127,8	منازل
10,1-	1.960	2.180	1,0	126,3	125,0	فيلات
0,3-	23.865	23.936	0,7	115,9	115,1	أراضي حضرية
0,9-	9.787	9.872	2,1-	112,9	115,3	عقارات تجاري
3,1	8.611	8.731	2,1-	113,7	116,1	محلات تجارية
1,4-	1.176	1.141	3,2-	109,9	113,6	مكاتب

المحتويات



المحتويات

المقدمة

الجزء • 1 الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية

1.1 المحيط الدولي	3
1.1.1 النمو الاقتصادي	4
2.1.1 سوق الشغل	6
3.1.1 أسواق السلع الأساسية	8
4.1.1 تطور التضخم	9
5.1.1 المالية العمومية	11
6.1.1 التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة	12
7.1.1 الحسابات الخارجية	13
8.1.1 السياسة النقدية	14
9.1.1 الأسواق المالية	17
10.1.1 البنية المالية الدولية	22
1.2 الإنتاج والطلب	24
1.2.1 الإنتاج	24
2.2.1 الطلب	30
1.3 سوق الشغل	34
1.3.1 مؤشرات النشاط	33
2.3.1 تطور التشغيل	37
3.3.1 خصائص التشغيل	39
4.3.1 تطور البطالة والشغل الناقص	40
5.3.1 الإنتاجية وكلفة الشغل	42
1.4 التضخم	42
1.4.1 تطور مكونات مؤشر أسعار المستهلك	46
2.4.1 تحليل تضخم السلع والخدمات	51
3.4.1 دينامية الأسعار خلال السنة	52
4.4.1 تطور أسعار المستهلك حسب المدن	52
5.4.1 تطور مؤشر أسعار الإنتاج الصناعي	53

55	1.5 المالية العمومية
55	1.5.1 قانون المالية 2015
58	2.5.1 تنفيذ قانون المالية
65	3.5.1 تمويل الخزينة
66	4.5.1 الدين العمومي
69	1.1.6 ميزان الأداءات
69	1.6.1 الميزان التجاري
75	2.6.1 ميزان الخدمات
75	3.6.1 المداخيل والتحويلات الجارية
76	4.6.1 الحساب المالي
79	5.6.1 وضع الاستثمار الدولي للمغرب
82	1.7 الأوضاع النقدية
82	1.7.1 القروض المقدمة للقطاع غير المالي
85	2.7.1 مصادر الإنشاء النقدي الأخرى
87	3.7.1 مكونات المجموع م3
88	4.7.1 مجتمعات التوظيفات السائلة
88	5.7.1 أسعار الفائدة
90	6.7.1 سوق الصرف
94	1.8 أسواق الأصول
94	1.8.1 سندات الدين
98	2.8.1 سوق البورصة
104	3.8.1 سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة
107	4.8.1 الأصول العقارية
110	1.9 تمويل الاقتصاد
111	1.9.1 التدفقات المالية مع بقية العالم
112	2.9.1 التدفقات المالية بين القطاعات المقيمة
113	3.9.1 التدفقات المالية للإدارات العمومية
114	4.9.1 التدفقات المالية للشركات غير المالية
116	5.9.1 التدفقات المالية للأسر

الجزء • 2 إنجازات البنك في إطار مهامه

121	2.1 الحوكمة والاستراتيجية
121	1.1.2 الهيكل التنظيمية
124	3.1.2 الاستراتيجية
131	4.1.2 المراقبة الداخلية والافتحاص وتدبير المخاطر والأخلاقيات
136	2.2 السياسة النقدية
142	2.2.2 تنفيذ السياسة النقدية
143	3.2.2 إغناء وتعزيز الإحصائيات النقدية
144	2.3 تدبير احتياطات الصرف
144	2.4 الإشراف البنكي
145	1.4.2 تعزيز الإطار القانوني والاحترازي
146	2.4.2 أنشطة المراقبة
147	3.4.2 حماية مستهلكي الخدمات البنكية
148	4.4.2 تقييم النظام البنكي من لدن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي
148	4.4.2 الإدماج المالي
150	2.5 المراقبة الاحترازية الكلية
151	2.6 أنظمة ووسائل الأداء
151	1.6.2 مراقبة أنظمة ووسائل الأداء
152	2.6.2 المصالح المركزية للمعلومات
154	2.7 العملة الائتمانية
154	1.7.2 التداول النقدي
155	2.7.2 تزويد الاقتصاد بالأوراق البنكية
159	3.7.2 تزويد الاقتصاد بالقطع النقدية
161	4.7.2 مكافحة التزوير
162	2.8 الموارد وبيئة العمل والإشعاع
162	1.8.2 أنظمة المعلومات
163	2.8.2 المعلومات المالية ومراقبة التدبير
164	3.8.2 المطابقة القانونية

166	4.8.2 تدبير الموارد البشرية
168	5.8.2 بيئة العمل
169	6.8.2 التواصل
172	7.8.2 متحف بنك المغرب
172	8.8.2 العلاقات الدولية

الجزء • 3 التقرير المالي

176	3-1 نظرة موجزة على الوضعية المالية لسنة 2015
176	3-1-1-1 الحصيلة
178	3-1-2-1 النتيجة
181	3-2 القوائم التركيبية
181	3-2-1-1 الحصيلة (الأصول)
182	3-2-2-1 الحصيلة (الخصوم)
183	3-2-3-1 خارج الحصيلة
184	3-2-4-1 حساب العائدات والتكاليف
185	3-2-5-1 القواعد المحاسبية الرئيسية وطرق التقييم
211	3-3 التقرير العام لمراقب الحسابات
213	3-4 مصادقة مجلس البنك

فهرس البيانات

- رسم بياني 1.1.1 : تطور نسبة البطالة في البلدان المتقدمة 6
- رسم بياني 2.1.1 : تطور نسبة بطالة الشباب الأقل من 25 سنة في البلدان المتقدمة 7
- رسم بياني 4.1.1 : التطور الشهري لمؤشرات أسعار السلع الأساسية في 2015 8
- رسم بياني 3.1.1 : التطور السنوي لمؤشرات أسعار السلع الأساسية 8
- رسم بياني 6.1.1 : التطور الشهري لمؤشرات أسعار المنتجات الطاقية في 2015 8
- رسم بياني 5.1.1 : التطور السنوي لمؤشرات أسعار المنتجات الطاقية 8
- رسم بياني 8.1.1 : تطور أسعار الفوسفات ومشتقاته 9
- رسم بياني 7.1.1 : تطور مؤشرات أسعار المنتجات غير الطاقية 9
- رسم بياني 10.1.1 : تطور التضخم لدى أبرز البلدان الأوروبية الشريكة للمغرب 11
- رسم بياني 9.1.1 : تطور التضخم عبر العالم 11
- رسم بياني 12.1.1 : تطور نسبة الدين العمومي إلى الناتج الداخلي الإجمالي 11
- رسم بياني 11.1.1 : تطور نسبة رصيد الميزانية إلى الناتج الداخلي الإجمالي 11
- رسم بياني 13.1.1 : تطور المداخل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة 13
- رسم بياني 14.1.1 : تطور أسعار الفائدة الرئيسية للبنك المركزي الأوروبي والبنك الاحتياطي الفدرالي 15
- رسم بياني 15.1.1 : تطور أسعار الفائدة الرئيسية لبنك إنجلترا وبنك اليابان 16
- رسم بياني 16.1.1 : أسعار الفائدة الرئيسية في البلدان الصاعدة الرئيسية 17
- رسم بياني 18.1.1 : تطور عائدات سندات الاقتراض لأجل 10 سنوات للبلدان الطرفية في منطقة الأورو 18
- رسم بياني 17.1.1 : تطور أسعار الفائدة على السندات السيادية لأجل 10 سنوات للولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا 18
- رسم بياني 20.1.1 : تطور مؤشرات التقلب 18
- رسم بياني 19.1.1 : تطور مؤشرات البورصة الرئيسية للبلدان المتقدمة 18
- رسم بياني 21.1.1 : تطور مؤشري MSCI EM و MSCI EAFE 19
- رسم بياني 23.1.1 : تطور أسعار الفائدة اليوريبور والليبور لمدة 3 أشهر 20
- رسم بياني 22.1.1 : تطور الفارق (Libor-OIS) بالدولار 20
- رسم بياني 24.1.1 : تطور النشاط الائتماني في الولايات المتحدة ومنطقة الأورو 20
- رسم بياني 26.1.1 : تطور أسعار صرف الجنيه الإسترليني والين الياباني مقابل الدولار 21
- رسم بياني 25.1.1 : تطور سعر صرف الأورو مقابل الدولار 21
- رسم بياني 27.1.1 : تطور سعر صرف عملات البلدان الصاعدة الرئيسية مقابل الدولار 21
- رسم بياني 2.2.1 : المنتجات النباتية الرئيسية 24
- رسم بياني 1.2.1 : بنية إنتاج الحبوب حسب الزراعات 24
- رسم بياني 3.2.1 : تطور الكميات المفرغة من الصيد الساحلي والصيد التقليدي 25
- رسم بياني 1.1.2.1 : تأثير فروع الأنشطة الاقتصادية 26
- رسم بياني 4.2.1 : تغير إنتاج وتصدير الفوسفات الخام، من حيث الحجم 27
- رسم بياني 5.2.1 : تغير القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية 27

رسم بياني 7.2.1	: تطور إنتاج واستهلاك الكهرباء	28
رسم بياني 6.2.1	: تطور إنتاج الكهرباء المتوفر حسب المصدر الأولي	28
رسم بياني 8.2.1	: تطور عدد المنخرطين حسب الفرع	30
رسم بياني 9.2.1	: تطور نسبة الولوج	30
رسم بياني 10.2.1	: تطور النفقات الخاصة بالاستهلاك النهائي. من حيث الحجم	31
رسم بياني 11.2.1	: تطور الدخل الوطني الإجمالي المتاح	32
رسم بياني 12.2.1	: تطور معدل الاستثمار	32
رسم بياني 13.2.1	: تطور الادخار الوطني	32
رسم بياني 14.2.1	: تطور الحاجة للتمويل	32
رسم بياني 1.3.1	: بنية الساكنة النشيطة حسب الجنس والشهادات والفئة العمرية	34
رسم بياني 2.3.1	: تطور معدل النشاط حسب مكان الإقامة	34
رسم بياني 3.3.1	: تطور معدل نشاط ومعدل تدرس الشباب البالغين بين 15 و24 سنة	34
رسم بياني 4.3.1	: نسبة الشباب في وضعية غياب العمل والتكوين. حسب الجنس	35
رسم بياني 5.3.1	: نسبة الشباب في وضعية غياب العمل والتكوين. حسب بلدان العينة	35
رسم بياني 1.1.3.1	: معدل النشاط (64-15 سنة) لعينة من البلدان	35
رسم بياني 2.1.3.1	: مناصب الشغل المحدثة وتغير معدل النشاط	36
رسم بياني 1.2.3.1	: نمو التشغيل والقيمة المضافة في قطاع الخدمات	37
رسم بياني 2.2.3.1	: بنية التشغيل في قطاع الخدمات حسب الفروع	37
رسم بياني 3.2.3.1	: تطور بنية التشغيل في قطاع الخدمات حسب مستوى التأهيل	38
رسم بياني 4.2.3.1	: بنية التشغيل في قطاع الخدمات في كل فرع حسب مستوى التأهيل سنة 2014	38
رسم بياني 6.3.1	: تطور عدد مناصب الشغل المحدثة حسب القطاع	38
رسم بياني 7.3.1	: تطور البنية القطاعية للشغل	38
رسم بياني 8.3.1	: تطور إنتاج الحبوب وإحداث مناصب الشغل في الفصل الثاني	39
رسم بياني 9.3.1	: تطور بنية التشغيل حسب الوضعية المهنية	40
رسم بياني 10.3.1	: حصة المأجورين في الحجم الإجمالي للشغل لعينة من البلدان	40
رسم بياني 11.3.1	: حصة العاطلين لمدة طويلة في عينة من البلدان	41
رسم بياني 12.3.1	: بنية العاطلين لمدة طويلة	41
رسم بياني 13.3.1	: تطور نسبة البطالة حسب الفئة العمرية	41
رسم بياني 14.3.1	: تطور نسبة البطالة حسب مستوى الشهادة	41
رسم بياني 15.3.1	: تطور نسبة الشغل الناقص حسب مكان الإقامة	42
رسم بياني 16.3.1	: تطور الإنتاجية الظاهرة للعمل في الأنشطة غير الفلاحية و الأجور	43
رسم بياني 1.4.1	: تطور التضخم والتضخم الأساسي	46
رسم بياني 2.4.1	: المساهمة في التضخم	46
رسم بياني 3.4.1	: مساهمة المواد المقننة. باستثناء الوقود وزيوت التشحيم. في التضخم	47
رسم بياني 1.1.4.1	: تطور سعر البنزين ومحدداته	48

رسم بياني إ1.4.1.2 : تطور سعر الغازوال ومحدداته	48
رسم بياني إ3.1.4.1 : مساهمة المنتجات المقننة في التضخم	49
رسم بياني إ4.1.4.1 : مساهمة مختلف المواد المقننة في تضخم المواد المقننة	49
رسم بياني إ1.2.4.1 : تطور سعر القمح الصلب الأطلسي ومؤشر أسعار استهلاك المواد المصنوعة من الحبوب	50
رسم بياني 4.4.1 : تطور التضخم الأساسي	51
رسم بياني 5.4.1 : تطور تضخم السلع التجارية والتضخم في منطقة الأورو	51
رسم بياني 6.4.1 : تطور أسعار السلع والخدمات	52
رسم بياني 7.4.1 : مساهمة أسعار السلع والخدمات في التضخم	52
رسم بياني 8.4.1 : تطور التضخم والتضخم الأساسي خلال السنة	52
لرسم بياني 9.4.1 : تطور مؤشر داو جونز-يو بي اس للسلع الأساسية DJ-UBSCI الإجمالي ومؤشر أسعار الإنتاج الصناعي	53
رسم بياني 10.4.1 : تطور مؤشر الأسعار الدولية للمواد الطاقية ومؤشر أسعار إنتاج فرع تكرير البترول	53
رسم بياني 1.5.1 : تطور رصيد الميزانية	59
رسم بياني 2.5.1 : تطور رصيد الميزانية دون احتساب تكاليف المقاصة	59
رسم بياني 3.5.1 : تطور مداخيل الضريبة على الشركات وعلى الدخل	60
رسم بياني 4.5.1 : تطور عائدات مؤسسات الاحتكار والمساهمة	60
رسم بياني 5.5.1 : تطور الموارد العادية للخزينة	60
رسم بياني 6.5.1 : بنية الموارد العادية في 2015	60
رسم بياني 7.5.1 : : تطور النفقات الإجمالية للخزينة	63
رسم بياني 8.5.1 : بنية النفقات الإجمالية	63
رسم بياني 9.5.1 : تطور كتلة الأجور	64
رسم بياني 10.5.1 : تطور تكاليف المقاصة	64
رسم بياني 11.5.1 : تطور الرصيد العادي	64
رسم بياني 12.5.1 : نفقات الاستثمار	64
رسم بياني 13.5.1 : تطور المبلغ الجاري لتأخرات الأداء	65
رسم بياني 14.5.1 : تطور الرصيد الأولي والدين العمومي المباشر	65
رسم بياني 15.5.1 : التمويل الصافي للخزينة	65
رسم بياني 16.5.1 : التمويل الخارجي للخزينة	65
رسم بياني 17.5.1 : تطور مديونية الخزينة	66
رسم بياني 18.5.1 : تطور الدين العمومي	66
رسم بياني إ1.3.5.1 : الدين العمومي والنمو والتضخم 1983-2015	68
رسم بياني إ2.3.5.1 : توقعات الدين العمومي المباشر	68
رسم بياني 1.6.1 : تطور الميزان التجاري	70
رسم بياني 2.6.1 : واردات أبرز المنتجات النفطية	70
رسم بياني 3.6.1 : مساهمة أبرز المشتريات في تطور الواردات	71
رسم بياني 4.6.1 : مساهمة أبرز القطاعات في تطور الصادرات سنة 2015	72

73	رسم بياني 5.6.1 : تطور حجم صادرات الفوسفات ومشتقاته
73	رسم بياني 6.6.1 : تطور صادرات الفوسفات ومشتقاته
74	رسم بياني 7.6.1 : بنية الصادرات حسب أبرز القطاعات
75	رسم بياني 8.6.1 : تطور مداخيل ونفقات الأسفار
76	رسم بياني 9.6.1 : بنية تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج حسب أبرز البلدان
76	رسم بياني 10.6.1 : تطور تدفقات الدين العمومي الخارجي
77	رسم بياني 11.6.1 : تطور رصيد مكونات الحساب المالي
77	رسم بياني 12.6.1 : مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاع
77	رسم بياني 13.6.1 : مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب البلد المنشأ
78	رسم بياني 14.6.1 : تطور الاستثمارات المباشرة في الخارج
78	رسم بياني 15.6.1 : تطور الاحتياطيات الدولية الصافية
79	رسم بياني 16.6.1 : تطور وضع الاستثمار المالي الدولي
83	رسم بياني 1.7.1 : تطور الائتمان البنكي
83	رسم بياني 2.7.1 : تطور الائتمان والناخ الداخلي الإجمالي غير الفلاحي
85	رسم بياني 3.7.1 : تطور الديون المعلقة الأداء
85	رسم بياني 4.7.1 : التطور السنوي للاحتياطيات الدولية الصافية
86	رسم بياني 1.1.7.1 : تأثير تنقيح الاحتياطيات الدولية الصافية
87	رسم بياني 5.7.1 : التطور السنوي للديون الصافية على الإدارة المركزية
89	رسم بياني 6.7.1 : تطور متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق القائمة مابين البنوك
89	رسم بياني 7.7.1 : تطور حجم المبادلات في السوق القائمة بين البنوك
89	رسم بياني 8.7.1 : تطور متوسط الكلفة المرجحة في السوق الأولية
89	رسم بياني 9.7.1 : تطور منحني أسعار الفائدة في السوق الثانوية
91	رسم بياني 10.7.1 : سعر الصرف الخاص بالتحويل
91	رسم بياني 11.7.1 : سعر الصرف الفعلي الاسمي والحققي للدرهم
91	رسم بياني 12.7.1 : بيع العملات لأجل
91	رسم بياني 13.7.1 : شراء العملات لأجل
92	رسم بياني 14.7.1 : المعاملات بالناجز في سوق الصرف
93	رسم بياني 1.2.7.1 : تطور رصيد الحساب الجاري
93	رسم بياني 2.2.7.1 : تطور الاحتياطيات الدولية الصافية
95	رسم بياني 1.8.1 : تطور اكتتابات و تسديدات سندات الخزينة
95	رسم بياني 2.8.1 : تطور متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزينة في السوق الأولية حسب الآجال
96	رسم بياني 3.8.1 : بنية المبلغ الجاري لسندات الخزينة حسب الجهة الحائزة
97	رسم بياني 4.8.1 : تطور أسعار الفائدة على شهادات الإيداع حسب آجال الاستحقاق
98	رسم بياني 5.8.1 : تطور أسعار الفائدة على أوراق الخزينة حسب آجال الاستحقاق
99	رسم بياني 6.8.1 : التغير السنوي للمؤشرات القطاعية
99	رسم بياني 7.8.1 : الأداء السنوي لمؤشر مازي

رسم بياني 8.8.1 : الرسملة ومعامل الرأسمال العائم في القطاعات الرئيسية.....	100
رسم بياني 9.8.1 : تطور رسملة البورصة.....	100
رسم بياني 10.8.1 : التطور السنوي لمعدل السيولة	101
رسم بياني 1.1.8.1 : تطور مؤشرات MSCI للأسواق الحدودية وللمغرب	102
رسم بياني 2.1.8.1 : تطور أداء مؤشرات MSCI	103
رسم بياني 3.1.8.1 : تطور أداء مؤشرات MSCI للأسواق الحدودية الرئيسية	103
رسم بياني 11.8.1 : بنية المبلغ الجاري لمؤسسات التوظيف الجماعي النقدية حسب الجهة الحائزة	106
رسم بياني 1.2.8.1 : تطور رسملة البورصة	107
رسم بياني 2.2.8.1 : تطور المبلغ الجاري للدين الخاص	107
رسم بياني 12.8.1 : تطور مؤشر أسعار الأصول العقارية حسب المدن	109
رسم بياني 13.8.1 : تطور حجم المعاملات حسب المدن	109
رسم بياني 1.9.1 : الحاجة إلى التمويل	110
رسم بياني 2.9.1 : بنية التمويلات الخارجية للشركات غير المالية	111
رسم بياني 3.9.1 : التدفقات المالية الرئيسية بين القطاعات المؤسساتية في سنة 2015	113
رسم بياني 4.9.1 : التدفقات الصافية للقروض البنكية الممنوحة للشركات غير المالية	115
رسم بياني 1.1.2.2 : الفارق المطلق بين نسب التضخم المتوقعة ونسب التضخم الفعلية	140
رسم بياني 2.1.2.2 : الرسوم المروحية لسنة 2015	140
رسم بياني 3.1.2.1 : نسبة تنفيذ المخطط الاستراتيجي 2013-2015	125
رسم بياني 1.2.2 : الوضعية الهيكلية للسيولة ومبلغ الاحتياطي الإلزامي	142
رسم بياني 2.2.2 : تدخلات بنك المغرب	142
رسم بياني 3.2.2 : وضعية السيولة ومبلغ الاحتياطي الإلزامي	143
رسم بياني 4.2.2 : مساهمة العوامل المستقلة في التغير الشهري للوضعية الهيكلية للسيولة البنكية بملايير الدراهم.....	143
رسم بياني 5.2.2 : تطور متوسط حجم العمليات في السوق ما بين البنوك	143
رسم بياني 6.2.2 : تطور سعر الفائدة المرجح في السوق ما بين البنوك	143
رسم بياني 1.6.2 : التطور السنوي لعوارض الأداء التي لم تتم تسويتها	153
رسم بياني 2.6.2 : توزيع عدد الأشخاص الممنوعين من إصدار الشيك	153
رسم بياني 3.6.2 : الحجم السنوي لاستشارات مكتب القروض	153
رسم بياني 1.7.2 : تطور التداول الائتماني بالقيمة	154
رسم بياني 2.7.2 : بنية الأوراق البنكية المتداولة سنة	155
رسم بياني 3.7.2 : تطور حصة الأوراق حسب السلسلة في التداول الائتماني	155
رسم بياني 4.7.2 : بنية القطع النقدية المتداولة سنة 2015	155
رسم بياني 5.7.2 : تطور سحبيات وإيداعات الأوراق البنكية بشبابيك بنك المغرب	157
رسم بياني 6.7.2 : الطلب الإجمالي على الأوراق البنكية	157
رسم بياني 7.7.2 : إنتاج الأوراق البنكية الجديدة	158

159	رسم بياني 8.7.2 : تطور حصة الأوراق البنكية الجديدة التي طرحها بنك المغرب ضمن الطلب الإجمالي 2010-2014
160	رسم بياني 9.7.2 : إنتاج القطع النقدية بملايين الوحدات
160	رسم بياني 10.7.2 : السحوبات والإيداعات بملايين القطع النقدية
161	رسم بياني 11.6.2 : تطور التزوير
161	رسم بياني 12.6.2 : توزيع الأوراق البنكية المزورة حسب السلسلة 2015
167	رسم بياني 1.8.2 : توزيع المستخدمين حسب الجنس والسن
177	رسم بياني 1-1-3 تطور الموجودات والتوظيفات بالعملات الأجنبية بملايين الدراهم (بما فيها الأوراق البنكية الأجنبية) ..
178	رسم بياني 2-1-3: بنية متوسط جاري القروض الممنوحة للبنوك
179	رسم بياني 3-1-3: بنية العائدات والتكاليف
180	رسم بياني 4-1-3: معامل الاستغلال
180	رسم بياني 5-1-3: بنية إنجازات الميزانية حسب مجموعة الوسائل
210	رسم بياني 1-2-3: تطور العائدات والتكاليف والنتيجة الصافية (بملايين الدراهم)

فهرس الجداول

4	جدول 1.1.1 : تطور النمو العالمي
6	جدول 2.1.1 : تطور نسبة البطالة بالنسبة المئوية
10	جدول 3.1.1 : تطور التضخم في العالم
14	جدول 4.1.1 : تطور رصيد الحساب الجاري لميزان الأداءات
23	جدول 1.2.1 : تغير القيمة المضافة حسب الفروع من حيث الحجم
26	جدول 1.1.2.1 : التأثير المضاعف بين قطاع الفلاحة وبعض فروع النشاط
29	جدول 2.2.1 : تطور تدفقات السياح
36	جدول 1.1.3.1 : تطور معدل النشاط حسب مكان الإقامة والجنس والفئة العمرية
42	جدول 1.3.1 : تطور نسبة الشغل الناقص حسب قطاع النشاط وحسب الجنس
43	جدول 2.3.1 : تطور أبرز مؤشرات سوق الشغل
45	جدول 1.4.1 : تطور أسعار الاستهلاك
48	جدول 1.1.4.1 : تطور متوسط سعر الوقود بمحطات البنزين
51	جدول 2.4.1 : التطور السنوي لأسعار السلع والخدمات التجارية وغير التجارية
53	جدول 2.4.1 : تطور مؤشر أسعار الاستهلاك حسب المدن
54	جدول 5.4.1 : مؤشر أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية
56	جدول 1.5.1 : برمجة الميزانية
57	جدول 1.1.5.1 : نسب التخفيض المطبقة على المبالغ السنوية الخامة للتقاعد
58	جدول 2.1.5.1 : إعادة هيكلة نسب الضريبة على القيمة المضافة

62.....	: وضعية حمولات وموارد الخزينة	جدول 2.5.1
67.....	: وضعية الدين العمومي.....	جدول 3.5.1
68.....	: خلاصة النتائج.....	جدول 1.3.5.1
69.....	: تطور أبرز مكونات ميزان الأدعاء.....	جدول 1.6.1
72.....	: أبرز الواردات.....	جدول 2.6.1
74.....	: أبرز الصادرات.....	جدول 3.6.1
79.....	: تطور وضع الاستثمار الدولي.....	جدول 4.6.1
81.....	: تطور المبادلات في إطار الاتفاق الفلاحي مع الاتحاد الأوروبي.....	جدول 1.6.1.1
82.....	: أبرز المؤشرات النقدية.....	جدول 1.7.1
83.....	: تطور الائتمان البنكي.....	جدول 2.7.1
84.....	: تطور القروض الممنوحة من طرف الشركات المالية الأخرى.....	جدول 3.7.1
87.....	: تطور مكونات الكتلة النقدية م ³	جدول 4.7.1
88.....	: مجمعات التوظيفات السائلة.....	جدول 5.7.1
90.....	: سعر الفائدة على الودائع لأجل والحسابات على الدفتر.....	جدول 6.7.1
90.....	: تطور أسعار الفائدة على القروض.....	جدول 7.7.1
92.....	: أبرز العمليات المنجزة في سوق الصرف.....	جدول 8.7.1
94.....	: تطور المؤشرات الرئيسية لأسواق الأصول.....	جدول 1.8.1
95.....	: المبلغ الجاري لسندات الخزينة وبنيتها.....	جدول 2.8.1
96.....	: تطور إصدارات سندات الدين الخاص.....	جدول 3.8.1
98.....	: تطور المبلغ الجاري للدين الخاص.....	جدول 4.8.1
	: نسبة السعر إلى الأرباح والعائد الربحي للدول الأكثر تمثيلا في صنف	جدول 5.8.1
100.....	«الأسواق الحدودية» لمؤشر MSCI	
101.....	: تطور حجم المعاملات.....	جدول 6.8.1
102.....	: مكانة البلدان الرئيسية المعتمدة في مؤشر MSCI للأسواق الحدودية.....	جدول 1.1.8.1
103.....	: تطور مؤشرات التقييم والعائد.....	جدول 2.1.8.1
104.....	: سيولة الأسواق الأكثر تمثيلية ضمن مؤشرات MSCI.....	جدول 3.1.8.1
105.....	: تطور الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة.....	جدول 7.8.1
107.....	: تطور مؤشر أسعار الأصول العقارية حسب نوع الأصول.....	جدول 8.8.1
108.....	: تغير مبلغ المعاملات حسب فئات الأصول.....	جدول 9.8.1
108.....	: تغير مؤشر أسعار الأصول العقارية وعدد المعاملات في المدن الرئيسية.....	جدول 10.8.1
112.....	: التدفقات المالية الرئيسية للاقتصاد الوطني مع بقية العالم.....	جدول 1.9.1
114.....	: التدفقات المالية الرئيسية للإدارات العمومية.....	جدول 2.9.1
115.....	: التدفقات المالية الرئيسية للشركات غير المالية.....	جدول 3.9.1
116.....	: التدفقات المالية الرئيسية للأسر.....	جدول 4.9.1
126.....	: الإنجازات الرئيسية خلال الفترة 2013-2015.....	جدول 1.3.1.2

133	جدول 2.4.1.2 : أبرز العمليات التي غطتها مهام الافتتاح خلال سنة 2015
138	جدول 1.2.2 : توقعات التضخم بالنسبة المئوية
139	جدول 3.2.2 : قرارات السياسة النقدية المتخذة منذ 2010
156	جدول 1.7.2 : تطور بنية الطلب الإجمالي على الأوراق البنكية
162	جدول 2.7.2 : أبرز أرقام التداول النقدي في 2015

فهرس الاطارات

25	إطار 1.2.1 : مناصب الشغل المحدثة بفعل النمو وتأثير القطاع الفلاحي
35	إطار 1.3.1 : مستوى معدل النشاط وتطوره
37	إطار 2.3.1 : التشغيل في قطاع الخدمات
47	إطار 1.4.1 : تغير أسعار المواد المقننة
50	إطار 2.4.1 : تطور الأسعار الدولية للقمح الصلب وتأثيرها على أسعار الاستهلاك في المغرب
57	إطار 1.5.1 : أبرز التدابير الجبائية في قانون المالية 2015
61	إطار 2.5.1 : القانون التنظيمي لقانون المالية: المستجدات والتنفيذ
67	إطار 3.5.1 : تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين
80	إطار 1.6.1 : حصيلة الاتفاق الفلاحي مع الاتحاد الأوروبي
86	إطار 1.7.1 : تنقيح منهجية حساب الاحتياطات الدولية الصافية
93	إطار 2.7.1 : تطور نظام الصرف في المغرب
102	إطار 1.8.1 : تصنيف بورصة الدار البيضاء
106	إطار 2.8.1 : تطوير النظام المالي في المغرب
128	إطار 1.1.2 : أدوات التشخيص الجديدة
140	إطار 1.2.2 : تقييم توقعات التضخم
141	إطار 2.2.2 : منظومة بنك المغرب الجديدة الخاصة بالتوقع
	إطار 1.8.2 : إصدار القانون رقم 14-86 بتاريخ 20 ماي 2015 القاضي بتغيير وتتميم بعض مقتضيات القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية المتعلقة بمكافحة الإرهاب
166	

فهرس الملحقات الإحصائية

217	جدول م 1 : المؤشرات الاقتصادية الرئيسية
219	جدول م 1.2 : تغيرات الناتج الداخلي الإجمالي من حيث الحجم
220	جدول م 2.2 : الناتج الداخلي الإجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي
221	جدول م 3.2 : حساب السلع والخدمات
221	جدول م 4.2 : الدخل الوطني الإجمالي المتاح وتخصيصه
222	جدول م 5.2 : الاستثمار و التوفير
222	جدول م 6.2 : الفلاحة

223	جدول م 7.2 : الصيد البحري
223	جدول م 8.2 : إنتاج الطاقة
223	جدول م 9.2 : تكرير النفط
224	جدول م 10.2 : مؤشرات الإنتاج الصناعي
225	جدول م 11.2 : السياحة
226	جدول م 1.3 : مؤشرات الشغل والبطالة
227	جدول م 2.3 : تطور التشغيل حسب فروع النشاط الاقتصادي
228	جدول م 1.4 : التضخم
229	جدول م 2.4 : التضخم الأساسي
230	جدول م 3.4 : تغيرات مؤشر أسعار السلع التجارية وغير التجارية
231	جدول م 4.4 : مؤشرات أسعار الإنتاج الصناعي
232	جدول م 1.5 : الواردات حسب أبرز المنتجات
235	جدول م 2.5 : الصادرات حسب أبرز المنتجات
237	جدول م 3.5 : التوزيع الجغرافي للمبادلات
238	جدول م 4.5 : ميزان الأداءات
239	جدول م 4.5 : ميزان الأداءات
240	جدول م 5.5 : وضع الاستثمار الدولي الإجمالي
241	جدول م 1.6 : وضعية موارد وحملات الخزينة
242	جدول م 2.6 : بيان تطور الموارد العادية للخزينة
243	جدول م 3.6 : تقديرات الميزانية العمومية
244	جدول م 1.7 : سعر الصرف التحويلي لأهم العملات الأجنبية المسعرة من طرف بنك المغرب بالدرهم
245	جدول م 2.7 : تطور نشاط سوق الصرف
246	جدول م 3.7 : تطور السيولة البنكية
247	جدول م 4.7 : سعر الفائدة في السوق النقدية في 2014
247	جدول م 5.7 : أسعار الفائدة المطبقة على الودائع
248	جدول م 6.7 : سعر الفائدة المتوسط المرجح في 2014
249	جدول م 7.7 : السعر المتوسط المرجح لأذينات الخزينة بالزيادة
250	جدول م 8.7 : معدلات إصدار سندات الدين القابلة للتداول
250	جدول م 9.7 : معدلات الفائدة المطبقة على السندات الصادرة في سوق سندات الاقتراض
251	جدول م 10.7 : أسعار الفائدة المدينة
251	جدول م 11.7 : المعدل الأقصى لنسب الفائدة الاتفاقية لمؤسسات الائتمان
252	جدول م 1.8 : المؤشرات الرئيسية النقدية
253	جدول م 2.8 : المجمعات النقدية
254	جدول م 3.8 : مجمعات التوظيفات السائلة
255	جدول م 4.8 : مقابلات المجموع م3
256	جدول م 5.8 : الاحتياطات الدولية الصافية

257.....	جدول م 6.8 : الديون الصافية على الإدارة المركزية
258.....	جدول م 7.8 : ديون على الاقتصاد.....
259.....	جدول م 8.8 : التصنيف المتقاطع للقروض البنكية حسب الغرض الاقتصادي والقطاع المؤسسي.....
260.....	جدول م 9.8 : وضعية الشركات المالية الأخرى تجاه الإدارة المركزية
261.....	جدول م 10.8 : وضعية الشركات المالية الأخرى تجاه الأسر.....
262.....	جدول م 11.8 : وضعية الشركات المالية الأخرى تجاه الشركات غير المالية.....
263.....	جدول م 12.8 : حساب الذمة المالية للشركات المالية الأخرى.....
264.....	جدول م 14.8 : الاكتتابات في أذينات الخزينة بالمزايدة.....
264.....	جدول م 13.8 : تطور السوق ما بين البنوك.....
265.....	جدول م 1.9 : المبلغ الجاري لأذينات الخزينة بالمزايدة
266.....	جدول م 2.9 : سندات الدين القابلة للتداول.....
267.....	جدول م 3.9 : سوق سندات الاقتراض.....
268.....	جدول م 4.9 : مؤشرات البورصة.....
269.....	جدول م 5.9 : مؤشر أسعار الأصول العقارية.....

الإيداع القانوني : 0077PE2016

رد مد : 2509 -0305